جـامعة قسنطينة3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: الدراسات السياسية المقارنة **التخصص: التنظيم السياسي والإداري**

تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

إعداد الطالب(ة):

✓ **مريامة بريهموش**

السنة الجامعية: 2021-2022

جـامعة قسنطينة3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسلسلي: ...../2020

الرمـــــــــز س/ د.أ.

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: الدراسات السياسية المقارنة **التخصص: التنظيم السياسي والإداري**

تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا:دراسة حالة دول غرب إفريقيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة):

✓ **مريامة بريهموش**

إشراف الأستاذ:

أ.د. رياض حمدوش

أعضاء لجنة المناقشة

علاق جميلة	جامعة قسنطينة3	أستاذ محاضر أ	رئيسا
رياض حمدوش	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
ابراهيم بن دايخة	جامعة قسنطينة3	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
حموم فريدة	جامعةجيجل	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
صورية براك	جامعة سكيكدة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
شواذرة رضا	جامعة سطيف2	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

تصريح شرفي

أنا الممضى أدناه:

السيدة: مريامة بريهموش طالبة دكتوراه الطور الثالث

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 309660/2013 والصادرة بتاريخ: 2013/09/04.

المسجلة بكلية: العلوم السياسية قسم: التنظيم السياسي والإداري

والمكلفة بإنجاز أعمال أطروحة دكتوراه، عنوانها: تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا دراسة حالة دول غرب إفريقيا.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/02/23

إمضاء المعني

الشكر والتقدير

قال تعالى:﴿ **وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ سورة آل عمران الآية 144.

لله الفضل من قبل ومن بعد

أشكر المولى العلي القدير الذي أنار لي درب العلم
وأعانني على ما فيه من خير ومنحني القدرة على
التفكير وإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف **رياض بوريش** رحمه الله الذي وضعت معه الأسس الأولى لهذه الاطروحة وشاءت الاقدار ان يرحل عنا قبل اتمامها، و أمام هذا الظرف اتقدم بالشكر للأستاذ المشرف "**رياض حمدوش**" الذي تولى متابعة الاشراف على هذه المذكرة ولم يبخل عليا بتوجيهه ونصائحه.

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تشريفهم لي لتحكيم هذه الدراسة، وتحملهم عناء قراءة المذكرة وتقييمها.

الإهداء

إلى روحي أبي رحمه الله.

إلى أمي حفظها الله.

إلى زوجي أدام الله الود.

إلى أبنائي قرة عيني فرح، سبأ وإياد.

إلى سندي اخوتي واخواتي وعائلاتهم

ملخص

تناولت هذه الأطروحة تداعيات الجريمة المنظمة كتهديد أمني جديد على الدولة الفاشلة في افريقيا في ظل تحولات البيئة الدولية لعالم مابعد الحرب الباردة، والتي أحدثت تغييرات عميقة في طبيعة التهديدات ودرجة تأثيرها، ومن أجل تحليل هذه العلاقة تم التركيز على دراسة أبنية الدولة ووظائفها لمعرفة مظاهر فشلها وكذا مختلف أنماط الجريمة المنظمة وأدواتها لتعميق ازمات الدول القومية وإفقادها القدرة على أداء وظائفها.

وقد تم تناول الموضوع بالإستعانة بجملة من الأدوات المنهجية لدراسة جوانب الفشل في الدولة القومية وتحليل تأثيرات الجريمة المنظمة على مختلف قطاعاتها، وطبيعة التغيرات التي أدت إلى أدت إلى أمننة الجريمة المنظمة باعتماد مختلف النظريات التي تناولت تطور مفهوم الأمن ومضامينه، بناءا على هذا توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج:

تشكل الفراغات الأمنية التي تتركها الدولة الفاشلة نقطة انطلاق هامة لنشاط الجريمة المنظمة التي لا تكتفي باستغلال القصور الوظيفي للدولة الفاشلة، وانما تسعى لاستمراره وتسييره بما يخدم مصالحها، مستغلة الصراعات الأهلية وتفشي الفساد وهما من اهم مؤشرات الفشل الدولاتي لحماية انشطتهم غير المشروعة من خلال تعزيز سلوك العنف لدى المواطنين وإثارة الجماعات ضد بعضها البعض بل وتوفير السلاح للحركات المتمردة منها من اجل ضمان تجدد واستمرار هذه الحروب الأهلية، كما تعمل على تحويل اهتمام صانعي السياسات والقادة العسكريين بعيدًا عن القرارات الهامة المتعلقة ببناء الدولة والاستثمار الإنمائي، إما لأنهم يشاركون في أنشطة الاتجار بأنفسهم أو لأنهم مضطرون إلى بذل جهود أكبر لمواجهة المتورطين في التجارة، وهنا تخلق لنا حالات من الدول في تعاملها مع الاجرام المنظم منها من تطغى عليها الجريمة وهي الدولة المفترسة التي تختطفها المنظمات الاجرامية كليا لتفقدها هيبة قوانينها، و الدولة الزبائنية التي يتم عبرها إعادة توزيع المستولى عليه في إطار الضغط من أجل النهب الذي تمارسه الأوساط الموسعة للأعيان في ظل الأنظمة السلطوية من خلال تحويل عدة طبقات من السكان إلى زبائن أو دولة مرنة استطاعت الى حد ما مقاومة تفشي عصابات الجريمة داخل مؤسساتها إقتصادها وبيئتها الاجتماعية، إن هذا التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة على الدولة القومية قد اكد لنا ان الحل في القضاء على نشاط الجريمة المنظمة هو إعادة بناء الدولة الفاشلة للتحول بها إلى دولة مؤسسات قادرة على تحقيق تنمية مستدامة وقضاء عادل يجعل الأفراد يرفضون السلوك الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة، الجريمة المنظمة، غرب افريقيا، التهديدات الأمنية الجديدة، إعادة بناء الدولة.

Abstract

This thesis dealt with the repercussions of organized crime as a new security threat to the failed state in Africa in light of the changes in the international environment of the post-Cold War world, which brought about profound changes in the nature of threats and the degree of their impact. Various types of organized crime and its tools to deepen the crises of nation states and make them lose the ability to perform their functions.

The subject was dealt with using a number of methodological tools to study the aspects of failure in the nation-state, analyze the effects of organized crime on its various sectors, and the nature of the changes that led to the securitization of organized crime by adopting various theories that dealt with the development of the concept of security and its implications.Based on this, the study reached a set of results:

The security voids left by the failed state constitute an important starting point for the activity of organized crime, which is not satisfied with exploiting the functional shortcomings of the failed state, but rather seeks to continue and manage it to serve its interests, taking advantage of civil conflicts and the spread of corruption, which are among the most important indicators of state failure to protect their illegal activities by promoting violent behavior among the citizens and provoke groups against each other and even provide weapons to the rebel movements in order to ensure the renewal and continuation of these civil wars, as well as diverting the attention of policy makers and military leaders away from important decisions related to state building and development investment,Either because they participate in trafficking activities themselves or because they have to make greater efforts to confront those involved in trade, and here we have cases of states dealing with organized crime, including those that are overwhelmed by crime, and it is the predatory state that the criminal organizations hijack completely to lose the prestige of its laws, and the client state Through which the occupier is redistributed in the context of pressure for the looting practiced by the expanded circles of notables under authoritarian regimes by transforming several layers of the population into clients or a flexible state that has been able to some extent to resist the spread of crime gangs within its institutions, its economy and its social environment,this threat posed by organized crime to the nation-state has assured us that the solution to eliminating organized crime activity is to rebuild the failed state to transform it into a state of institutions capable of achieving sustainable development and a just judiciary that makes individuals reject criminal behavior.

Keywords: failed state, organized crime, West Africa, new security threats, rebuilding the state

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الشكر
الإهداء
الملخص
فهرس المحتويات..... 05
فهرس الأشكال والجداول والخرائط.....
مقدمة.....11

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد الفصل الأول.....26
1.1 الإطار النظري المفسر للدولة الفاشلة.....27
1.1.1. المنظور الواقعي 27
2.1.1.الليبيرالية المؤسساتية 30
3.1.1.المنظور ما بعد الحداثي.....32
4.1.1. البنائية.....34
5.1.1. الويبرية 38
2.1. الدولة القومية الفاشلة: مقاربة معرفية 39
1.2.1. الدولة القومية الموحدة وقهر الإثنيات.....39
2.2.1. تطور وظائف الدولة ومدى تاثيره على قوة الدولة القومية..... 41
3.2.1. تعريف الدولة الفاشلة 44
4.2.1 إنتقادات لمفهوم الدولة الفاشلة 57
1 . 3 . الجريمة المنظمة: مقاربة معرفية.....**60**
1.3.1. نشأة الجريمة المنظمة.....60
2.3.1 تعريف الجريمة المنظمة.....61
3.3.1إشكاليات حول مفهوم الجريمة المنظمة.....69
4.3.1 خصائص الجريمة المنظمة.....72
4.1 عالمية الجريمة المنظمة من التسلسلية الهرمية الى الشبكات.....76
1.4.1. العولمة ونهاية الجغرافيا 76
2.4.1. ثورة الاتصالات 78
3.4.1 تطور الأنساق السياسية الإقتصادية والمجتمعية داخل الدولة: 80
4.4.1. أمننة الجريمة المنظمة 81

ملخص الفصل الأول.....87

الفصل الثاني: تاثير الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة.

تمهيد الفصل الثاني.....89
1.2. فهم أسباب الفشل البنيوي والوظيفي للدولة الفاشلة وتحولها الى اشكالية قانونية 90
1.1.2. أسباب فشل الدولة القومية.....90
2.1.2 مقياس الدول الفاشلة 99
3.1.2. الأهلية القانونية للدولة الفاشلة.....111
2.2. تأثير أشكال الجريمة المنظمة على مختلف أبنية ووظائف الدولة القومية 120
1.2.2 أشكال الجريمة المنظمة 120
2.2.2 .الأبعاد السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لتأثير الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة.....125
3.2.العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي 135
1.3.2 تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.....136
2.3.2 التداعيات السياسية للتقارب بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.....138
3.3.2 نقاط التنافر بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.....140
4.3.2. العلاقة بين الدولة الفاشلة، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي 143
ملخص الفصل الثاني.....151

الفصل الثالث: واقع الجريمة المنظمة والدولة الفاشلة في غرب افريقيا

تمهيد الفصل الثالث 153
1.3. الدولة الفاشلة في غرب افريقيا 154
1.1.3. تاريخ الدولة في غرب إفريقيا وبداية التأسيس لإنخراطها في التجارة الدولية..155
2.1.3. الدولة المستوردة: دولة ما بعد الاستعمار في غرب افريقيا.....161
2.3. أسباب فشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا 168
1.2.3. المؤشرات السياسية و الاجتماعية لفشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا: 169
2.2.3 المؤشرات الاقتصادية لفشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا.....175
3.2.3. الوضع الأمني في غرب إفريقيا وعلاقته بفشل الدولة الوطنية.....180
3.3. أسباب انتشار الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا.....191
1.3.3. تاريخ الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا 192
2.3.3. أشكال الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا 197

3.3.3. إنعكاسات الظاهرة الإرهابية على غرب إفريقيا 222
ملخص الفصل الثالث 224

الفصل الرابع: الجريمة المنظمة في جسد الدولة الفاشلة في غرب إفريقيا: العلاقة وكسر العلاقة.

تمهيد الفصل الرابع 226
1.4. إقتصاد الصراع: مدخل الجريمة المنظمة لانهاك الدولة الفاشلة في غرب إفريقيا.... 227
1.1.4. جدوى العامل الإقتصادي في الصراعات الأهلية في غرب إفريقيا..... 227
2.1.4. دور اقتصاديات الصراع في تمكين الجريمة المنظمة في غرب افريقيا 235
3.1.4. دور الفساد في اختراق الجريمة المنظمة للدولة الفاشلة في غرب إفريقيا ... 242
2.4. حالات الدول في تفاعلها مع الجريمة المنظمة..... 251
1.2.4. حالة القبض على الدولة 251
2.2.4. حالة السيطرة اللامركزية والدولة الزبائنية 253
3.2.4. حالة الدولة المرنة..... 255
4.2.4 قنوات الجريمة المنظمة لتعميق الهشاشة في غرب إفريقيا..... 257
4.4. مكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا 264
1.4.4. الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا 267
2.4.4. إعادة بناء الدولة الفاشلة كمدخل لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا279
ملخص الفصل الرابع..... **297**
خاتمة..... 299
القائمة العامة للمراجع..... **304**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	المقاييس الأكثر اعتمادا في تحديد الدول الفاشلة	100
02	الدول التي تضم أكبر عدد من التنظيمات الإرهابية الأجنبية	144-147
03	المنظمات الإرهابية الأجنبية في الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى ضمن مؤشر الدول الفاشلة	148-149

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	آليات تعامل الإنتربول مع الجريمة المنظمة	66
02	الدول التي تحسن موقعها ضمن مؤشر الدول الفاشلة خلال العام 2021/2020	108
03	الدول التي تراجع موقعها ضمن مؤشر الدول الفاشلة خلال العام 2021/2020	109
04	عدد النزاعات المتكررة والنزاعات الجديدة في افريقيا	185
05	عدد الحوادث الارهابية من سنة 1992 الى 2015	187
06	أشكال النزاعات في افريقيا	187
07	أشكال العصابات الإجرامية في غرب افريقيا	203
08	معدل استهلاك المخدرات في القارة الإفريقية	210
09	معدل انتشار مختلف اشكال الجريمة المنظمة في غرب افريقيا	214
10	عدد من قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالنزاعات الأفريقية التي تشير إلى الجريمة المنظمة	238
11	مؤشرات مرونة الدول الإفريقية في التعامل مع الجريمة المنظمة	264

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخرائط	الصفحة
01	مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2017	102
02	مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2018	103
03	مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2019	104
04	مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2020	105
05	مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2021	105
06	مناطق القرصنة في خليج غينيا	207

مقدمة

واجهت الدولة القومية في فترة مابعد الحرب الباردة تحديات حقيقية وضعت قدرتها على القيام بوظائفها وكذا سلطتها في احتكار العنف المشروع محل شك، بعد أن استمرت لعقود باعتبارها التنظيم السياسي الأمثل الذي له القدرة على حماية الشعب، إلا أن هذا الوفياثان قد ضعف وظهرت اشكال جديدة من الدول تفتقد للكثير من خصائص الدولة القومية مثل الدول الفاشلة، الدول المنهارة، اشباه الدول، وهو ماخلق فراغا أمنيا مزمنا سارعت لاستغلاله المنظمات الاجرامية التي يستوجب نشاطها العمل بعيدا عن رقابة الدول التي تكون في مثل هذه الدول ضعيفة جدا وحتى منعدمة، أدت هذه العلاقات بين الجريمة المنظمة، الدولة الفاشلة، الحروب، الفساد إلى تحول الدولة الفاشلة من مجرد إمتداد إستراتيجي للدول الكبرى لتوسيع نفوذها الى تهديد للأمن العالمي.

ولأن الدولة القومية هي جزء من المجتمع الدولي الذي يضم فواعل تجمعهم مصالح معينة وتفرقهم أخرى، فمن الممكن أن تتأثر هذه الدولة أو تلك بحالة الاستقطاب والتجاذبات السياسية التي هي سمة عامة تحكم العلاقات الدولية منذ تبلور شكل الدول القومية في أوروبا بعد معاهدة "وستفاليا" في منتصف القرن السابع عشر، وهذا يمكن أن ينتج عنه أن تدخل الدولة بكل أركانها في مواجهة تحديات خارجية تنعكس تداعياتها على الوضع المحلي، كما في فرض العقوبات الاقتصادية، واستنزاف الموارد، والابتزاز العسكري، وذلك نتيجة انضمامها إلى محور أو حلف دون آخر سواء أكانت مجبرة أو بمحض اختيارها، أمام هذا الوضع فأن وظائف السلطة السياسية من الممكن أن تتأثر بشكل سلبي بسبب الظروف الخارجية في المقام الأول، التي قد تؤدي بها إلى أن تصبح دولة فاشلة في نهاية المطاف.

.

هذه الدول الفاشلة لديها قدرة ضعيفة على القيام بوظائفها الأساسية وتفتقر إلى الشرعية لتطوير علاقات بناءة معززة بشكل متبادل مع المجتمع، تستغل الشبكات الإجرامية هذه الظروف لتجنب الكشف عن نشاطاتها وعناصرها خاصة من المسؤولين الحكوميين الذين يتواطؤون معها لتحقيق مصالحهم الخاصة وبالتالي تقليل مخاطر الملاحقة القضائية، سيكونون مستعدين لاستخدام أي طريقة عمل وغالبًا ما يكون من الصعب جدًا التمييز بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي من الأنشطة، في هذا الصدد يمكن وصفهم جميعًا "بالشركاء الصامتين" حكومة الشرعية والتنظيمات شبه الحكومية وجماعات الجريمة المنظمة أينما ينتمون فهم يلتقون في منصة واحدة، أي الجريمة المنظمة.

طبعا ساهمت احداث الحادي عشر من سبتمبر بصورة كبيرة في التسويق لظاهرة الدولة الفاشلة خاصة وان الهجمات قد تبناها تنظيم القاعدة الذي يتخذ من أفغانستان معقلا له وهي دولة تعتبر من

أكثر دول العالم فشلا، حينها بدأ الحديث عن الخطر الذي تشكله مثل هذه الدول ليس فقط على الأمن القومي الأمريكي ولكن على كل العالم الحر، هذا دون إغفال تهديدها لأمن مواطنيها.

أهمية الموضوع:

تقدم هذه الدراسة مجموعة حقائق تحاول تفسير العلاقات الطارئة التي أصبحت الدولة القومية تشهدها داخل إقليمها، خاصة مع التغير في طبيعة ومستوى التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت مثار قلق المجتمع الدولي، ومن بين هذه التهديدات نجد الجريمة المنظمة التي عرفت تطورا كبيرا في اليات عملها وتوسعا هاما في أنشطتها بعد أن كانت تقتصر على تجارة المخدرات لتظهر في صور جديدة ومعقدة جعلت الدولة القومية عاجزة عن مواجهتها بشكل منفرد وبالآليات القانونية التقليدية، كما تشرح هذه الدراسة أبرز الطرق والآليات التي من خلالها تخترق الجريمة المنظمة أجهزة الدولة ذلك أن الواقع اثبت كثيرا تورط مسؤولين داخل المؤسسات الحكومية نتيجة تفشي ظاهرة الفساد، المحسوبية والزبونية السياسية التي تنتشر بكثرة داخل الدول الإفريقية التي تحتل مراتب متقدمة على سلم الدول الفاشلة، ومن هنا كانت هذه الدراسة دعوة إلى إعتماد آليات مغايرة للسبل القانونية البحتة لمواجهة الجريمة المنظمة داخل الدول الفاشلة إذ أن الجدل الذي أثاره مدى أهلية الدولة الفاشلة لعقد الإتفاقيات الدولية لمواجهة انشطة التجارة غير المشروعة، حفز الدول والمنظمات الدولية على ضرورة اعادة بناء هذه الدول الفاشلة أولا تحقيق تنمية مستدامة قادرة على النهوض بالإقتصاد الوطني، ليكون هذا خطوة أولى نحو القضاء على جدور الجريمة المنظمة ذلك أن الفرد عندما يعيش في ظروف اقتصادية وسياسية جيدة سوف تتضاءل فرص إنخراطها في عصابات إجرامية.

أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة إلى استكشاف الأسباب الكامنة وراء التطور الكبير لأنشطة الجريمة المنظمة في العالم، هذا التطور الذي جعل منها أحد أكثر التهديدات الأمنية الجديدة إثارة للقلق خاصة مع التغير في إدراك التهديد الذي لم يعد مقتصرا على التهديد العسكري.

-معرفة الحالة التي تصل لها مؤسسات الدولة الفاشلة في إفريقيا، وكيف يؤثر فقدان الدولة للقدرة على أداء وظائفها على مختلف جوانب الحياة داخل الدولة وخارجها، خاصة ما يتعلق بالتزاماتها

الدولية من عضوية في المؤسسات الدولية وكذا المعاهدات المبرمة مع دول أخرى، ذلك أن سؤال الأهلية القانونية للدولة الفاشلة بات مطروحة بقوة.

-البحث في حقيقة قدرة منظمات الجريمة المنظمة على التأثير على قوة وفعالية الدول القومية وإغراقها في حالة فوضى لاتستطيع الخروج منها نتيجة ضعف مؤسساتها واستشراء الفساد داخلها.

-رصد الحالة التي تنتهي إليها الدول القومية جراء سيطرة عصابات الجريمة المنظمة عليها، ومن جهة إقتراح الإجراءات الممكنة للتغلب على الفشل الدولاتي لمقاومة الإجرام المنظم.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

-هناك أسباب ذاتية مرتبطة بالباحث والتي جعلته يركز على دراسة موضوع الجريمة المنظمة وعلاقتها بفشل الدولة الوطنية انطلاقا من اهتمامات شخصية لدى الباحث تتمحور حول الرغبة في دراسات القضايا المتعلقة بالأمن في أبعاده الجديدة، خصوصا أن مثل هذه المواضيع تحتل حيزا هاما في مختلف مراكز والدوائر الأكاديمية، كما يعبر موضوع الدراسة عن رغبة الباحث في دراسة المواضيع التي تهمنا كأفارقه إذ لابد من البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة خلف مختلف أزماتنا، وكذا في محاولة للكشف عن مختلف أوجه الإستغلال التي تتعرض لها القارة، إذ يبدو من الإجحاف أن يسير الإنسان الإفريقي حافيا فوق قارة لا حدود لثرواتها، ضف إلى ذلك الرغبة في تقديم دراسة أكاديمية تكون إظافة متواضعة للجامعة الجزائرية.

أما الأسباب الموضوعية فتتمحور حول:

-الموضوع يدخل في صميم تخصص الدراسات السياسية المقارنة بصفة خاصة موضوع الدولة القومية الذي يحتل حيزا هاما في دراسة العلوم السياسية.

التجديد المستمر في دراسة المواضيع المتعلقة بالتهديدات الأمنية الجديدة خاصة ما يتعلق بمسائل أمننه القضايا ونزع الأمننة عنها، إذ إنتقلت الدولة القومية من حماية المواطن إلى تشكيل تهديد أمني عليه و الجريمة المنظمة من حدث داخلي إلى تهديد دولي.

-كون موضوع الدولة القومية وفشلها مسألة في غاية الحساسية لأن العالم رغم أنه يسعى للدفاع عن نموذج الدولة القومية ويشدد على إحترام سيادتها، إلا ان عصابات الجريمة المنظمة التي منحتها العولمة والتطور التكنولوجي القدرة على إختراق الدول إستطاعت أن تقلل من قدرة الدولة على تحجيم نشاط الجريمة المنظمة على مستوى إقليمها.

-الوضع الإنساني الذي تخلفه حالة الفوضى و الحروب الأهلية و الإنهيارات الاقتصادية التي تعرفها الدول الإفريقية، و التي تجعل المواطنين فريسة لعصابات الجريمة المنظمة و أمراء الحروب الذين يعملون على إستغلال شعوب هذه الدول الفاشلة بصورة لا إنسانية.

-موضوع الجريمة المنظمة هو موضوع حديث نظرا لحجم التهديد الذي أصبحت تشكله الجريمة المنظمة على الأفراد والدول، إذ اصبحنا نلاحظ قدرتها على تهديد الأمن العالمي عبر نقل نشاطاتها من دولة إلى أخرى، وإحداث أزمات إقتصادية، والتأثير على شرعية الأنظمة الحاكمة بعد أن قدمت نفسها كبديل عن الدولة في توفير خدمات الأمن و التوظيف أحيانا.

أدبيات الدراسة:

كثيرا ما أسال موضوع الدولة ضعفها، قوتها وفشلها حبر الباحثين والأكاديميين في ميدان العلوم السياسية، إذ أن الدولة وأمنها بشكل خاص يعتبر حجر الأساس للدراسات السياسية، لما لها من إرتباط بمختلف ظواهر السياسية والعلاقات بين الدول الإنتخابات، الإرهاب، الراي العام، الديمقراطية، هذه الظواهر لا يمكن أبدا دراستها دون التطرق لطبيعة علاقتها بالدولة، أما ظاهرة الجريمة المنظمة فقد حازت إهتمام الباحثين بدورها نتيجة الرغبة في دراسة التطور الذي حدث في آليات ونشاطات عمل الجماعات الاجرامية في ظل العالم المعولم الذي رسخ فكرة هلامية الحدود حتى أصبح من الصعب ضبط التدفقات العابرة للأوطان سلعا كانت أو افراد أو حتى مواد إعلامية ومعارف، وهو أمر ساعد الجريمة المنظمة لتنتشر عبر العالم حتى أصبحت تشكل تهديدا قويا للأمن الدولي جعل أكثر الدول قوة غير قادرة على مكافحتها بشكل منفرد، وقد جاءت دراستنا هذه محاولة تحديد طبيعة التاثيرات التي تحدثها الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة وهي علاقة ما كانت لتترسخ لولا التطورات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن بين الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا هذه نجد:

Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach وهي دراسة لـRachel Locke نشرت سنة 2013 يشرح هذا التقرير الروابط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الصراع، والهشاشة، يخلص التقرير إلى أن الجريمة المنظمة لا تقوض فقط قوة الدولة في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع، بل إنها تؤثر أيضًا على العلاقة الحرجة والمتنازع عليها في كثير من الأحيان بين الدولة والمجتمع، بالنظر إلى هذا السياق المعقد يقدم المؤلف عددًا من التوصيات للحكومات والجهات الفاعلة الدولية لتجاوز هذه العلاقة السلبية، كما رأى التقرير ان تدخلات القانون والنظام التي تركز على القضاء على غير كافية ويمكنها حتى تنشيط الإنقسامات الطويلة الأمد في المجتمع.

لذلك يجب أن تكون تدخلات الوضع الراهن جزءًا من استراتيجية أكبر تأخذ في الإعتبار الحقائق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في كل سياق على المدى الطويل، سيكون بناء وتعزيز الروابط بين الدولة والمجتمع في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع ضروريًا لتقويض الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وضمان السلام الدائم والتنمية، وقد تقاطعت هذه الدراسة مع دراستنا في مسالة عدم كفاية الإجراءات القانونية للحد من انتشار الجريمة المنظمة، وانما لا بد من البحث عن حلول جدرية تقضي على الأسباب التي تجعل الافراد ينضمون لمثل هذه التنظيمات مثل القضاء على الفقر، إقامة أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وحرياته وغيرها.

Control Transnational Et Le La Problématique De La Criminalité .Secteur De La Sécurité Démocratique Du

وهي دراسة لـ Zeïni Moulaye صادرة في فيفري 2014 يتحدث هذا الكتاب عن غرب أفريقيا وعن مالي على وجه الخصوص، إذ وجد أن الجريمة العابرة للحدود تشكلت ببطء ولكن بثبات على نقاط ضعف الدول، وهي اليوم من أخطر مصادر انعدام الأمن وأحد أكبر الآفات التي تهدد السلم الاجتماعي والأمن الشخصي والإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لبلدان المنطقة، وأشار الكتاب إلى أن أكثر أشكال الجريمة عبر الوطنية شيوعًا في غرب إفريقيا هي الإتجار بالمخدرات ،لإتجار بالأسلحة، تجارة البشر، الهجرة غير الشرعية، الجرائم الإلكترونية، الفساد، الإحتيال والتهرب الضريبي، غسيل الأموال، القرصنة البحرية، كما يتطرق الكاتب إلى الحركات الارهابية في غرب إفريقيا وهي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، حركة الوحدة

والجهاد في غرب إفريقيا، بوكو حرام، وفي الاخير يصل الكاتب إلى أن مكافحة الجريمة العابرة للحدود تتطلب يقظة دائمة على المستوى الوطني، والتشاور المنتظم وتآزر الإجراءات على المستوى دون الإقليمي، والتنسيق الجيد على المستوى الإقليمي، والتضامن الراسخ على المستوى الدولي، مايؤخد على هذه الدراسة انها استعرضت الجريمة المنظمة في أسبابها وتاثيراتها على المنطقة وكذا استعرض اهم الحركات الإرهابية في المنطقة ولكنه لم يتطرق الى العلاقة بين الحركات الإرهابية و المنظمات الاجرامية مع انهما يتعاونان بشكل كبير في المنطقة وتعاونهما هذا قد اعطى قوة كبيرة لكليهما في حربه ضد الدولة

by Luca African variations Organised crime and fragile states Raineri and Francesco Strazzari

وهو تقرير صادر عن الإتحاد الأوروبي سنة 2017 يبين كيفية تشكيل هيكل الحوكمة غير القانوني أي الترتيبات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية التي تنشأ فيما وراء القانون ومخالفته، وزعزعة إستقرار الدول الضعيفة في القارة، كما يدرس كيف تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهديدًا أمنيًا قد يقوض الدولة في إفريقيا، بما في ذلك مؤسساتها المجتمعية والإستقرار الجيوسياسي والإزدهار الاقتصادي، ساعدنا هذا التقرير كثيرا في حديثنا عن اقتصاد الصراع ودوره في فشل الدولة الوطنية في افريقيا، اذ يتحدث التقرير عن الاقتصاد السياسي للجريمة المنظمة ويوضح كيف ان أنشطة الجريمة المنظمة غير المشروعة اكتسبت شرعيتها حتى أصبحنا لا نكاد نميز بينها وبين الأنشطة المشروعة جراء قدرتها على تحقيق مصادر دخل وربح سريع للفقراء، كما ان أصحاب المصالح يسعون الى الاستفادة من حالة الصراع لبيع بعض السلع المحظورة مثل المنشطات والحبوب المهلوسة هذا دون ننسى تجارة الأسلحة التي تزدهر اثناء الحروب، كما ناقشت مسألة الاستيلاء على الدولة لتفسير عدم الاستقرار السياسي والعنف ومحاولات الانقلاب، ان فكرة الاستيلاء على الدولة المستعارة من دراسات حول الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، توحي بان الدول الهشة لا تستطيع مقاومة ضغط القوى والجماعات الإجرامية التي تسعى وراء مصالحها من خلال اختطاف مؤسسات الدولة وتشويه صنع السياسات، وبالتالي تفريغ المبادئ الأساسية لسيادة القانون، بعبارة أخرى يشير الاستيلاء على الدولة إلى نسخة متطرفة من الاستيلاء الوراثي أو الزبائني للدولة من قبل الجماعات الإجرامية غير المشروعة.

Transnational Organized Crime in West Africa A Threat Assessment

ركز هذا التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنة 2013 بشكل عام على اشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنتشرة في غرب افريقيا بشيء من التفصيل حول كل شكل اذ يقدم إحصاءات عن حجم التجارة في هذه الأنواع، من أجل تقديم صورة أكثر شمولاً ودقة عن تدفقات البضائع المهربة والأسواق الإجرامية وتأثيراتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية على دول المنطقة، كما يتناول الجريمة المنظمة من حيث صلتها بالتنمية والحوكمة والأمن.

In West Africa The Impact of Organised Crime on Governance

وهو كتاب لـ **ييبين ايتانيبي اليميكيا Etannibi.E O Alemika** صادرة سنة 2013 يتناول تنوع أشكال الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وتأثيرها على السلام والإستقرار والتنمية وسيادة القانون داخل دول المنطقة، والروابط عبر الوطنية للجريمة المنظمة وكذا الروابط بين مؤسسات الدولة، كما تحدث عن طرقً جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

يبحث هذا الكتاب في العلاقة بين الاتجار غير المشروع والهشاشة في المنطقة، اذ يحدد المؤلفون القنوات المحتملة بين الإتجار والهشاشة ويناقشون الجهات الفاعلة المشاركة (الجماعات الإجرامية المنظمة، المتمردين، السياسيين على المستوى المحلي أو الوطني، الجيش، المدنيين) وأهميتها بالنسبة لبلدان معينة. أخيرًا ، يقدم المؤلفون اقتراحاتنا بشأن السياسات الممكنة والاستجابات البرامجية، بناءً على تحديد الأبعاد الإقليمية والخارجية للمشكلات.

كتاب القبيلة والدولة في إفريقيا ل عبد الودود ولد الشيخ ترجمة محمد بابا ولد اشفع الصادر سنة 2013 يناقش هذا الكتاب الفكرة السائدة بأن ما تشهده القارة الإفريقية من عدم استقرار سياسي و تخلف اقتصادي وهشاشة مؤسساتية إنما يعود إلى تاثير التنافس العرقي وإلى سيطرة القبيلة بشكل خاص على الحياة العامة، الكتاب مكون جزئين أولهما ركز فيه على ما سماه: التضامنات الأساسية وهي التي تقوم على القرابة الحقيقية أو المفترضة وآثارها، ودراسة العلاقات بين القرابة والسلطة في البنى الاجتماعية التقليدية في القارة الإفريقية، كذلك يتحدث عن اثر العوامل الدينية في شرعنة مختلف أشكال السلطة، أما القسم الثاني فيعرض خلاله نظرته حول طبيعة الدولة بالإستناد الى المفاهيم

الإنتروبولوجية الإفريقية وماضي الدولة، كما يتحدث عن تاثير هذه البنى التقليدية على الدولة المستوردة الغريبة عن المجتمعات الافريقية الأولية التي لها خصوصيتها.

إشكالية الدراسة:

شغلت العلاقة بين الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة إهتمام عديد الباحثين نتيجة تموضع مؤشراتها في علاقة دائرية يصعب فيها تحديد السبب من النتيجة وعليه يصعب كسرها، يشكل فشل الدولة في غرب افريقيا عنصر قلق كبير للبيئة الدولية التي أصبحت حساسة جدا إزاء مختلف الفضاءات الأمنية في العالم، وذلك راجع بشكل خاص إلى الوضع المزري الذي آلت إليه اغلب دول المنطقة وعجز الدولة الشديد عن مواجهة هذه التهديدات الأمنية على مستوى اقليمها وكذا الحد من انتقالها الى مناطق أخرى تعد أكثر أمنا، خاصة مع قربها من منطقة الساحل والصحراء التي تعتبر من اكثر مناطق العالم إضطرابا جراء الانتشار الواسع للأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان التي تتزايد يوما بعد يوم خطورتها على المنطقة في ظل تسجيل غياب شبه تام لمؤسسات الدولة.

هذا الغياب خلق معضلة حقيقية حول حجم التأثير الذي تشكله الجريمة المنظمة على الدولة الوطنية في افريقيا، وبدأت التساؤلات عن الخطر الذي يشكله نشاط الجريمة المنظمة داخل الدولة القومية الفاشلة داخليا قبل الحديث عن تأثيراتها الخارجية، إذ يبدو من غير المنطقي أن تؤثر منظمات الجريمة المنظمة باعتبارها مجرد جماعة تحت دولاتية على الدولة التي من المفروض أنها السلطة الأعلى داخل إقليمها ولايمكن أن تسمح بانتشار الأنشطة غير المشروعة على أراضيها، ولكن من جهة أخرى الدولة هنا تتصف بالفشل وبالتالي من غير المرجح أن تستطيع مؤسساتها مواجهة هذا الخطر لأن المنظمات الإجرامية قد شهدت تطورات أصبحت من خلالها قادرة على تهديد أقوى دول العالم فمابالك الدول الفاشلة، إذ اصبح لها عائدات مالية ضخمة تفوق ميزانيات الدول، تمتلك آلة إعلامية ضخمة تهدد بها السياسيين ومنافسيها، قادرة على تمويل الحملات الإنتخابية لإيصال شخص معين إلى السلطة، كما أن المنتسبين إليها يمتلكون نفودا داخل النظام السياسي لا يستهان به تستطيع من خلالها التأثير على القرار السياسي، أمام كل هذا بقيت الدولة عاجزة ولكنها رغم ذلك لازالت موجودة، المشكلة الأخرى أيضا أن حالة الدولة الفاشلة لا تتسبب فيها الجريمة المنظمة فقط و إنما مجموعة متكاملة من الأسباب و الضغوطات على عدة اصعدة فلماذا نعتبر الجريمة المنظمة سببا لفشل الدولة

القومية، هذا إن إعتبرنا نشاط الجريمة المنظمة هو سبب الفشل بينما الملاحظ أن المنظمات الإجرامية تستغل الفشل الدولاتي ولا تتتسبب به، تحاول هذه الأطروحة الإجابة عن هذه الجدلية ولمعالجة هذه العلاقات المعقدة والمتشعبة جدا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية

كيف عمقت الجريمة المنظمة باعتبارها تهديدا أمنيا جديدا من أزمة الدولة الفاشلة في إفريقيا.

نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف منحت ديناميكيات العولمة الجريمة المنظمة القدرة على اختراق الحدود الوطنية المغلقة وتحولها من مخالفة قانونية إلى تهديد أمني عالمي.

2- الى اي مدى ساعدت طبيعة نشأة الدولة في غرب إفريقيا في تحولها إلى دولة فاشلة ومن ثمة إلى أرضية لنشاط الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

3-هل مكنت الاجراءات القانونية الدول القومية في إفريقيا من مكافحة الجريمة المنظمة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا.

فرضيات الدراسة: ولمعالجة هذه الإشكالية ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تستغل شبكات الجريمة المنظمة الفساد وحالة الفوضى التي تخلقها الصراعات الاهلية في إفريقيا لتوسيع نشاطاتها وهو ما يخلق المزيد من الصعوبات للدولة الفاشلة في إفريقيا

1- كلما إنخرطت الدول ضمن ديناميكيات العولمة كلما كان للجريمة المنظمة فرصة هامة لها لبناء شبكة عالمية قوية وتحقيق المزيد من الأرباح والإنتشار؛

2-كلما غرقت الدولة في الفوضى و الصراعات الأهلية وإنتشر الفساد داخل مؤسسات الدول الفاشلة كلما تمكنت عصابات الجريمة المنظمة من تحقيق أهدافها؛

3-كلما عجزت الدولة الفاشلة في غرب افريقيا عن اداء وظائفها واهتزت شرعيتها كلما حققت منظمات الجريمة المنظمة القبول داخل المجتمع؛

حدود الزمان و المكان للدراسة:

الإطار الزماني الدراسة: ركزت دراستنا على فترة ما بعد الحرب الباردة التي عرفت خلالها الدولة القومية ولأول مرة منذ تأسيسها في مؤتمر وستفاليا ضغوطا وتحديات كبيرة تمثلت في ظهور نمط جديد من التهديدات الأمنية مختلفة عن تلك التي إعتادت مواجهتها، ومن بين هذه التهديدات نجد الجريمة المنظمة التي عرفت بدورها طفرة نوعية كبيرة في هيكلها ونشاطاتها وأعطتها بعدا عالميا زاد من حدة خطورتها على الدولة والأمن العالمي، أمام كل هذه الأخطار بدأت الدولة تتراجع وتسجل إخفاقها في مواجهة الكثير من الأزمات منها الضغوط التي تمارسها منظمات الجريمة.

النطاق المكاني للدراسة: يتحدد الإطار المكاني للدراسة في القارة الإفريقية بصورة عامة و منطقة غرب إفريقيا بشكل خاص والتي تضم الدول التالية نيجيريا، غانا، الكاميرون، ساحل العاج، النيجر، بوركينافاسو، مالي، السنغال، غينيا، بينين، توجو، سيراليون، ليبيريا، موريتانيا، غامبيا، غينيا بيساو، الراس الأخضر كحالة قمنا من خلالها باختبار تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة، نظرا للترابط الواضح في هذه المنطقة بين الفشل الدولاتي والجريمة المنظمة، حيث تقع غرب إفريقيا ضمن مثلث التجارة الأطلنطي الذي يربط أمريكا اللاتينية غرب افريقيا، أوروبا، إذ يعتبر هذا المثلث من أكثر مناطق العالم نشاطا في تجارة المخدرات وكذا تحتل دول المنطقة مراكز متقدمة ضمن التقارير العالمية التي تعنى بتصنيف الدول الفاشلة.

الإطار المنهجي للدراسة:

تفرض علينا طبيعة الموضوع التي تتميز بتنوع وتشابك المتغيرات والأبعاد أن نعتمد **منهجية تكاملية تفكيكة** على أساس دراسة الوضع داخل الدول الفاشلة عبر مختلف الأنساق السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية ومن ثمة معرفة كيف تمكنت الجريمة المنظمة العابرة للأوضاع من استغلال الأوضاع داخل هذه الدول لتصنع لنفسها مجالا حيويا تنشط ضمنه دون أي تهديد لمصالحها، وكيف اثر ذلك على البيئة الدولية التي اصطدمت بهذا الشكل الجديد لمنظمات الجريمة وكذا على الافراد داخل الدولة الفاشلة الذين وجدوا انفسهم يواجهون شكل جديدا من التهديدات وهي الدولة نفسها، وعليه فان هذه المنهجية التكاملية التفكيكية تقتضي اعتماد مجموعة مناهج مجتمعة تمكننا من الإحاطة بالظاهرة وهي

المنهج الوصفي التحليلي:

وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، استعنا بهذا المنهج لما تقتضيه الدراسة من وصف للأوضاع التي تؤول اليها الدولة القومية جراء فشلها وتزايد إنتشار الإجرام المنظم داخلها والوضع الذي تؤول إليه المؤسسات الحكومية عندما تتوقف عن أداء مهامها، وكذا الحالة التي خلقها الإندماج بين الجريمة المنظمة والدولة الفاشلة ولاسيما في القارة الإفريقية.

المنهج التاريخي:

لقد إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي ليس بهدف تحقيق سرد تاريخي للأحداث وإنما الهدف هو إسترجاع هذه الأحداث في سياق الظروف التي حدثت فيها اجتماعيا، سياسيا، نفسيا... وبالتالي معرفة أسبابها والأطراف المأثرة فيها وكذا إكتساب التجارب التاريخية من الوقائع السابقة، خاصة وأن غياب التجربة المخبرية في العلوم الإنسانية يجعل التاريخ هو الملاذ الوحيد، وقد اعتمدناه في بحثنا لهدف تحديد الامتداد التاريخي لظاهرتي الجريمة المنظمة والدولة الفاشلة وللعلاقة بينهما، وكيف أثرت تحولات البيئة الدولية والثورة التكنولوجية لتجعل من الدولة الفاشلة مساحة لاحتضان الجريمة المنظمة، كما ان التطور التاريخي الذي شهده مفهوم الامن قد اعطى بعدا جديدا للتهديدات الأمنية الجديدة جعل من الدولة الفاشلة و الجريمة المنظمة بشكلهما الجديد وتاثيراتهما التي أصبحت تتجاووز الحدود الوطنية للدولة أحد أهم هذه التهديدات التي ترهق البيئة الدولية.

منهج دراسة الحالة:

إستدعت دراستنا لحالة دول غرب إفريقيا إعتمادنا منهج دراسة الحالة في محاولة منا لاختبار الأطر النظرية من خلال التجارب الواقعية، إذ يسمح لنا التركيز على دراسة حالة معينة التعمق أكثر في مختلف التفاصيل الحالة وهو الأمر الذي يسهل علينا الوصول إلى نتائج أكثر دقة مستمدة من واقع هذه الحالة محل الدراسة وليس من أطر نظرية حبيسة صفحات الكتب، وهو بدوره ما يساعدنا في إمكانية التعميم على الحالات المشابهة وعلى هذا الأساس عمدنا إلى توظيف هذا المنهج الذي يساعدنا على التعمق في دراسة تاثير الجريمة المنظمة على أبنية ووظائف الدولة الفاشلة في غرب

افريقيا، ولهذا يعتبر هذا المنهج مناسبا للبحث في خصوصية الجريمة المنظمة في غرب افريقيا والتي تتميز في ظروفها عن غيرها من دول العالم والأسباب التي جعلت لها هذا التاثير الكبير على الدولة القومية هذه الأخيرة التي تشهد الكثير من الازمات في المنطقة مماجعلها نموذجا مناسبا للدراسة.

المنهج الاستقرائي: وهي التي تبدأ من استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ وتقديم مباديء واراء مستخلصه من ذلك الواقع أي الانتقال من الخاص إلى العام. وهذه المناهج معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وافكار قابلة للتطبيق والدراسة ومن هذه المناهج المنهج الاختباري (الامبريقي)، المنهج العلمي التجريبي، المنهج السلوكي، وقد اعتمدنا هذا المنهج لأنه يساعدنا على استقراء واقع الدول في حالة فشلها وكذا واقع الجريمة المنظمة في عالم معولم وكيف أصبحت لها تأثيرها على الدول القوية.

اقترابات الدراسة:

ومن اجل التعمق اكثر في الدراسة وتحليلها من كافة الجوانب استعنا أيضا بمجموعة من الاقترابات وهي:

اقتراب تحليل النظم:

يعتبر منهج تحليل النظم من أكثر المناهج إستخداما في دراسة الظواهر السياسية، ويقصد ب النظام "مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمن ذلك من تفاعل وإعتماد متبادل" وقد إعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا من حيث كونه يساعدنا على دراسة مسالة قدرة النظام داخل الدولة الفاشلة على البقاء وكذا مدى مقاومتها للمهددات التي تؤدي إلى انهيارها من خلال فحص عدة متغيرات منها إستقرار أو عدم إستقرار النظام السياسي.

الإقتراب الوظيفي: المقترب الوظيفي هو المقترب الذي ينظر إلى الظواهر السياسية و قضاياها من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن النظام السياسي، و من خلال الوظيفة التي يؤديها النظام في بيئته الاجتماعية، وفي دراستنا هذا يعتبر هذا الإقتراب من أكثر الإقترابات استخداما في دراستنا نظرا

لكون أهم خاصية في تعرف الدول الفاشلة هي عدم القدرة على القيام بوظائفها، إذ قمنا بفحص حالة فشل الدول في مجالات توفير الأمن، توزيع الثروة وغيرها.

تفصيل الخطة وتبريرها:

تمت معالجة هذه الاشكالية بالإعتماد على أربعة فصول.

يسعى **الفصل الأول** المعنون بـ **الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة** إلى التعريف بمُتغيري الدراسة الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة من أجل تمييزهما عن باقي المفاهيم ثم وضحنا الإطار النظري المفسر للفشل الدولاتي وأهم الازمات التي مر بها نموذج الدولة القومية خاصة ما تعلق بمسالة وحدتها وتأثير الولاءات الأولية على إستقرارها وتماسكها، وقد قدمنا مجموعة تعريفات لمفهوم الدولة الفاشلة والمفاهيم الأخرى المشابهة خاصة مع تضارب الآراء حول المفهوم وإتهامه في كثير من الأحيان بأنه واقع تحت طائلة التسييس وازدواجية المعايير، كما تناول الفصل مفهوم الجريمة المنظمة في محاولة لتوضيح المقصود بها وتمييزها عن مختلف أشكال الإجرام الأخرى من خلال إستعراض أبرز خصائها، وكذا مراحل تطورها من حيث التنظيم و النشاط الى ان وصلت الى الشكل الذي هي عليه اليوم متأثرة في ذلك بمتغيرات البيئة الدولية التي أعطت الجريمة المنظمة بعدا عالميا جعلها من أكثر التهديدات الأمنية خطورة على الدول والافراد.

أما **الفصل الثاني:** المعنون بـ **تاثير الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة** حاولنا فيه الإحاطة بأهم أسباب إنتشار ظاهرة الدولة الفاشلة والفوضى التي أحدثها فشلها داخليا وكذا في البيئة الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ماجعل الدولة نفسها تتحول الى تهديد امني جديد، ثم استعرضنا مختلف الآراء القانونية حول أهلية الدولة الفاشلة في القانون الدولي بمعنى مدى قدرتها على توقيع الإتفاقيات والإلتزام بها، كذلك تناولنا في هذا الفصل بعض صور الجريمة المنظمة الأكثر شيوعا بعد ان كانت محصورة فقط في تجارة المخدرات الا انها تطورت واصبحت نشاطاتها غير المشروعة تمس قطاعات عدة ثم استعرضنا أهم التاثيرات التي تحدثها الجريمة المنظمة على مختلف الأنساق داخل الدولة السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي وكذا الوضع الأمني لنعرف كيف تستطيع منظمات الجريمة اختراق الدولة وانهاكها للإبقاء عليها في حالة فشل مايمكنها من حماية تجارتها غير المشروعة، وفي الأخير تطرقنا الى العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب وحاولنا إظهار ما الذي يختلفان فيه وأين

يلتقيان وما الذي يعنيه تحالفها وحجم الخطر الناتج عنه وكيف يستغلان الدولة الفاشلة لتقوية وتوسيع انشطتهم.

في **الفصل الثالث:** المعنون بـ **واقع الجريمة المنظمة والدولة الفاشلة في غرب إفريقيا** إستعرضنا فيه تطور نشأة الدولة في غرب افريقيا والذي سهل عملية إنخراطها في التجارة الدولية، وأهم خصائص وأسباب تصنيف الدول في غرب افريقيا على أنها دول فاشلة وكذا الوضع الأمني السائد وعلاقته بفشل الدولة الوطنية على إعتبار أن هذا الواقع هو الذي شجع على إنتشار الجريمة المنظمة في المنطقة، كذلك يعرج هذا الفصل على أهم أشكال الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة وعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية.

أما **الفصل الرابع:** نتعرض فيه إلى مختلف المظاهر التي تبرز لنا العلاقة بين الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة وكيف تمكنت هذه الأخيرة من التغلغل في مختلف مؤسسات الدولة لتخلق لنفسها غطاءا أمنيا يمكنها من توسيع نشاطاتها، ذلك أن الجريمة المنظمة لم تكتفي باستغلال ضعف الدولة وإنما عملت لتعميقه أكثر من خلال التشجيع على الفساد وإشعال الصراعات والعمل على إطالة أمدها، تحدثنا عن الصراعات الاهلية واهم اسبابها، وكيف تتطور الانشطة غير المشروعة في وقت الحرب لتنتج ما يسمى اقتصاد الصراع في الأخير نستعرض مختلف آليات مكافحة الجريمة المنظمة ليس فقط باتباع الإجراءات القانونية، وإنما عبر عملية أعمق وهي إعادة بناء الدولة الفاشلة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

ان وجود دول ضعيفة او فاشلة ليس امرا جديدا في النظام الدولي، فعلى مر تاريخ الدول القومية عرفت دولا قوية، مهيمنة وأخرى ضعيفة او صغيرة على اختلاف المسميات ولم تكن هذه الدول مصدر ازعاج للقوى الكبرى بل اعتمدت عليها لممارسة هيمنتها، وقامت بنهب ثرواتها، ولكن التغيرات الطارئة على مفهومي الامن والسلم الدوليين قد وضع الدول الفاشلة على قائمة التهديدات الأمنية الجديدة خاصة عندما اقترن وجودها بمصادر أخرى للتهديد منها الإرهاب، الجريمة المنظمة، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تكيف التطورات التكنولوجية و العولمية لصالحها خاصة ماتعلق بالنقل و التحويلات المالية، وضم المزيد من الأعضاء، ما اكد حدوث الكثير من التحول في الجريمة المنظمة على خلاف باقي اشكال الاجرام.

1.1 الإطار النظري المفسر للدولة الفاشلة

تشكل الدولة مفهوما مركزيا لدى علماء السياسة منذ ظهور العلم ، لذلك نجدها تحتل حيزا هاما في نقاشات مختلف المدارس الفكرية، ودائما ماكان هناك طموح للوصول الى شكل مثالي للدولة، حتى ان الانسانية عرفت العديد من الاشكال حتى انتهت لنموذج الدولة القومية، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف التحليلات التي قدمت للدولة الفاشلة من قبل اهم المدارس:

1.1.1 المنظور الواقعي:

مند القدم فهم **توسيديدس Thucydid** وبعده **مورغانتو Morganto** السياسة بأنها صراع على القوة وعلى المصالح أحادية الجانب وقد كانت القدرة العسكرية والتحالفات وسائل حماية ضرورية في عالم العلاقات الدولية المضطرب والمتقلب، لكن القدرات والتحالفات العسكرية لم تشكل ضمان للأمن في إطار توازن القوى، بل كان يمكنها أن تستثمر في الحروب التي كان يراد منها أن تمنع نشوبها فكما لم يكن بالإمكان ردع أثينا ونابيليون، لم يكن الإمكان ردع هتلر خلال الربع الثاني من القرن العشرين، وعليه رأى **مورغانثو** أن توازن القوى يعمل بشكل أفضل عند أقل الحاجة إليه، فالقوى الكبرى مجبولة على العدوان وهي لا تسعى إلى إكتساب القوة على حساب الدول الأخرى فحسب ولكن تسعى إلى إحباط المنافسين العازمين على إكتساب القوة على حسابها، فهي تدافع عن توازن القوة عندما يكون في صالحها وتقوضه عندما يلوح في الأفق تغير لصالح دولة أخرى.

تسعى القوى الكبرى إلى زيادة قوتها عن منافسيها سعيا منها إلى الهيمنة وتعظيم نصيبها من القوة العالمية وتجد مبررها في ذلك في النظام الدولي، حيث تصور الواقعية عالم يتسم بالتنافس الأمني والحروب فالدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى، وعليه لا سبيل أمام الدول أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية لمهاجمتها فالنوايا يصعب التكهن بها حيث البقاء هو الهدف النهائي، الدول لديها دافع قوى لأن تخاف من بعضها البعض ونظرا لصعوبة ردع المعتدين المحتملين فالدول الأخرى تمثل تهديدا محتملا وممكنا في مجال السياسة الدولية يساعد الله من يساعدون أنفسهم فقط والدول مضطرة للإعتماد على نفسها **Self help** من أجل الحفاظ على بقائها (مرشايمر، 2012، صفحة 41)

إرتبط مفهوم الأمن والتهديد لدى العديد من الباحثين بحماية القيم الحيوية للدولة، فقد اختزلها **ولتر ليبمان Walter Lippmann** في المحافظة على القيم الحيوية في حالة السلم والحرب وعرفه **أرنولد والفرز Arnold Wolfers** "بغياب التدابير التي تهدد هذه القيم وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم"، مفهوم الأمن والتهديد إرتبط بالسياسات الحكومية المتبعة لحماية القيم الحيوية والاستقلال الوطنين في مواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين، وعليه وبالرغم من تعدد التعريفات في هذه الفترة فقد غاب الإتفاق بين الباحثين حول ماهية القيم المعرضة للتهديد ناهيك عن كيفية حمايتها، فقد كان حقل الدراسات الأمنية متمركزا على دراسة الحروب وشؤون الدفاع وفي هذا الصدد يكتب "**ستيفن والت Walt Stephen**" **من** السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية إنه ظاهرة الحرب والسياسات الأمنية التي تتبناها الدول للإستعداد للحرب أو الإنخراط فيها

ذهب **سين لين جونز jones Sean lynn** إلى أن حقل الدراسات الأمنية يتمحور حول موضوعيين رئيسيين:

-أولها أسباب الحروب وطرق منعها؛

- وثانيها الإستراتيجية أي مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية." (قوجيلي، 2014، الصفحات 10-11).

لم يكن التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة نادرا في هذا العصر فعلي الرغم من تجنب حرب شاملة حيث لم ترغب أي من القوى العظمى في مثل هذه الحرب والسعي لتدليل العقبات بالدبلوماسية غير أن هذه القوى لم تتقاعس عن استخدام القوة عند الحاجة فالبقاء هو الهدف الأول للقوى الدولية بالرغم من أنه يمكن للدول أن تتابع أهداف غير أمنية بالمنظور الواقعي، فقد تسعى إلى تحقيق المزيد من الرخاء الاقتصادي، أو قد تسعى أحيانا إلى نشر إيديولوجية معنية في الخارج، كما حدث أثناء الحرب الباردة حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر مبادئ الديمقراطية حول العالم، وبدوره حاول الإتحاد السوفياتي نشر الشيوعية وغيرها من الأهداف التي تبدو أنها غير أمنية طالما أن هذا التصرف لا يتعارض مع منطق توازن القوى الذي يشكل المرجعية دائما، بل إن متابعة هذه الأهداف غير الأمنية يتم أحيانا للبحث عن القوة النسبية فألمانيا النازية توسعت في أوروبا الشرقية لأسباب ايديولوجية وواقعية في

الوقت نفسه، وحتى حين يتعارض الأمن والثروة تكون الغلبة للأمن لأن الدفاع أهم بكثير من الثروة (مرشايمر، 2012، صفحة 58).

إلا أن المتغيرات الأمنية الدولية فرضت على الواقعية تطوير بعض مفاهيمها ومبادئها حتى تتماشى مع الواقع الجديد وبناءا على هذا كانت الواقعية الجديدة التي سعت من أجل تجاوز النزعة العسكرية التي طبعت الواقعية التقليدية من خلال عملها على توسيع أبعاد الأمن ليشمل أربعة جديدة هي: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي (Dario, 2003, p. 140).

ثم جاء التطور الأهم الذي ساهمت من خلاله الواقعية في تفسير التهديدات الجديدة من خلال إسقاط المأزق الأمني بين الدول على التكوينات داخل الدولة، وبالمثل يقترح **ليفي Levy** تنقيح هذه النظرية حتى تصبح قادرة على فهم النظام الدولي الجديد والذي باتت فيه التكوينات تحت الدولاتية تشكل تهديدا قويا للدولة القومية وتنذر بتحولها إلى دولة فاشلة ومن هنا جاءت **الواقعية الإثنية** من أجل أن تبين كيف تصبح الإثنية عامل تقويض لقدرة الدولة، وفقا **لـ ديفيد لاك David Lake** يمكن تحديد نوعين من المخاوف التي قد تفجر مخاوف المجموعات إتجاه الدولة :

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية مثل حالة إقليم كيبيك واللغة الانجليزية؛

- الخوف على وجود الجماعة في حد ذاتها وسلامة أفرادها البدنية والنفسية .

هذه المخاوف يكون لها ما يبررها إذا كانت الدولة تمارس تضييقا ضد أقلية وتنتهك حقوقها وخاصة إذا كان التوافق مع المجموعة الأخرى أقل وضوحا، كما تتفاقم الحالة أكثر فأكثر في حالة الفوضى عندما لا تستطيع الدولة أن تتدخل لفرض النظام أي ما يسمى **باللبننة**؛ وهي تشير إلى فقدان التماسك الهوياتي وتفتيت المجتمع نتيجة فقدان قوة السلطة المركزية، مما يجعل من الصعب تحديد الآليات التمثيلية التي تعبر عن الشعب على إختلاف إنتماءاته ويصعب عمل أجهزة صنع القرار. (Geiser & Parant, 1998, p. 28)

وفقا لـ **لاك Lake** الفوضى لا تؤدي إلى نقص في الموارد وإنما إلى إنهيار للهياكل يقود تدريجيا إلى فشل الدولة؛ مع الإشارة إلى أن حالة كهذه يمكن أن تكون بسبب عدم الرغبة في فرض النظام خصوصا عندما تكون العوائد من نصيب الجماعة العرقية للحاكم.

لقد نقلت الواقعية الاثنية مفهوم المعضلة أمنية الذي كان يعبر عن مخاوف الدول ضمن المجموعة الدولية إلى مخاوف الجماعات داخل الدولة؛ ذلك أنه في كثير من الدول الفاشلة تكون الأجهزة الحكومية متحيزة لمجموعة عرقية معينة وهنا تبدأ المنافسة بين المجموعات العرقية المختلفة من أجل السيطرة على الدولة ومواردها، أما الجماعات الأخرى فيمكن أن تكون حليفا أوعدوا.

بالنسبة للواقعية الفوضى هي عنصر تنظيمي والسبب فيه هو عدم وجود دولة تمثل السلطة الرسمية لتنظيم التفاعلات أما بالنسبة للواقعية الإثنية فإن الفوضى العرقية ليس سببها غياب السلطة الرسمية بل غياب السلطة الشرعية بالدرجة الأولى. (Geiser & Parant, 1998, p. 30)

2.1.1. الليبيرالية المؤسساتية

يشير مفهوم قدرة الدولة لدى الليبيرالية الجديدة إلى مدى قدرتها على توفير الأرضية لحدوث التنمية بقيادة السوق في حين يعبر فشل الدولة عن الهشاشة، الصراع الإجتماعي وإعتبارهما نتيجة للفقر والتخلف كما ينظر لهذا الأخير على أنه متجدر في الدولة الفاشلة بسبب سوء الإدارة والقيادة الضعيفة التي تسعى للإستفادة من الفرص التي تمنحها الأسواق العالمية من خلال الإستثمار الأجنبي الذي تمنحه العولمة الفرصة لكي يتولى مهمة الدولة في تسيير الإقتصاد، بهذا التصور فان سيرورة العولمة ستقود الى فقدان الدولة جزءا مهما من سلطاتها بل في بعض الحالات الى انهيارها، ومن جهته يرى **وليام ولاس** " **William Wallas** أن الإستثمار الداخلي والخارجي، الإنتاج المتعدد القومية، الهجرة، النقل والإتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر" ويوافقه في نظرته هذه **نويل بورج Noel Borg** و**فيليب جلوب Philip Globe** إذ يقران بأن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة بالعجز ونتيجة لهذا فإن الدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وتصير مجرد مدير بسيط للإكراهات الإقتصادية التي ستتجاوزها وستشاهد الدولة– وهي ضعيفة – إنقلاب علاقات القوى لمصلحة الأسواق العالمية وفي حدودها التاريخية، كما ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي ولن تكون الإطار المشكل للتضامن الإجتماعي الفعال والعيش المشترك والملكية العامة وتتأسس هذه الإستنتاجات على أنه مادامت الدولة أنشئت لتتوافق مع إحتياجات مرحلة تاريخية معينة فإنها لا تملك الآن الإرادة، المصداقية، الوسائل أو القاعدة السياسية لأداء دور فعال في إقتصاد اليوم المتحرر من الحدود، ولن تستطيع أن تحقق ذلك بحسب التجربة التاريخية إلا إذا توافقت مع اليد الخفية

للسوق عندما تستطيع ضبطها ومراقبتها، وإلا فإن النتيجة ستكون فشل هذه الدول تحت ثقل العولمة الليبيرالية خاصة مع منطق النهب الذي يميز العلاقة بين الإقتصاد العالمي ودول العالم النامي وهو ما كشف عنه قادة الجيوش الذين يستولون بلا وازع على الثروات بالمناطق التي يسيطرون عليها والتي تؤدي في الأخير إلى كوارث إجتماعية تجعل الوضع مناسبا لإنفجار الإثنيات.

إن ضعف الكثير من السلطات القائمة وهشاشة الديمقراطية الذي يحرم النظام من القدرة على معالجة التنوع بطريقة صحيحة، شجع العولمة الرأسمالية على تكريس اللاتجانس، بل إنها تنظمه على أساس مراتب أكثر وضوحا وتمايزا؛ يتولى فيه الأقوياء شؤون الضعفاء فحسب النهج الليبرالي فإن الديمقراطيات الغربية تتحمل مسؤولية خاصة لإحلال السلام والرفاه لشعوب الدول ذات الحكومات السيئة من أجل تجنب التهديد القادم من الدول الفاشلة وذلك على خلفية وجود تقارب وتشابك بين مصالح دول العالم وبهذا فان استمرار المراقبة الدولية حسب **روبرت كوبر Robert Cooper** و**سيبستيان ملابي Sebasitian Mallaby** هي الثمن الذي تدفعه الفواعل المحلية لعدم قدرتها على توفير الأمن في الداخل وعدم التحكم في التدفقات الى الخارج، والتي من شأنها أن تمتد الى أنحاء عديدة من العالم، وقد أكد **باري بوزان Barry Buzan وأولي ويفر Ole Weaver** في دراسة لهما بعنوان "**الليبيرالية والأمن** " أن الدولة الفاشلة تعتبر خطرا على الأمن الدولي خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (بريهموش ، 2012-2013، صفحة 15).

وقد وضعت الليبيرالية مفهوما هاما اعتبرته اساسيا لحفظ السلم بين الدول **وهو الاعتماد المتبادل** يعرفه **جوزيف ناي Joseph Nye** بأنه "**موقف من التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم**"، ونجد عند **ناي Nye** و **كيوهين Keohn** تعريفا آخر للإعتماد المتبادل **"المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة)** حيث يقولان بأنه **"انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم"** وهذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين:

- الإعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الإتجاه عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد؛

– الإعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهويصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الإقتصادية، ومن ورائها الإجتماعية. (عديلة، 2019)

وتعرف **نادية محمود مصطفى الإعتماد المتبادل** بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية".

ومما يستفاد من هذا التعريف هو إشارة الكاتبة إلى عنصرين أساسيين يميزان وينتجان عن أية عملية اعتماد متبادل، وهما: **الحساسية (Sensitivity)** و**الهشاشة (Vulnerability)**، فالحساسية تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى، وإحدى وسائل قياس هذا العنصر هي دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، كالقول مثلا أن إرتفاع سعر القمح في الدول المنتجة له يؤدي إلى إرتفاع سعره بصورة آلية لدى الدول المستوردة له، أما الهشاشة فتشير إلى قدرة الدول على تحمل التكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجية، فقد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط مثلا، ولكن قد لا تكونان على الدرجة نفسها من الهشاشة، فلربما تستطيع إحداهما، بما تملكه من قدرات وإمكانات، أن تجد مصادر طاقة بديلة تخفف بها اعتمادها على النفط، بينما تعجز الأخرى عن ذلك. (عديلة، 2019)

3.1.1.المنظور ما بعد الحداثي

جاءت ما بعد الحداثة لتفويض وتحطيم المقولات المركزية التي هيمنت قديما وحديثا على الفكر الغربي كاللغة الهوية والعقل، مستخدمة في ذلك أليات التشكيك والتفكيك حيث إقترنت ما بعد الحداثة بفلسفة الفوضى العدمية التفكيك واللانظام وتميزت عن الحداثة بقوة التحرر من قيود التمركز، والانفصال عن التقليد وكل ما هو متعارف عليه، ومحاربة الإنغلاق الذي ميز المؤسسات الغربية المهيمنة وتعرية الأيديولوجيا البيضاء والإهتمام بالهامشي والمختلف، والعناية بالعرق اللون، الجنس، الأنوثة، وخطاب ما بعد الإستعمار، إنه وعلى الرغم من الإختلاف في تعريف المصطلح نظرا لتعدد مدلولاته إلا أنه ذهب

الكثير من الدارسين والباحثين إلى ربطها بفلسفة التفكيك والتفويض وتحطيم المقولات المركزية الكبرى، التي هيمنت على الثقافة الغربية من أفلاطون إلى يومنا هذا (حمداوي، 2012)

لا توجد حقيقة خارج القوة حسب المنظرين بعد الحداثيين، فالمعرفة لها إرتباط بالقوة والأفكار والمفاهيم التي سيطرت على تخصص العلاقات الدولية، محددة بعلاقات القوة، وهذا ما ترجمته عدة أعمال والتي في مجملها تنبثق ضمن أفكار ميشال فوكومثل : أعمال **ديرديريان Derderian** حول حدود القوة والمعرفة في العلاقات الدولية و**مايكل رولف Michael Rolfe** حول دور القوة في ما أسماه إسكات الماضي في المعرفة التاريخية إضافة إلى أعمال **تسيسبا غروفر بوي Tsisba Grover Boy** حول "طقوس القوة الممارسة في إنتاج أخلاقيات الخطاب العلاقات الدولية " (بوقريطة، 2018، صفحة 241) فاستعمال الواقعيون لنصوص **ثوسيدس** و**مكيافلي** كان من أجل منح الشرعية التاريخية لنظرياتهم على حساب النظريات الأخرى، والذي يندرج ضمن المركزية الخطابية كي تبدو أكثر موثوقية وعلميه يرى بعد الحداثيون إنه وبدلا من أخذ القصة كمعطيات من منظار سرد معين للتاريخ، يجب إعادة بناء السياق الذي أنتجت فيه وطرح قراءات نقدية مختلفة، وعليه ومن خلال رفضها للمركزية الخطابية التقليدية وجهت ما بعد الحداثة نقدا قويا لإدعاءات الواقعية المبنية على الفوضى والسيادة ومفاهيمها حول الأمن والمعضلة الأمنية، والفلسفة الحداثية عملت دائما على دمج ما هو متعدد إلى الوحدة وحجب التناقض لتبرز الوحدة، حسب **فيليب مانغ Philip Mang** فلسفة رديفة للمماثل والوحدة والدولة (بوقريطة، 2018، الصفحات 238-239).

تبلورت الدراسات الأمنية بعد الحداثية خلال تسعينات القرن الماضي وإرتبطت بأعمال أكاديميين من أمثال **واكر وكاميل، وديرديريان** وغيرهم، كرد فعل على البيئة المتغيرة للتهديدات أو ما اصطلح عليه مخاطر الحداثة وارتباطها بالقضايا الدولية الإشكالية في الفكر الدولي الحديث مثل : العنف، الدولة ذات السيادة، والهوية هذه العناصر الثلاثة الأكثر تناولا في الدراسات الأمنية بعد الحداثية من خلال عملية تكاملية وإعتمادية فيما بينها فحسب كامبل يمثل العنف مصدر الجماعة السيادية بالمعنى الهوبزي، ومن ناحية أخرى هو الظرف الذي يجب أن يحمي منه مواطني تلك الجماعة حسب **برادلي كلاين Bradley Klein** (قوجيلي، 2014، صفحة 54).

فالدول تعتمد على العنف لتشكيل نفسها كدول، والتي تفرض التمايز بين الداخلي والخارجي، فكون العنف مؤسس في وجود الدولة السيادية كتنظيم سياسي منفرد حول كيفية إنتاج هذه السيادة وتوزيعها في نطاق مكاني، والطرق التي يقسم بها الفضاء السياسي العالمي وكيف يتم فرض ترتيب معين من الفضاء والقوة، وما هي نتائجه؟

إن هذه الأسئلة المتعلقة بالحدود وكيف تشكل وكيف تقوم بالإدراج والإستثناء، وكيف تنتج النظام والعنف في آن واحد، حيث تقوم بتمثيل وتحديد وتشريع الهوية السياسية، فالسيادة والحدود التي تمثلها هي مؤسسة ومصدر الأمن ليس فقط من التهديدات التقليدية التي قد تنتهكها، ولكن أيضا من التهديدات الجديدة أو بعد الحداثية التي لا تعترف بهذه السيادة، كالهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب، ومن هنا فالسيادة محدد لهوية الجماعة وضمان لاستمراريتها في نفس الوقت، بحيث نصبح أمام أمننا نحن مقابل أمنهم هم، هم الذين قد يكونون مهاجرين لاجئين أو إرهابيين. (Mellado Dominguez, 2011, p. 03)

وعليه فقد برزت الهوية كعنصر أساسي للتصور بعد الحداثي للأمن والتهديد، المبنية على تمايز الذات عن الآخر، فالقضية الرئيسية في سياق الدراسات الأمنية تمكن في كيفية تصور هذا الآخر المختلف كتهديد أو إعتباره الخطر الذي يجب إحتوائه ومعاقبته أو إستثنائه ونفيه، فمعرفة الواقع مرتبطة بكيفية إدراكنا له حسب كامبل **Campbell** فالحقيقة والمعرفة مبنية إجتماعيا حسب الزمان والمكان وعلاقات القوة بين الخطابات المختلفة حسب الواقع، فالخطاب واللغة يشكلان الحقيقة وليس هناك وعي بالواقع فنيلسون موندیلا الذي إعتبر إرهابيا من طرف دافيد كامرون ليس كذلك لدى اخرين، هذه العلاقة المرتبكة بين الخطاب والقوة قد تعمل على تحديد جماعات عرقية كمصدر تهديد ومثال ذلك التعبئة عن طريق الراديوفي رواندا سنة 1994 ضد جماعة التونسي والإبادة الجماعية التي تليها. (Mellado Dominguez, 2011, p. 04)

4.1.1 البنائية

البنائية مصطلح إستعمل لأول مرة من طرف **نيكولاس اونيف Nicolas Onif** في كتابه الصادر 1989 العالم من صنعنا **World Of Our Making**، ظهرت النظرية البنائية في سنوات الثمانينات

وأصبحت نظرية ذات وزن متزايد في العلاقات الدولية حيث تركز على أهمية ودور العوامل الفكرية والبني الإجتماعية في السياسة العالمية.

ينظر للبنائية كاتجاه نظري جديد، ولكنها في الواقع اتجاه قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي **جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico**، غير أن البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها **بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein**، **فريدريك كراتوشويل Friedrick Kartochwil**، **وألكسندر واندت Alexander Wendt** (بوستي، 2019، صفحة 1)

تساهم البنائية في تفسير ظاهرة الدولة الفاشلة من خلال دراستها لأهمية الجماعات المنضوية في ظل هذه الدول وكيف تؤثر تفاعلاتها على مدى قوة الدولة أو ضعفها، وكذلك إهتمامها بدراسة الأمن كأحد أهم السلع التي يجب على الدولة أن توفرها وإلا تقع في مصيدة الفشل.

الأمن بالنسبة للبنائيين لا ينظر إليه على أساس أنه شيء موجود وإنما يمكن بناءه من خلال التفاعلات الذاتية، ووفقا لهذا فإن الفواعل تسعى لتحقيقه من خلال التفاعلات بين أفراد الجماعات الذين يستجيبون للعوامل الثقافية وليس القوة كما يراها الواقعيون فهم لا ينظرون للقوة على أساس مكوناتها المادية فقط بل يركزون على عنصر الإدراك الذي يحدد التفاعل بين الجماعات داخل الدولة، وهذا التفاعل هو الذي يحدد ما إذا كان التعدد هو عنصر إثراء داخل الدولة يزيدها قوة، أو أن الخلاف سوف يجهض كل المحاولات لتأسيس الدولة الوطنية(Patman, 2006, p. 43) .

يختلف الإتجاه الواقعي عن البنائي في كون الأول يطرح أسئلته ب لماذا ما هو سبب السباق نحو التسلح؟ ما هو سبب تشكيل التحالفات؟ في حين البنائيون يطرحون أسئلتهم ب كيف مثل: كيف يشكل ويغير الفاعلون هوياتهم ويحددون مصالحهم بشأن الأمن؟ كيف يفهمون العالم؟ وبالتالي تكييف الخطر الذي تشكله بعض العوامل وكذا جعل بعض العمليات منطقية أو حتمية، كما أن البنائية لا تنظر إلى الدولة كمؤسسة جامعة تسير وفق قوانين ثابتة وإنما تتشكل من بنى إجتماعية وعلى هذا فإن تقييمها لقوة الدولة أو فشلها هو على أساس التفاعلات داخل هذه البنية الاجتماعية وفق الفرضيات التالية :

– الجهة الفاعلة على الساحة السياسية العالمية التي تتكلم بإسم الدولة تمثل بنى اجتماعية تتطور وفق عملية تاريخية معقدة بما في ذلك الأبعاد الإجتماعية، السياسية، المادية والأيديولوجية.

– يتم تشكيل وإعادة تشكيل هذه الجهات الفاعلة بواسطة الممارسات التي تولد إدراك إجتماعي مشترك وتخصص لكل فاعل هوية ومصالح مترابطة ومتغيرة (Krause, 2003, p. 603) .

لقد بين مفهومي الأمن البشري والأمن المجتمعي اللذين يعتبران من أهم المفاهيم التي إهتمت البنائية بدراستهما كيف بإمكان الدول خلق جو اللأمن لمواطنيها (جماعات أو أفراد .....) سواء لعدم قدرتها على حماية حقوق شعوبها أو قيامها هي ذاتها باضطهادهم، كما أن الأبحاث القائمة حول هذا الموضوع تبرز بوضوح مقاربة مهملة لأمن الدولة وتتغاضى في كثير من الأحيان عن التهديدات المختلفة التي تؤثر اليوم على الأفراد والجماعات، في حين أنه ليس من السهل فك الإرتباط مع الدولة، من جهة أخرى فالبعض يراهن على أن مفاهيم الأمن البشري، الأمن المجتمعي،... لم يفهما على أرض الواقع إلا عندما فشلت الدولة بمفهومها الحديث في مهمتها الأولى وهي حماية أمن مواطنيها.

إن استبدال الدولة في مركز التحليل سيكون مكافئًا ظاهريًا لاعتماد نهج بنائي، على الرغم من أن معظم الدراسات الأمنية البنائية تعتبر الدولة أيضًا الهدف الرئيسي. في الواقع، لم تعد معاملة الدولة كهدف مركزي للأمن وتركيز التحليل على أشياء مثل المجتمع أو الفرد.

يتحدث **بول رو Paul Roe** عن تأثير المخاوف بين الفواعل داخل الدولة؛ من خلال ضربه لمثال أعمال العنف العرقي التي تفجرت في **ترانسلفانيا Transylvania**، لتفسير العنف بين الهنغاريين والرومانيين حيث وجد أن المجتمع الروماني أساء فهم نوايا المجتمع الهنغاري الذي لا يريد سوى تعلم اللغة من أجل حماية وجوده كمجتمع منفصل عن الرومانيين، لقد كان المجتمع الروماني يفهم هذا الطلب بأنه الخطوة الأولى نحو الإنفصال عن **Transylvania** التي بدورها زادت مخاوفها من أن تصبح جزءا من الكيان الهنغاري أدت هذه المخاوف مجتمعة الى معضلة امنية تصاعدت في نهاية المطاف إلى مواجهة عنيفة. (Krause، 2003، صفحة 605)

ينفجر المأزق المجتمعي ليس فقط نتيجة المخاوف المتبادلة بين الجماعات، وإنما أيضا لأسباب متعلقة بفشل الدولة وما ينجر عنها من موجات هجرة تؤثر على تركيبة السكان الأصلية أو السياسات التي يتبعها النظام القائم في محاولة تغليب هوية على أخرى وهي نوعان:

– **الهجرة المنَافسَة الأفقية:** تستلزم تحولا في هوية المجتمع جراء سيطرة التأثيرات الثقافية، اللغوية، القادمة من ثقافة مجاورة ؛

– **الهجرة المنافسة العمودية:** تتأثر الدولة بهذه الهجرة جراء دمجها لتعريف ثقافي أوسع أو جراء تفكيكها إلى وحدات ثقافية صغيرة .

تتسبب الهجرة في حدوث تحول في تركيبة المجتمع؛ فتدفق المهاجرين على نطاق واسع ومن خلفيات مجتمعية متباينة يمكن أن يؤدي إلى هيمنة أو طغيان هذه الثقافة.

كما يشير **بوزان** إلى أن إجلاء السكان يمكن أن يكون مصدرا للأمن بالنسبة للمجتمعات سواءا أكان نتيجة الصراع، التطهير العرقي، الأمراض والأوبئة أو تراجع النمو الطبيعي للسكان (Watson, 2005, p. 6).

يبقى مفهوم الأمن تقليديا عسكريا يتعلق قبل كل شيء بالدول وفقا **لكاتزنشتاين Katzenstein وإدلر Adler**، .ولكن عند البنائية هناك محاولة إحياء مفهوم الجماعة الأمنية **Communauté De Sécurité** الذي طرحه كارل دويتش من خلال إعتقادهما بأن الجماعة الأمنية التعددية **Communauté De Sécurité Pluraliste** تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من عدة دول ذات سيادة.

فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة ففي بعض الأوقات تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية، وأحيانا أخرى لا، فالجماعات الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غيب مفاهيميا بسبب هيمنة النظريات الواقعية على الأمن الدولي.

من جهة أخرى فقد أعلن **كاتزنشتاين Katzenstein** تبنيه مفهوما موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية فالشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.

كما تعطي البنائية أهمية قصوى لفعل اللغة **Speech Act** الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات

والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى إرتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، بمعنى أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا، وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها (بوستي، 2019، صفحة 07).

5.1.1. الويبرية

في محاضرته "**السياسة كمهمة**" (1918)، عرف عالم الاجتماع الألماني **ماكس ويبر** الدولة بأنها: "**مجتمع بشري يدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة الجسدية داخل إقليم معين**".

وهذا الإمتياز لم تحققه تاريخيا إلا الدولة القومية، وحتى في ظل الإقطاع، لا يمكن لأي لورد، بما في ذلك الملك، أن يدعي إحتكار إستخدام العنف، حيث أن أتباعهم وعدوا بخدمتهم لكنهم ظلوا أحرارًا في ممارسة السلطة في إقطاعياتهم، علاوة على ذلك، كان على الملك ونبلاء الأرض تقاسم السلطة أو التنافس مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

ظهرت الدولة الحديثة، بحسب ويبر، بمصادرة وسائل التنظيم السياسي والهيمنة، بما في ذلك العنف، وبإرساء شرعية الحكم.

وكما يؤكد استخدام مصطلح "**شرعي**"، فإن هذا المفهوم لا يعني أن الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يستخدم العنف فعليًا، بل هو الفاعل الوحيد الذي يمكن أن يجيز إستخدامه بشكل شرعي، يمكن للدولة أن تمنح فاعلاً آخر الحق في استخدام العنف دون أن تفقد احتكاره، طالما أنها لا تزال المصدر الوحيد للحق في استخدام العنف وأنها تحتفظ بالقدرة على فرض هذا الاحتكار، لا يتم دحض إحتكار الدولة للإستخدام المشروع للعنف باستخدام العنف غير الشرعي، قد تقوض المنظمات الإجرامية النظام دون أن تكون قادرة على تحدي إحتكار الدولة وتثبت نفسها كمصدر موازٍ للحكم الشرعي.

يمكن تحدي إحتكار الدولة للاستخدام المشروع من قبل عدد من الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المتمردين السياسيين أو الإرهابيين أو من قبل الجهات الحكومية مثل القوات العسكرية التي تدعي الاستقلال عن الدولة (Jacquin، 2005).

2.1. الدولة القومية الفاشلة: مقاربة معرفية

كثيرا ما وجه الإتهام للدولة القومية أنها غير قادرة على مواجهة الأزمات التي تواجهها خاصة مع حدوث تغيرات كثيرة في الظروف التي ساهمت في نشاتها، التي ارتبطت بضرورة الحفاظ على وحدة الدولة وعدم و الالتفات للانتماءات العرقية او الدينية الضيقة، فعالم اليوم أصبح يُشددُ على ضرورة احترام الخصوصية الثقافية للجماعات وجعل المساس بها احد مهددات الامن، الا ان الدولة القومية ظلت محافظة على وجودها كنموذج لا يمكن الاستغناء عنه.

1.2.1.الدولة القومية الموحدة وقهر الإثنيات

تعد المرحلة الحالية من أهم المراحل في تطور الدولة حيث يشهد العالم الكثير من التحولات التي تعيد الإهتمام بالدولة كفاعل مؤثر، فمن ناحية تفيد أزمة اليورو الحالية التي يعانيها الإتحاد الأوروبي الذي يمثل افضل نموذج لكيان فوق دولاتي ولكن ما حدث في هذه الازمة بين بأنه مهما بلغت قوة هذا الكيان، فإن الدولة تظل هي المرجع، حيث أشارت **الإيكونومنست Economiste** إلى أن هناك مخرجين لهذه الأزمة، إما تحويل الإتحاد الأوروبي إلى كيان فوق الدول بصلاحيات حقيقة وإصلاح الدولة القومية، أو تفكيك الإتحاد، كم أن حالة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية 2010 قد حولت إهتمام دراسي العلوم السياسية بعيدا عن الدولة، حيث إتجهوا للتركيز على دراسة المجتمع كما سماها " **آصف بيات** " **القوى الزاحفة** " التي يتألف منها المجتمع وكيف نجحت في القيام بثورة ضد نظم تماهت مع مكونات الدولة ومؤسساتها .

كما إتضح أن الدولة ليست بالصورة التي تحدث عنها **إنجلز** حين رآها قوة مفروضة على المجتمع، وليست كيانا مبسطا يتألف من شعب، إقليم، سيادة، حيث إتضح أن الدولة هيكل أكثر عمقا وتداخلا مع المجتمع، كما أنها جماعات ومصالح وقوى وهذا ما يعطى أهمية لمفهوم " **الدولة العميقة** "

والحديث عن عودة الإهتمام بالدولة ككيان مستقل وفاعل له وزنه **Weighty Actor** كما سمته **تيدا سكوكبيل Tida Scoo Capel** في كتابها **عودة الدولة bringing the state back in** الصادر سنة 1985 لا يعني عودة الإهتمام بها بصورتها المبسطة بينما تعيد النظر فيما ساد عن الدولة من أفكار وأساطير (احمد رجب، 2013، صفحة 04)

إن التدهور في مفهوم الدولة بات عنوانا للكثير من النقاشات في الأدبيات الغربية في العقد الأخير الذي جاء مترافقا مع أطروحات ما بعد الحداث والعولمة التي أفقدت الدولة سيطرتها على وظائفها عبر تكريس التدفقات العابرة للقوميات والإنتماءات المحلية، وأثرت في الوقت نفسه في علاقتها بالمجتمع الذي صار هوالآخر يمتلك من الأدوات ما يجعل كيان الدولة عاجزا عن مجاراة مطالبه، وقد وجهت الكثير من الانتقادات لنموذج الدولة القومية حتى طرحت فكرة الاستغناء عنها . (حنفي علي، 2012، صفحة 06)

وقد اتخذت العلاقة بين الدولة والجماعات داخلها أشكالا عدة يمكن تحديدها حسب **Smooha سموحة and هانف Hanf** :

– **العنف المستمر Ongoing Violence** كما هو الحال في السودان، العراق، حيث تزداد حدة الصراعات دون انتصار واضح لطرف من أطراف النزاع؛

– **التقسيم بعد العنف Partition After Violence** حيث يأخذ التقسيم مكانه بعد حرب أهلية طاحنة كما هو الحال في الهند البريطانية التي انقسمت الى الهند وباكستان وبنجلاديش؛

– **التقسيم الوقائي Preemptive Partition** مثل ماليزيا السويد حيث تم تقسيم إقليم الدولة بناء على تركيز السكان الاثني مما حال دون القيام مواجهة مسلحة ؛

– **الهيمنة غير المستقرة Unstable Domination** مثل سوريا في إطار الربيع العرب؛

– **الهيمنة المستقرة: stable Domination** : مثل تركيا حيث نجد العديد من الأقليات الإثنية مثل الأكراد، المسيحيين، الوريين ولكن لا يتم الإعتراف بهم على أنهم أقلية وبالتالي يخضعون للسياسات المفروضة من الدولة أو استخدام العنف ضدهم؛

– **الإستيعاب بعد العنف Accommodation After Violence** مثل النمسا حيث نجد اتفاقا بين الجماعات والدولة بعد الحرب الأهلية سنة 1934؛

– **الملائمة أو التكييف One Way Accommodation** مثل اندونيسيا حيث الاعتراف من قبل الأغلبية بحقوق الأقليات لتحقيق التعايش السلمي داخل الدولة؛

– **الاستيعاب الوقائي Preemptive Accommodation** كما هو الحال في كل من بلجيكا وهولندا بتطبيق الديمقراطية التوافقية للحيلولة دون قيام أي نزاعات الاثنية. (مجيب م.، 2018، صفحة 11)

2.2.1.تطور وظائف الدولة ومدى تاثيره على قوة الدولة القومية.

إرتبط مفهوم وظائف الدولة في أدبيات العلوم السياسية بمعيارين رئيسيين:

المعيار الأول: في قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها مثل الأمن، التعليم، الصحة وغيرها وإستنادا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من وظائف الدولة يعبر عن النوع الأول الوظائف السياسية – الأمنية، الفصل في المنازعات الفردية من خلال القضاء ورعاية وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، ويتعلق النوع الثاني بالوظائف الإقتصادية – الإجتماعية مثل علاقة الدولة بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد في المجتمع.

المعيار الثاني: في السيادة الوطنية **State Sovereignty** أي أن تكون للدولة السلطة العليا في إدارة شؤنها سواءا كان ذلك داخل إقليمها أوفي إطار علاقتها بالدول الأخر وبالتالي تتضمن السيادة قدرة الدولة كتنظيم سياسي وإجتماعي يحتكر حق الإستخدام المشروع للقوة على بسط سلطتها ونفوذها بشكل كامل على مواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة وكذلك تتضمن وجوب إحترام الاستقلال الوطني، والسلامة الإقليمية لكل دولة .(محمد سليم ، 2013، صفحة 20)

ويمكن تقسيم التطور الذي طرأ على مفهوم وظائف الدولة في العصر الحديث إلى أربعة مراحل أساسية إتخذ المفهوم في كل مرحلة فيها شكلا مغايرا عن بقية المراحل من حيث مستوى البعد أو الإقتراب من تحقيق معيار قدرة الدولة ومعيار السيادة الوطنية:

أولا: مرحلة الدولة الحارسة: إمتدت هذه المرحلة منذ منتصف القرن الثامن عشر مع التحول من النظام الاقطاعي وإنطلاق الثورة الصناعية وحتى إندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد إتسمت هذه المرحلة بسيطرة فكر الرأسمالية غير المقيدة، سواء على مستوى الأدبيات السياسية أو الإقتصادية أو على مستوى السياسات العامة للدول الكبرى، وقد استمدت هذه المرحلة مبادئها الرئيسية من النظرية الليبرالية أو نظرية الإقتصاد الحر الخاصة بآدم سميث والملخصة في شعار دعه يعمل دعه يمر وأقروا بأن أفضل طريق لتحقيق الصالح العام هو أن تكف الدولة عن التدخل في أنشطة الأفراد، وفي هذا الإطار تم تحديد

وظائف الدولة في أضيق نطاق وأهمها حماية المجتمع من أي عدوان خارجي والحفاظ على السيادة الوطنية وترك عملية الانتاج والتوزيع للمنافسة المفتوحة بين المنتجين وأصحاب الأعمال.

ثانيا: مرحلة الدولة الكينزية: إمتدت هذه المرحلة طوال فترة ما بعد حرب العالمية الأولى وحتى سبعينات القرن الماضي، مع أزمة عام 1929 التي تعرف **بالكساد العظيم** ظهرت الحاجة ضرورية لتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وقد ترتب على ذلك إعادة النظر في وظائف الدولة وإعتماد مفهوم جديد يعتمد على مبدأ الرأسمالية الموجهة أو الرأسمالية المنضبطة وقد ارتكز المفهوم على نظرية **جون مينرد كينز** الإقتصادية والتي تعتمد في جوهرها على نقد فكرة إتجاه الإقتصاد تلقائيا نحو التوازن من خلال التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب، وتأكيد أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تدخل الدولة من فترة إلى أخرى من خلال ما يعرف بـ " دولة الرفاة " وهي الدولة التي تقوم بالوظائف السياسية والأمنية التقليدية بالإضافة إلى التدخل لتوجيه النشاط الإقتصادي مع تقديم الضمانات الإجتماعية (محمد سليم ، 2013، الصفحات 20-21) وقد طبقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم "**الاتفاق الجديد New Deal)** "، وقد تضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية من طرق وجسور وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخول المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام .

وكان دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى "**المعجزة الاقتصادية**" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، وإتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام. (عبدالله، 2014)

كما عرفت هذه الفترة صعود النموذج الإشتراكي في العديد من دول العالم الثالث ويقوم هذا النموذج على التخطيط المركزي، سيطرة الدولة على جميع الأنشطة الإنتاجية والإقتصادية في المجتمع وقد ارتكز النموذج الإشتراكي على توسيع مجال وظائف الدولة من الناحيتين الاقتصادية والإجتماعية بحيث تتولى الدولة ملكية وسائل الإنتاج ومسؤولية توزيع الموارد الإقتصادية وضمان تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية إلى جميع أفراد المجتمع لتحقيق العدالة الإجتماعية كذلك شهدت الفترة صعودا قويا لمل يعرف في أدبيات العلوم السياسية بـ **الدولة التعبوية Mobilizing State** تظهر هذه الدولة في مرحلة ما بعد الثورات أي في الأوقات الإستثنائية وتقوم بمهمة تعبئة الموارد المتاحة في المجتمع بهدف إقامة نظام سياسي وإجتماعي جديد ويتبنى سياسات تقترب من سياسات دولة الرفاة.

ثالثا: مرحلة الليبرالية الجديدة: إرتبطت هذه المرحلة بتصدر ظاهرة العولمة لأجندة العلاقات الدولية والإقتصاد العالمي منذ ثمانينات القرن الماضي وقد جاءت نتيجة لإخفاق النموذج الكينزي في تقديم الحلول المناسبة للركود التضخمي .

وقد كان شيوع مفهوم العولمة محصلة لجهد فكري قامت به مراكز التفكير العلمية الغربية كما أنه كان أيضا نتيجة لبروز مجموعة جديدة من الظواهر والعلاقات التي أصطلح على تسميتها العولمة والتي تتمثل في توسيع نطاق الجغرافيا في إتجاه إنشاء روابط فوق مكانية **Supra-territorial** بين البشر أدت العولمة إلى إعادة صياغة مفهوم ووظائف الدولة بما يتماشى مع متطلبات العولمة والنظام الرأسمالي العالمي، وهوما أدى إلى المناداة بضرورة إنسحاب الدولة من إدارة أو توجيه الإقتصاد الوطني.

رابعا: الرجوع إلى النموذج الكنزية: في الوقت الراهن يشهد مفهوم وظائف الدولة تحولا جديدا كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي جاءت كنتيجة مباشرة لغياب الضوابط التي تفرضها الدولة على عملية الإقتراض خاصة في القطاع العقاري حيث أدى ذلك إلى إنفجار فقاعة الاقتراض العقاري في الولايات المتحدة وهو الأمر الذي أثر في باقي إقتصادات العالم بحكم عملية العولمة المالي.

في الوقت ذاته إتخدت الإدارة الأمريكية قرارا بعدم فرض رقابة على صناديق التحوط، مما اسهم في تضخيم الأزمة وقد إنفجرت فقاعة الأزمة المالية حيث فشل المقترضون العقاريون في دفع أقساط القروض، مما أدى إلى إنهيار بنك **ليمان براذرز** في سبتمبر 2008 ولأن بنك ليمان كان من أهم البنوك

على المستوى العالمي فإن إنهياره أدى إلى خسارة هائلة للمودعين وإلى إمتداد آثار إنهياره إلى القطاع المالي الأمريكي حيث تم تجميد سوق النقود قصيرة الأجل وسرعان ما إمتدت الأزمة إلى أوروبا خاصة إلى بريطانيا، ألمانيا، حيث الأعراض ذاتها على قطاع البنوك وبهذا أصبح الفكر الإقتصادي يشهد حاليا تحولا نحو إعادة دور الدولة التدخلية خاصة في مجال الرقابة على البنوك أو حتى تأميمها وهو الأمر الذي طالب به الإقتصادي المشهور **جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz** حيث طالب الحكومات بأن تؤمم البنوك التي لا تستطيع جمع المال الكافي (محمد سليم ، 2013، صفحة 22)

3.2.1.تعريف الدولة الفاشلة

تحدد كيفية تعريف الدولة القومية بصفة عامة كيف يفهم المرء فشل الدولة، بما ان الدولة القومية قد فرضت نفسها على المجتمعات كلها حتى وان تباينت طرقها نحو التطور السياسي والحضاري فان التنازل عن هذا النموذج يؤدي في النهاية الى نتائج وخيمة وفي هذا الشأن يقول **ديفيد أتير David Atier** "**علينا ان نقف مع الدولة ضد الدولة**" (غربي، 2009، صفحة 31).

ارتبط نشوء الدولة بتفكيك الاطار الامبراطوري للسلطة، وكان ذلك أول مرة في أوروبا الغربية، وقد تحقق أو إعترف به من خلال معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أنهت حرب دينية دامت ثلاثين عاما في أوروبا، وبدء معالم نظام دولي جديد يقوم نموذج على الدولة – الأمة الذي يؤسس لوحدة الهوية، حيث يقوم نموذج **الدولة** على الوحدة لجميع عناصره ورموزه، الجيش مكون من جنسية واحدة، القوانين موحدة، السوق واحدة، لغة تلقين واحدة، في حين يقوم نموذج الامبراطورية على التعدد الجيش متعدد الجنسيات، الاعراف متعددة، السوق الاقتصادية مجزأة، التعليم موزع بين هيئات مختلفة، فمنطق الدولة هو منطق التنظيم والتوحيد والتجريد والتعميم في حين منطق الإمبراطورية هو منطق التعدد لذلك فأن مفهوم الدولة لا يلتقي بنيويا مع النموذج الإمبراطوري الذي كان سائدا في العالم (سمير دهيرب، صفحة 71).

الدولة القومية تعني أن الحدود السياسية للدولة تلتقي والحدود الثقافية للمواطنين في هذه الدولة، بمعنى أن الدولة تحوي جماعات مختلفة من حيث الجذور الثقافية، الدينية، العرقية، ولكنها تشعر أي هذه الجماعات بأنها تعيش متساوية في الحقوق داخل حدود الدولة.

لقد بدت الدولة القومية الموحدة أداة قهر مركزي للولاءات المحلية في إطار إندماج وطني شكلي لم تتوافر له شرعية الإنجاز الإقتصادي أو الحريات السياسية أو العدالة، وبالتالي ظلت الولاءات المحلية بمختلف صنوفها المناطقية، الدينية والاثنية على درجة من المقاومة تخبوا تارة مع القوة المفرطة للإستبداد المركزي وتظهر تارة أخرى مع تكريس الدولة الهشة أو الرخوة التي تكتسب وجودها من سيطرتها الأمنية، وليس من ممارسة وظائفها المختلفة بقدر من الرضا المجتمعي، وظهرت تلك المقاومة في إنفصال جنوب السودان مثلا نتيجة للتهميش التاريخي وتراكم الأزمات بين الشمال والجنوب فضلا عن العامل الخارجي (حنفي علي، 2012، الصفحات 06-07).

لا يوجد مجتمع بشري إلا ويشهد درجة من درجات الانقسام والتعدد على أسس مختلفة، ولكن الأمر المهم هو كيفية التعامل مع هذه التعددية، فهذه الاخيرة لا تعد مصدرا لضعف المجتمع ولكنها قد تكون مصدرا لقوته حيث التسامح بين الدولة والجماعات المختلفة على أساس الدين، الطائفة، الاثنية والعرق مما يقلل من فرص ظهور العنف وضمان حقوق المواطنة داخل الدولة، وتخضع العلاقة بين الدولة والجماعات الأولية لعوامل عدة:

أولا: العوامل الهيكلية: وهي التي تتعلق بالتنوع في المجتمع وعما إذا كانت هناك أغلبية لجماعة اثنية أو دينية معينه اوان هناك توازنا بين جماعتين أو أن هناك تعددا، ويرتبط ذلك بطبيعة الدولة وقوة مؤسساتها وماذا قدرة هذه المؤسسات على مد سيطرتها على نواحي الإقليم، أضف الى ذلك طبيعة النظام السياسي ومدى سماحه للجماعات بالتعبير عن ذاتها ومن ثم تشمل العوامل الهيكلية عدة عناصر:

_ طبيعة التعدد الإثني الديني العرقي؛

_ حجم الدولة وشكل نظامها السياسي؛

_ عدد الجماعات وتركزها الجغرافي.

ولكل من هذه مشاكلها في إدارة العنف

ثانيا: العوامل السياسية: أن هناك ثلاث عوامل أساسية تأثر بشكل كبير في سياسات الجماعات والأفراد المنتمين لها وهي:

– وجود المؤسسات السياسية التمييزية فالنظم السلطوية القمعية التي تتسم بضعف المؤسسات القضائية والأحزاب السياسية وعدم إحترام حقوق الإنسان تهدد شرعية النظام، مما ينعكس على شراسة السياسات التي تلجأ إليها الجماعات الخاصة في حالة وجود تنظيم ونخبة قوية بها .(مجيب م.، 2018، صفحة 10)

– الأيديولوجيات الاستبعادية التي تقوم على أساس استبعاد المميزات الثقافية مما يخلق نوعا من الشعور بالدونية من قبل الجماعات المختلفة يدفعها الى اللجوء للعنف.

– سياسات النخبة التي يتم وضعها من قبل قادة الجماعات المختلفة وتؤثر على طبيعة ووحدة السياسات المستخدمة ومن ثم في إستمرار ونتائج العنف.

ثالثا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية: والتي تشير الى السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الدولة والتي تتمثل في مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي، ويؤدي فشل السياسات الاقتصادية التمييزية سواءا كانت مبنية على أسس طبقية، اثنية أو دينية تؤدي إلى تصاعد مشاعر العنف خاصة مع عدم وجود عدالة في توزيع ناتج النمو الاقتصادي.

تؤثر هذه العوامل في وحدة الدولة واستقرارها ولكن في القانون الدولي، غالبًا ما يقال إن دولة معينة موجودة عندما تعترف دول أخرى بالكيان السياسي لها باعتباره أعلى سلطة سياسية في إقليم معين، الدولة لا تتطلب اعترافًا دبلوماسيًا من قبل الدول الأخرى، بل اعترافًا بوجودها (مجيب م.، 2013، صفحة 10).

يقول تعريف شائع آخر في القانون العرفي الدولي أن الدولة موجودة فقط عندما **تمتلك كيان سياسي معين سكانًا دائمًين، منطقة محددة، وحكومة، والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى،** يشير هذا التعريف إلى أن الدولة مستقلة عن اعتراف الدول الأخرى بها، ومع ذلك، يمكن أيضًا تعريف الدولة من حيث خصائصها السياسية الداخلية، ولا سيما سلطتها المحلية وشرعيتها. وهذا يعني أنه حتى إذا تم الاعتراف بكيان سياسي معين كدولة بموجب القانون الدولي، فلا يمكن اعتباره دولة ما لم يتم استيفاء شروط سياسية محلية معينة، إجابة زارتمان على السؤال: لماذا تنهار الدول؟ "لأنهم لم يعودوا قادرين على أداء الوظائف المطلوبة للاعتراف بها كدولة، الدولة هي مؤسسة سياسية موثوقة ذات سيادة على أرض معترف بها.

ويميز **كراسنر Krasner** أربعة معاني مختلفة للسيادة: **سيادة الترابط، السيادة الوطنية، السيادة الويستفالية والسيادة القانونية الدولية** ويؤكد على سيادة الترابط لأنها تشير إلى قدرة الدول على التحكم في التحركات عبر حدودها حق الدول في إدارة حدودها ليس موضع شك، ولكن العولمة، كما يقال، قد قوضت قدرتها على ذلك الفعل (Szuha, 2015, p. 100).

التعريف الاجتماعي الكلاسيكي، الذي طوره **ماكس فيبر** لأول مرة يؤكد على استخدام القوة، والقوة وحدها كعنصر أساسي للدولة، شرح **ماكس فيبر** هذه الفكرة في تعريفه للدولة: "**الدولة هي مجتمع بشري يدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية داخل إقليم معين**" حتى عندما "**يكون الحق في استخدام القوة البدنية تُنسب إلى مؤسسات أخرى أو إلى أفراد فقط إلى الحد الذي تسمح به الدولة** ".

يتضمن التعريف الأوسع للدولة فكرة "العقد الاجتماعي"، الذي يركز على العلاقة بين الدولة والمواطن تم تطوير هذه الفكرة من قبل الفيلسوف السياسي الإنجليزي **توماس هوبز Thomas Hobbes**، في القرن السابع عشر جادل هوبز بأن الأفراد الذين يعيشون بدون دولة وسيادة يجدون أنفسهم في حالة حرب، بعضهم ضد بعض غالبا ما تكون الحياة فيه " انفرادية، فقيرة، سيئة، وحشية وقصيرة " كانت فكرته أن يعقد الأفراد طوعًا عقدًا اجتماعيًا مع كيان معين يقومون بالتخلي عن بعض حريتهم مقابل ضمان السلام والأمن (Di John, 2008, p. 3).

بدا لزمن طويل أن عنف الدولة داخل إقليمها محصن بأيقونة السيادة وأحجياتها، فظل بعيدا عن الشبهات ويكأنه ليس عنفا تسأل فيه الدماء وتزهق به الأرواح ويحجز فيه الحريات وتصادر به الأموال عنف الدولة الذي يمارسه أفراد (الحاكمين) ضد أفراد آخرين (المحكومين) بينهما غلالة رفيعة هي شرعية الدولة أو سند قانوني تنهض به السلطة وتستمد منه مشروعيتها .

إن المعالم الرئيسية للدولة الحديثة تشكلت في إطار دينامية سماها **ن ـ إلياس** قانون الإحتكار **Loi De Monopole** لتوصيف مسلسل إستأثرت الدولة فيه بأدوات وموارد الضبط الإجتماعي، السياسي، الإقتصادي، والإيدولوجي للكيانات الوطنية، وقد عبرت عن ذاتها خارجيا عبر الإنفراد بصياغة وتدبير علاقات الجماعة الوطنية مع نظيراتها حيث مكنت عملية ترسيم الحدود القطرية من تحديد الأقاليم أو الأوعية الترابية للسيادات الوطنية المتعايشة وإستطاعت الدولة أن تفرض ذاتها كشكل أسمى لتنظيم

الإجتماع السياسي ولإنتاج المعايير والضوابط على المستوى العالمي. (Cojanu & Popescu , 2007, p. 127)

وعلى أساس أن الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأساس في النظام الدولي، يتوقع منها أن تؤدي بعض الوظائف المحددة لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، فالدولة القوية هي التي:

– تتمتع بسيادة كاملة على حدودها، وقادرة على فرض الأمن ضمن حدودها الجغرافية ومياهها الإقليمية؛

– توفر لمواطنيها فرصا سياسية جيدة؛

– تحتل مركزًا ا متقدما في المؤشرات الاقتصادية والحقوقية، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية، وتقرير الحريات العالمية من مؤسسة **فريدوم هاوس Freedom House**؛

– تحمي الدولة القوية مواطنيها من العنف السياسي والجنائي؛

– تضمن الحريات المدنية والسياسية؛

– توفر مناخا مشجعا للنمو الاقتصادي والاستثمار؛

– يسود فيها حكم القانون؛ ويتمتع القضاء بالاستقلال؛

– حالة البنية التحتية فيها جيدة؛ وتعمل الدولة على صيانة وجودة خدمة الطرق، والاتصالات، والمدارس، والمستشفيات. (احميدي حسين بني حم، 2018، صفحة 158).

إلى حد ما، يعد فشل الدولة ظاهرة واسعة الانتشار، تؤثر على كل دولة في العالم تقريبًا، وأسباب هذه الحالات المتنوعة من الفشل متعددة، ومع ذلك إذا ركزنا على تلك الحالات التي تظهر أوضح الأعراض – الحالات المنهارة – يمكننا تمييز نموذجين أساسيين على الأقل من الفشل:

- الأول هو **نموذج** "**الخصخصة**": حيث يتم تخصيص سلطة الدولة وموارد الدولة ببطء من قبل المقربين من النظام لتحقيق مكاسب خاصة، تاركين وراءهم جهاز الدولة الرسمي، يمكن أن

تستمر هذه المواقف لفترة طويلة قبل أن ينهار نظام المحسوبية. يحدث هذا إما عندما يجف تدفق الإيرادات أو عندما تموت شخصية قيادية أساسية أو تتقاعد.

- والثاني هو **نموذج "التفتت"**: عندما يتصاعد الصراع على السلطة إلى عنف ولكن لا يوجد حزب قادر على هزيمة خصومه، يحدث هذا عادة في مجتمعات مستقطبة بمستوى عال من العسكرة خلال فترات عدم اليقين السياسي، كما هو الحال في لبنان خلال منتصف السبعينيات.

من الناحية العملية، قد يحدث كلا هذين النموذجين بشكل متزامن، ولكن كلاهما كافٍ ليؤدي إلى إنهيار الحالة. (Lambach, 2012, p. 01)

ولأن الدولة الفاشلة عبارة عن مسيرة خطية للدولة بين القوة والإنهيار سوف نتعرض لمختلف عن المراحل بالتعريف حتى نستطيع أن نميز بين الدولة الفاشلة ومختلف حالات الدولة الأخرى، ولكي نوضح كذلك انها ليست مفاهيم مرادفة للدولة الفاشلة:

أولا: الدولة الضعيفة: تعرف الدولة الضعيفة بأنها الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل أقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتتحقق فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكن الدولة لم تفقد السيطرة والتحكم في النظام العام داخل أراضيها، يوجد ضعف مزمن في بنية الدولة على حدودها، وتكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام على أراضيها لأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو دولة قوية تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية، أو استبداد، أو فساد وطمع من النخب الحاكمة، أو عدوان خارجي، تشهد الدول الضعيفة توترات طائفية، أو عرقية، سياسية عميقة لم تتحول بعد إلى حرب أهلية، البنية التحتية ضعيفة ومتدهورة ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، والكهرباء والطاقة، والمواصلات العامة، والاتصالات، قد تكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة، حكم القانون يكون شكليا فقط، حكم الفرد، تقع العديد من الدول ذات المظهر القوي في تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد، وغياب الفرص السياسية المتاحة للمواطن جراء اغلاق المجال السياسي، تتمتع الدولة بسيادة على أراضيها. (احميدي حسين بني حم، 2018، صفحة 159)

ثانيا: الدولة الفاشلة: تعريف **روبرت روتبرج Robert Rothberg:** "الدول الفاشلة متوترة ومتضاربة بشدة وخطيرة ومتنازع عليها بشدة من قبل الفصائل المتحاربة، في معظم الدول الفاشلة تواجه القوات الحكومية الثورات المسلحة بقيادة واحد أو أكثر من الخصوم وأنواع مختلفة من الاضطرابات المدنية ودرجات متفاوتة من السخط المجتمعي، إنه ليس الكم الهائل من العنف الذي يميز دولة فاشلة، ولكن استمرار هذا العنف. تتمثل إحدى طرق اكتشاف أبعاد فشل الدولة في فحص النفوذ والسلطة، هل تُحكم السلطات الحكومية سيطرتها بالفعل على العاصمة أو البلدات الريفية، الممرات المائية، الطرق أو النقاط الإستراتيجية الأخرى المعايير الأخرى في حالة فشل الدولة هي قمع وابتزاز ومضايقة معظم المواطنين مع تفضيل نخبة صغيرة (Pfeiffer, 2006, p. 01)

على حد تعبيره، "العقد الاجتماعي الذي يربط المواطنين والهياكل المركزية هو **التنازل.**" لذلك يبحث المواطنون عن أشكال بديلة للهوية وينقلون ولاءاتهم إليها مثل أمراء الحرب الطائفيون والزعماء الإثنيون وما إلى ذلك، مما يغذي الفوضى الداخلية (Solomon & Cone , 2004, p. 54):

ينتج العنف المؤسس على الولاءات الأولية عن طبيعة العلاقة بين الدولة من جانب والانتماءات الأولية من جانب آخر، خاصة أن تلك الانتماءات تقوى كلما ضعفت قبضة الدولة وتراجعت هيبتها وقدرتها على تطبيق قوة القانون، ومن ضمن مظاهر الضعف هذه عندما يكون الانتماء الأولى على حساب الانتماء للدولة الأمر الذي يضرب أسس المواطنة ارضا ويطرح فرصا أكبر للعنف، وحتى ان تغير النظام الحاكم فان سياسته تجاه الجماعات تكون محملة بأعباء الماضي وطموحات تقبل وتواجه تحدي الانتماءات الضيقة التي تم تكريسها في السابق على حساب المواطنة والتي تحكمها الروابط الخاصة والأهداف الذاتية وإن تعارضت مع الأهداف العامة للدولة، خاصة إذا شهدت تلك الجماعات سابقا نوعا من التهميش أو الابادة أو عدم الاعتراف وقد يرجع أيضا سبب اللجوء الى العنف الى طبيعة الإيدولوجيا أو الفكرة المسيطرة على الجماعة والتي تتمسك بها القيادة. (مجيب م.، 2013، صفحة 10)

ومن أشكال العنف النتائج عن الانتماءات الأولية:

- **صراعات المشاعر غير الموزونة Conflicts Of Uncontrolled Emotions :** يتسم فيها العنف بغياب الهدف منه، الجماعات لا تعرف الغرض من هذا العنف سوى أنه للضغط على الدولة.

– **صراعات ذات طبيعة أيديولوجية** **Conflicts Of Ideolno Doctrines** والتي عادة ما ترجع لأسباب التاريخية والتعبير عنها ضمن برامج الحركة القومية الجماعات مثل الحق التاريخي في الأرض.

– **الصراعات حول المؤسسات السياسية** **Conflicts Of Political Institutions** والتي تعبر عن نشأة العنف بسبب استبعاد من المؤسسات داخل الدولة ورغبة الجماعة في أن تتحول من مجرد وجودها ضمن معارضة سياسية الى مشاركة في الحكم والمؤسسات السياسية مختلفة (مجيب، 2013، صفحة 12).

تأكد النظرية **البنائية** الارتباط بين الهوية والتفاعلات من خلال تعريف الهوية لكينونة الفاعلين تحقيق، حد أدنى من مستويات النظام والتنبؤ بالنتائج عن التوقعات على قدر من الثبات فيما يتعلق بسلوك الفاعلين، فضلا عن هيكل المعاني المتوافق عليها والمشتركة مع بقية المجتمع والتي يتم توظيفها في الادراك والتفاعلات، بيد أن تعدد الهويات الفرعية في المجتمع وإخفاق الدولة في أداء وظائف الإدارة التعددية التي تتماشى مع التنوع الاجتماعي يؤديان لفقدان احساس المواطنة في الدولة وإرتكان المواطن لهوية جماعته الفرعية، بما يؤدي لشيوع التعارض في المصالح المنشئ للعنف وتتصاعد حدة هذه المعضلة مع تلاشي الولاء للدولة وتصاعد الولاءات القومية الدينية كتعويض عن الولاء للوطن وكإطار للحفاظ على وجود المواطن وأمنه وحمايته بما يؤدي لتفكيك المجتمع الى وحدات متنافرة تتقاتل على تقسيم مناطق النفوذ السلطة والثروة.

يتمثل البعد الأكثر خطورة في معادلة **العنف الهوياتي** في ضعف الدولة وتصاعد أوجه الخلل الهيكلي في أدائها لوظائفها أو إنحيازها لصالح أحد الفرقاء المتصارعين، بحيث تتطور الدولة في دوامة العنف الهوياتي كأحد أطرافه بما يفقدها رأسمالها السياسي القائم على الحياد في إدارة الصراعات المجتمعية .

يقول **أمارتيا صن** **Amartya Sun** في حين أن الهوية الجماعية تقود للعنف فقط عندما تقترن برؤية منفردة بامتلاك الحقيقة المطلقة والرؤية المتعالية للذات مقابل الآخر بينما تتوارى الانتماءات المتعددة للإنسانية على اتساعها في خضم تلك الرؤية الأحادية، كما ان اختزال الهوية في البعد العقائدي القائم على الانغلاق على الذات يؤدي لتهيئة المجال لتأجيج العنف على أساس الهوية (مجيب م.، 2013، صفحة 12).

يقدم **تشارلز .ث.كال. Charles T. Cal** مفهوم أكثر موضوعية للدولة الفاشلة يسميه "**نطاق الفراغ**" يحدد إطار العمل ثلاث فجوات أو مجالات خدمة لم تعد الدولة قادرة على توفيرها عندما تبدأ في الفشل هذه الثغرات هي:

- عندما لا تستطيع الدولة تقديم السلع والخدمات الأساسية بشكل فعال للشعب.
- الأمن: عندما تكون الدولة غير قادرة على حماية سكانها من الغزو المسلح.
- الشرعية عندما "يرفض جزء كبير من النخب السياسية [في الدولة] والمجتمع القواعد المنظمة للسلطة وتراكم الثروة وتوزيعها" (Solomon & Cone , 2004, p. 56).

يتخذ الأمن مسميات أخرى داخل الدولة الفاشلة **أمن الأمر الواقع** ويبرز هذا المفهوم عند ظهور بوادر الضعف في أجهزة الدولة الأمنية، فلا تعود قادرة على بسط سلطانها فوق جميع أراضيها، فيصبح لزاما على كل فرد أو جماعة تامين الامن الخاص بها فيظهر السلاح الممنوع علنا وتغض الدولة النظر عنه لأنه بات ضروريا للحماية الذاتية التي لم تعد الدولة قادرة على توفيرها لرعاياها، وهناك أيضا **الأمن بالنيابة** عن الدولة لسد الفراغ الذي أحدثه غيابها ومعلوم ما لهذا النوع من الأمن من أخطار وتجاوز وتفجير للأحقاد قد تبين أن هذا الأمن سيصبح لزاما على الدولة أن تقوم بجهد كبير لإلغائه عندما يستفحل وتكبر مخالبه وربما بات من المستحيل عليها قمعه ومكافحته بعد وقت من الزمن، ويتفرع عن هذا المفهوم الأمني مفاهيم أخرى ثانوية مرتبطة مثل **أمن الطائفة** حيث يظهر عند ضعف سلطة الدولة من يأخذ لنفسه دور الإهتمام بشؤون كل طائفة بحجة انها مغبونة الحقوق ويلزمها من يدافع عنها، سواء تجاه الدولة تأخذ حقوقها المحرومة منها أو إتجاه الطوائف الأخرى، والمجموعات الأثنية التي تتعايش معها في ظل معادلة معينة إختلت عندما وهنت قوة الدولة الشرعية وكما أن لكل طائفة الجهاز العسكري الميلشيوي الخاص بها، كذلك يرتفع صوت الأحزاب المتعايشة بحذر جنبا إلى جنب ويحمل عناصرها السلاح ويقيمون الحواجز ويدققون في هويات المارة ويفتشون المنازل وكل ذلك بحجة الأمن المفقود الذي صار لزاما عليهما تداركه وعدم استفحاله كثيرا (الايوبي، 2008، صفحة 116) بين مختلف الأحزاب المتضاربة الإنتماءات، وتعجز الدولة عن إلغاء هذه الحالات الشاذة فتهدئها أو تصالحها معتمدة الوسائل العشائرية التي لا تزيد الأمر إلا استفحالا والتسيب الأمني إلا انتشارا انه **الأمن بالتراضي**، وهو كل ما يدل عليه إسمه أمن تحاول الدولة أن تحققه بالاشتراك مع القوى المسلحة الموجودة على الأرض فتسير

الدوريات المشتركة من قوى الأمن والأحزاب والميليشيات، وهذه الدوريات تُحيل بدورها كل ما يحدث من إخلال بالأمن الى لجان مشتركة من السلطة والمسلحين غير الشرعيين فيشارك هؤلاء الدولة في قرارها بل ويلزمونها غالبا بالمواقف التي تكون لصالحهم وتحافظ على وجودهم وقوتهم وسلاحهم، وأمام هذا الضوء المتزايد في أجهزة الدولة الأمنية وتفكك أواصرها بحكم تمادي قوى الأمر الواقع، تلجأ الدولة أحيانا وعند إستفحال الأمور إلى طلب مساعدة الدول الأخرى أو منظمات دولية للفصل بين المقاتلين، فتلبي تلك النداء إذا كانت لها مصالح ذاتية في ذلك أو إذا كان الأمر يهدد النظام الدولي على مستوى واسع، وقد يحصل إن حققت الدولة المستنجد بها أو المنظمات المستعان بقوتها الأمن المطلوب ويسمى هنا **بالأمن المستعار** ولكن هذا المفهوم الأمني قل ما تكون نتائجه سليمة لأن الدولة التي تضحي برجالها وتقودهم لمعالجة أمن دولة أخرى كثيرا ما يكون لها مصالح معينة مادية أو سياسية، وبذلك يتوجب على الدولة الطالبة الداعية أن تدفع ثمن ذلك من أموالها أو معنوياتها أو قرارها السياسي، هكذا فإن الأمن المستعار غالبا ما يكون ثمنه باهضا، يبقى على كاهل الدولة ويتركها لسنين طويلة مرهونة الإرادة والقرار منقوصة الحرية والسيادة والاستقرار، ومعلوم أن الخلل الأمني الكبير الذي يؤدي بالدولة لهذا المستوى يكون من شأنه تحطيم الاقتصاد وعمليات الإعمار والمشاريع الإنمائية والحضارية على مختلف المستويات فتصبح بحاجة ماسة بعد استرجاع أمنها إلى الإستدانة والإقتراض (الايوبي، 2008، الصفحات 117-118).

ثالثا: الدولة في أزمة أو الدولة المتأزمة: تتميز حالة الأزمة بوجود دولة:

(1) غير قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن في نهاية المطاف؛

(2) غير قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية الأساسية؛

(3) على جيوب من أراضيها؛

(4) لفترة قصيرة من الزمن. (Caty, 2005, p. 05).

حالة الأزمة هي دولة تتعرض لضغوط شديدة، حيث تواجه المؤسسات الحاكمة نزاعًا خطيرًا وقد تكون غير قادرة على إدارة الصراع والصدمات، (هناك خطر إنهيار الدولة) هذه ليست حالة مطلقة، ولكنها حالة في وقت معين، لذلك يمكن للدولة أن تصل إلى "حالة الأزمة" وتتعافى منها، أو يمكن أن تظل في أزمة لفترة طويلة نسبيًا، يمكن أن تؤدي مثل هذه العملية، كما جادلنا دائمًا، إلى تشكيل دول

جديدة، أو إلى الحرب والفوضى، أو إلى توطيد النظام القديم، يمكن أن توجد أيضًا أزمات داخل الأنظمة الفرعية للدولة – أزمة اقتصادية، أزمة صحية عامة مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، أزمة دستورية، على سبيل المثال، لكن كل منها على حدى لا ترقى إلى حالة عامة من حالة الأزمة على الرغم من أن أزمة النظام الفرعي يمكن أن تكون شديدة و/ أو ممتدة بدرجة كافية بحيث تؤدي إلى حالة معممة لحالة الأزمة.

إن نقيض حالة الأزمة هو "**الدولة المرنة**"، حيث تكون المؤسسات عمومًا قادرة على التعامل مع الصراع، وإدارة أزمات الدولة الفرعية، والاستجابة للنزاع، أينما تقع الدولة بين الهشاشة والاستقرار (Di John, 2008, p. 09).

رابعا: الدولة المنهارة: الحالة المنهارة هي:

(1) غير قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن في نهاية المطاف؛

(2) غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. خدمات البنية التحتية الأساسية؛

(3) على جزء كبير من أراضيها؛

(4) لفترة طويلة من الزمن.

الدول تنهار ليس نتيجة كارثة، فهي تنهار بسبب الضغط الزائد، يجادل **ويليام زارتمان William Zartman** بأن الانهيار هو نتيجة عبء مفرط على القدرة على الحكم، وهي مسألة درجة، ولكن ليس اختلافًا في الطبيعة عن الصعوبات العادية في تلبية المطالب وممارسة السلطة ".

يقول **تشارلز تيلي Charles Tele** بأنه ليس نوع البيئة الخارجية (سواء كان تدخلي أم لا) هو الذي يزعزع الاستقرار، ولكن الانتقال ذهابًا وإيابًا من بيئة تداخلية إلى بيئة غير تداخلية لأنها تغير هيكل الفرصة السياسية، "العلاقة بين التأثير الخارجي وعدم الإستقرار السياسي منحنية الخطوط، كان إنهاء الاستعمار و"الانفراج" ونهاية الحرب الباردة بمثابة تحولات مهمة أعقبتها موجة من الانهيار، جاءت الجولة الأخيرة من الانهيار بعد نهاية الحرب الباردة في أوائل التسعينيات: الصومال، ويوغوسلافيا،

وإثيوبيا، وأنغولا، وموزمبيق، والسودان، وزائير، وأفغانستان، ومن أسباب انتشار حالات الدولة المنهارة أيضا:

1. **أزمة اقتصادية أم نمو سريع:** تنص أطروحة "**التحديث النوعي**" أو "**التحديث المنقح**" على أنه عندما يخضع الاقتصاد لتغيير قائم على القطاع، على سبيل المثال من إقتصاد أساسي إلى اقتصاد ثانوي، فإن المجموعات المتباينة تتواصل بشكل متزايد وتتنافس مع بعضها البعض مما يغذي الحركات القومية أو الانفصالية، يعتقد التفسير الكمي أن الاختلاف الكبير في معدل نمو الدولة قد يؤدي إلى أزمة اجتماعية وسياسية حادة، يبدو أن هذا واضح إلى حد ما في حالة الانكماش الإقتصادي، ولكن كما أدرك **أليكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville**، قد يكون الإقلاع الإقتصادي السريع أيضًا مصدر اضطرابات كبيرة. (Clément, 2005, p. 06)

2. **تعبئة المجموعات المتقدمة:** أصبحت الهويات الموجودة على أساس الدين، لون البشرة واللغة محركًا قويًا للتعبئة السياسية عندما تؤثر بشكل منهجي على رفاهية شاغليها، على الرغم من أن الجماعات الأكثر حرمانًا لها مصلحة قوية في التمرد عندما تواجه تهميشا من أصحاب الثروة والمكانة والسلطة، (هم) سيتم سحقهم في تمردهم"، اما الميسورين فلديهم الدافع والوسائل لحماية موقعهم، يعتبر تمرد الأثرياء ضربة قاسية للدولة حيث أن الموارد التي كانت مملوكة سابقًا للخزانة لا تُفقد فحسب، بل تُستخدم ضد الدولة، في حين أن دعم جميع الأعضاء ليس ضروريًا لاستمرار النظام السياسي، إن دعم الشرائح "القوية" من المجتمع ضروري لبقائه، من أمثلة ذلك في يوغوسلافيا، كان هؤلاء هم الكرواتيين والسلوفينيين (القوة الصناعية)، وكذلك الصرب (العسكريين)، في أرض الصومال قبيلة الإسحاق (تجارة الجلود والتصدير)، في لبنان الموارنة والسنة (بنوك وخدمات)

3. **الإستيعاب المتبادل الضعيف للنخبة:** يتم تخفيف العنف السياسي من خلال آليات إدارة الصراع، في النظام السياسي المثالي، يتم الحفاظ على الاستقرار من خلال آلية "**الإستيعاب المتبادل**" حيث يدمج المختارون حديثًا قيم النخبة الحالية بينما تستوعب الأخيرة بعض مطالب وقيم القادمين الجدد، من خلال منحهم وظائف في الحكومة المركزية، يصبح القادة

القوميون أصحاب مصلحة في النظام المركزي، بينما سيزيد النظام من انتشاره داخل المجتمع، غالبًا ما يحدث عدم الاستقرار نتيجة للاستيعاب الفاشل عندما يرفض النظام السياسي الإستيعاب أو أثناء التحولات الديمقراطية عندما يتم جرف الحرس القديم، قد تشتري الأنظمة الوقت لنفسها من خلال دمج مطالب منافسيها دون السماح لهم بالوصول إلى مؤسسات الدولة أومن خلال تزييف المعارضة عند اختيار ممثلين ضعفاء للمعارضة (Clément, 2005, p. 07).

خامسا: الدولة الرخوة: عرف عالم الاقتصاد والاجتماع السياسي السويدي **جويل ميردال Joel Myrdal** سنة 1970، الدولة الرخوة، بأنها **الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، الكبار لا يبالون به، لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوي لغض البصر عنه،** يرى ميردال ان رخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة، صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى في جميع البلاد، ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان **نمط حياة،** ومن مظاهر رخاوة الدولة، كما يقدم **ميردال** وصفا **للطبقة الحاكمة في هذه الدولة،** فهي تجمع من أسباب القوة ما تستطيع بها فرض إرادتها على المجتمع، وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو للعيان وكأنها ديمقراطية، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في صالحها وتجاهل ما يضر بها، وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لأوطانهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم، أقاربهم، عشائرهم ومحاسبيهم (فهمي، 2013، صفحة 27)، تتميز هذه الدولة ب:

– **وجود ترسانة قانونية متقدمة بدون تطبيق:** تتوفر الدولة الرخوة على ترسانة قانونية متطورة، غير أن هذه النصوص القانونية تبقى من دون تطبيق، إلا في حالة محددة حيث يمكن استعمالها لمعاقبة مناهضي الفساد أو المطالبين بحقوقهم أو المجرمين واللصوص من الطبقات المسحوقة.

– **وجود مؤسسات دستورية أكثر من اللازم بدون دور واضح:** في الدولة الرخوة يلاحظ وجود تعدد وتنوع في المؤسسات الدستورية إلى درجة تتداخل وتتشابه فيها الصلاحيات، غير أن الهدف من هذه المؤسسات يبقى بعيد عن خدمة المصلحة العامة، بل وجودها في غالب الأحيان يكون إرضاءا للنخب

السياسية والبيروقراطيين...فمن الأشخاص الذين يشكلونها في غالب الأحيان يتبين أنها مجرد مؤسسات لخلق مناصب للأعيان.

– **وجود نخبة فاسدة:** تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية تتالف من مجموعة من الأفراد يمتلكون مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع، وبالتالي يصوغون السياسات العامة على مقاسهم .

– **تفشي الفقر والتخلف:** توجد الفئات الاجتماعية الهشة والضعيفة التي لن تستفيد من العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية في وضعية فقر وتخلف، بسبب سياسات الإقصاء المتعمد.

– **انقسام المجتمع إلى طبقات متعددة:** تؤدي سياسة الدولة الرخوة إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين أو أكثر، الشيء الذي ينتج عنه وجود فوارق كبرى وواسعة بين أفراد المجتمع الواحد. (الخرازي، 2017)

4.2.1.إنتقادات لمفهوم الدولة الفاشلة

في عام 2013، أصبح إسم **مؤشر الدول الفاشلة** هو **مؤشر الدول الهشة**، على الرغم من أن المنهجية لا تزال كما هي، إلا أن العنوان الجديد يعترف بأن جميع الدول، بدرجات متفاوتة، تواجه ظروفًا تهدد سبل عيش مواطنيها، إن القياس الحالي للدول غير المستقرة إشكالية، ولها تأثير قوي على تدخلات وعمليات المساعدة، ولهذا السبب فإن السؤال الذي حدده **روتبرغ Rotberg** له أهمية رئيسية: "**من سيحكم؟**" بما أن توضيح مفهوم واستخدام المصطلح له عواقب، فيجب بالتالي التأكيد على الإشارات الثلاث المهمة للفشل الوشيك لروتبرغ وهي المؤشرات الاقتصادية والسياسية ومستوى العنف لانهما يقدمان أوضح وأكثر أسرع مقياس قابلية للتنفيذ.

فيما يتعلق **بالمؤشر الإقتصادي**، يشير انخفاض الدخل ومستوى المعيشة إلى احتمال الفشل في وقت مبكر بما يكفي للإشارة إلى ذلك واتخاذ تدابير وقائية لا يمكن إلا لجهد متضافر وحازم أن يبطئ زخمه، إن الحكام المستبدين الفاسدين وحاشيتهم الفاسدة بنفس القدر ليس لديهم حافز يذكر لوقف انزلاق دولتهم، حيث يجدون طرقًا ذكية للاستفادة من الفقر والبؤس.

إن **المؤشرات السياسية** المتاحة واضحة بنفس القدر، على الرغم من أنها أقل قابلية للقياس، يبدأ القائد ورفاقه بإسقاط المعايير الديمقراطية، وتقييد العمليات التشاركية بشدة وإجبار السلطة التشريعية والبيروقراطية على الخضوع، إنهم ينهون الاستقلال القضائي ويعطلون المجتمع المدني ويخضعونها لقوات

الأمن، تصبح السلع السياسية نادرة أويتم توفيرها فقط للطبقة السائدة، يُظهر القادة المزيد والمزيد من الازدراء لشعوبهم، ويحيطون أنفسهم بالعائلة أو العشيرة أو الحلفاء العرقيين وينأون بأنفسهم عن رعاياهم.

في نظر معظم المواطنين، يتم استيعاب الدولة في اندفاعات ورغبات خاصة للقائد ومجموعته الصغيرة، ينزل العديد من هؤلاء القادة ويطلبون الطائرات التجارية للرحلات في الخارج، ويضعون وجوههم في دليل على العملة المحلية، والمطارات والسفن، وعلى صور كبيرة الحجم في الأماكن العامة.

المؤشر الثالث هو **مستوى العنف**، إذا كانت ترتفع بسرعة بسبب المناوشات أو الأعمال العدائية أو الحرب الأهلية الصريحة، يمكن اعتبار الدولة على أنها تنهار، مع انخفاض معدلات الأمن البشري الوطني، يزداد احتمال الفشل.

الا ان هذه المؤشرات ليست دائما قادرة عن التعبير عن حالة الدولة، فمثلا ليس كل صراع أهلي يعجل بالفشل ولكن كل منها يقدم علامة تحذير لا يمكن لمعدلات الجريمة وعدد القتلى المدنيين القتلى فوق عدد معين أن يصف الفشل، لكنهم يظهرون أن المجتمع يتدهورلا يوجد مؤشر واحد يقدم دليلاً معينًا على أن الدولة القوية أصبحت ضعيفة أو أن الدولة الضعيفة تتجه نحو الفشل، لكن التقييم الحكيم للعديد من المؤشرات المتاحة التي تمت مناقشتها مجتمعة، يوفر تحذيرات كمية ونوعية، إذا لابد من الوقاية.

أوضحت **كلير لي Claire Leigh** في صحيفة **الغارديان** ان هذه المؤشرات تنتمي "**إلى سلة المهملات السياسية**"، هذه المؤشرات فاشلة بالنسبة لأي شخص يريد حقًا استكشاف أماكن مثل اليمن أو أوغندا، فإن مؤشر الدولة الفاشلة هو آخر عنوان يمكن ان يقدم لنا معلومات عن هذه الأماكن. (Ross, 2013, p. 01)

كما ان خلفية مدير مجلة السياسة الخارجية الامريكية **جيه جيه ميسنر JJ Meisner** (الذي يقوم بإعداد القائمة) هو عضو سابق في جماعات الضغط في الصناعة العسكرية الخاصة، ولم يتم الكشف عن تمويلها (على الرغم من أنهم في عام 2006 أخذوا تبرعات من العديد من شركات النفط الكبيرة)، هذه الخلفية العسكرية يمكن ان تبرر اتهام هذا المؤشر بانه مجرد أداة للتدخل العسكري في الدول، من اجل استمرار تجارة السلاح.

مفهوم الدولة الفاشلة لم يكن موجودًا أبدًا ضمن برنامج التدخل الغربي في بقية العالم، كانت فقط وسيلة لبناء تبرير لفرض المصالح الأمريكية على الدول الأقل قوة تم اختراع الدولة الفاشلة في أواخر عام 1992 من قبل **جيرالد هيلمان Gerald Helman وستيفن راتنر et Steven Ratner**، وهما موظفان في وزارة الخارجية الأمريكية، في مقال بعنوان "**إنقاذ الدول الفاشلة** "، مع نهاية الحرب الباردة، جادلوا بأن "**ظاهرة جديدة مقلقة آخذة في الظهور: الدولة القومية المفلسة، غير قادرة تمامًا على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي**".

كانت الحيلة الذكية لـ **هيلمان وراتنر** هي إعطاء لمعان رسمي لرؤيتهم حول أفضل طريقة لإعادة تشكيل الشؤون الدولية بعد الحرب الباردة ردا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس– غالي الذي خرج قبل بضعة أشهر، كان المجتمع الدولي يبحث عن مبادئ جديدة لفهم دور الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، وقد أوصى بطرس غالي في "**أجندة السلام**" بدور موسع للأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية، لكنه أصر على أن سيادة الدولة تظل مبدأً غير قابل للانتهاك، كان هذا عكس ما أراده **هيلمان** و **راتنر** إلا أن المشكلة كانت في أنهما لم يقدما رؤية واضحة كطريقة للتحليل فالحرب الأهلية هي حرب أهلية، المجاعة هي مجاعة، الأزمة السياسية هي أزمة سياسية، الدولة الفاشلة هي في الواقع مجرد خطاب بلا نظرية جوهرية (Ross, 2013, p. 02).

يحتوي هذا المفهوم على العديد من نقاط الضعف التي يجب أن نضعها في الإعتبار، الأول هو أن فشل الدولة يصف التقييم المتوسط في الممارسة العملية، ولكن قدرة الدولة تختلف من منطقة إلى أخرى من زمن الى اخر وعمليًا من مجال سياسة إلى آخر، على سبيل المثال غالبًا ما تُظهر الدول التي تواجه حركات انفصالية تمايزًا حادًا بين الأراضي اذ تعمل الحكومة بشكل جيد إلى حد معقول في بعض أو معظم أجزاء البلاد، وفي مناطق أخرى بالكاد توجد على الإطلاق، لهذا فان قيمة مؤشر واحد لا يصف الواقع التجريبي في أي من هذه المجالات.

الضعف الثاني هو أنه مفهوم سلبي – يركز على ما هو غير موجود، لكنها تخبرنا القليل عن كيفية عمل السياسة في دولة فاشلة، ويؤدي ذلك ببعض المعلقين الخارجيين إلى عمل استنتاجات قوية لا أساس لها من الصحة حول مخاطر "الفوضى" التي لا يتم إثباتها في الواقع العملي، العيب الأخير هو خطر الأدوات السياسية (Lambach, 2012, p. 01).

3.1.الجريمة المنظمة: مقاربة معرفية

قبل ان نتطرق لتعريف الجريمة المنظمة سوف نقدم لمحة بسيطة عن تاريخ الظاهرة ونتابع تطورها الى ان وصلت الى الشكل الذي هي عليه اليوم واكتسبت على اثره خاصية العابرة للاوطان بعد ان كانت لا تتجاوز حدود الدولة

1.3.1.نشأة الجريمة المنظمة

ظاهرة الإجرام المنظم ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع الدولي لأنها في الواقع لها بعض الجذور القديمة مثل جريمة قطع الطريق وجريمة القرصنة وغيرهما، حتى أن هناك فكرة تقول " **الإرهاب والجريمة المنظمة موجودان بشكل ما وإلى حد ما ... طالما ظل المجتمع المنظم**".

تعتبر جماعات المافيا هي النموذج التقليدي للجريمة المنظمة فهي جماعات إجرامية تتسم بدرجة عالية من التنظيم والخطورة وتمتلك نظاما داخليا صارما يعتمد إستخدام التخويف، العنف وغيرها من الوسائل غير المشروعة لضمان ولاء الأعضاء وقد نشأت هذه الجماعات في جزيرة صقلية بإيطاليا وإمتدت إلى الكثير من الدول فهناك المافيا الأمريكية، المافيا الصينية، المافيا اليابانية، المافيا الروسية وقيل أن إيطاليا هي التي أمدت العالم بهذا المصطلح ويطلق تعبير المافيا على كافة صور الجريمة المنظمة (محمد صالح، 2009،، صفحة 33).

على سبيل المثال، **استخدم السيكاري*** الإرهاب في محاولة لطرد الإمبراطورية الرومانية من يهودا، بينما كانت عصابات قطاع الطرق تنهب وتبتز المواطنين الرومان بشكل روتيني، كان هناك قراصنة برعاية النخبة في الصين في العصور الوسطى، اللصوص المحترفون المنظمون وابتزاز الناس في لندن في القرن السابع عشر، إرهابيو شيشي وجماعات الجريمة المنظمة في باكوتو في اليابان في القرن التاسع عشر، وتهريب الأفيون إلى الصين برعاية بريطانية في نفس القرن(Windle, 2018) .

*هي حركة دينية سياسية انشأها يهوذا الجليلي في الفترة بين عامي 66 و 70 بعد الميلاد، أطلق عليها اسم سيكاري وهم يمثلون الاتجاه الأصولي السياسي لليهودية وتضم هذه الحركة مجموعة من اليهود المتطرفين دينياً وقد تشكلت هذه الحركة من تنظيم سري جاء من طائفة الزيلوت يعتبرها البعض أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ وقد اورد ذكرها المؤرخ اليهودي يوسيفوس فلافيوس في كتابه تاريخ الحروب اليهودية مع الرومان الذي صدر في عام 78 للميلاد.

وهناك روايات مختلفة حول نشأة المافيا فقد قيل أنها نشأت سنة 1282 عندما إحتلت فرنسا صقلية مما دفع شخصا يدعى " **جان بوسيدا** " **Jean Poseda** إلى تولي زعامة عصابة سرية لمقاومة الإحتلال تحت شعار **إيطاليا تسمي الموت لفرنسا** ومن مجموعة حروف الشعار نجد كلمة مافيا.

هناك **مذهب آخر** بقول أن المافيا ولدت ما بين 1820 و1838 حين قرر ملاك الأراضي الصقليون أن يحافظوا على النظام في بلادهم لأن سلطة الدولة كانت شبه منهارة وأن زمام الأمن أخد يفلت من الأيدي ولهذه الغاية جندوا أعدادا كبيرة من الجنود المسرحين ورجال الشرطة المتقاعدين المعروفين ليرهبوا بهم الفلاحين، توسع هذا الجيش من المرتزقة خاصة بعد عام 1860 حين توسعت الملكية البرجوازية في بسط نفوذها وأصبحت مدينة **باليرمو** المقر الرئيس لها، وقد تشكل في كل قرية فرع أخذ يتدخل بكل الوسائل لفرض وجهة نظر القادة وهذا الفرع المكون من عدد من **Mafiosi** أي أعضاء المافيا يعمل تحت رئاسة رئيس محلي ويرتبط الرؤساء المحليون برئيس إقليمي أعلى، وحتى ينتهي الإرتباط بالمقر الرئيس، ومع الأيام إنقلبت هذه المؤسسة الثورية إلى عصابة إجرامية سرية تفرض الإتاوات وتقتل الخصوم وتصفي الحسابات وتمارس كل أنواع الإجرام. (محمد صالح، 2009،، الصفحات 33-34)

أما **الرواية الثالثة** تؤكد أن المافيا برزت للوجود عام 1863 إثر انضمام صقلية إلى الوحدة الإيطالية وظهور شخص يسمى **أما تزيني** **Ama Tzini** الذي إستغل الفوضى وعدم الإستقرار وإرتفاع معدل البطالة لتحقيق شعبيته، وبذلك ولدت العصابة الإجرامية **مافيا** التي نجحت في مد سلطانها إلى الاقاليم المجاورة وحقق المافيوز حمايتهم على المشروعات التجارية والصناعية العامة والخاصة لإبتزاز الأموال وإن غالبية أعضاء جماعة المافيا كانوا يختارون الأحياء الفقيرة، فالفقر، الجهل والبطالة من العوامل التي أسهمت في دفع هؤلاء إلى الإنضمام إلى مافيا (محمد صالح، 2009،، صفحة 35).

2.3.1.تعريف الجريمة المنظمة

ظهر مفهوم **الجريمة المنظمة** في الولايات المتحدة الأمريكية ليعكس في الأصل تفسير الحكومة لشبكات المحاباة التقليدية بين المهاجرين الإيطاليين المتورطين في الجريمة، ومنذ ذلك الحين إكتسبت تسميات الجريمة المنظمة والمافيا درجة أكبر أو أقل من القبول في العديد من البلدان ودائما في ظروف تختلف من مكان إلى آخر.

توصف المافيا الأصلية المتجدرة في صقلية بأنها دولة ظل، وهي هيئة سياسية تعارض أحيانا وأحيانا تفسد وأخرى تسكن داخل جسد الحكومة الشرعية، تاريخيا تطورت من خلال توفير الحماية في الحالات التي كان فيها إنفاذ القانون من قبل الدولة غير كافي.

في العقود الأخيرة تم تسهيل إنتشار شبكات الجريمة في جنوب إيطاليا إلى مواقع جديدة من خلال قدرتها على إستغلال الإفتقار إلى إنفاذ القانون الفعال في أجزاء من شمال إيطاليا وأماكن أخرى في العالم، وبينما نقبل أن شيئا يمكن أن يسمى بشكل مقبول الجريمة المنظمة موجود في العديد من الأماكن إلا أنه من الواضح مع ذلك أن هذا الوجود يتخذ أشكالا خاصة في مختلف البلدان وينبغي توقع شيء مماثل في إفريقيا حيث تظهر أنماط النشاط الإجرامي المنظم من واقع وتاريخ القارة كما هو الحال في كل مكان (برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم و الامن في افريقيا، 2018) .

لقد أدى هذا الاختلاف في خصائص الجريمة المنظمة عبر دول العالم المختلفة أدى الى اختلاف في هيكلتها وطبيعة أنشطتها وبالتالي اختلافا في تحديد نشاط معين على أنه جريمة منظمة أو لا، وسوف نقدم فيما يلي بعض هذه التعريفات:

أ- الجريمة المنظمة لغة:

الجرم لغة: هو الذنب كما يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقاباً، أما مصطلح **المنظمة** فهي مشتقة من نظم أي التدليل على الوضع أو الحالة التي تكون عليها الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت إرادة الأعضاء فيه على تحقيق أغراض معينة (ابن أحمد، ، 2012، صفحة 341).

ب-الجريمة المنظمة اصطلاحا:

عرف **المؤتمر الوزاري العالمي الأول** حول **الجريمة المنظمة** الذي عقد في نابولي سنة 1994 عرفت الجريمة المنظمة بأنها **شكل من أشكال التجارة الإقتصادية بوسائل غير مشروعة تنطوي على التهديد وإستخدام القوة الجسدية والإبتزاز، الفساد وإستخدام السلع والخدمات غير المشروعة.**

يركز هذا التعريف على نوع المنظمة أكثر منه على نوع الجريمة لذلك يظل غامضا وشكلي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التعريف إذا تم تطبيقه لا يغطي فقط الجريمة المنظمة من العالم السفلي ولكن

أيضا جرائم ذوي اللياقات البيضاء* من العالم العلوي سواء في الشركات التجارية أو الحكومة، هذا التعريف أيضا ينطوي على إشكالية لأنه لا يشير إلى الطابع التآمري والسري لمجموعات الجريمة المنظمة التي يمكن أن تكون في بعض الأوقات والأماكن بمثابة جزء من حالة الظل الموازية بجانب أو حتى داخل الدولة الرسمية، كما لم تتطرق إلى البعد العرقي لكثير من الجريمة المنظمة التي غالبا ما تقوم على المهاجرين المرتبطين بالقرابة أو مكان المنشأ ومع ذلك فإن هذا التعريف له مكانة في القانون الجنائي الدولي وقد صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليه بإستثناء أربع دول.

تعريف **إتفاقية باليرمو للجريمة المنظمة: الجريمة المنظمة هي مجموعات منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لبعض الوقت تتصرف بشكل متضافر لغرض ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم أو الأفعال الخطيرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، الفساد وما إلى ذلك من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على ميزة مالية أو مادية أخرى** (-Garrigues, 2002, p. 09).

وتركز الاتفاقية على مفاهيم فرعية هامة مرتبطة بالمفهوم الرئيسي، منها صفة الجماعة الإجرامية، وتوصيف الجرائم الخطيرة، وتعريف مفهوم عبر الوطنية:

-**الجريمة الخطيرة** بقولها في المادة (2) فقرة (ب) أنها: سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد (جميل النسور و غازي عباسي، 2014، صفحة 1086).

-**مفهوم عبر الوطنية : Transnational Organized Crime** تشير الاتفاقية المادة رقم (3) إلى أن الجريمة تكون ذات طابع عبر وطني **Transnational** ، إذا توافرت فيها أربعة مقومات أساسية:

- تم ارتكابها في أكثر من دولة واحدة؛

- تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن جرى جانب من الإعداد والتخطيط والتوجيه لها في دولة أخرى؛

*في علم الجريمة عرّف المتخصص بعلم الاجتماع إدوين سذرلاند المصطلح لأول مرة في عام 1939 بأنه «جريمة يرتكبها فرد من ذوي الطبقات الاجتماعية العليا وله مكانة مرموقة في نطاق مهنته». وتشمل جرائم ذوي الياقات البيضاء: الاحتيال والرشوة ومخططات بونزي والتجارة من الداخل والاختلاس والجرائم الإلكترونية وانتهاك حقوق الطبع وغسيل الأموال وانتحال الشخصية والتزييف .

– تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة؛

– تم ارتكابها في دولة واحدة، ولكن يترتب عليها أثارا شديدة في دول أخرى.

– **مفهوم الجماعة المنظمة : Structured Group** - حيث تنص الاتفاقية على أن المقصود بجماعة منظمة: "جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها، أو أن تكون ذات هيكل متطور" (عدنان العميري ش.، 2013، صفحة 08).

كذلك فإن تعريف إتفاقية باليرمو يخطئ عددا من السمات الرئيسية المعترف بها في بعض المؤلفات مثلا:

– فساد المسؤوليين؛

– إختراق الإقتصاد الشرعي (من خلال غسل الأموال)؛

– التدخل في العملية السياسية (Schmid, 2018).

يأخذنا هذا التعريف بعيدًا عن التمثيلات الشائعة للمنظمات الإجرامية، بما في ذلك على سبيل المثال، الأحزاب السياسية المنخرطة في عمليات تمويل غير مشروعة أو الشركات المتلهفة لغزو الأسواق الجديدة بكل الوسائل، أيضًا ، ينسب العديد من الخبراء خصائص إضافية إلى المنظمات الإجرامية أو المافيا فهي متجذرة محليًا ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بسكان معينين ، وتعتبر مجتمعات سرية هرمية ، وتشارك في مشاريع قانونية وغير قانونية ومستعدة للجوء إلى العنف و إلى الفساد لزيادة أرباحهم (Garrigues, – 2002).

يتضمن تعريف الجريمة المنظمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي صادقت عليها 179 دولة حول العالم، سمات مماثلة، حيث تعرف "الجماعة الإجرامية المنظمة" في المادة 2 (أ) هو: (European Community', 2014).

- مجموعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر لم يتم تشكيلها بشكل عشوائي؛
- القائمة لفترة من الزمن؛
- العمل بالتنسيق بهدف ارتكاب جريمة واحدة على الأقل يعاقب عليها بالسجن أربع سنوات على الأقل؛
- من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية (ابن أحمد، ، 2012، صفحة 342).

ومن اللافت للنظر أن الاتفاقية لا تحتوي على تعريف دقيق للجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنها لا تحتوي على قائمة بأنواع الجرائم التي قد تندرج تحت هذا العنوان، هذه ليست مشكلة خاصة بالاتفاقية فكما لوحظ أعلاه لا يوجد تعريف بالإجماع للجريمة المنظمة بين الممارسين أو المنظرين.

يمكن تنفيذ مجموعة واسعة جدًا من الأنشطة الإجرامية عبر الحدود الوطنية بطريقة منظمة، وتظهر أشكال جديدة من الجريمة باستمرار مع تغير الظروف العالمية والمحلية بمرور الوقت، من أجل استيعاب هذا التعقيد، وبدلاً من ذلك، تحدد الاتفاقية "جماعة إجرامية منظمة". وهذا ضروري لأن الاتفاقية تطلب من الأطراف تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة.

ولكن الغرض من الاتفاقية هو "منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، وليس جماعات الجريمة المنظمة، إن مهاجمة المجموعات هي مجرد تكتيك واحد لتحقيق هذه الغاية (UNODC, 2010, p. 25).

عندما تصبح الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية فالفاصل بين الدول ليس حدود تقسيم الأراضي فحسب بل تحدد أيضا مستويات مختلفة من التنمية الإقتصادية، مستويات أسعار مختلفة وثقافات سياسية قانونية، مختلفة مع عقوبات مختلفة لبعض أشكال الجريمة.

لقد جادل تقرير سنة 1996 عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأن إستغلال هذه الإختلافات السابقة سمة مركزية للجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ضف الى ذلك نمو الملاذات الضريبية بالخارج نمو الشتات غير الغربي في التجمعات الحضرية الغربية، زيادة تدفق اللاجئين عبر الحدود قد أصبحت عوامل مهمة في تسهيل نمو الجريمة المنظمة (Schmid, 2018).

بيتر لوتير Peter Leuter واحد من أبرز الخبراء المهتمين بدراسة هذا الموضوع (الجريمة المنظمة) **إن مصطلح الجريمة المنظمة بالنسبة للبعض هي مجموعة من العلاقات وبالنسبة للبعض الآخر هي مجموعة من الأنشطة، أما بلوك وتشامبليس Chambilss And Block يعرفان الجريمة المنظمة : على أنها مجموعة من أنشطة النقل غير المشروع للبضائع والخدمات.** (Miraglia, 2012, p. 10)

- تعريف الإنتربول للجريمة المنظمة العابرة للحدود:

هي: اتفاق إجرامي بين أشخاصالب لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس أخرين وأدوات أخرى تيسر لهم تحقيق اقصى أرباح ممكنة بغض النظر عن الضرر الذي يصيب صحة بقية البشر أو سعادتهم.

غير أن هذا التعريف إنتقذ من طرف عدة دول لأنه لم يشير للإستمرارية، مما جعل الأنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة بأنها (قيشاح، 2017، صفحة 951) **بأنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف بصفة أولية الى تحقيق الربح ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية** (الاساس، 2020).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أبدتا تحفظا على هذا التعريف، ذلك أنه لم يشر إلى إستخدام العنف لتحقيق أهداف الجماعة المنظمة، مما جعل الأنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة ويضيف شرطاً في تكوين الجماعة المنظمة وهو الهيكل التنظيمي ويضيف عنصراً جديداً وهو الإعتماد غالبا على التخويف والفساد في تنفيذها لأهدافها (ابن أحمد، ، 2012، صفحة 342).

وقد ساعد هذا التعريف الأنتربول على اعتماد طروحات جديدة في مكافحة الجريمة المنظمة والتي فقط لا تتوقف عند مجرد الاعتقال، الملاحقة الجنائية والمقاضاة للمتورطين في جرائم منظمة عابرة للاوطان، فقد تفطن الانتربول إلى أن المسالة أعمق من ذلك بكثير (أنظر الشكل رقم 1 أدناه)

الشكل رقم (01): آليات تعامل الأنتربول مع الجريمة المنظمة

المرجع: مستلهم من الأنتربول،2017، 05

نلاحظ من خلال الشكل الجرائم التي يضعها الانتربول ضمن الجرائم المنظمة مثل الاتجار بالسلع غير المشروعة وكذا في طرق مكافحة الجريمة المنظمة نجد التدريب وبناء القدرات، الابتكار، الوقاية و التوعية مايوحي بان الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي للقضاء على خطر الاجرام المنظم

جـ- التشريعات الوطنية وتعريف الجريمة المنظمة: صحيح أن الهيئات الدولية حاولت تقديم تعريف للجريمة المنظمة وأسست لإتفاقيات دولية بغية مكافحتها إلا أن المستوى الدولي لم يكن كافيا، كما أن من الدول من تفضل الخصوصية في تعاملها مع الجريمة المنظمة حسب تاريخها أو درجة التهديد الذي تتعرض له، سوف نتعرض فيما يلي إلى بعض هذه التشريعات:

الفقه الايطالي: أما في إيطاليا فينظر إلى المافيا على أنها الصورة المثلى للجريمة المنظمة ويعرفها التشريع الايطالي على أنها: أي عصبة تكون من نوع عصبة المافيا عندما يستخدم أفرادها القوة أو

التهديد، وتتسم بالعلاقة الإرتباطية، شرط الإقتناع وقانون السكوت المنبثق منه لإرتكاب بعض الجرائم، أو للحصول بطريق مباشر على الإدراة أو الرقابة على أنشطة تجارية أو لتحقيق مكاسب أو مزايا للشخص أو للغير أو عرقلة أو إعاقة حرية الإنتخابات أو للحصول على أصوات لشخصه أو للغير بمناسبة مناورات انتخابية.

وتعرف الجريمة المنظمة في التشريع الإيطالي بأنها: **جريمة ترتكب بواسطة ثلاثة أشخاص منظمين بغرض ارتكاب المزيد من الجرائم وخاصة بالفساد، سواء تم تشكيل التنظيمات الإجرامية أو المشاركة فيها ويوضح قانون العقوبات الجرائم المنظمة التي تأخذ شكل المافيا ويعرفها بأنها: أولئك الأشخاص الذين يوظفون الناس ويحتفظون بسكوتهم من خلال قوة المنظمة الإجرامية لتنفيذ نشاطات ومشروعات اقتصادية تتطلب التمويل** (زين، 2017، صفحة 18).

الفقه الأوروبي: عرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالإتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها "**جماعه مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطاً إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة، ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والإقتصادية والهيئات القضائية** (ابن أحمد، ، 2012، صفحة 342).

بالنسبة للتشريع الوطني الجزائري:

إن المشرع الجزائري لم يتناول مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالتعريف كمصطلح مستقل بذاته، بل تطرق إلى تعريف بعض الجرائم التي يعدها الفقه من قبيل الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ونظرا لتعددها وعدم القدرة على الإحاطة بجميع النصوص القانونية التي نصت عليها فإننا نذكر أحدثها ومنها:

1 . القانون رقم 01/05 المؤرخ في 2005/02/06 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

2 . القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (قيشاح، 2017، صفحة 952).

الفقه الامريكي: تعريف معهد بحوث هيئة الجريمة في شيكاغو للجريمة المنظمة: **تشمل الجريمة المنظمة مشاركة الأفراد والجماعات من الأفراد (منظمة رسميا أو غير رسمية) في عمليات تتصف بما يلي:**

- **النية لارتكاب الجريمة أو الارتكاب الفعلي للجريمة؛**
- **التآمر لارتكاب الجريمة؛**
- **المثابرة للتآمر خلال الزمن أو الإصرار على التآمر عبر الزمن؛**
- **اكتساب القوة والمال والسعي للحصول على درجة عالية من الأمن السياسي والإقتصادي؛**
- **إطار إجرائي يحافظ على المؤسسات السياسية والحكومية والمجتمع على حالته الراهنة.**

ولكي نكون أمام جريمة منظمة نرى من وجهة نظرنا توافر العديد من الخصائص والمميزات، فمن ناحية السلوك الإجرامي المكون للجريمة يجب أن يكون هذا السلوك على درجة عالية من التعقيد والتشعب، وعلى درجة عالية من التخطيط والتنظيم، وأن يكون تنفيذه على نطاق واسع، وأن ينطوي على وسيلة من وسائل العنف، وأن يكون من شأنه توليد خطر عام على النطاق الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي.

أما على صعيد الجناة وعددهم، فالمنظمات الإجرامية يتجاوز عددها في الغالب العدد المألوف في الجريمة العادية، وبشرط أن يكون أحدهم إحترف الإجرام كمهنة يكتسب منها، وأن يكون على درجة عالية من التنظيم، وأن تلتقي إرادة هؤلاء في إرتكاب الجريمة أو الجرائم محل التنظيم (جميل النسور و غازي عباسي، 2014، صفحة 1086).

3.3.1.إشكاليات حول مفهوم الجريمة المنظمة

تعتمد أغلب تعريفات الجريمة المنظمة على الحالة الأوروبية والأمريكية، ثم إختبار صلتها بالحالة الإفريقية أو العالم الثالثية، إن معظم التعاريف القائمة تشمل الإشارة إلى الأنشطة التي تتميز بدرجة الدوام، تماسك المشاركين ونزوعهم إلى العنف، باعتمادنا أحد التعريفات هذه كنقطة إنطلاق سوف تظهر ببساطة أن هناك مجموعة واسعة من الأنشطة غير الشرعية التي ربما يمكن وضعها بأنها جريمة منظمة.

هناك مجموعة قضايا تواجه مفهوم الجريمة المنظمة في حد ذاته:

أ- **مشكلة المفهوم** : تعريفات الجريمة المنظمة متعددة ومتضاربة البعض منها يركز على الأنشطة الجريمة وأبعادها الدولية، والبعض الآخر يجعل البنية الداخلية وتنظيم الجماعة الإجرامية محط إهتمام في حين يتجه إهتمام آخرين إلى الضرورة الإجتماعية أو الخلفية الثقافية الكامنة وراء الظاهرة.

تعرف **الموسوعة الجنائية الألمانية الجريمة المنظمة** على أنها تنفيذ مبرمج لأعمال إجرامية يهدف إلى تحقيق مكاسب مالية أو الحصول على سلطة تكون بمفردها، أو هي مهام ذات أهمية معتبرة يستدعي إرتكابها من قبل أكثر من شخصين يعملون بالتواطؤ فيما بينهم لفترة غير محددة أو طويلة الأمد.

ومهما يكن من أمر فإن التعريفات السابقة على شموليتها ومع إمكانية تطبيقها على مجموعة من جماعات الإجرام المنظم، وعلى أنشطتها غير المشروعة إلا أنها تبقى قاصرة لأنها لا تأخذ بعين الإعتبار الديناميات الداخلية لبعض فصائل الجريمة المنظمة وخاصة منها تلك الجماعات ذات الأصول الإثنية أو المحافظة على طابعها القبلي.

ب- **الخصوصية النوعية:** أولا لابد من التنبيه إلى عدم الخلط بين أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبين مجرد إقتراف عدد كبير من الجرائم المدرة للربح من قبل أشخاص يعملون بالتواطؤ فيما بينهم مهما بلغت درجة التنظيم والتخطيط التي إعتمدت في تهيئة وتنفيذ هذه الأنشطة، ففي مجمل تجلياتها الحديثة أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شكل هيئة أو مقاولة أو مشروع لإنتاج سلع أو تقديم خدمات أو هما معا، والغرض الأساسي لجماعات الإجرام يبقى دائما هو الحصول على الربح أو السيطرة على السوق باللجوء بصورة مدبرة إلى العنف أو الإفساد حسب الأحوال، من هذه الناحية لا شيء يميز جماعات الإجرام المنظم عن المشروعات الإنتاجية العادية سوى الغرض غير المشروع. (ايت الطالب، 2006، صفحة 08)

مع مراعاة هذا الفارق الجوهري لا يفوت الدارس أن يلاحظ بأن بعض المقولات المؤسسة بطريقة قانونية للإتجار في موضوع لا يدعو إلى الإرتياب قد تلجأ إلى ممارسات غير مشروعة لتحقيق أغراض مشروعة يتعلق الأمر في هذه الحالات بما درج عليه الإصطلاح بـ: **إجرام ذوي الياقات البيضاء**

(White Collar Crime) أو **إجرام الشركات الكبرى (Corporate وCrime)** حسب التعبير لأنجلو ساسكوني.

جـ- **إجرام منظم أو جماعة إجرامية منظمة:** تنص إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية على آليات للتعاون الدولي للحد من مخاطر التنظيمات الإجرامية المنظمة التي تتجاوز أنشطتها نطاق الدولة أو الإقليم الواحد لتصبح عابرة للأوطان، ونصت الإتفاقية على تحسين وملائمة تشريعات الدول الأطراف خاصة عن طريق إضفاء صفة جريمة على الإشتراك في جماعة إجرامية منظمة وتبيض الأموال وأنشطة الفساد التي جعل منها جرائم كونية والإتفاقية المذكورة التي تعتبر بمثابة رد دولي على مشكل دولي بدوره لم تعرف الجريمة المنظمة التي تحمل إسمها بل تم تحديد مدلولها إستنادا على مفهوم الجماعة الإجرامية المنظمة.

وعليه تم تعريف " **المجموعة الإجرامية المنظمة** " في المقطع الأول من المادة 2 من نص الإتفاقية المذكورة بالإشارة إلى أن تعبير " **مجموعة إجرامية منظمة** " يعني كل جماعة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر ويعملون بالتواطأ منذ مدة من الزمن لإرتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم المحظورة، الجرائم المنصوص عليها في هذه الإتفاقية للحصول من خلالها مباشرة أو بصورة غير مباشرة على نفع مالي أو أية فائدة أخرى مادية (ايت الطالب، 2006، صفحة 09).

المشكلة الأولى: هي أن هناك جرائم عابرة للحدود ولكن غير منظمة، وكذلك جرائم منظمة ولكن غير عابرة للحدود، السيطرة التقليدية على أسواق الدعارة من قبل الجماعات الإجرامية في المدن التي تعمل حصريًا داخل الحدود الوطنية، يمكن تجاهل هذه الفئات من الجرائم لأنها تنطوي على احتمال ضئيل للتسبب في أي شيء يشبه تهديدًا أمنيًا.

المشكلة الثانية: الأكثر أهمية هي مشكلة الفاعلين المعنيين عادة، تشمل المجموعات المذكورة في أدبيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود عصابات الثالوث من هونغ كونغ، (ياكوزا) من اليابان ؛ المافيا الصقلية، كوزا نوسترا، "كارتلات" مناطق تصدير الكوكايين الكولومبية وشبكات توزيعها في أمريكا الشمالية وأوروبا، والجماعات الإجرامية النيجيرية، تشير مواجهة قائمة مثل هذه، إلى وجود مجموعة من الجهات الفاعلة القوية غير الحكومية المرتبطة بوحدات متماسكة ويمكن التعرف عليها بسهولة كمنظمات إجرامية، وهذا الأمر المفروض أنه مرفوض لأن السرية أمر مطلوب لعمل المنظمات الإجرامية، نظرًا

للحاجة إلى إخفاء الهوية والسرية في السلوك الإجرامي، والطبيعة غير المتوقعة للعديد من الفرص الإجرامية، فإن العلاقات الخلوية والاتفاقيات والترتيبات المرتجلة والمخصصة تبدو معقولة بنفس القدر، على سبيل المثال، في حين أن نموذج المافيا الذي يحظى بشعبية لدى طلاب الجريمة المنظمة الأمريكية يصور بنية "عائلية" متماسكة يتم فيها أداء الولاء واحترامها حتى الموت ، تكشف الدراسات اليابانية حول الاتجار المنظم بالمخدرات عن وجود درجة عالية للغاية من عدم الكشف عن هويته ، مثل أنه في بعض الحالات لا يكون أعلى ولا أسفل التسلسل الهرمي **boryukudan** على دراية بهوية أو أنشطة الآخر.) Castle, 1997)

المشكلة الثالثة: تعقد الأمر أكثر قد يتغير الفاعلون الضالعون والهيكل الأساسي للنشاط الإجرامي المنظم عبر الوطني مع إرتكاب الجريمة، شبكة العلاقات المطلوبة في تجارة الكوكايين، على سبيل المثال، تختلف إختلافًا كبيرًا عن تلك المستخدمة في تهريب الأسلحة، في الحالة الأولى، يلزم وجود هيكل تعاوني للمزارعين، ومصافي التكرير، "البغال"، ووسطاء إعادة الشحن، وتجار الجملة والموزعين على مستوى الشارع، لتسليم المنتج من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، وهي عملية تنسيق أصبحت أكثر صعوبة بسبب صعوبات نقل المنتج عبر حدود الدولة، بعد ذلك، يتم تفعيل شبكات معقدة وفريدة من نوعها لغسيل أرباح المخدرات، بما في ذلك المتخصصين في غسيل الأموال، والمؤسسات المالية الخارجية والمحلية، والشركات الحقيقية والوهمية، والجهات الفاعلة الأخرى، على النقيض من ذلك، نادرًا ما يتعامل تجار الأسلحة في إنتاج السلعة، وبما أن عملائهم غالبًا ما يكونون مدعومين من الدولة (أو جماعات مسلحة وطنية) ، فإن مشاكل الكشف بانتظام أقل من تلك التي يواجهها مهربي المخدرات ,Castle) .1997)

4.3.1.خصائص الجريمة المنظمة

نظرا لهذا الإلتباس في تحديد ماهية الجريمة المنظمة وتمييزها عن باقي النشاطات غير القانونية، حدد الباحثون مجموعة خصائص تتميز بها عن غيرها:

أولا: من حيث الهيكلة والبنيان التنظيمي

أ- **عدد الاعضاء:** أغلب التشريعات لم تحدد عددا معينا من الأفراد حتى توصف الجماعة الإجرامية بالتنظيم على غرار المشرع الفرنسي، الألماني والجزائري، غير أن بعض التشريعات الأخرى (المشرع

الإيطالي واليوناني) إشترطت أن يكون عدد المجموعة مكون من ثلاثة أشخاص فأكثر حتى يمكن وصفها بأنها جماعة إجرامية منظمة، وهو نفس العدد الذي إشترطته إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مادتها الثانية (عبد الكريم دكاني و الشريف بحماوي، 2018، صفحة 102).

ب- التنظيم: لعل صفة وتسمية الجريمة المنظمة تفيد معنى التنظيم الذي يقوم على أساس التحضير والتنفيذ بالطريق المنهجي المنظم والذي يقوم على أساس الذكاء والاحتراف، من خلال ترتيب وتنسيق وجمع الأعضاء داخل بنيان أو هيكل شامل ومتكامل قادر على القيام بأعمالها الإجرامية، مع خضوع الأعضاء داخل التنظيم إلى زعيم أو قائد يتميز بطابع السرية (ابن أحمد، ، 2012، صفحة 343).

تعتمد إمكانية وصول الجريمة المنظمة لأهدافها وتحقيق الأرباح بشكل كبير على تنظيم الجهات الفاعلة المشاركة في النظام، إن أفعالهم وتفاعلاتهم هي التي تساعد المنظمة الإجرامية على النجاح في مهامها والنمو، يساعد وجود نظام منظم في تقليل تكاليف المعاملات المختلفة أيضًا، هناك تدفق أفضل للمعلومات داخل (Sondhi, 2015, p. 04).

جـ- التخطيط والإحتراف: هو أهم ميزة في الجرائم المنظمة، إذ يحتاج إلى فئة من المحترفين الذين يملكون مؤهلات شخصية، وخبرة ودراية تمكنهم من سد جميع الثغرات القانونية والإقتصادية، التي يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف الجريمة، كما أن عملية التنظيم والتخطيط تشملها السرية التامة، وفي حالة افشاء السر من أحد الاعضاء فإنه ينال العقاب (حوالف، 2019، صفحة 97).

د- البناء الهرمي المتدرج والسرية: يقترح **كريسي Chrissy** أن هناك تسلسلًا هرميًا داخل المافيا يتحكم في تدفق السلطة في المنظمة، وإقترح أن يشمل هذا التسلسل الهرمي الرئيس والمستشار والجنود، هذا نموذج هرمي بدائي للعديد من المنظمات الإجرامية (Sondhi, 2015, p. 04)، لا تخلو الجريمة المنظمة من فاعلين يحكمهم الولاء والطاعة بطريق هرمي متدرج يسمح ببقاء القادة والرؤساء بمنئ عن المتابعة، إذ يغلب عليهم التكتم والسرية حتى داخل التنظيم ذاته، ومن الصعب الوصول إلى العقل المدبر والقائد الآمر داخل هذه المجموعات، لقيام التنظيم على نوع من الصرامة والقسوة في ما تعلق بإفشاء الأسرار التي لا تجد لها عقوبة سوى الموت (عبد الكريم دكاني و الشريف بحماوي، 2018، صفحة 102).

ثانيا: من حيث طبيعة النشاط:

أ- الإستمرارية: من مميزات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان أنها مستمرة، نهايتها تتوقف ليس على موت رئيسها أو الإنتهاء من تنفيذ الجريمة، بل تستمر بتعيين شخص آخر يقود المجموعة أما أعمالها الاجرامية لا تنتهي عند حلقة معينة مادام الإجرام هو سبيلها للكسب الغير مشروع.

ب- إستخدام العنف: تلجأ الجماعات الإجرامية المنظمة إلى إستعمال العنف والابتزاز لأجل تنفيذ أنشطتها، ولا يستعمل أعضاء الاجرام العنف المادي فقط، بل يستعملون العنف المعنوي، كالتهديد مثلا (حوالف، 2019، صفحة 97) تمارس المنظمات الإجرامية العنف في إتجاهين:

- **ممارسة العنف في مواجهة السكان:** تلجأ المنظمة الإجرامية إلى العنف في مواجهة السكان بهدف تخويفهم وإحباط أي محاولة لمقاومة النظام الذي تفرضه عليهم، ويباشر هذا العنف على الشخص الذي خالف نظام المنظمة الإجرامية، إلا أنه يمكن أن ينال من أسرته وأقاربه ولذلك يتعرض بعض موظفي البنوك الذين يتولون مهمة غسل الأموال لضغوط قوية تتمثل في تهديدات موجهة إلى الأفراد وأسرهم حتى نهاية العملية.

وفي إيطاليا يأخذ العنف في مواجهة السكان صورة **الإبتزاز Pizzo** فالتجار والصناع يلتزمون بدفع مبلغ كبير إلى المنظمة الإجرامية وإلا تعرضوا للإعتداء على تجارتهم أو مصنعهم، وقد شكل الإبتزاز لفترة طويلة المصدر الأساسي لدخل المافيا في جزيرة صقلية، لدرجة أن أصبح من الأمور المعتادة لدى التجار والصناع مما دفعهم إلى مطالبة مصلحة الضرائب في إقليم **catane** إلى خصم المبالغ التي يدفعونها إلى المافيا من ضرائبهم. (فاروق زاهر، 2007، الصفحات 20-21)

- **ممارسة العنف في مواجهة الدولة:** إذا لم تفلح المنظمة الإجرامية في إستخدام الرشوة أو التهديد لإخضاع السلطات العامة لها فإنها تلجأ إلى إستخدام العنف ضد سلطات الدولة، بهدف إضعاف هيكل الشرطة والقضاء، وقد شهد تاريخ إيطاليا فترات إهتزت فيها السلطة العامة بسبب إعتداءات جسيمة كانت تحدث دائما في كل أزمة تتعرض لها المافيا أو تشعر أن مصالحها معرضة للخطر، ومن ذلك سلسلة الإغتيالات للقضاة ورجال السياسة الذين إنتهجوا سياسة معادية لها كرد فعل على التعديلات التشريعية في قانون العقوبات الإيطالي سنة 1992 والتي قوت نظام حماية **المجرمين التائبين Les Repentis** **المادة 416** مكرر، والتعديلات التي أجريت في الإجراءات الجنائية لكي تتناسب مع مكافحة المافيا ونظرا

لتمسك إيطاليا بهذه التعديلات فقد قرر رؤساء عائلات المنظمات الإجرامية مواجهة آثار ورموز الثقافة الإيطالية كتفجير قنبلة في كنيسة **سان جان دي لاتران** (فاروق زاهر، 2007، الصفحات 21-22).

ثالثا : من حيث الأهداف والغايات:

أ- **تحقيق الربح وجني الأموال:** تتميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم السياسية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي كجريمة الإرهاب، فهي تتخذ من الجريمة وسيلة للإرتزاق، دون أن تراعي الأ ضرار الاقتصادية و الازمات التي تلحق بالمجتمع الدولي، وبما أنها لا تقتنع بالربح الزهيد فهي تبحث دائما عن أنشطة إجرامية جديدة، فتقوم بنشر الفساد الأخلاقي في المجتمع حتى يتقبل نشاطها ويعتبره مجرد وسيلة لكسب العيش وتعتبر عمليات تبييض الأموال أهم إستراتيجية للسيطرة على الأسواق العامة، فالأرباح الضخمة المحصلة من نشاطاتها غير المشروعة تكون قليلة الإستخدام مادامت علاقتها بمصدرها قائمة، ولهذا فإنها تقوم بتبييض الأموال غير الشرعية. (قيشاح، 2017، صفحة 954).

ب- **النطاق العابر للحدود الوطنية:** إذا كان أصحاب التعريف الوضعي للجريمة المنظمة في صورتها الحديثة ذهبوا إلى كونها تنظيم إجرامي هرمي يقوم على التسلسل، ويهدف لتحقيق الربح، ويقوم بأعمال عبر الحدود الدولية جرمها القانون الدولي والمحلي، وإذا كان أصحاب التعريف قد جعلوا منها ذلك التنظيم الذي يتكون من مجموعة من الأشخاص المجرمين، لهم مراكز فرعية تنتمي إلى عدة دول، ويعملون في نشاط أو أنشطة إجرامية عبر دولتين وأكثر بهدف تحقيق أكبر ربح مادي ممكن فهذا معناه أن الجريمة المنظمة العابرة للدول ووفقا لهذه المحددات كانت نتيجة لإفرازات سلبية للعولمة، حيث يتوزع أعضاء الجماعة الإجرامية المنظمة على أماكن مختلفة من هذا العالم، زيادة في بسط نفوذها، وإتساع رغبتها في السيطرة على الأسواق العالمية، أخذا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ومن تم التبرير لإرتكابهم لنشاطاتهم الإجرامية.

جـ- **الإنتلاف الإجرامي كدعامة للمركز المالي للجماعات الإجرامية المنظمة:** تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة فراغات كتلك المرتبطة بعدم وجود سيطرة فعلية على الاقتصاد في الدول النامية وكذا حاجة هذه الدول إلى جلب رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي، فتبسط الجماعة الاجرامية سيطرتها داخل هذه الدولة، من خلال التحالف معها، ومن تم تصبح للجماعات الإجرامية إمكانية ربط الإتصال بجهات رسمية لها شرعيتها من جانب، وإقامتها لتحالفات مع غيرها من الجهات الأخرى

الإجرامية ذات الطابع السري من جانب آخر، فيفسح لها المجال لإقامة مشروعات ذات صبغة مشروعة وأخرى غير مشروعة، سعيا منها نحو بلوغ الأهداف الربحية، ومن تم تنامي قدرات المنظمات الإجرامية، (university life style.net)

4.1.عالمية الجريمة المنظمة من التسلسلية الهرمية الى الشبكات

في عام 2001، صرحت المفوضية الأوروبية: "... **يتم استبدال الهياكل الهرمية التقليدية بشبكات فضفاضة من المجرمين**" كذلك في عام 2004، وجد فريق رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة أن: الجريمة المنظمة تعمل بشكل متزايد من خلال **شبكات مرنة** بدلاً من **التسلسلات الهرمية الرسمية**، يوفر هذا الشكل من التنظيم للمجرمين التنوع والمرونة وضعف امكانية اكتشافها وطول العمر، في تقييم تهديدات الجريمة المنظمة لعام 2006، يشير **اليوروبول** إلى أن مجموعات الجريمة المنظمة أصبحت أيضًا غير متجانسة بشكل متزايد ومنظمة ديناميكيًا من الناحية الهيكلية، وتتجه نحو شبكات فضفاضة بدلاً من متراصة هرمية، وفقًا لاستراتيجية وزارة العدل الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية لعام 2008 تطور المجرمون الدوليون المنظمون نحو هياكل شبكات فضفاضة وبعيدًا عن الهيكل الهرمي التقليدي (UNODC, 2010) ومن أسباب ذلك:

1.4.1.العولمة ونهاية الجغرافيا

مع تنامي العولمة أصبح الإجرام لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول والأوطان، وباتت الأنظمة والوسائل القانونية التقليدية عاجزة عن إيقاف إنتشاره المذهل، فقد أصبحت شبكات الإجرام المنظم تستخدم تقنيات ووسائل جد متطورة وإمكانيات بشرية ومادية هائلة، وهذا ما يجعلها تشكل أكبر تحدي يواجه المجتمع الدولي عموما والأجهزة الأمنية الوطنية خصوصا، وأمام هذا الوضع وما قد يحمله المستقبل من مفاجآت في هذا المجال لا يمكن أن تتم مواجهة هذا النوع من الإجرام– الذي يتسم بمرونة فائقة في تخطي منظومة الرقابة على مستوى الحدود بطرق عمل كلاسيكية وبوسائل وأجهزة مراقبة غير متطورة، وهذا ما يتطلب وضع إستراتيجية أمنية دولية محكمة للتصدي لهذا الإجرام الخطير الذي يمتد نشاطه عبر دول عديدة وبهذا أثرت التحولات المصاحبة لتنامي العولمة في تنوع المضامين التي يحملها الأمن خلال العقدين الماضيين، مما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل أبرزها ما يعرف **بالأمن الصلب Security Hard** و**الأمن الناعم Seft Security** إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية،

أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود الوطنية كخاصية ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة وتنامي العولمة، وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي، إقتصادي وإجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة وغيرها من التهديدات المختلفة والمشكلات العالمية العابرة للحدود كالمخدرات، جرائم تبييض الأموال، الهجرة غير الشرعية، التطرف والعنف الإرهاب الدولي وتلوث البيئة (تريكي ، 2015، صفحة 69).

ولعل من بين أبرز مظاهر عملية العولمة هذه:

– **تنوع الأنشطة:** نوعت منظمات الإتجار بالمخدرات من أنشطتها من خلال إستغلال الحدود المفتوحة والنمو السريع في حجم وسرعة التجارة العالمية وإنتشار أدوات التكنولوجيا، فإن المنظمات الإجرامية التي لم تكن تتاجر إلا في المخدرات بدأت تنشط في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة والبشر والبضائع المهربة.

– **إستخدام طرق جديدة في أداء الأعمال** فما كان يحتم من قبل نقل البضائع المهربة عبر الحدود عن طريق شبكات ظل تحاكي الإقتصاد العالمي، توسع ليشمل إختراق الأسواق الشرعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات إلى جانب الحصول على حصص في الأسواق الاستراتيجية والتأثير عليها مع إستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات لتحويل الأموال عبر الأنترنت مايحقق السرية العامة للتبادل الإفتراضي (برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم و الامن في افريقيا، 2018).

– **تغيير الهيكل التنظيمي:** ان هيكلهم الصارم وتركيزهم على الحفاظ على السلطة المحلية قد تسبب في فقدان بعض هذه التنظيمات للفرص العالمية الناشئة، وقد أدى ذلك بعدد من السلطات إلى الادعاء بأنه يتم "استبدالها" بمجموعات أصغر وأكثر مرونة أو "**شبكات**"، هناك فكرة شائعة مفادها أن الشبكات هي استجابة تكيفية لضغط إنفاذ القانون على التسلسلات الهرمية التقليدية الأكثر وضوحًا، وهي بالأساس "**الجيل القادم**" من الجريمة المنظمة نتيجة إضعاف الجماعات التقليدية بسبب الاعتقالات المتكررة (UNODC, 2010, p. 28) فقد كانت عائدات المنظمات الهرمية المركزية تعود في معظم الأحوال إلى شبكات مفككة وغير منتظمة بكونها غير مركزية وأفقية، صحيح لا يزال هناك قادة ولكنهم قادة للشبكات وليسوا قادة للتسلسلات الهرمية فجعلت هذه السمات التنظيمية أكثر مرونة وسرعة من المؤسسات

الحكومية المسؤولة عن مكافحتها فهي تنتشر عبر حدود جغرافية مختلفة ومناطق متباعدة مما يصعب الحد من أنشطتهم (برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم و الامن في افريقيا، 2018)

2.4.1.ثورة الاتصالات

فجأة قفزت تكنولوجيا المعلوماتية والإتصالات الحديثة إلى الواجهة، فلم يمض أكثر من عقد من الزمان على تجربة **بروتوكول Arpanet الآلي للبحوث المرتبط Arpanet Automated *Research Protocol Associated لفانتن سير Vinton Cerf** الطالب في جامعة بنسلفانيا وإكتشافه الرائع بأن الحسابات تتألف مع بعضها كالبشر وأنها تكون أكثر فعالية ومردودية إذا كانت مترابطة، حتى بدأ الإختراع الجديد كمحرك لمختلف الأنشطة التجارية والصناعية وكمؤثر حاسم في الحياة الإجتماعية.

ويعتبر غنى وتنوع إستعمالات الشبكة العنكبوتية وما تقدمه من خدمات جديدة ومبتكرة سببا آخر يستهوي رواد ومستعملي الشبكة العالمية الذين يجدون فيها كل حسب أهدافه وإمكانياته التقنية ومؤهلاته العلمية ونزعاته السلوكية وحتى مخططاته الإجرامية ما يستجيب لأطماعه الشخصية ويتلاءم مع خليفته السياسية، الإيدولوجية أو العقائدية، ولعلى هذا المعطى لا يثير إستغراب علماء الإجرام والمسؤولين عن حماية أمن المعلومات فقديما قيل بأن الأنشطة غير المشروعة والاعمال الإجرامية ما هي إلا ظل وإنعكاس لأنشطة الحياة الطبيعية وأن الأولى تتعقب وتقتفي أثر الثانية وتقتات مdن ثغراتها وتتطور وتتنامى على إيقاعها (ايت الطالب، 2006، صفحة 03).

من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات فإذا كانت الاسلحة المتطورة والمعدات الحديثة من الأمور الشائعة الاستخدام في ممارسة الجريمة، فإن الجديد في هذا المجال استعمال نظم المعلومات والاتصالات الحديثة في الانشطة الاجرامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت في الفترة الاخيرة عمليات اختراق شبكات المعلومات الخاصة بوزارة الدفاع والمؤسسات المالية ومؤسسات الطاقة مما دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى تأسيس مركز لمكافحة الجريمة التكنولوجية عام 1997. (صالح، 2008-2009، صفحة 15)

*اختصاراً: ARPANET هي شبكة حاسوب من أوائل شبكات نقل البيانات باستخدام تقنية تبديل الرزم في العالم، ربطت بين عدد من الجامعات والمؤسسات البحثيّة في الولايات المتحدة، واستخدمت لأغراض علميّة وأكاديميّة، وهي النواة الأولى لشبكة الإنترنت وأول شبكة نقل بيانات تستخدم حزمة بروتوكولات الإنترنت (TCP/IP)، كل من هاتين التقنيتين أصبحتا نقطةً علامة في إنشاء شبكة الإنترنت، مُوّلت شبكة الأربانت بواسطة وكالة مشاريع البحوث المتطورة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأميركيّة وخضعت لإشرافها.

ساعد ثورة الإتصالات التي شهدها العالم الجريمة على الحركة والانتقال عبر الحدود الدولية بكل سهولة ويسر، فلم تعد الجريمة مقيدة بحدود الدولة التي نشأت فيها ولكنها عبرت هذه الحدود إلى العالم، حيث أصبح الإجرام اليوم يتميز بزيادة القدرة التنظيمية للعصابات وإتساع نطاق نشاطها الإجرامي وتزايد الإتجاه إلى إستخدام العنف وإمتداده عبر الدول، ولقد ترتب عن هذه الثورة بروز وزيادة خطورة الجرائم العابرة للحدود وتعقيدها سواء من حيث تسهيل الإتصال بين الجماعة الإجرامية وتنسيق عملياتها أو من حيث إبتكار أساليب وطرق إجرامية متقدمة، فبظهور شبكة الأنترنث برزت تحديات جديدة للمنظومة الأمنية والقانونية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد أن أصبحت هذه الوسيلة يعتمد عليها المجرمون في إرتكاب طائفة من الجرائم المستخدمة تختلف عن الجرائم التقليدية في الطريقة والمنهج، فكانت الأضرار والخسائر التي إنحزت عنها كبيرة من أبرز اشكال الجريمة هذه نجد الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، تبييض الأموال، الاتجار غير المشروع في القطع الفنية والآثار، الإتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات، الإتجار بالأطفال (تريكي ، 2015، صفحة 66).

بصرف النظر عن البعد العابر للحدود لهذه الأنشطة تستفيد الكيانات الإجرامية من لا مادية **La Dématérialisation** الآثار والمعالم التي يمكن الإستدلال من خلالها على وقوع جريمة مادية ونسبتها إلى شخص أو أشخاص محددين، فالمعطيات المتداولة من صوت وصورة وكتابة ومواد فيديو سواءا إتخذت شكل تجميع للمعطيات أو برامج حاسوب تتمثل كلها في أنظمة التشغيل في شكل إلكتروني يتجسد في وحدات حسابية تندثر بسهولة فائقة، ويكفي الضغط على زر في لوحة الإستخدام لزوال ملفات ومن هنا تأتي مشكلة ضبط هذه المعطيات وإحرازها في شكل إلكتروني وحجزها ووضعها في خاتم قانوني ضف إلى ذلك مشكلة الولوج إلى بعض المعلومات المحفوظة تحت رقم أو رمز سري أو المشفرة كلية.

يوفر الأنترنث إمكانية البقاء في الظل بعيدا عن أنظار العدالة، بل وعدم إكتشاف أثر المعاملة أو التصرف الإحتيالي، فإنطلاقا من حاسب آلي شخصي مجهز ومهيأ تقنيا يمكن الولوج إلى مواقع وأنظمة معلوماتية وقواعد بيانات موطنة في وحدات خدمة (Serveurs) داخل الدولة أو خارجها بل ويمكن إستعارة هوية أو عناوين أنترنث مسندة لأشخاص آخرين وتنظيم هجمات أو القيام بعمليات تحايل إنطلاقا منها (ايت الطالب، 2006، صفحة 16).

4.1.3.تطور الأنساق السياسية الإقتصادية والمجتمعية داخل الدولة:

أولا: النسق الإقتصادي: أدت ظاهرة العولمة في مجال التجارة وسهوله المضاربة وانتقال رؤوس الأموال عبر العالم الى تزايد جرائم الفساد المالي، بحيث فتحت أسواق عالمية للبضائع غير المشروعة والمشروعة على حد سواء، كما أن التجارة الدولية لتطوير الشبكات المالية في العالم إعتمدت العملة الصعبة الوسيلة للمبادلات التجارية، وحجم هذه المبادلات وطبيعتها المعقدة تجعل من الصعوبة بمكان مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية، وكذا التوجيه نحو الليبرالية ساعد في حرية التجارة الذي أدى إلى انتقال السلع والخدمات المشروعة والغير مشروعة عبر العالم. (صالح، 2008-2009، صفحة 17)

ثانيا: النسق السياسي: عدم الإستقرار السياسي في الدول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة المنظمة ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنزاعات الأهلية الداخلية، فقط تقوم المجموعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالح، وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة وتهيئة الأجواء نحو التجارة غير المشروعة مستغلة في ذلك الوضع المتردي الذي يشل عمل الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة، كما هو الحال في الإحتلال العسكري مثلما حدث في أفغانستان حيث تنتشر زراعة المخدرات بشكل كبير، إضافة الى الاتجار فيها وتصديرها للدول المجاورة، وما حدث أيضا في دولة العراق المحتلة حيث بعد سقوط النظام مباشرة عرفت عمليات سرقة منظمة للتحف الفنية العراقية وهي صورة للجريمة المنظمة كما أن تغييب الديمقراطية، الحكم الراشد، مدعاة إلى الانتشار السريع لمثل هذه الجرائم.

ثالثا: النسق الاجتماعي: معاناة الأفراد من المشاكل الإجتماعية في أوطانهم مثل البطالة والتهميش دفعتهم إلى إرتكاب الجرائم لكسب رزقهم، كما أن عمق هذه المعاناة يجعل الأفراد يسعون للهجرة خارج أوطانهم حبا في العمل والثراء، وكذلك فإن حاجة بعض الدول التي تعاني من الشيخوخة إلى الأيدي العاملة يدفعها إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها وهذا ما زاد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الإتجار بالأشخاص وذلك عن طريق تزوير الجوازات للهجرة السرية، وتُشغل المنظمات الإجرامية أطفال ونساء في مجال آخر وهو الاسترقاق الجنسي، وهناك عوامل اخرى الأمية وانخفاض مستوى المعيشة

وانتشار الآفات الاجتماعية التي أدت إلى إنتشار المنظمات الإجرامية الخطيرة. (صالح، 2008-2009، صفحة 17)

4.4.1.أمننة الجريمة المنظمة

الأمننة هو مفهوم تم تطويره بواسطة **بوزان Buzan** ، **ويفر Wæver** ، وهو في الأساس توصيف وقبول قضايا معينة بإعتبارها تهديدات أمنية، وهو ما يسمح للدولة بممارسة صلاحيات خاصة للتعامل مع تهديد وجودي لشيء معين ، وقد يؤدي في النهاية إلى تقليل السيطرة والقيود الديمقراطية (Campbell, 2012, p. 05).

يبدو من الغريب النظر إلى الجريمة المنظمة في سياق دراسات الأمن الدولي، وهو مجال يرتبط بشكل أكثر انتظامًا بنظرية الردع، والانتشار النووي، وغيرها من الموضوعات التي لها روابط عسكرية، هناك نوعان من الاعتراضات الأولية قد يقدمها المرء على إدراجها:

أولاً: في حين أن الجماعات الإجرامية المنظمة غالبًا ما تكون هي المحرضة على حوادث عنف مثل التي تحدث في النزاعات من أجل السيطرة على الأسواق في تجارة المخدرات، يمكن تفسير هذه الأحداث في معظم الحالات على أنها ممارسة اقتصادية في الأساس فالجريمة المنظمة موجودة بالكامل تقريبًا لغرض كسب المال خارج حدود السلوك المقبول قانونًا إذا كان هذا هو الحال، فإن الخطر الأساسي للجهات الفاعلة الأخرى ليس على أمنهم المادي بل على رفاههم الإقتصادي، نتيجة للتشوهات الإقتصادية الناتجة عن أنشطة مثل: الإبتزاز والإحتيال والتهريب.

ثانيا: أما الإعتراض المحتمل الثاني يتعلق بالطبيعة الإقتصادية للظاهرة بشكل أساسي، إذا نجحت المنظمات الإجرامية في التملص من السلطة في الولايات القضائية التي تعمل فيها، وكانت قادرة على إدارة عملياتها المختلفة بطريقة مربحة، فمن المنطقي أن نفترض أنها بدلاً من التصرف كقوة مزعزعة للإستقرار، سوف تتصرف مثل أي عمل تجاري مربح ويسعون لدعم الوضع الإداري الراهن الذي إزدهروا في ظله.

يوحي كل هذا أن الجريمة نشاط إقتصادي، وأنها ليست بالضرورة غير متوافقة مع الوضع السياسي الراهن تشير منذ البداية إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي "سياسة دنيا" ، وهو الموضوع الأنسب

للتخصصات مثل الإقتصاد أو علم الجريمة، ولا ينبغي أن تهم مخططي الأمن القومي أو طلاب الأمن الدولي. (Đorđević, 2009, p. 43)

هذه الآراء تدور حول أن الجريمة المنظمة تؤثر على حياة الناس من خلال الجانب المادي، ولكن الحوار النظري بين المدارس الفكرية قد إختلف حول الأمر فقد فرضت التطورات التي عرفتها الجريمة المنظمة جعلت مختلف المدارس الفكرية في العلاقات الدولية تعاود النظر في آرائها حول أمننه الجريمة المنظمة وسوف نستعرض هنا آراء مختلف المدارس الفكرية:

الواقعية: استنادًا إلى المحدد الرئيسي المذكور للواقعية الكلاسيكية، لا تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود تهديدًا أمنيًا للدولة، لأنها لا تُعرض أراضي الدولة وسيادتها للخطر بشكل مباشر، كما تفعل الحرب أو خطر الغزو، ومع ذلك، فإن موقف **أندرو هيريل Andrer Hurrell** من أن الإجراءات الأمنية الناعمة تحدث بسبب "ضعف الدولة وغياب الشرعية السياسية، أي من فشل الدول في توفير الحد الأدنى من الشروط للنظام العام داخل حدودها، ومن اlطريقة التي يمكن أن ينتقل بها عدم الاستقرار الداخلي والعنف الداخلي إلى الساحة الدولية؛ ومن عدم قدرة الدول الضعيفة على تشكيل لبنات بناء قابلة للحياة لنظام إقليمي مستقر والمساهمة في حل أغراض مشتركة أوسع من الممكن فهم الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على أنه تهديد أمني ناعم لا يمثل تهديدًا مباشرًا للدولة، (Đorđević, 2009, p. 44) بل يعرض قيمها الأساسية للخطر بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي.

يدعي **هيريل Hurrell** أن مصادر التهديدات الأمنية الناعمة موجودة في الدولة نفسها، وهكذا نستنتج أن الضعف الداخلي، أو عدم استقرار النظام السياسي للدولة يؤثر بالتبعية على تكوين مجموعات إجرامية مختلفة مما يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار الداخلي، تتأثر بالمزايا التي تقدمها الحركات الإجتماعية المعاصرة، والتي تؤدي إلى تكوين شبكات إجرامية تمتد جراءها تحديات الأمن الداخلي إلى الشبكات الإقليمية، ثم على المستوى الدولي، في هذا المنظور الأمني التقليدي المتمحور حول الدولة، لا يبدو أن الجريمة المنظمة تمثل تهديدًا أو تحديًا للنظام الدولي المكون من الدول، بالنظر إلى أنها غير شرعية ومستبعدة من مناقشة الأمن الدولي بالنظر الى النقاط التالية:

أولاً: يعرف الأمن التقليدي الجريمة المنظمة لمجرد أنها لا تشكل دولة.

ثانيًا: فيما يتعلق بالقيم، فإن الأمن التقليدي يحمي بقاء الدول وسيادتها، ومع ذلك لا تملك الجريمة المنظمة النية أو القدرة على تشكيل تهديد للدول.

ثالثًا: فيما يتعلق بمصدر التهديد، يعتبر الأمن التقليدي أن التهديد الوحيد هو التحدي العسكري الخارجي. لذلك لا يمكن اعتبار الجريمة المنظمة تهديدا.

رابعًا: فيما يتعلق بأدوار الجهات الحكومية وغير الحكومية، لا يعترف الأمن التقليدي بالجهات الفاعلة غير الحكومية. وبالتالي، لا يمكن لجدول المحتويات أن يتفاعل مع الدول.

أخيرًا ، كما ذكرنا عن العولمة ، يعتقد الواقعيون أن العولمة تمثل تهديدات جديدة للدولة، لكن الجريمة المنظمة لا تزال غير قادرة على منافسة الدول (Castle, 1997, p. 52).

الليبيرالية المؤسسية: توسعت المؤسساتية الليبرالية الجديدة باعتبارها واحدة من الانتقادات الرئيسية للواقعية الجديدة في نطاق الأمن الدولي ، ومن بين افكارها ان الجهات الفاعلة غير الحكومية يمكن أن تكون لاعبًا في النظام الدولي، مع التأكيد على المصالح المتبادلة للدول والتعاون من خلال المؤسسات والأنظمة الدولية، لفت الانتباه إلى الجانب الإقتصادي للعولمة ومع ذلك، لا تزال الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعتبر تهديدًا أمنيًا ضئيلًا ولا يمثل تحديًا لسيادة الدولة، لذلك غالبًا ما يتم التعامل معها كقضية محلية ولا يوجد مجال كبير للمناقشة في ظل نهج الأمن التقليدي.

أما النهج الذي يعترف بالتهديدات الأمنية الجديدة فقد كان مختلفا في النظر الى الجريمة العابرة للأوطان من خلال مجموعة نقاط:

أولاً: عند الحديث عن الوحدة المرجعية: نظرًا لأن التهديدات الامنية الجديدة وسعت الوحدات ليشمل جهات فاعلة أخرى غير حكومية ، يمكن أن يكون الجريمة المنظمة العابرة للأوطان الآن موضوعًا في الدراسات الأمنية، لكن الدول لا تزال هي التركيز الأساسي. (Lin, 2011, p. 20 .)

ثانيًا: فيما يتعلق بالقيم: على الرغم من أن التهديدات الامنية الجديدة تركز في الغالب على المصالح الوطنية، إلا أنها تهتم أيضًا بالمصالح الدولية والمجتمعية، إن التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة العابرة للأوطان لا يضر فقط بالمصالح الوطنية فقط، بل بالمصالح الدولية والمجتمعية.

ثالثًا: فيما يتعلق بمصدر التهديد: يرى نهج التهديدات الأمنية الجديدة أن التهديدات يمكن أن تكون خارجية و داخلية وليست بالضرورة عسكرية. في هذه الحالة، يناسب الجريمة العابرة للأوطان التعريف الذي يمكن أن يتحدى الدولة داخليًا وخارجيًا.

رابعاً: فيما يتعلق بالوسائل: يؤكد الوضع الذي فرضته التهديدات الأمنية الجديدة على التعاون الحكومي الدولي على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي يرى أنه لا يمكن حل مشكل الجريمة العابرة للأوطان من قبل دولة واحدة.

أخيرًا : فيما يتعلق بأدوار الجهات الحكومية وغير الحكومية: تعترف التهديدات الأمنية الجديدة بالجهات الفاعلة غير الحكومية كلاعب مهم، يعتقد البعض أن الجريمة العابرة للأوطان يمكن أن تصبح قوية لدرجة أنها تتحدى وتستبدل احتكار الدولة لاستخدام القوة ، كما حدث في بعض المناطق النائية من مناطق إنتاج المخدرات في كولومبيا وبيرو وبوليفيا مما يعني أنه يمكن اعتبار الجريمة العابرة للأوطان جهة فاعلة غير حكومية، الفرق هو أنها فاعل غير مشروع (. Lin, 2011, p. 23 .).

على الرغم من أن البعض يجادل بأن الدول والمنظمات الدولية في العالم العملي كانت بطيئة في الإعتراف بـ الجريمة المنظمة العابرة للأوطان كتهديد استراتيجي وهذا حسب ما جاء في تقرير معهد السلام الدولي لسنة 2009؛ إلا أن معظم الأكاديميين كانوا سباقين في إعتبار الجريمة المنظمة تهديدا للأمن القومي والدولي، وليس مجرد قضية محلية.

هناك إثنان من المعسكرات الفكرية، يجادل **جودسون Judson وويليامز Williams** إحدى المجموعات بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجريمة العابرة للأوطان تقوض سيادة الدولة ولكنها لا تقضي في الواقع على أهمية الدولة، بالنظر إلى أن الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها الشبكات الاجرامية لا تسمح بها الدول، وهو ما يدفعها لإستخدام المناطق الغامضة "**الخالية من السيادة**" في النظام الدولي، حيث تكون سيطرة الدولة ضعيفة أو غير فعالة مثل مناطق الحرب والفضاء الإلكتروني،

بالعمل في مثل هذه المناطق تفسد الجريمة المنظمة ببطء وتقوض أنظمة الحكم الحكومية والاجتماعية والعالمية:

يجادل **ويليام** كذلك بأن "**المسألة تتعلق بالسيطرة مقابل الاستقلالية.**" تريد الدول السيطرة ضمن سيادتها ولكن الفاعل غير الحكومي مثل الجريمة العابرة للأوطان يريد الاستقلال الذاتي، وبالتالي، لم تعد السيادة تعكس سيطرة حقيقية على الأرض.

يأخذ المعسكر الآخر الرؤية البديلة للنظام الدولي الذي يقوض السيادة، والتي طورها علماء مثل **سوزان سترينج** التي إدعت أن النظام الدولي يمر بتحولات حاسمة تؤدي إلى فائض قوة الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تميل إلى حكم العالم، يتم الإستيلاء على سلطة الدولة من قبل جهات فاعلة من غير الدول، وبالتالي تفقد الدول قدرتها السيادية تجادل سوزان كذلك بأن الانضباط في العلاقات الدولية فشل في إنتاج "نظريات تفسيرية قادرة على التكيف مع ظهور الجريمة المنظمة العابرة للأوطان كتهديد رئيسي (. Lin, 2011, p. 24)

في الماضي كان من الصعب رؤية أدلة كثيرة على وجود تهديد عام بالعنف ينبع من الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وهذا يعني أن التهديدات القسرية المباشرة وواسعة النطاق نادرة الحدوث، لكن اليوم هناك بعض الاستثناءات لهذا الاستنتاج مثلا أدى تهريب المخدرات، لا سيما في أمريكا الجنوبية إلى مواجهات مسلحة كبيرة بين المهربين والحكومات المضيفة، يمكن وصف الدعارة القسرية والعبودية الجنسية، كما هو واضح بالنسبة للنساء والأطفال الآسيويين، على أنها عنف بمعنى الاعتداء، وفي أماكن مثل تايلاند والفلبين قد يكون لها آثار ضارة كبيرة على نوعية حياة السكان، إن الاتجار بالأسلحة والمواد النووية، رغم كونه في حد ذاته نشاطًا تجاريًا، له آثار عرضية واضحة من حيث "الطاقة المحتملة" للعنف، سواء من الدولة أو من الإرهابيين، ولكن بشكل عام، فإن العنف المرتبط بالسلوك الإجرامي يبدو أكثر على أنه تكلفة معاملات متفرقة في عالم من الأنشطة المحفوفة بالمخاطر والمخاطر وانعدام الثقة.

تعد التهديدات القسرية المنظمة نادرة، على الأقل بالمعنى الذي استخدمنا فيه هذه المصطلحات في الدراسات الأمنية، وتختلف باختلاف أنواع الجرائم من حيث المجموعة أو الأطراف المهددة، وطبيعة التهديد وخصائصه العامة / السرية، ووسائل الإكراه (Castle, 1997).

البنائية: السيادة الوطنية هي المفهوم الرئيسي في الأمن القومي، بينما في الأمن المجتمعي هي الهوية، حسب **بوزان** إن تهديد الأمن المجتمعي هو ما يهدد القيم الأخلاقية وثقافة المجتمع، ويخلق عدم الثقة بين أفراد المجتمع، انعدام الأمن المجتمعي هو الوضع الذي "تشعر فيه مجموعات اجتماعية كبيرة بالتهديد، وهويتهم معرضة للخطر بسبب الهجرة أو الاندماج أو الإمبريالية الثقافية ويحاولون الدفاع عن أنفسهم " وفقًا لمفهوم الأمن المجتمعي، تشكل التهديدات اللينة تهديدًا للمجتمع، وتدمره من خلال التقليل من القيم الأخلاقية، بمقارنة الموقف من تداعيات معالجة الأمن من الدولة إلى المستوى الإقليمي، ثم على المستوى الدولي، بمفهوم الأمن المجتمعي، يمكننا قبول حجة **فوكومي Fukumi** بأن **الأمن الدولي هو "عولمة قضايا الأمن القومي، والمجتمعية والعالمية، اذن يمكن أن تكون القضايا المجتمعية الفردية عناصر صغيرة للأمن القومي** ".

كدعم للرأي القائل بأن الجريمة المنظمة تمثل تهديدًا لدولة ما، يمكننا استخدام تحليل عواقبها على الأبعاد الأساسية الأربعة للدولة: الإقتصادي والسياسي والأمن الداخلي بمعنى الحفاظ على النظام العام، فضلاً عن بعد السياسات الخارجية، هناك عدد قليل من الأشكال الأساسية لجرائم القتل العمد المترابطة، ومن النادر أن تكون جماعة إجرامية منظمة واحدة متورطة في شكل واحد فقط من أشكال النشاط الإجرام بل لها عواقب خاصة على النظام الإقتصادي والسياسي للدولة، كما أنها تعرض الأمن الداخلي للخطر يؤثر على السياسة الخارجية، يؤثر غسيل الأموال على البعد الإقتصادي، الفساد، وكذلك الإغتيالات أو محاولات الإغتيال لشخصيات سياسية بارزة يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي أو انعدام الأمن في الدولة (Đorđević, 2009, p. 40).

خاتمة الفصل الأول:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة اختيارات قاسية لقدرة الدولة القومية على الصمود في مواجهة التهديدات الأمنية الطارئة على الساحة الدولية وعلى راسها الجريمة المنظمة التي شهدت تطورا غير مسبوق من حيث تاثيرها، ما أدى الى ظهور الكثير من الطروحات التي تنادي بالتخلي عن الدولة واستبدالها بكيانات فوق قومية على غرار المنظمات الدولية أوتحت قومية تحكمها الانتماءات الطائفية العرقية الدينية ...وغيرها، كل هذه الضغوطات أنتجت أشكالا من الدول غير مؤلوفة تسمى الدول الفاشلة تفتقد للعديد من خصائص الدولة القومية منها الإنفراد بإحتكار العنف المشروع والقدرة على فرض السيطرة على كافة إقليمها، ما فتح المجال امام الجريمة المنظمة التي أصبحت من التهديدات الأمنية اللا تماثلية التي تمس الأمن على مستوياته الثلاث: الفرد، الدولة، النظام الدولي، وقد زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة الترابط الشديد الذي أصبح يميز العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة فبعد أن كانت الجريمة المنظمة مجرد حدث قانوني لا يتعدى تأثيراته حدود الدولة ولا تمس أضراره إلا بعدد محدود من الأفراد تحول إلى ظاهرة عالمية تلقي بظلالها على البيئة الدولية ككل.

الفصل الثانـي

مقدمة الفصل الثاني:

ان تطور نشاط الجريمة المنظمة وتجاوزها حدود الدولة الواحدة وتحول خطرها الى تهديد عالمي قد خلق حاجتها الى البحث عن مناطق اكثر امانا تكون فيها بعيدة عن اعين القانون، وقد وجدت في الدول الفاشلة والضعيفة ضالتها، لما تتميز به من ضعف للجهاز الأمني يحول دون القدرة على اكتشاف جرائمها، بل واكثر من هذا فان التاسيس لشبكات من الفاسدين داخل جهاز الدولة وفر الحماية للمجرمين وسهل تحركاتهم.

ان تطور مجالات الجريمة المنظمة قد أعطاها الفرصة للتاثير على مختلف أبنية النظام السياسي وليس فقط على، الوضعية الأمنية للدولة، فالاقتصاد الرسمي للدولة لم يتمكن من الصمود امام الاقتصاد غير المشروع داخل الدول الفاشلة التي لم تعد قادرة على تقديم خطة اقتصادية ناجعة، كما ان تحالف التهديدات الأمنية على الصعيد الدولي نتحدث هنا عن الجريمة المنظمة والإرهاب قد أعطاها قوة كبيرة مقارنة بالدولة الفاشلة التي انهكت قواها كثيرا.

1.2.فهم أسباب الفشل البنيوي والوظيفي للدولة الفاشلة وتحولها الى اشكالية قانونية

ان فشل الدولة القومية ليس حدثا طارئا يأتي فجاة وانما نتيجة لا خفاقات متكررة تتراكم لتنتج لنا حالات الفشل الدولاتي هذه، سوف نتعرف في هذا المبحث على اسباب فشل الدولة:

1.1.2.أسباب فشل الدولة القومية

من خلال ما سبق نستنتج أنه لا يوجد سبب واحد لفشل الدولة ولكنها مجموعة من الأوضاع المتأزمة يؤدي عدم معالجتها الى انتشار هذا الشكل من الدول، سوف نحاول في هذا المطلب الحديث عن بعض هذه الأسباب الأكثر تأثيرا بين حالات الفشل الددولاتي:

أولا: سقوط النظام في أزمة الشرعية: تفشل الدولة عندما يكون سلوك النخبة محكوما بمجموعة عوامل تجعل الحاكم يتصرف مع الدولة وكأنها شيئه الخاص (Gros, 2011, p. 517)، القواعد الديمقراطية ليست بالضرورة مصدرًا للشرعية هناك ميل في المجتمع الدولي لرؤية إدخال السياسة التنافسية – إجراء انتخابات أو تمرير دستور ديمقراطي – كوسيلة لضمان شرعية الدولة في إعادة الإعمار، لكن العديد من الأنظمة "الديمقراطية" التي طال أمدها في أمريكا اللاتينية، أو تلك التي أقيمت في أعقاب الاستقلال في إفريقيا أو آسيا، تم خلعها بسهولة من قبل الأنظمة الاستبدادية، فشلت هذه الديمقراطيات في تحقيق تغيير اقتصادي ذي مغزى، أو ترأست مجتمعات غير متكافئة للغاية، أو ببساطة لم تستطع ضمان الأمن الأساسي.

على الرغم من الأزمة الاقتصادية الممتدة، حافظت الدولة في تنزانيا على الاستقرار والسلام إلى حد كبير بسبب شرعية حزبها الرئيسي **تشاما تشا مابندوزي .(CCM)** على الرغم من رئاسة دولة الحزب الواحد، حافظت **CCM** على وجود الدولة في كثير من الأحيان، على مستوى القرية: كان هناك شعور حقيقي بأن الدولة تصرفت لصالح الفقراء، وقد رحب السكان بالانقلاب العسكري في باكستان الذي أوصل الجنرال مشرف إلى السلطة نظرا لفشل النظام الديمقراطي السابق في تحقيق التنمية أو الأمن. قوبل إعلان قانون الطوارئ في بنغلاديش في يناير 2007 بدعم شعبي كبير لأسباب مماثلة (IDS, 2007).

هي مجرد ديموقراطية زائفة لا مكان للكفاءات ولا لخدمة الشعب وانما هي ملكية خاصة للحاكم، أصبح من الصعب التمييز بين المجال الشخصي والمجال العام، فالسلطان يوزع المناصب على

حاشيته دون مراعاة أهلية صاحب المنصب من عدمها، ذلك أن الولاء بات يتفوق على النزاهة في عمليات التوظيف وهوما يعني غياب العقلانية في العلاقات الإدارية لأنها مشخصة في مجملها، فالإداريون يستعملون سلطتهم بشكل مجحف تجعل الإدارة واجهة لدولة فارغة ويمكن أن نذكر هنا الوزارة الكونغولية التي لا تملك ذاكرة إدارية؛ حيث تسحب كل الأرشيفات مع تغيير النظام فيصبح الموظفون تحت رحمة القادة السياسيين الذين وضعوهم في تلك المناصب وذلك ما يجعل الدولة بناية هشة؛ خاصة وأن الدستور لا يلقى ذلك الإحترام اللازم (Chabal, Jean Bascal,, 1999, p. 12). وعلى هذا تبقى القرابة، الأسس العائلية، الولاء الإثني العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه الساسة من أجل خلق وضع إجتماعي سياسي معقد يمكنهم من تعبئة الزبائن المحللين كرد فعل على الشبكات المنافسة، ومع إتساع التفاعلات الزبائنية إتسعت هذه العلاقات لتشمل هياكل الجيش، الإدارة، الخدمات العامة المدارس والكنائس، كذلك سمح الرفاه النوعي الذي حظيت به دولة الإستقلال للنخبة السياسية بترسيخ شبكات واسعة من الزبائن خصوصا وأن السياسة الحمائية المنتهجة قد سمحت لها بالتحكم في الإقتصاد (Corn Well, 1999).

ثانيا: الموارد وسوء التوزيع

من الآراء المؤثرة على فشل الدولة فكرة أن ندرة الموارد والتدهور البيئي أمران أساسيان لعمليات العنف السياسي بشكل عام والتحديات السياسية العنيفة لسلطة الدولة بشكل خاص، يجادل **هومر ديكسون Homer Dixon** على سبيل المثال في أن: الندرة البيئية يمكن أن تساهم في انتشار العنف القومي الفرعي المنتشر والمستمر مثل الصدامات العرقية والتمردات، في العقود القادمة من المرجح أن يزداد حدوث هذا العنف مع تفاقم الندرة البيئية في بعض أجزاء العالم النامي، وجهة النظر الثانية في هذا السياق هوما يسمى "**عامل غرينوار**" حيث: الفقر البيئي، وزيادة الصراع على الموارد، وتهميش سكان الريف، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، والنزوح والهجرة غير المنضبطة تؤدي إلى مزيد من الصراع واندلاع الحروب بين وداخل الدول.

يجادل العديد من المؤلفين بأن وفرة الموارد تخلق حوافز للاستيلاء على الدولة وتساعد في تمويل التمردات عندما تكون هذه الموارد "**قابلة للنهب**". وتشمل الأمثلة سيراليون وليبيريا بيافرا والكونغو/ زائير وأنغولا، كما قد لا تكون النزاعات على الموارد في حد ذاتها، ولكن قد تتعلق أيضًا بالصراعات حول وسائل استغلال الموارد من خلال:

أ) استغلال القوى العاملة؛

ب) الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية؛

ج) السيطرة على وسائل الاتصال وطرق التجارة؛

د) الوصول السياسي إلى الأسواق. (Di John, 2008, p. 13).

ثالثا: تغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة

تؤكد **سوزان وودورد Susan Woodword** أهمية العامل الخارجي في فهم معضلة الدول الفاشلة وضمن هذا السياق أشارت الى ما تسميه " **نموذج الدولة المسؤولة** " الذي يتضمن طلبا خارجيا من جميع الدول بما فيها الأكثر هشاشة إلى تحقيق الصرامة في مجموعة من المهام المتعلقة بحقوق الانسان، حقوق الأقليات، مراقبة الحدود وغيرها، ولهذا فإن **سوزان وودورد** تعتبر أن فشل الدولة ليس بالضرورة عجزا عما كانت دولة مطالبة بالقيام به، لكن عدم القدرة على مواجهة متطلبات الخارج، وفعلا فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات في مفاهيم القوة، حقوق الإنسان، الأمن، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- المنظومة القيمية السائدة:

جاء نظام ما بعد الحرب لتبني أهداف مثل التحول الديموقراطي، حماية حقوق الانسان، احترام الأقليات التي أصبحت راسخة بشدة في رؤية الولايات المتحدة والرؤية العالمية للنظام، وعلى حد وصف **ستيوارت باتريك** وآخرين، لم يكن هذا النظام عالمي في البداية وقد أُسس في الاصل ضمن المجتمع الديموقراطي العالمي في منافسة الكتلة السوفيتية؛ ومن هذا المنطلق، شكّل النظام إستراتيجية لميزة تنافسية، ونجح في القيام بهذا الدور نجاحا باهرا ومع ذلك، انتشر مفهوم النظام عالميا بنهاية الحرب الباردة سنة 1989، على نفس الاساس الذي يقترح التالي: يمكن النظام الجديد الدول المشاركة في النظام من الاعتراف بها كأعضاء شرعيين به بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد ضرورية معينة (جيه مازار ، 2016، صفحة 15).

يعتقد **ايجناتيف Ignatieff** و**هولم Holm** أن الحرب الباردة تؤكد أن معظم الدول بقيت على قيد الحياة؛ على الرغم من الفجوات الكبيرة بين الدولة والمجتمع بفضل دعم القوتين العظمتين لهذه

الأنظمة سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية، في إفريقيا غيرت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها لأنظمة سياسية تقليدية كانت صديقة لها بعد أن أغمضت عينها عما كان يجري فيها (Frédéric , 2000, p. 66).

التحول من الأمن الإنساني إلى الأمن القومي:

تنشأ النيوليبرالية المتطرفة حالة لا مساواة تؤدي الى تزايد انعدام الأمن الإنساني وهو أحدى أهم مفارقات العولمة، انفجار غير مسبوق للثروة داخل الدول الليبرالية وتزايد عدم المساواة والفقر في دول المحيط، الإحباط، الغضب والعداء الذي تنتجه العولمة جعل العديد من دول العالم دولا مفلسة وفاشلة، الناتج القومي للكثير من دول العالم انخفض مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينات، هناك 3 مليار شخص يعيشون تحت حاجز الاثنان دولار في اليوم، منذ انتشار العولمة زادت مستويات عدم المساواة والبؤس في العالم وكذا معدلات اللاجئين التي وصلت إلى 25 مليون لاجئ سنة 2000 وصل عدد اللاجئين الإقتصاديين إلى 125 مليون سنة 2005.

أنتجت لنا بعد كل هذا في العالم النامي دولا ضعيفة فاشلة وحتى منهارة، وقد تأثرت هذه الدول بعمليات العولمة الاقتصادية لكونها تمثل مستودعا للمواد الخام والمعادن والمنتجات الزراعية، فمثل هذه الدول تدر أرباحا ضخمة للشركة متعددة الجنسيات نظرا لظروف العمل بها، قوانين العمل حقوق الإنسان غير مفعلة ما يعني أن الشركة في يدها تجاوز كل المحظورات من أجل الربح وكذا وجود أيدي عمل رخيصة.

إذا كانت الدول القوية إقتصاديا قادرة على الإستفادة من العولمة بسبب زيادة حجم التجارة العالمية والأرباح التي تجنيها من قدرتها على الدخول في المزيد من المبيعات والصفقات، فإن البلدان الفقيرة على العكس تدخل في تبادلات غير متكافئة مع الدول المهيمنة تحول دون إستفادة الدول النامية من عمليات العولمة (Conteh-Morgan, 2006).

كل عصر له مفرداته، المنطق والتناقضات التي تحكمه، منها التهديدات الأمنية الجديدة التي ولدت مع العولمة والتي كشفت عنها نهاية الحرب الباردة السؤال الان هو حول دور الدولة ضمن النظام الدولي الجديد حول عدم قدرتها على ضمان الأمن داخل حدودها (Ufiem Maurice, 2013, p. 61).

لقد همين المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وهو الذي يفترض أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، ما يجعل كل دولة تصنع من نفسها قوة لا تقهر، لأن ضعف الدولة في البيئة الدولية هو بداية النهاية لها، وبالتالي فإن تقاليد الفكر الواقعي تعطي أهمية كبيرة للقوة العسكرية وقدرة الدولة على تعبئة الموارد وتحويلها إلى قوة عسكرية قاهرة، تمكنها من حماية قوتها أو مضاعفتها ,Frédéric , 2000) (66 .p ولذلك ظل النظام الدولي لفترة طويلة يعرف الأمن بمفاهيم عسكرية جعلت الدول تسير نحو سعي دؤوب لتكوين الجيوش وامتلاك الأسلحة؛ وهوما أدى إلى إهمال الأبعاد التي قد تكون أكثر أهمية لتنمية المجتمعات منها الاستقرار الإجتماعي، الاقتصادي والسياسي الحاسمين في تجنب الصراعات الداخلية؛ وهوما تؤكده تجارب عالم ما بعد الحرب الباردة التي أصبح فيها المجتمع الدولي يواجه أزمة أمن متعدد الأبعاد: التردي البيئي، انتشار الأسلحة، اللامساواة الإجتماعية والتي يعبر عنها رئيس البنك العالمي **جيمس وولفونس James Wolfensohn** في خطابه أمام الأمم المتحدة في إفريقيا فيقول "**عندما نفكر بالأمن علينا أن نفكر أبعد من الفرق العسكرية والكتائب والحدود، علينا أن نفكر بالإنسان وأمنه وأن نفكر بربح حرب جديدة، هي الحرب ضد الفقر**"

لقد تم التعبير عن هذا التحول من خلال مفهوم الأمن الانساني الذي أعطى الأولوية للفرد في مواجهة الدولة، وهوما جعل سيادتها تتعرض لإعادة نظر من طرف المجتمع الدولي، فالسيادة لم تعد **مقدسة**، وإنما أصبحت **مسؤولية** (منير حمزة ، أحمد الطراح، 2002، الصفحات 124-125).

تحاول **إيما روتشيلد Emma Rothschild** شرح المحتوى الحالي للأمن البشري وهي بذلك تعلن أن النهج الجديد للأمن قد وسع مفهوم الأمن القومي ليشمل أربعة اتجاهات:

- من أمن الدول إلى أمن الجماعات والأفراد: يمتد إلى أسفل من الأمم إلى الأفراد؛
- من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي، أومن بيئة مادية فوق وطنية: يمتد إلى أعلى، من الأمة إلى المحيط الحيوي؛
- التمديد، في كلتا الحالتين، في أنواع الكيانات التي يتعين ضمان أمنها؛
- الإمتداد الأفقي: لا يمكن توقع أن تكون الكيانات المختلفة (مثل الأفراد والأمم و"الأنظمة") آمنة أو غير آمنة بنفس الطريقة؛ وبالتالي، فإن مفهوم الأمن يمتد من العسكرية إلى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية أو الأمنية "الإنسانية"؛

- "المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن (أو تحفيز كل" مفاهيم الأمن ") هي نفسها ممددة: تنتشر في جميع الاتجاهات من الدول الوطنية، بما في ذلك إلى أعلى إلى المؤسسات الدولية، وإلى أسفل إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية، ومن جانب إلى المنظمات غير الحكومية للرأي العام والصحافة والقوى المجردة للطبيعة أو السوق (MENON , 2007).

– **التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات:** لقد أصبحت الدولة في زمن العولمة محصورة في منطقة وهمية اذ أدت ثورة المعلومات إلى فشل معظم حكومات العالم في السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي يتلقاها شعوبها سواء فيما يتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى انعكاس هذا الأمر على درجة الولاء للنظام، كل هذا يؤثر على إدراك الشعوب للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية يمكن أن يؤدي إلى تشكل إحساس بالولاء والمشاركة لما يطلق عليها **المجتمعات الإلكترونية**؛ التي تتبنى ثقافة عالمية كبديل عن فكرة التعددية الثقافية.

كل هذه المساوئ لا يجب ان تلهينا عن بعض الإيجابيات خاصة تلك التي جناها مجال حقوق الإنسان من هذا التطور، فقد قضت الحدود الهرتزية والاتصال الالكتروني على مركزية الإعلام ، حيث تفرعت الملايين من أجهزة الإعلام الآلي وارتبطت داخليا وخارجيا عبر شبكات معقدة، فلم يعد بمقدور العراق أن تمنع بث صورة الجندي العراقي الذي ذبح الطفل الكويتي؛ وهي الصورة التي كان لها تأثير كبير على مجريات الحرب وزادت من تأليب الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية (ك. محمد، 2000، صفحة 41).

– ديناميكيات العولمة:

إن الملامح الأول للعولمة بدأت سنوات الثمانينيات مع الدور الذي لعبته الشركات عبر الوطنية لإنهاء دور الدولة في توفير إحتياجات الرعاية الاجتماعية للعديد من الجماعات كما أن هذه الشركات تسعى للقضاء على جميع التشريعات المرتبطة بتنظيم الأسعار، الاستثمارات البيئية ومع حلول سنوات الـ التسعينات وانهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي إثبات فشل الاشتراكية إنتشرت الليبيرالية بشكل رهيب مصممة لإعادة تشكيل العالم بشكل يقلل دور الدولة قدر الإمكان، فالدولة مع العولمة تلعب إما دورا ثانويا جدا أولا دور على الإطلاق، وينظر للعولمة على أنها عملية قمعية تسعى لفرض نمط واحد للحياة على كل بقاع الكون وهوما ترفضه الكثير من الشعوب .

العولمة باعتبارها نظام خطاب عملية أو حتى أيديولوجية تتكون من العديد من الخصائص الأساسية:

– تحقيق هيمنة بلا منازع للسوق فهو ساحة للتجارة الحرة المنافسة، الإستثمار، الإنتاج؛

– خضوع مصلحة الدولة والمؤسسات العامة لمصالح خاصة وإختفاء دعم الدولة للرعاية الاجتماعية؛

– المنافسة الشديدة بين الشركات مما يؤدي إلى تكوين كارتيلات وشركات عملاقة وفي نفس الوقت تقليص داخل الشركة لعدد العمال الذين يتم تسريحهم القضاء على الحوافز الاجتماعية؛

– تسليم كل شيء ثقافة، تعليم، معلومات، للتملك من قبل الشركات لان هذا يؤدي وفق ديناميات العولمة لإدارة أفضل وزيادة النمو؛

– اليقين بأن موارد الكوكب بلا حدود ومشاكل مثل البطالة الفقر الجوع تحل بوجود إقتصاد نامي؛

– تقوم عولمة السوق والتي ينظر إليها على أنها ساحة لممارسة مثالية لحرية المستهلك خلالها يكون حرا في اختياره وساحة لحرية التجارة على أساس المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج؛

– الإستثمار قانون يعتبر أكثر ديمقراطية من الديمقراطية السياسية نفسها لاسيما أنه يضمن التوزيع الأمثل للدخل، الثروة والموارد التي تكون السياسة غير قادرة على توزيعها؛

– هذه المنافسة الشرسة تأخذ شكل حرب اقتصادية تم فيها تسليع كل شيء ثقافة، تعليم، إعلام (Conteh-Morgan, 2006).

يقول **لوك فيري Luk Fery** في مطلع كتابه" **Familles Je vous Aime**" **عائلات أنا أحبكم**" عن إستغرابه من مجتمع يسيطر عليه الخوف؛ في بلد مثل فرنسا مثلا والذي من المفروض أنه يوفر أكثر من غيره الأمن الإجتماعي نجد أن خوف الأفراد من التقاعد كبير جدا.

إن خوفهم هذا نابع من فقدان ثقتهم في الدولة في معركتها مع العولمة، وقد نما هذا الإتجاه خاصة خلال الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، من خلال ارتقاء نظرة ليبيرالية جدا؛ والتي ذهبت في إتجاه رفع القيود لتجعل من الدولة هيكلا قانونيا وسياسيا، فلا تستطيع الإنفراد في قراراتها إلا في القضايا الأمنية الحرجة كما هو في الصناعات العسكرية.

لقد أصبحت الجدوى من وجود الدولة مهددة مع ظهور أشكال منافسة لها؛ تستغل غيابها لتظهر على أنها أشكال تنظيمية جديدة للمجتمع، ونرى هنا كيف أن القطاع الخاص قد أسس لإستثمارات قوية حتى أصبح الولاء له بديلا للولاء للدولة، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تملك الوسائل المنافسة، كما أنها لا تستطيع المغامرة في مجالات غير مضمونة (Guillouet-Rochefort, 2010, p. 25).

ويبدو المأزق الأمني للدولة في زمن العولمة في أربع نقاط:

– في العالم غير المعولم الدول يفترض ان لها دورا مزدوج في حماية أمن أعضائها وبناء عناصر مهمة لتهديد أمن الدول الاخرى، ولكن هذا الأمر تغير مع تأثير العولمة فالتهديد لم يعد دولة أخرى ولكن في الغالب ضعف داخلي في الدولة، أكثر من ذلك ليست الدول النامية فقط وإنما حتى المتقدمة تعاني من هذا الضعف، أما الدول التي كانت تشهد نمو في نواحي عديدة في محاولة للسيطرة على الإقتصاد العالمي فقط ضعفت في نواحي أخرى مثل القطاع الأمني الذي كان يسيطر عليه سابقا من قبل جهات حكومية اصبح يسيطر عليها من قبل جهات غير حكومية؛

– تشتت السياسة حيث أن هناك العديد من القضايا التي كانت تقع خارج سيطرة الحكومة مثل ظاهرة الإحتباس الحراري، الإستنساخ البشري، العنف القائم على الجنس.... هذه القضايا وغيرها وضعت على جدول أعمال الدول ما شكل ضغطا كبير على الدوائر الحكومية ونظرا لصعوبتها فليست كل دول العالم قادرة على التعامل مع مثل هذه الأجندة الأمنية، والتي تتضمن تهديدات إقتصادية إجتماعية وعسكرية، كما أنها تعتبر أكبر من مشكلة بالنسبة للدول النامية التي تعاني بالفعل من محدودية في قدرتها على التعامل مع قضاياها الداخلية في الوقت الذي تسعى فيه للحد من التدخل الخارجي؛

– الدول اليوم اصبحت مجبرة على التعامل مع عدد متزايد من القوى الفاعلة من غير الدول الذين أصبحوا أكثر نشاطا ونفوذا، وهذا بسبب الفرص التي تمنحها العولمة النيوليبرالية، ما حدث مع تأثير العولمة هو أن مجالات صنع القرار مثل الأمن القومي الذي كانت في السابق لا تخضع للرقابة العامة الآن تتعرض للشك والنقاش العام، كذلك من آثار العولمة الليبرالية الجديدة أنها قد خلقت ضعفا إضافيا لهياكل الدولة الهشة في العالم النامي عن طريق الحد من حريتها في العمل، إخضاعها لهياكل أدنى ما أدى الى تآكل هويتها ولذلك وقعت العديد من الدول النامية في معضلة الإختيار بين الإنفتاح على

النظام الدولي والعولمة الليبرالية الجديدة والذي قد تجعلها عرضة للتهديدات ضد أمن النظام، أو إغلاق المناقشات حول القضايا التي يعتبرونها حساسة في خطر يهدد الديمقراطية وجهود التنمية المستدامة؛

– الدول أصبحت تعمل في بيئة حيث الامتيازات التي تتمتع بها أصبحت مقيدة بمزيد من القيود التي ضاعفت التناقضات من مشاكل الرفاه الاجتماعي وأضرت بقدرة الحكومة على التعامل مع المطالب الأساسية؛ أي تدمير الشرعية لهذا النظام وهو الأمر الذي خرب القاعدة الأساسية للعقد الاجتماعي وجرد الدولة من قدراتها الفعلية وسحب عنها آخر علامات الشرعية، كما أن هذه البرامج قد سمحت بشكل لا معهود بتنامي الإقتصادات غير الرسمية مما قلل من قدرة الدولة على الحصول على الفائض الحقيقي، ما زاد من تبعية الدولة للمساعدات الخارجية، وكنتيجة لهذه الحتمية طرح **Ukandauire** مصطلح رسوم اختيار الديمقراطية **Chioce Fess Democracy** وهو مصطلح يرتبط بواقع الدولة الإفريقية حيث يعبر المصطلح عن التناقض الذي يواجهه المصلحيين السياسيين الأفارقة في ظل العولمة، فسياسات التصحيح الهيكلي يكبح نشاط الأجهزة الرسمية على ثلاث مستويات الأهداف، الوسائل، القيود الهيكلية(Lambach/ Debiel, 2007, p. 8).

لقد أدت ديناميات العولمة الى تحويل الدول إلى ما يسمى **الدول للبيع State For Sale** والتي تعرف بأنها الدول غير القادرة على مراقبة حركات المضاربة المصرفية ولا تستطيع التحكم في تدفقات رؤوس الأموال وغالبا ما تكون عاجزة عن ضبط التوازنات الأمر الذي يفقدها المصداقية على الصعيد الدولي (كامل محمد، 2008، صفحة 46).

إن ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن الدول الفاشلة في كثير من الحالات كانت تحمل داخلها بذور فشلها، إلا أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد زاد من تعميق أزمة هذه الدول، ولكن في الوقت نفسه حفز على لفت الإنتباه إلى المشاكل الإنسانية للشعوب التي تعيش في ظلها، وكيف ان النظام الدولي عليه مهمة انسانية كبيرة، وقد عبر **برتران بادي Bertrand Baddy** عن هذا التحول في كتابه "**دبلوماسية حقوق الإنسان: بين الأخلاقية وإرادة القوة**" على ذلك الحضور الفاعل والمتميز لحقوق الإنسان منذ نهاية الحرب الباردة بما يمنح إمكانيات كبرى لبلورة سياسة دولية لحقوق الإنسان قائمة على مرجعية إنسانية أخلاقية كونية؛ ولكن في الوقت نفسه نجد أن الاستدعاء المكثف لحقوق الانسان لا زال مرتبطا بواقع توازن القوى على المستوى الدولي؛ وبالتالي فان دبلوماسية حقوق الانسان

مجبرة على مراعاة التوازن بين السيادة وعولمة حقوق الإنسان، بين السياسة والأخلاق، بين المثل والمصالح.

2.1.2. مقياس الدول الفاشلة

إن الزيادة الحادة في عدد الدراسات حول موضوع هشاشة (الدول/المجتمعات) أدت إلى ظهور عدد كبير من مقاييس الهشاشة والتي رافقت الزيادة الملحوظة بالاهتمام بموضوع الهشاشة أسبابها وتأثيراتها وسبل علاجها، لذلك لابد من عمل مراجعة شاملة لاهم المقاييس المستخدمة لقياس الهشاشة، حيث قدم الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة المعد من قبل معهد التنمية الإنماني وبرنامج الامم المتحدة الانمائي) تحليلا مفصلا ومقارنات لاهم هذه المقاييس من حيث تقييم الاساس الذي بني عليه المقياس ومنهجية العمل عليه والاستخدامات الممكنة لها حيث أكد أن هناك 11 مقياس وهي:

- مقياس برتلسمان للتحول –مؤشر ضعف الدولة(SW-BTI)
- مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية(CIFP)
- التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول(CPIA)
- مقياس الدول الهشة/ الدول الفاشلة(FSI)
- مقياس السالم العالمي(GPI)
- مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي(IAG)
- مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي(ISW)
- دليل السالم والإستقرار الصراعات(PCIL)
- مقياس عدم الإستقرار السياسي(PII)
- مقياس هشاشة الدولة(SFI)
- مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الإستقرار السياسي وغياب العنف (PV-WGI)

وعموما هناك العديد من المؤسسات والجهات التي عملت على وضع برامج لتحديد وضع الفشل الدولاتي يختصر الجدول التالي أهم النقاط التي يركز عليها كل مقياس أنظر الجدول رقم 1 أدناه :

*الجدول رقم **(01)**: المقاييس الأكثر اعتمادا في تحديد الدول الفاشلة*

Bertelsmann Transformation Index (BTI)	The BTI is a larger index that measures transformation processes towards democracy and market economy. It uses expert surveys entailing 52 questions and 17 indicators. Two of the questions relate to state weakness and address coverage of the monopoly of the use of force over the entire territory and the extent to which administrative structures exist.
Country Indicators for Foreign Policy (CIFP)	The CIFP draws on country-level structural indicators to develop effective policies to respond to intrastate conflict. It departs from three fundamental state properties: authority, legitimacy, and capacity. These properties are then measured for 192 countries through range of 74 indicators covering the spheres of governance, economics, security and crime, human development, demography, the environment, and one cross-cutting theme: gender.
Failed States Index (FSI)	The FSI tracks the risk of state failure using the Conflict Assessment System Tool (CAST) developed as a methodology for early warning and assessment of internal conflict. The FSI ranks 177 countries based on indicators that proxy demographic pressures, complex humanitarian crises, group grievances, human flight, uneven development, economic growth and decline, state legitimacy, public services, rule of law and human rights, security sector, factionalised elites, and external intervention.
Global Peace Index (GPI)	The GPI meaure the state of peace in 162 countries. The index uses qualitative and quantitative data to gauge internal and external levels of peace. The GPI report provides an analysis of the data, identifying trends in peace over time, as well as the key drivers of peace and economic calculation of the impact of violence on the global economy.
OECD: States of Fragility (SFI)	The SFI ranks 162 developed and developing countries in terms of effectiveness and legitimacy across four dimensions of state functions (economic development, governance, security, and social development), using a variety of indicators in these fields. The objective is to assess the system performance of states.
Index of State Weakness (ISW)	The ISW ranks 141 developing countries according to their relative performance in the economic, political, security, and social sphere. It is structured along 20 indicators.
World Bank (WB): Harmonized List of Fragile Situations (ISW)	The World Bank changed the terminology several times. It now defines fragile situations according to their ranking in the Country Policy and Institutional Assessment that includes a set of 16 criteria grouped in four clusters: economic management, structural policies, policies for social inclusion and equity, and public sector management and institutions. The result is published every year in the "Harmonized List of Fragile Situations". The term includes countries or territories with (i) a harmonized CPIA country rating of 3.2 or less, and/or (ii) the presence of a UN and/or regional peace-keeping or political/peace-building mission during the last three years.

Source: Rotberg,2003.

نلاحظ من خلال الجدول ان كل مقياس له المؤشرات او المتغيرات التي على أساسها يحدد حالة الفشل الدولاتي لمختلف دول العالم مثلا نلاحظ مقياس الدول الضعيفة **index of states weakness**يحلل هذا المقياس من خلال تقسيم المؤشرات الى اجتماعية، اقتصادية، سياسية ومجتمعية في حين يركز global peace index على دراسة قوة الدولة وضعفها على أساس مستويات السلام التي تتمتع بها، اما **states of fragility** فيسعى إلى فهم أفضل لتأثيرات الهشاشة على الاستقرار الدولي والتنمية ودراسة تدفقات الموارد والتدفقات المالية الموجودة لمعالجة دوافعها الأساسية،

وكذا رصد مستوى وتكوين التدفقات الدولية إلى السياقات الهشة، ان هذا الاختلاف في النقاط التي يركز عليها كل مقياس أدت الى اختلاف في تحديد الحالات التي يمكن اعتبارها فاشلة او هشة او ضعيفة وبالتالي العجز عن اتخاذ القرار اللازم اتجاهها، كما انها تفتح المجال للحديث عن التسييس الذي يطال هذه المؤسسات التي تشرف على اعداد هذه التقارير، فكل مؤسسة تقع تحت تاثير مموليها.

تم بناء منهجية جمع البيانات بناءا على نتائج الدول ضمن المقياس الواحد، اذ نجد مقياس **برتلسامان للتحول** على سبيل المثال يرتكز على بعدين فقط وهما البعد الامني والبعد السياسي في قياسه لهشاشة الدول، وقد أغفل باقي أبعاد التنمية، يحتاج المرء إلى مراجعة منهجية كاملة لهذه المقاييس أو يحتاج إلى إعادة قولبة المقاييس بما يتناسب مع احتياجاته البحثية، ولكن لا يمكن القول هنا إلى أنه إذا كان المقياس قد أغفل أحد الأبعاد بأن المقياس غير قابل للتطبيق وهنا تكمن أهمية مسؤولية الجهة المسؤولة عن المقياس لضمان مصداقية نتائجه، وحتى يتم إعتبار المقياس محايد لابد أن يتم نشر المنهجية التي تم العمل عليها عند نشر النتائج الخاصة به حول واقع الدول في المقياس الخاص بهم (معن ، 2019، الصفحات 07-08).

ويبقى التصنيف الذي تصدره البنك العالمي بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية هو الأكثر إنتشارا، لإعتماده على عدة مؤشرات، عددها إثنا عشر مؤشّراً، يتضمّن كلٌّ منها حوالي مائة مؤشّر فرعي تُقسّم الدول وفقاً لتقدير تلك المؤشرات بها إلى ألوانٍ متدرّجة، تصف كلّ مجموعة ألوان منها حالة الدولة، وذلك على مقياس من 10 وحتى 120، لوصف حالة الدولة وتقديرها، حيث يقسّم إلى أربعة مستويات، هي:

أ- حالة الإستدامة: ثلاث درجات من اللون الأزرق؛ لتصف حالة: المستدام للغاية، ومستدام جدّاً، ومستدام؛

ب- حالة الإستقرار: ثلاث درجات من اللون الأخضر؛ لتصف حالة: المستقر للغاية، ومستقر جدّاً، ومستقر؛

جـ- تقدير الحذر: ثلاث درجات من اللون الأصفر، وهي: منخفض الحذر، حذر، وحذر للغاية؛

د- تقدير الإنذار: ثلاث درجات من اللون الأحمر، وهي: إنذار، وإنذار عالٍ، وإنذار عالٍ جدّاً.

وفيما يلي آخر إحصائيات مؤشر الدول الهشة في العالم (أنظر الخرائط أدناه):

الخريطة رقم (01): مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2017

المرجع مستلهم من: fund for peace, 2017

يبدأ المقياس من (10 حتى 30) بدرجاتٍ متفاوتةٍ من اللون الأزرق لوصف حالة الدولة بأنها **مستدامة** استراليا مثلا، أما من (40 – 60) فهي درجات متفاوتة من اللون الأخضر لوصف حالة الدولة بأنها مستقرة مثل تشيلي او حتي الولايات المتحدة الامريكية والتي رغم انها تعتبر اقوى دولة في العالم الا انها تعاني من أزمات ضمن القطاع الاقتصادي او حتى في مجال احترامها لحقوق الانسان اذ تعتبر من الدول المارقة الأكثر خرقا للقوانين، أما من (70 – 90) ذات اللون الأصفر بمستوياته المختلفة وصولاً للبرتقالي كتقدير لحالة «الحذر» بشأن الدول الواقعة في هذا المجال، وأخيراً التقدير من (100 إلى 110) لتقدير حالة «الإنذار» بشأن الدول الواقعة في هذا النطاق.

الخريطة رقم (02): مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2018

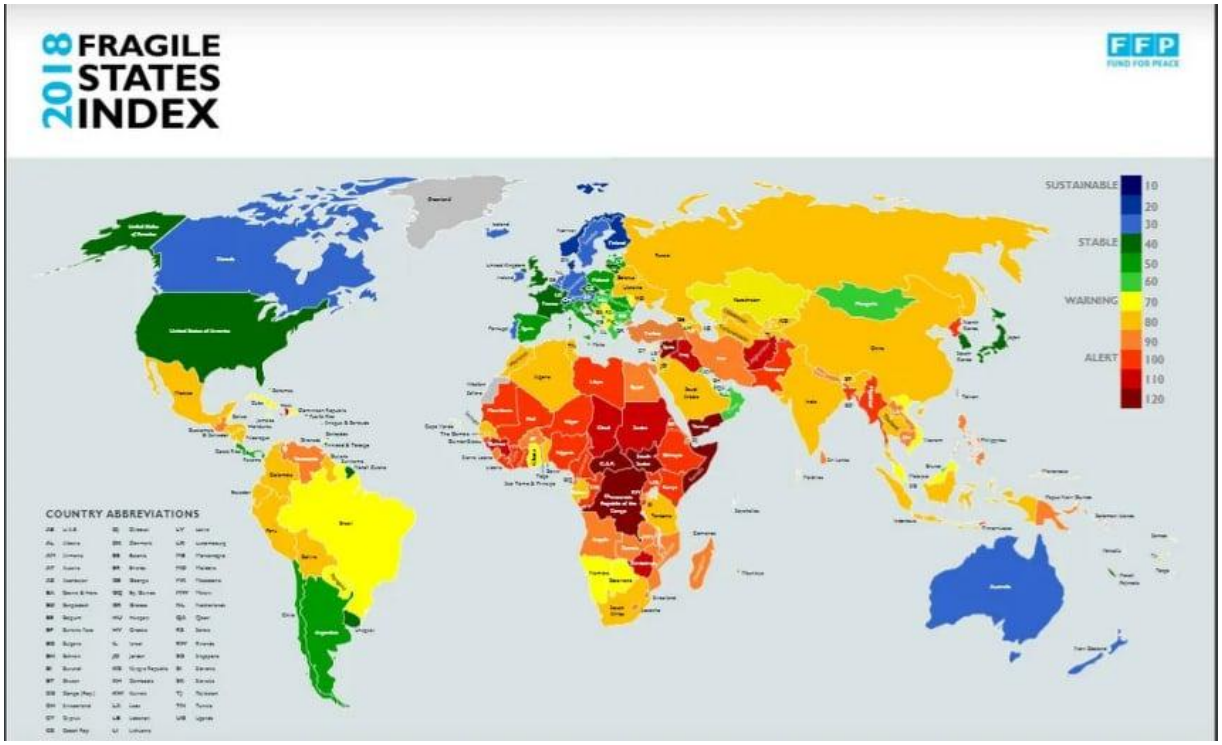

المرجع: مستلهم من fund for peace, 2021

نلاحظ من خلال الخريطة أن اغلب الدول التي حددت بالون الأحمر بدرجاته الثلاث و التي يصنفها المؤشر بانها في حالة انذار للتحول لدولة فاشلة تتركز في افريقيا والشرق الأوسط، بينما نلاحظ الوضع الذي يقدم فيه المؤشر إشارة تحذيرية للدول يشمل الدول التي تقع في أمريكا الجنوبية وروسيا، اما الدول الأوروبية و الجزء الشمالي من القارة الامريكية فان مؤشراتها تتراوح بين المستدام و المستقر.

الخريطة رقم (03): مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2019

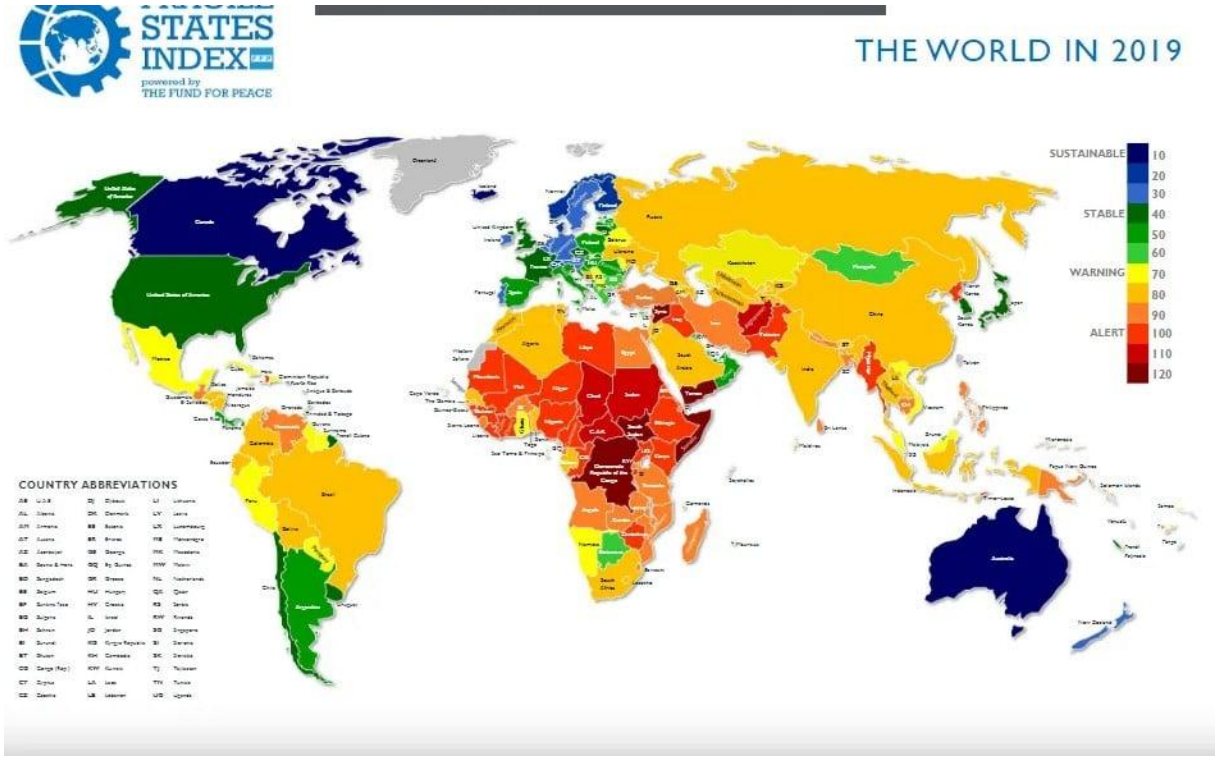

المرجع: مستلهم من fund for peace, 2019

نلاحظ من خلال نتائج المؤشر لسنة 2018 انها لاتختلف كثيرا عن العام 2017 باستثناءات طفيفة جدا، اذا لاتزال الدول الافريقية تحتل في اغلبها الى جانب الدول العربية الصدارة في اكثر الدول فشلا في العالم، وهو امر ليس بالمستغرب لان فترة السنة الواحدة اكيد ليست كافية لخروج الدول من دائرة الفشل، خاصة وانها وفقا للمؤشرات هي تعاني من ضعف في مختلف القطاعات.

الخريطة رقم (04): مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2020

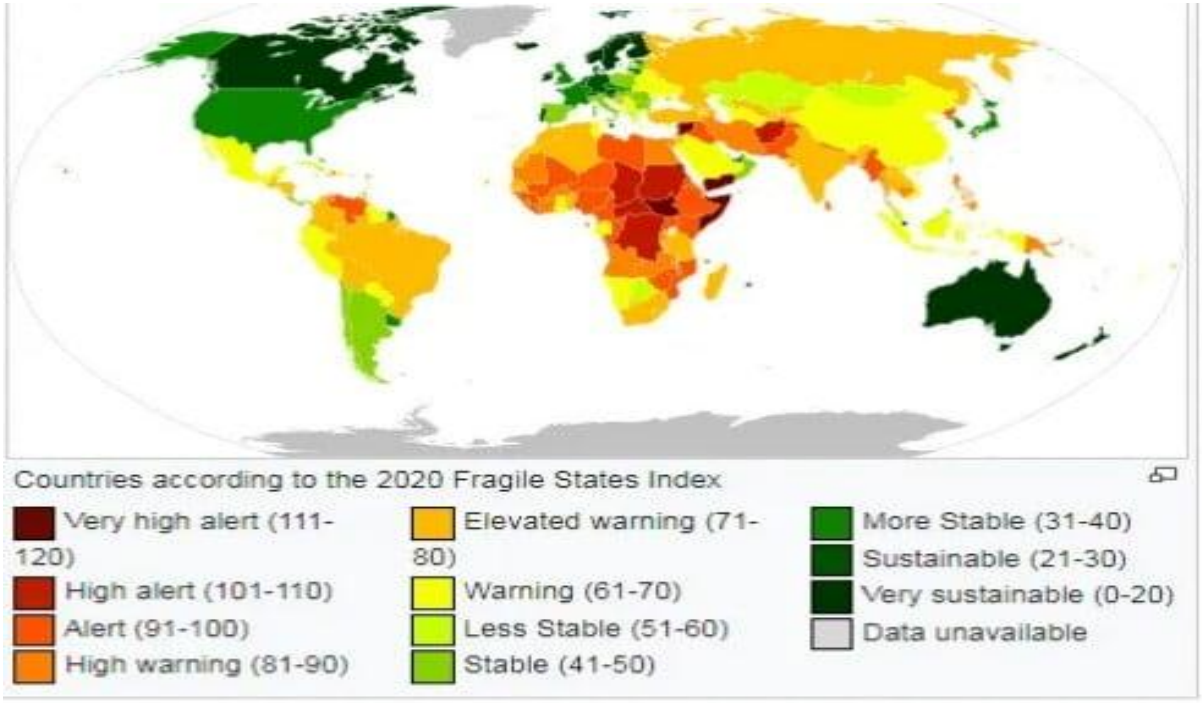

المرجع: مستلهم من fund for peace, 2020

نلاحظ من خلال الخريطة ان اغلب الدول التي صنفت ضمن المقياس على انها الأكثر فشلا هي تلك الدول التي تعاني الحروب منذ فترة ليست بالقصيرة مثل اليمن، الصومال، العراق، سوريا وهو مايؤكد ان التدخل الخارجي ليس الحل لازمات الدولة الفاشلة وانما قد يزيد من حدتها.

الخريطة رقم (05): مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2021

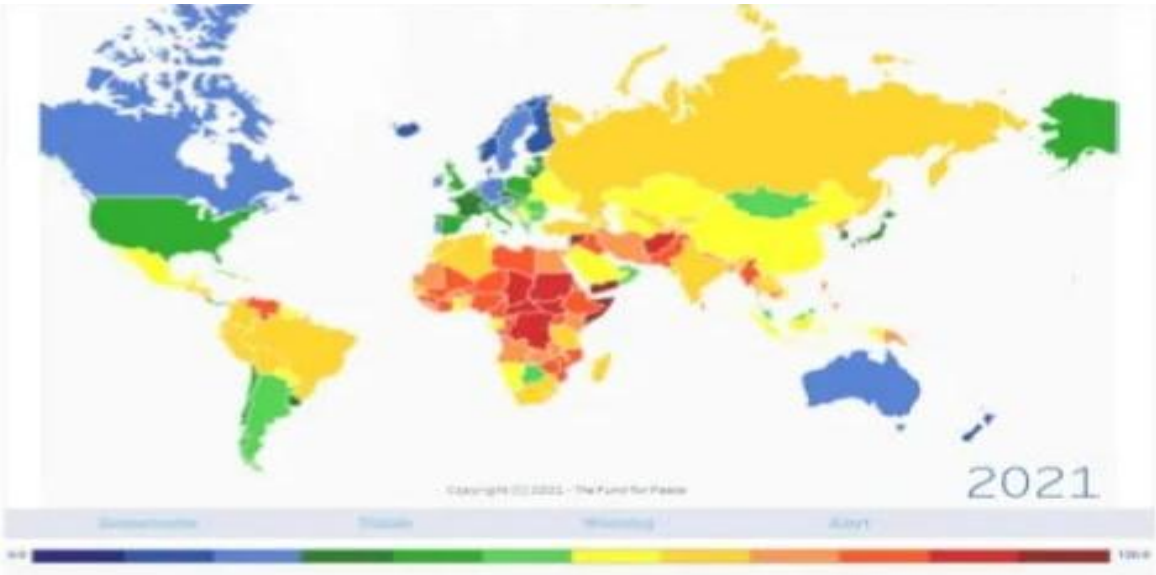

المرجع: مستلهم من fund for peace, 2021

تبين الخريطة حتى سنة 2021 ان الدول الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط رغم كل البرامج التي تسطر من اجل الخروج بها من دائرة الفشل لا تزال اغلبها دولا فاشلة، وهو مايؤكد صعوبة التحدي لان الامر لا يتعلق بمجرد اصدار تقارير وتوجيه تحذيرات للدول.

المؤشرات السياسية:

– **شرعية الدولة:** يُعنى هذا المؤشر بقياس مستويات الفساد، ومؤشرات الكفاءة الحكومية، والمشاركة السياسية، والعملية الإنتخابية، ومستوى الديمقراطية، ومعدلات الإقتصاد غير المشروع، وتجارة المخدرات، والإحتجاجات والمظاهرات، وأخيراً تنازع القوى داخل النظام السياسي.

– **الخدمات الحكومية:** يهدف إلى قياس مدى قدرة الدولة على القيام بدورٍ رئيسٍ في مسائل صياغة السياسات ومستوى الجريمة، والأمّية، والمياه والصرف الصحي، والبنية التحتية، وجودة الرعاية الصحية، والخدمات التليفونية، والإنترنت، ومؤشّر الإعتماد على الطاقة، والطرق.

– **حقوق الإنسان وحكم القانون:** يهدف إلى رصد وتقدير مؤشرات حرية الصحافة، والحريات المدنية، والحريات السياسية، وتهريب البشر، والسجناء السياسيين، والإحتجاز، والإضطهاد الديني، والتعذيب، والإعدام.

– **المؤشر المتصل بالجهاز الأمني داخل الدولة:** يهدف إلى تقدير مدى إحتكار الجهاز الأمني للإستخدام الشرعي للقوة، إذ أن تنازع جماعات أخرى داخل المجتمع لإحتكار الجهاز الأمني للقوة يطعن في مسوّغ قيام الدولة وفقاً لفلسفة العقد الاجتماعي، ويضمّ هذا المؤشر مؤشرات فرعية أخرى، هي: مستوى الصراع الداخلي، ومدى إنتشار الأسلحة الصغيرة، وأعمال الشغب والإحتجاج، والوفيات نتيجة الصراعات الداخلية، ومؤشر الإنقلابات العسكرية، والنشاط التمردي، مستويات التشدد وما يترتب عنه من اقتتال، وعدد التفجيرات، والسجناء السياسيين.

– **تفتت وتشرذم النّخب داخل الدولة:** في حالة وصول النّخب المحلية والوطنية لحالة من التناقض وانسداد الأفق، بسبب سياسات حافة الهاوية المتخذة من قبلهم لتحقيق مكاسب سياسية تؤدي لهشاشة الدولة بالضرورة، ويكون قياس هذا المؤشر عبر الإعتبار لمعدلات صراعات القوى، وعدد المنشقيين، والتنافس السياسي، ومدى وجود انتخابات معيبة.

– **مؤشر التدخل الدولي:** ويُقاس من خلال تقدير حجم المساعدات الخارجية، ووجود قوات حفظ السلام، أو وجود مهام للأمم المتحدة بها، والتدخل الدولي العسكري، والمقاطعات، ومعدلاتها الائتمانية دولياً. (دحمان، 2010)

المؤشرات الاقتصادية:

من ابرزها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية بالاظافة الى سوء توزيع عائدها على الجماعات الفرعية في المجتمع، واستمرار تدهور الوضع الاقتصاد الوطني بدرجات حادة أو بدرجات تدريجية متفاوتة ، وذلك وفقا للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، حجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، ارتفاع مستويات الفقر وانخفاض معدلات الاستثمار الى درجة الانهيار، وارتفاع معدلات البطالة بالإظافة الى حدوث ازدياد مفاجى ومستمر في أسعار السلع الأساسية، وعوائد حركة التجارة الداخلية و الخارجية بجانب انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي وبالتالي تاثر مدفوعات الديون بالسلب، وكذلك إنهيار وتدهور قيمة العملة المحلية ونمو الأسواق الخفية للسلع مثل تجارة المخدرات وتهريب رؤوس الأموال، كما تشمل المؤشرات الاقتصادية إزدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات غير الشرعية العرفية بين عامة الناس دون وجود قواعد وضوابط لهذا النمط من المعاملات التجارية بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على دفع رواتب الموظفين في أجهزتها خاصة الجهاز الأمني او الوفاء بأية إلتزامات مادية للمواطنين مثل برامج الضمان الاجتماعي المعاشات. (أبوعمرة، 2016، صفحة 21)

المؤشرات الاجتماعية تضمّ أربعة مؤشرات رئيسة:

أ – **مؤشر الضغوط الديموغرافية:** يُقصد بها الضغوط على السكان بسبب الكوارث الطبيعية، والأوبئة، والبئية، والتلوث، ونقص الطعام، ونقص المياه، والنمو السكاني، وسوء التغذية، زيادة معدلات الشباب بالمقارنة بباقي السكان، ومعدل الوفيات.

ب – مؤشر النزوح واللجوء: وما يحمله من تهديدات أمنية كامنة، ويركز هذا المؤشر على مستويات النزوح، ومعسكرات اللاجئين، ومعسكرات النازحين داخلياً، والأوبئة المرتبطة بالنزوح، ونصيب الفرد من اللاجئين، ونصيب الفرد من النازحين، وأخيراً القدرة على الاستيعاب.

ج – مؤشر شكاوى الجماعات: ويهدف إلى قياس مستويات التمييز والعنف الإثني، وغياب القوة، والعنف الطائفي، والعنف المذهبي، والعنف الديني، وذلك حال وجود تنازع وتوتر بين الجماعات داخل دولةٍ ما.

د – مؤشر هجرة رأس المال البشري، أو هجرة العقول: ويُقاس من خلال تقدير رأس المال البشري، ونصيب الفرد من هجرة العقول، ومعدل هجرة المواطنين المتعلمين. (دحمان، 2010)

وفي ما يلي بعض الدول التي تحسن موقعها ضمن مؤشر الدول الفاشلة خلال العام 2021/2020 (أنظر الشكلين رقم 02 ورقم 03 أدناه):

الشكل رقم (02): *الدول التي تحسن موقعها ضمن مؤشر الدول الفاشلة خلال العام 2021/2020*

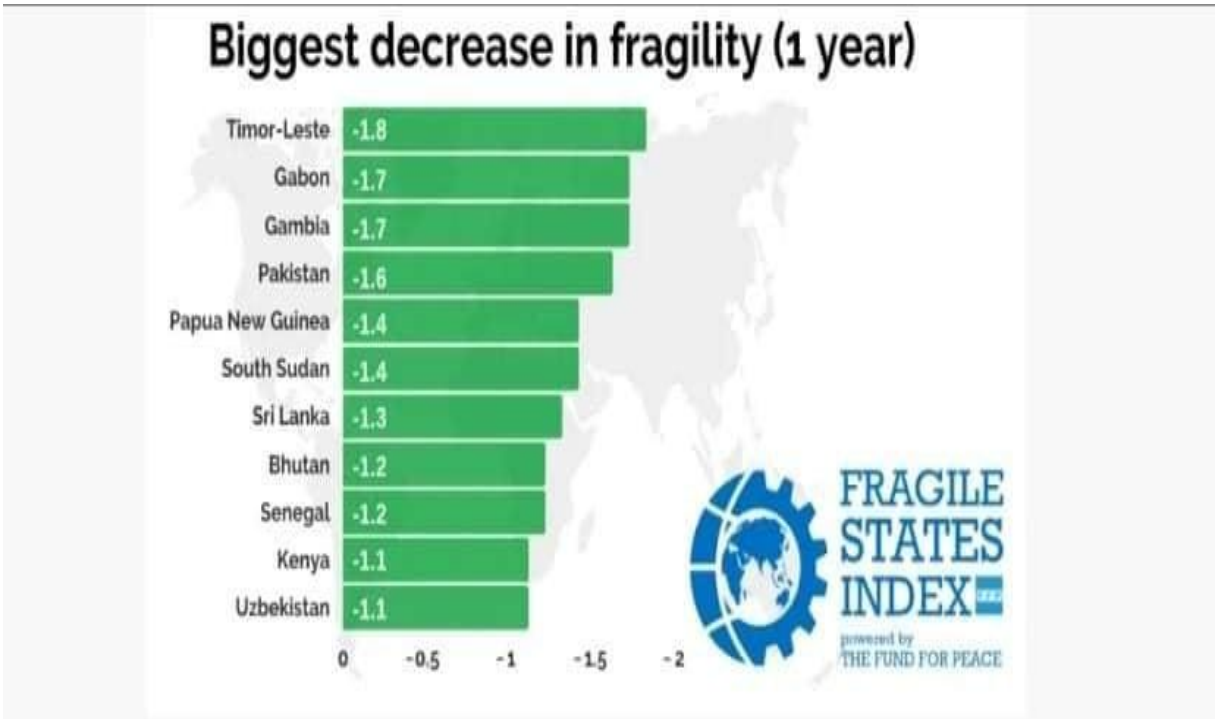

Source: fund for peace,2020.

نلاحظ أن بعض الدول قد تحسن ترتيبها ضمن المؤشر مثل تيمور الشرقية، الغابون، غامبيا، باكستان، إلا أن هذا التحسن لم يخرجها من دائرة الدول الهشة، ذلك ان النقاط ضمن المؤشرات متعدد و التحسن في عناصر مؤشر معين لا يعني التحسن في كل المؤشرات، فقد تنهض الدول اقتصاديا ولكن نظامها السياسي يكون بعيدا عن الديمقراطية فلا تحقق تقدم ضمن المؤشرات السياسية.

الشكل رقم (03): الدول التي تراجع موقعها ضمن مؤشر الدول الفاشلة خلال العام 2021/2020

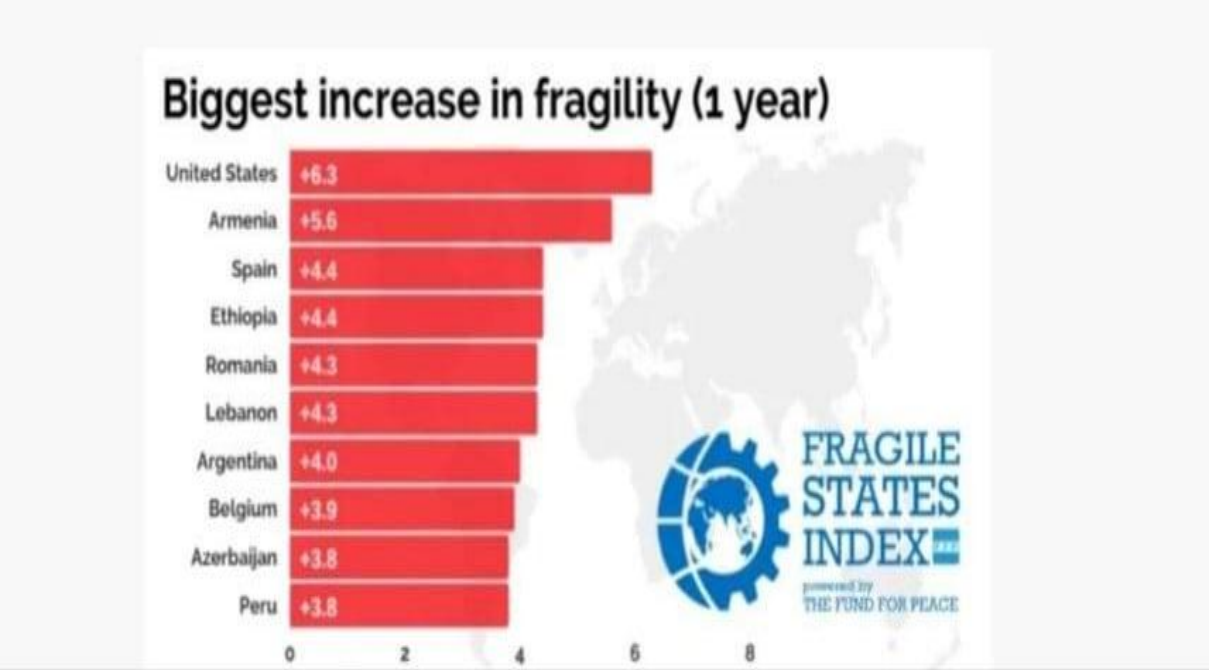

Source: fund for peace,2020

يوضح الشكل الدول التي تراجع ترتيبها ضمن مؤشر الدول الهشة مثل الولايات المتحدة، ارمينيا، اسبانيا ، اثيوبيا، ولكن الملاحظ أن التراجع لا يؤثر على المكانة الاقتصادية والاستراتيجية لبعض الدول مثل الولايات المتحدة وإسبانيا على الاقل بتلك الصورة التي يؤثر بها على الدول في إفريقيا، إذن ما الفائدة من إدراجها ضمن مؤشر الدول الهشة.

هـ – مؤشر السلام العالمي: يوفر مؤشر السلام العالمي، وهو مبادرة من معهد الاقتصاد والسلام **(IEP)**، ترتيبًا لكل دولة فيما يتعلق بسلامتها، ويستخدم 23 مؤشرًا نوعيًا وكميًا مختلفًا في إطار ثلاثة محاور عريضة: مستوى الأمان والأمن في المجتمع، ومدى الصراع المحلي والدولي، ودرجة العسكرة. يشتمل الفهرس على تقرير مفصل من 127 صفحة مع خريطة تفاعلية تسمح للمستخدم بالنقر فوق

بلدان معينة وإلقاء نظرة على مدى أدائهم الجيد مقابل المؤشرات (GPI, Global Peace Index., 2015, p. 05).

مؤشر السلام العالمي هو محاولة لتصنيف دول العالم حسب درجة سلميتها، تم تحديد هذا التصنيف من قبل مجلة **The Economist** وهيئة محلفين من خبراء من معاهد السلام ومراكز الفكر، بالإضافة إلى مركز دراسات السلام والصراع بجامعة سيدني في أستراليا، تم إطلاقه في مايو2007، وهو أول تصنيف عالمي للسلام، كانت الفكرة في الأصل من الأسترالي **ستيف كيليليا Steve Killia** وتدعمها شخصيات دولية بما في ذلك الدالاي لاما والرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ومن بين العوامل المستخدمة في التصنيف مستوى العنف الأسري والإنحراف، والعوامل المتعلقة بالعلاقات الدولية للدول، مثل الإنفاق العسكري والحروب (GPI, Global Peace Index - Définition et Explications, 2009)

- مؤشر تحول برتلسمان BTI

يفحص مؤشر تحول برتلسمان (**BTI**) الإدارة السياسية للتغيير في الطريق إلى ديمقراطية قائمة على السوق، وتحقيقا لهذه الغاية، يوفر المؤشر تصنيفين ومؤشرين للإتجاه يقدمان نتائج التحليل المقارن، يُظهر مؤشر الحالة حالة التنمية التي حققتها دولة ما في طريقها إلى الديمقراطية واقتصاد السوق بحلول بداية عام 2005، تمثل النتيجة الإجمالية لمؤشر الحالة القيمة المتوسطة لدرجات بُعدي "التحول السياسي" و"التحول الاقتصادي" . يتم الحصول على درجة "التحول السياسي" من خلال حساب متوسط قيمة التصنيفات للمعايير التالية:

- الدولاتية؛
- المشاركة السياسية؛
- سيادة القانون؛
- استقرار المؤسسات الديمقراطية؛
- التكامل السياسي والاجتماعي.

يتم الحصول على درجة "التحول الاقتصادي" عن طريق الحساب متوسط قيمة التصنيفات للمعايير التالية:

- مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تنظيم السوق والمنافسة؛
- استقرار العملة والأسعار؛
- الملكية الخاصة؛
- نظام الرفاه؛
- الأداء الاقتصادي؛
- الإستدامة (Cojanu & Popescu , 2007).

3.1.2.الأهلية القانونية للدولة الفاشلة

إن فشل الدولة يعني ضمناً إمكانية أن الدولة لا تستطيع – بدلاً من عدم – أداء وظائفها حتى بعد الإعتراف بها كدولة، من الناحية القانونية، لا تزال الدول الفاشلة والفاشلة تعتبر ذات سيادة كاملة ومطلوبة للوفاء بالتزاماتها العديدة تجاه الدول الأخرى والمجتمع الدولي بشكل عام، في الواقع، بينما ينظر القانون الدولي بعناية في إنشاء الدول وحلها، فإنه لم يعترف بتطورها أثناء وجودها، يمكن للدول أن تحصل على صفة الدولة بسهولة تامة، ولكن لا توجد طريقة لتقييم التغييرات في العناصر المكونة للدولة، وبالتالي تعديل مكانة الدول ومسؤولياتها عندما تبدأ في الفشل.

لا يتم حل الدول الفاشلة بسبب فشلها، ولا يتغير وضعها في القانون الدولي تقليديا، بمجرد أن تصبح الدولة دولة، فإنها تظل كذلك حتى عندما يكون هناك فقدان للسيطرة من قبل الحكومة وما يترتب على ذلك من إنعدام القانون والنظام، مع إحتمال الفوضى.

يتم تعريف الدول بشكل عام بموجب إتفاقية **مونتفيديو** لعام 1933 بشأن حقوق وواجبات الدول بانها: **شخص في القانون الدولي "يمتلك المؤهلات التالية، سكان دائمون، إقليم محدد، الحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى** (Thürer, 1999, p. 87).

إنّ انهيار النظام في دولة ما يمكن أن يمتد إلى جوارها، ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخّل، إلّا أنّ هذا التدخل ينتهك سيادة الدولة ويتعارض مع القانون الدولي، وفي الوقت نفسه نرى أنّ الخروج من دورة الفشل غير ممكن من دون تدخّلات خارجية مكثّفة، وهذا ما يتيح للمؤسّسات الدولية والدول الكبرى وضع قيود على الدول المأزومة، تسلبها حقوقًا سيادية وتفقدها السيطرة على قرارها الوطني من دون أن توصلها إلى برّ الأمان بصورة كاملة، أو تساعدها على التعافي التام والدائم.

أنشأت الأمم المتحدة ما عُرف بمبدأ **مسؤولية الحماية،** الذي يسمح بالتدخل في الحالات التي تكون فيها الدولة الفاشلة غير قادرة على تجنيب شعبها المعاناة إلى حدّ كبير، (خوري، 2018).

كإطار عمل جديد للتدخل، أعطت مسؤولية الحماية الأولوية للحياة البشرية فوق أي اعتبار آخر، تنص المبادئ الأساسية وفقًا للجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة **(ICISS)** ، على ما يلي:

(أ) تعني سيادة الدولة المسؤولية والمسؤولية الأساسية عن حماية شعبها تقع على عاتق الدولة نفسها.

(ب) في حالة تعرض السكان لأضرار جسيمة، نتيجة للحرب الداخلية أو قمع التمرد أو فشل الدولة، وكانت الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على إيقافه أو تفاديه، فإن مبدأ عدم التدخل يخضع للمسؤولية الدولية (A Ezenwa, 2020, p. 38).

وكونه لا يوجد تحديد للدولة الفاشلة معترف به دوليًا، أتاح هذا الوضع للدول القوية تكييف مسؤولية الحماية بحسب مصالحها، وبوجود دول مثل الصومال وأفغانستان وغيرها، نلاحظ بروز مشكلة قانونية، كونه لا يوجد تحديد شامل لمكونات الدولة الفاشلة على صعيد القانون الدولي العام، كما أنّ هناك تعارضًا قانونيًا بشأن تدخل الدول المجاورة، إذ إنّ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، يمكن أن تعتبر مسؤولية الحماية بمثابة ردّ ضروري على المجازر والتطهير العرقي وأعمال العنف الأخرى التي قد تكون متّصلة بالدولة الفاشلة، إلّا أنّ الكثير من الدول المنضوية في المنظمة قد تكون أيضًا ملتزمة بعدم تدخّل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إنّ مشكلة التحريف بالتعريفات القانونية والعامة لغايات سياسية، هي الأكثر شيوعًا في العلاقة بين الدول الفاشلة والقانون الدولي، وهذا ما دفع البعض إلى التمادي في الإمعان بهذه المشكلة، للوصول إلى اتجاهات أكثر غرابة تصبّ في مصلحته السياسية، (خوري، 2018) في عام 2002، على سبيل المثال، كتب نائب مساعد المدعي العام آنذاك **يو You** مذكرة إلى وزارة الدفاع الأمريكية

من المحتمل أن تعرض التزام الولايات المتحدة باتفاقيات جنيف للخطر، رأى **يو** بأنه نظرًا لأن أفغانستان كانت بالفعل دولة فاشلة، فإن هؤلاء الأفراد الذين تم أسرهم في العمليات العسكرية والمشتبه في كونهم أعضاء في طالبان أو القاعدة لا يستحقون حماية اتفاقية جنيف، لأن البلاد لم تعد تمتلك "سمات الدولة الضرورية إن محاولة يو لقلب الفكرة التقليدية القائلة بأنه حتى الدولة "الفاشلة" يمكن أن تكون طرفًا في الاتفاقيات وجدت منتقديها على الفور، (على وجه التحديد **ويليام تافت William Taft** في وزارة الخارجية الأمريكية)، والأهم من ذلك، أو صرحوا، لم تكن أفغانستان دولة فاشلة وأشاروا إلى أنه كدولة يمكن أن توجد مع القليل من القدرات الوظيفية، يمكن أن توجد هذه القدرات دون الزخارف الرسمية للدولة، مثل الاعتراف الدبلوماسي على نطاق واسع، بعبارة أخرى هذه الزخارف الرسمية ليست شرطًا مسبقًا للقدرة على الحكم فعليًا، حتى لوكان غيابهم يحد بشكل كبير من هذه القدرة (ISN, 2012).

لذا من دون تعريف قانوني لمقوّمات الدولة الفاشلة، بغضّ النظر عن ضعف هذه الدولة، فإنّ الاتفاق العام هو أنّه على هذه الدول أن تبقى مشمولة في الاتفاقيات والمعاهدات القانونية الدولية، ولكن ذلك من شأنه أن يخلق الكثير من اللغط حول مبدأ مسؤولية الحماية من دون شك، وطالما أنّ مفاهيم النوايا الحسنة الدولية، تستمر في انتهاك السيادات، فإنّ هذه المشكلة القانونية ستستمر إلى أجلٍ غير مسمّى.

من جهةٍ أخرى يجدر الإشارة إلى أنّ هناك إقرارًا قويًا بفكرة الوجود المتواصل للدولة ومن المؤكد أنّ القواعد التي تنطبق على الاعتراف بكيان ما كدولة تصبح أكثر ليونة ما أن يتمّ ضمّ هذا الكيان إلى نادي الدول، والأساس المنطقي لهذا الإقرار هو وجود الاستقرار كإحدى وظائف القانون الدولي للحفاظ على النظام، وهوما يعتمد بدوره على العلاقات الدولية وثباتها حيث أمكن وكان ذلك مناسبًا للحفاظ على الوضع القائم، على هذا الأساس اعتبرت لجنة **بادنتر** بأنّ فقدان الشخصية هو أمر له تبعات مهمّة في القانون الدولي ويتطّلب التزام الحيطة ويشرح الإقرار لماذا من المقبول اعتبار أنّ خسارة قسم من الأراضي لا يؤثّر على الشخصية القانونية، لأنّ هذا الموضوع ليس مبنيًا على مخاوف مبهمة حول هوية الدولة، إنّما على الحاجة العملية إلى استمرار الحقوق والواجبات على الرغم من حصول تغييرات طالت الأراضي، بحيث تصبح الشرعية القانونية مقوّضة في حال أدّى كلّ تغيير على

صعيد الأراضي إلى تعديل واجبات الدولة تجاه دول أخرى، ويمكن هنا قول الأمر نفسه عن الكيانات التي غالبًا ما توصف بـ " الدول الفاشلة". (خوري، 2018)

إنّ تطبيق شرط وجود حكومة بشكل مرن، حيث ترى الدولة النور في البداية، هودليل واضح على أنّ الإخفاق في المحافظة على حكومة فاعلة لا ينجم عنه الزوال، إذ يقترح **جيرارد كرايزن Gerard Krizen** بأنّه "من الممكن الافتراض بأنّ حصول الخلل الذي يلحق بأي من العناصر المكوّنة للدولة، لا يعرّض استمراريتها للخطر"، فالصومال على سبيل المثال، بقيت دولة على الرغم من غياب حكومة فاعلة فيها على مدى أكثر من 10 سنوات، وعدم تمتّعها بأي تمثيل على الصعيد الدولي والعجز عن الحصول على مقعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وغياب السفارات الممثّلة لها خارج البلاد، وإلى إقفال جميع البعثات الديبلوماسية الأجنبية في مقديشو، بالإضافة إلى ذلك، نجحت دول أخرى في البقاء والاستمرارية على الرغم من غياب القدرة التامة على السيطرة على أراضيها خلال مدة ثمانية أشهر (في حالة الكويت)، ولمدّة سبع سنوات (في حالة أفغانستان)، ولمدّة عشر سنوات (في حالة إثيوبيا)، هذا المبدأ انتُقد واعتُبر من الخيال، الأمر الذي أدّى إلى منح الدول صفة الخلود وهذا أمر غير ثابت أو صحيح من الناحيتين القانونية والتاريخية، وذلك بالنسبة إلى الدول المتداعية للسقوط، والتي لا يُسمح باختفائها قضائيًا حتى في حال كانت قد سقطت بالفعل (خوري، 2018).

ومع ذلك، حتى عندما يتم تقويض عنصر واحد أو أكثر من عناصر الدولة في مونتيفيديو، لا يتم التشكيك في مكانة الدولة في النظام القانوني الدولي ويخلص البروفيسور **جيمس كروفورد James Crawford** إلا أن "الدولة لا تسقط بالضرورة من خلال تغييرات جوهرية في الإقليم أو السكان أو الحكومة، أو حتى، في بعض الحالات، بمزيج من الثلاثة وبمجرد الاعتراف بكون الدولة، فإن التغييرات في العناصر التي يستند إليها الاعتراف الممنوح لا يغير من وضع الدولة، فالدول الفاشلة لا تزال تعتبر دولاً لم تتغير في القانون الدولي، وعملياً، وتقتصر تعريفات "السكان الدائمين" و"الإقليم المحدد" على وجود مجتمع يعيش في إقليم ما، حتى لولم يتم تحديد الحدود ولم يتم إصلاح السكان، وبالمثل يبدو أن مطلب "الحكومة" يستمر حتى عندما تعطلت فعالية مثل هذه الحكومة بسبب الحرب الأهلية، أخيرًا، كان شرط "القدرة على الانخراط في الالتزامات الدولية" مفيدًا فقط كتعريف للاستقلال، هذا الاستنتاج مثير للدهشة لأن "الدولة" هي حجر الأساس الذي يبنى عليه القانون الدولي، ينبع

الشذوذ من حقيقة أن تعريف مونتفيديو للدولة ينظر إلى العناصر اللازمة لإنشاء دولة، وليس إلى العناصر اللازمة للحفاظ على الدولة لذلك، فإنه لا يوفر إرشادات فعالة عندما يتم تغيير العناصر المطلوبة لإنشاء الدولة أو فقدانها بمجرد الإعتراف بالدولة(Giorgetti, 2010) .

لأن القانون الدولي لا يتفاعل مع ضعف وفشل الدولة كهيكل عضوي، غالبًا ما يؤدي فشل الدولة إلى الهجرة الشديدة وتهجير السكان، إنه ينتهك اليقين في أراضي الدولة، حيث تصبح الحدود سهلة الاختراق، وتسيطر الجماعات المتمردة على أجزاء مهمة من الإقليم وغالبًا ما تؤمن البلدان المجاورة حدودها من خلال تسيير دوريات في الأراضي الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات ليست فعالة والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى غير متوفرة، ومع ذلك، لا يفكر القانون الدولي في حالة الدولة التي لم تعد قادرة على تقديم السلع السياسية، ولم تنشئ أي آليات لإعادة أو استبدال سلطة الدولة عندما لم تعد قادرة على أداء واجباتها، وفي أخطر حالات فشل الدولة، لا تزال الدول موجودة على الخريطة على الرغم من أن الدول هي لبنات بناء القانون الدولي، إلا أن تعريف العناصر المكونة لها يظل عامًا، ولا يزال يتعين على الدول الفاشلة والهشة التصرف مثل الدول والوفاء بالعديد من الالتزامات التي تقع على عاتقها لا تزال الإلتزامات الدولية قائمة) .Giorgetti, 2010)

إن شرط القانون الدولي التقليدي لإنشاء دولة، والذي يتطلب أن يكون الكيان فعالًا، وأن يكون له قاعدة صلبة في الواقع، من أجل الحصول على مؤهلات الدولة – مع الشخصية القانونية الدولية الكاملة التي ينطوي عليها الحقوق والالتزامات المترتبة عليها – تم تنحيتها جانباً في حالات إنهاء الاستعمار، عند تحليل معايير الدولة، يشرح **رايك Rayak** كيف يتم وضع الفعالية جانبًا في هذا النوع من الظروف تكون الفعالية كشرط مسبق لاكتساب حق قانوني مطلوبة فقط عندما تتم المطالبة بهذا الحق أو عندما يتعين إثباته، وبالتالي عندما يستند وجود حق بشكل مباشر، على سبيل المثال إلى حكم معاهدة أو مصدر آخر للقانون، أو عندما يكون الحق متأصلًا أو ضمنيًا في حق أو سلطة أو اختصاص آخر، فإن مفهوم الفعالية كأساس للتقييم غير ذي صلة، على الأقل من وجهة نظر نظرية، ومن الواضح إذن أن القانون الدولي يمكن أن يكون قد صنف كيانًا كدولة حتى في حالة عدم وجود تحقق عملي من أن الكيان لديه حكومة في سيطرة فعالة على السكان والأراضي، لذلك فإن مثل هذا الكيان يستمد حالته الخاصة بالدولة بشكل صارم من خلال تطبيق القانون الدولي، بدلاً من أن يتحقق

القانون الدولي مما هو موجود بالفعل في الواقع، كما هو الحال مع إنشاء دول خارج الإستعمار (Moscoso de la Cuba, 2011, p. 127).

أمّا من حيث إيجاد حل لمعضلة الدولة الفاشلة، فثّمة اقتراح يقضي بتأسيس فئة جديدة قانونية، وهي **شبه الدولة** التي تمتلك كيانًا دوليًا وقضائيًا، وتدلّ على كيان سياسي آخر مستقل ومحدود، وتتمتّع بواجبات وحقوق أقل من الدول العادية"، بحيث لا يمكن التوقّع من دولة فاشلة أن تنفّذ واجباتها كاملةً وحقوقها قليلة، لأنّه يجب على هذه الواجبات والحقوق أن تتساوى، إنّ هذا المفهوم يطرح إشكالية لسببين:

أولًا: هناك غموض حول طريقة تعامل هذه الدولة مع تعادل سيادات الدول الأخرى، بحيث أنّ هذه الحالة ستخلق عدم مساواة، إلّا أنّه يُقترح على الرغم من غياب المساواة مع سائر الدول، أن تبقى هذه الكيانات دولًا، كما يُقال أنّ المسألة الحقيقية هي انتقال الدولة من فئة إلى أخرى، ولكن الدول كلّها تبقى دولًا بشكلٍ ما، فانتقال إحداها من فئة إلى أخرى قد يحدث تغييرًا أقل جذرية من خسارة صفة الدولة بالكامل. غير أنّ نجاح ذلك من الناحية التطبيقية ليس واضحًا، كما أنّه ليس معروفًا كيف أنّ نظامًا مرتكزًا على هيكلية من الدول يمكن أن يعمل.

ثانيًا: ليس واضحًا أي من الحقوق سيتمّ تقليصها أو إلى أي حدود، أمّا في إطار "الدولة الفاشلة"، فمن المرجّح أن يكون أحد الحقوق التي سيتم إلغاؤها، هو الحق بامتلاك حدود غير قابلة للخرق، إلّا أنّه في الوضع الحالي، لا يوجد أي موضوع أو حق مباشر يمكن اعتباره ملغى، فقد يكون الخيار الأنسب هو في الحقوق التي تتعلّق بالشعوب، وهذا الأمر يطرح إشكالية بالفعل، نظرًا إلى أنّ الشعب هومن سيكون محطّ الإهتمام الأوّل. (خوري، 2018)

و**أخيرًا:** يجدر بالإشارة إلى مسألة تقنية في ما يتعلّق بالمثول أمام محكمة العدل الدولية، بحيث "تنصّ شريعة الأمم المتحدة على أنّ جميع الدول الأعضاء فيها، هي بطبيعة الحال أطرافًا مشاركة في النظام الأساسي للمحكمة المذكورة، ومن الممكن القول بأنّ المراجع في المادة 34 من النظام الأساسي لها والمتاحة فقط أمام الدول، يجب أن تُقرأ لتمكين هذه المحكمة من التمتّع بسلطان قضائي في قضايا تشمل دولًا أعضاء في الأمم المتحدة، بغضّ النظر عن أوضاعها كدول، فهذا الأمر يتطابق مع الرأي الذي يقول، بأنّ السلطان القضائي لمحكمة العدل الدولية يجب تمديده إلى أكبر حدّ ممكن، وبناءً على

وجهة النظر هذه غير الواضحة، يتمتّع كل كيان بمنزلة طالما أنّه يبقى عضوًا في الأمم المتحدة، والمعنى المبسّط للمادة 34 من النظام الأساسي للمحكمة، هو أنّ الدول هي وحدها التي تتمتّع بمنزلة، فضلًا عن ذلك، تطرح هذه الحجة السؤال حول استمرارية العضوية في الأمم المتحدة، وهو سؤال مذكور في المادة 4 من شريعة الأمم المتحدة التي تحصر العضوية بالدول، ويُقترح أيضًا بأنّ الدول الأكثر فشلًا تخسر معظم حقوقها وواجباتها، والدول الأقل فشلًا تخسر قدرًا أقل منها، ولكنَّ التطبيق هو أمر صعب. وعلى سبيل المثال، ما المعنى من القول بأنّ الصومال أكثر فشلًا من يوغوسلافيا؟ فضلًا عن ذلك، المقارنة تحمل في طيّاتها درجة معينة من الاجتهاد والسلوك الفوقي، وإحدى الوسائل المتاحة لتجنّب هذه المسألة (خوري، 2018).

فيما يخص المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في سياق حالات الدولة الفاشلة، يجب التمييز بين شكلين من أشكال المسؤولية؛ مسؤولية الدولة تجاه الأشخاص الآخرين في القانون الدولي والمسؤولية الجنائية للفرد عن أفعاله بموجب القانون الدولي:

- مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي

فيما يتعلق بالمشكلة الأولى – مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي على المستوى الدولي – يجب الافتراض، بحكم التعريف، أن الأهلية القانونية "للدولة الفاشلة" لا تزال قائمة، على الرغم من أن الدولة، لجميع الأغراض العملية، غير قادرة على التصرف، إلا أنها لا تزال تتمتع بحقوق وعليها التزامات، ومع ذلك، من حيث المبدأ، ينص القانون الدولي الحالي على أنه لا يمكن تحميل الدولة المسؤولية عن أي انتهاكات إذا لم يعد لديها مؤسسات أو مسئولون مخوّلون للتصرف نيابة عنها، وعلى وجه الخصوص، لا يمكن تحميل الدولة المسؤولية عن عدم منعها للجرائم ضد القانون الدولي التي يرتكبها أفراد عاديون أوعن عدم مطالبتهم بالمساءلة عن سلوكهم، والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تملك السلطة اللازمة للتصرف.

لكن هذا المبدأ يتطلب ثلاثة مؤهلات. تنص المادة 8 مكررًا من المشروع الذي أصدرته لجنة القانون الدولي بشأن تدوين مسؤولية الدولة على أن "**سلوك شخص أو مجموعة من الأشخاص يعتبر فعلًا للدولة بموجب القانون الدولي إذا كان الشخص أو مجموعة من الأشخاص حقيقة ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية في غياب أو تقصير السلطات الرسمية وفي ظروف مثل الدعوة إلى**

ممارسة تلك الصلاحيات "، علاوة على ذلك، بشكل استثنائي، يمكن اعتبار الدولة مسؤولة عن الأفعال التي ارتكبتها حركة تمرد إذا نجحت في ترسيخ نفسها كحكومة للدولة أوفي إنشاء دولة جديدة، وأخيرًا، فإن الحكومة لها الحرية أيضًا في تحمل المسؤولية الصريحة عن أفعال الأفراد بعد أن تغلبت على حالة الطوارئ.(Giorgetti, 2010)

- **مسؤولية الأفراد بموجب القانون الجنائي**

بعد أن رأينا، من حيث المبدأ، أن "الدولة الفاشلة" لا تبدو في حد ذاتها مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي، نأتي الآن إلى السؤال الثاني، وهوما إذا كان يمكن تحميل الأفراد المسؤولية الجنائية عن هذه الانتهاكات، إننا نواجه هنا ظاهرة جديدة نسبيًا للقانون الدولي نفسه ينص على معاقبة أنواع معينة من السلوك البشري أو يدعو الدول إلى مقاضاة مثل هذه الجرائم، بالنسبة لهذه الحالات، فإنه ينص بانتظام على ولاية قضائية عالمية، وهذا يعني أنه إذا تم ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد القانون الدولي في "دولة فاشلة" حيث انهار القضاء، فقد يتم تنفيذ المقاضاة والعقاب من قبل أي دولة طرف، وبناءً على ذلك، في حالة ارتكاب جرائم خطيرة ضد السلام وحقوق الإنسان، فضلاً عن بعض الجرائم ذات الطبيعة العابرة للحدود على وجه التحديد، يتم توسيع الولاية القضائية الجنائية لتشمل مجتمع الدول بأكمله بموجب مبدأ القانون العالمي (Giorgetti, 2010).

ساعدت أهمية خطاب الدولة الفاشل في القانون الدولي في تشكيل مجالات مختلفة من القانون، بعد ذلك، ساعد جانب الدولة الفاشلة في تطوير **القانون الجنائي الدولي International Criminal Law** (ICL)، كنظام قانوني لأن الدولة الفاشلة في المقام الأول لا يمكن أن تحاسب الجناة أو مقاضاتهم لأنها تفتقر إلى القدرة القانونية والإطار المؤسسي للقيام بذلك، وبالتالي، لا تبدو "الدولة الفاشلة" في حد ذاتها مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي، تُرتكب العديد من الجرائم الجنائية الدولية في الدول الفاشلة، حيث انهار القضاء، وقد يتم تنفيذ المقاضاة والعقاب من قبل أي طرف ثالث أو مؤسسات دولية، تم تعزيز القانون الجنائي الدولي بشكل كبير من خلال إنشاء **المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC)** والمحاكم المخصصة مثل **المحكمة الجنائية الدولية لرواندا International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا International Criminal Tribunal for Yugoslavia (ICTY) والمحكمة الخاصة في سييرا ليون Special Court of Sierra Leone (SCSL)** لمحاكمة الأشخاص المسؤولين

عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الدول الفاشلة، وقد تم إنشاء مثل هذه المحاكم لسد الفجوة الموجودة في النظام القانوني "للدول الفاشلة".

إن تطوير القانون الجنائي الدولي هو أهم رد فعل على الجرائم البشعة ضد الإنسانية في الدول الفاشلة على وجه التحديد، أدى إصدار نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية إلى تعزيز الولاية القضائية العالمية والمساءلة الجنائية الفردية وأنظمة أكثر أساسية تركز على البشر بدلاً من الدول، أصبح الآن على الأمم المتحدة إجبار الدول الأعضاء على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحكمة لوضع حد للإفلات من العقاب، وخاصة في الدول الفاشلة (Dube & others, 2013, p. 18).

ينص نظام روما الأساسي صراحة على مقاضاة انتهاكات المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف، مع استثناء حالات "**الاضطرابات والتوترات الداخلية**" على وجه التحديد، كما تم تصنيف الانتهاكات الجسيمة الأخرى لقوانين وأعراف الحرب المطبقة في النزاعات المسلحة الداخلية كجرائم تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بانتهاكات المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف، يُذكر أنه: "لا شيء في الفقرة 2 (ج) و(هـ) يؤثر على مسؤولية الحكومة في الحفاظ على القانون والنظام في الدولة أو إعادة ترسيخهما، للدفاع عن وحدة وسلامة أراضي الدولة بجميع الوسائل المشروعة ".

الإختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية مكمل للسلطات الجنائية الوطنية، من حيث المبدأ، إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يطبق فقط عندما تكون الدولة نفسها غير راغبة أو غير قادرة على إجراء التحقيق أو المقاضاة، يمكننا أن نرى في هذا النضال من أجل التوصل إلى حل وسط بين سيادة الدولة واهتمام القانون الدولي باحترام بعض القواعد الأساسية لحماية البشر. والنتيجة هي تعزيز النزعة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة مباشرة بشأن الهياكل الداخلية "للدول الفاشلة" من خلال القواعد والتدابير التنظيمية، إن مدى فعالية المحكمة الجنائية الدولية سوف يعتمد على عدد الدول التي تقرر التصديق عليها، وكذلك على كيفية تفسير الأحكام وتطبيقها في حالات محددة (Thürer, 1999).

إن إدخال مفهوم تكون بموجبه الإلتزامات الدولية مؤقتة ولمجالات محدودة تؤديها جهات فاعلة أخرى يأخذ في الاعتبار هذا الواقع، وهذا سيضمن أن الالتزامات التي يتعين أداؤها يتم تنفيذها بالفعل، مع الحفاظ في نفس الوقت على سيادة الدول المنهارة، تظل الدول الفاشلة مستقلة، على قدم المساواة مع الدول الأخرى، والسيدة الوحيدة على أراضيها وبمجرد استعادة قدرتهم على أداء التزاماتهم، سيُطلب منهم مرة أخرى أداء جميع الالتزامات المستحقة للدول الأخرى أو لرعايا المجتمع الدولي الآخرين (Giorgetti, 2010, pp. 479–480).

2.2.تأثير أشكال الجريمة المنظمة على مختلف أبنية ووظائف الدولة القومية

لم تعد الجريمة المنظمة تقتصر على تجارة المخدرات وانما تعددت لتمس قطاعات اخرى كانت تبدوا بعيدة تماماعنها، وهذا التعدد انما يدل على التطور والقدرات العالية التي اصبحت تتمتع بها، ومن بين هذه الاشكال، نجد:

1.2.2.أشكال الجريمة المنظمة

إن التطور التكنولوجي والإقتصادي وظاهرة العولمة أدت إلى إتساع النشاط الإجرامي من جهة وظهور ميادين وتشاطان جديدة تستثمر فيها عصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى، بعد ان كانت نشاطاتها مقتصرة على تجارة المخدرات، أصبحت اليوم لها صور عديدة وتقتحم مجالات كثيرة، كجريمة تبييض الأموال، التهريب وجرائم المخدرات، الاتجار بالبشر، الرشوة، الابتزاز، الاختطاف، الجرائم المتعلقة بتقنيات المعلومات، وغيرها.

– **تجارة المخدرات:** وفقا لتصنيف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن الإتجار بالمخدرات هو التجارة العالمية غير المشروعة التي تنطوي على زراعة وتصنيع وتوزيع وبيع المواد التي تخضع لقوانين حظر المخدرات، ويشير مكتب الأمم المتحدة إلى أن تجارة المخدرات هي الأكثر ربحا بالنسبة للمجرمين حيث تبلغ عائداتها 320 مليار دولار سنويا، في حين يدر الاتجار بالبشر نحو 32 مليار دولار بينما تبلغ أرباح تهريب المهاجرين 7 مليار دولار سنويا.

ويشير أحدث التقارير العالمية في هذا الخصوص لمكتب الأمم المتحدة للإتجار بالمخدرات إلى بعض الحقائق الهامة:

– ثبات معدل تناول المخدرات حتى عام 2010 وذلك عند مستوى يتراوح بين 3.4 % و 6.6%؛

– تصدر القنب والمنشطات الأمفيتامينية* قائمة المخدرات الأوسع انتشارا عالمياً، كما يشير التقرير إلى أن إنتاج الأفيون عاد إلى معدلات مماثلة لمعدلاته في عام 2009، وظل معدل الانتشار السنوي العالمي لكل من الكوكايين والمواد الأفيوينة (الأفيون والهيروين) ثابتاً عند نسبة تراوحت بين 0.3 و 0.4 في المائة و 0.3 و 0.5 في المائة، على التوالي، من السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة؛

– ارتباط تناول المخدرات بانتشار العديد من الأمراض الفتاكة، خاصة في صفوف المتعاطين عن طريق الحقن، ومنها الإيدز بنسبة 20 %، التهاب الكبد C بنسبة 46.7% ، والتهاب الكبد B بنسبة 14.6 %، وهو الأمر الذى يرتب عنه أعباء وتكاليف باهظة على النظم الصحية الوطنية؛

– قدرة تجار وموردي المخدرات على التكيف، بما لذلك من آثار مستقبلية سلبية (عدنان العميري ش.، 2013، صفحة 13).

إن خطر تجارة المخدرات لا يتوقف فقط عند إضرارها الصحية بل يتجاوزها إلى أبعاد أخرى تمس الإستقرار السياسي للدول، وتضر باقتصاداتها، بل وقد تغرق الدول في دوامة من الأزمات يصعب التخلص منها، ومن مظاهر ذلك: (Politi, 1997, p. 01)

– إن الأرواح التي فقدت أو دمرت بسبب المخدرات أو أثناء المواجهات الإجرامية ليست فقط تكلفة عالية لسكان مستقرين، ولكنها تمثل بشكل مباشر أو غير مباشر مكسبًا اقتصاديًا للجهات الفاعلة الخطرة التي تتحدى سلطة الدولة والقانون، لن تقبل أي حكومة أو جمهور مستويات مماثلة من الضحايا في عمليات حفظ السلام أو الهجمات الخارجية أو الإرهاب (على الأقل 16 قتيلًا يوميًا في عام 1996 في دول شنغن)، لكن السياسيين والمواطنين عمومًا ما زالوا يفكرون في الاعتقاد المدمر بأن الاتجار بالمخدرات أمر داخلي يجب قبوله مثل حوادث السيارات؛

* الامفيتامينات Amphetamine هي نوع من المنشطات النفسية، ويؤدى استعمالها إلى إثارة مراكز الجهاز العصبي المركزي. رغم استخدامها في السابق لعلاج الكثير من الأمراض، إلا أنها أظهرت خصائص إدمانية عالية مما دفع إلى تخفيض استخدامها الطبي، ووضعها على قائمة الأدوية المراقبة والمحظورة.، تستخدم حاليًا لعلاج بعض الأمراض مثل فرط الحركة، نقص الانتباه لدى الأطفال، حالات السمنة المستعصية، الشلل الرعاش، الإكتئاب، وتؤخذ الأمفيتامينات تحت الإشراف الطبي، والمراقبة المستمرة لتجنب الوصول لمرحلة الادمان.

– تُستخدم الموارد الإقتصادية الناتجة عن الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات بشكل مباشر ومتعمد لزعزعة إستقرار المجتمع والنظام السياسي والإدارة والإقتصاد في بلد ما، تدمير القيم الديمقراطية، الليبرالية، الفساد ، وإختراق الأعمال المشروعة (Politi, 1997, p. 02).

غالبًا ما تكون الجريمة المرتبطة بالإتجار بالمخدرات عنيفة ولها علاقة بالأشكال الأخرى للجريمة، فهي لها روابط مباشرة بالإستخدام الإجرامي للأسلحة النارية وهجمات العصابات بالسكاكين ، وكثيراً ما يستغل المتاجرين الشباب والضعفاء، تشتهر عصابات القنب على وجه الخصوص بالإتجار والإستغلال للأطفال وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر للقيام بأعمال حية في مصانع القنب الخطرة (NCA, 2016, p. 02).

– **غسيل الأموال:** هو مصطلح يستخدم لوصف العملية التي يحاول بها المجرمون والجماعات الإجرامية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، تحويل المكاسب والأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني إلى أموال تبدو مشروعة، لقد أصبح مشكلة عالمية وتهديدًا للنظام المالي الدولي، حيث يتدفق ما يقرب من 300 مليار دولار عبر الولايات المتحدة سنويًا، تتيح التطورات السريعة في المعلومات المالية والإتصالات والتكنولوجيا المالية انتقال الأموال إلى أي مكان في جميع أنحاء العالم بسهولة وسرعة نسبيين، مما يجعل قضية غسيل الأموال أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، يُقدر المبلغ المقدر لغسيل الأموال على مستوى العالم في عام واحد بما يتراوح بين 2 و 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حوالي 800 مليار دولار إلى 2 تريليون دولار أمريكي بالدولار الأمريكي، مما يجعله أحد أكبر أنواع الجرائم العابرة للحدود الوطنية(Vermaaten, 2017) .

غالبًا ما يكون غسل الأموال الإجرامية الخطوة الأخيرة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويحدث غسيل الأموال بطرق لا حصر لها، تتراوح من إنشاء هياكل مؤسسية بارعة يتم من خلالها تداول الأصول الإجرامية بطرق يصعب اكتشافها لإنفاق النقود على السلع الكمالية مثل الساعات أو السيارات باهظة الثمن (der Laan, 2017, p. 07).

ومن أشهر هذه الحالات تمكن الزعيم النيجيري ساني أباتشا من تهريب ما يصل إلى 8 مليارات دولار من الأموال الوطنية النيجيرية إلى حسابات بنكية أجنبية، وكان مسؤولاً عن نهب ما يصل إلى 10٪ من الدخل القومي لنيجيريا؛ كذلك فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولية **(BCCI)** في

الثمانينيات، عندما تم الكشف عن تورط سابع أكبر بنك خاص في العالم في كميات هائلة من غسيل الأموال، مع مرور مليارات من أموال المخدرات على حساباتهم استخدمت وكالة المخابرات المركزية حسابات في غرفة تجارة وصناعة البحرين لتمويل المجاهدين الأفغان خلال حربهم مع الاتحاد السوفيتي في الثمانينيات، وفي أواخر التسعينيات، غسلت المافيا الروسية ما يقرب من 70 مليار دولار من خلال "البنوك الوهمية" في ناورو ، البنوك التي لم يكن لها وجود مادي في الجزيرة وكانت موجودة فقط على الورق؛ وسمحت ناورو لبنوكهما بالعمل دون تسجيل هويات عملائها، مما جعلها نقطة ساخنة للغاية لغاسلي الأموال.

هناك العديد من حالات مخططات غسيل الأموال الأخرى عبر التاريخ، ولكن هذه بعض من أخطر الجرائم، تتضمن بعض التوصيات لوقف غسيل الأموال: القضاء على هذه الشركات الوهمية المجهولة، وتطبيق القوانين الجنائية الحالية بشكل أفضل، والتأكد من أن جميع الدول تتبع معايير مجموعة العمل المالي (FATF) ، وجعل غسل الأموال جريمة في جميع البلدان (Vermaaten, 2017).

– **جريمة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:** في حين أن جرائم "الإتجار بالبشر" و"تهريب المهاجرين" غالبًا ما تكون مُجمَّعة ومتداخلة ، إلا أنها جرائم متميزة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (**UNTOC**) في البروتوكولات المحددة في الاتفاقية، التي صدقت عليها 141 دولة في عام 2003، يُعرَّف **الاتجار بالبشر** بأنه "**تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم، عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع**" في حين يُعرَّف **تهريب المهاجرين** بأنه: "**تدبير، بشكل مباشر أو غير مباشر، منفعة مالية أو مادية أخرى، من الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة طرف في الذي لا يكون الشخص مواطناً أو مقيماً إقامة دائمة فيها**".

في حالة الهجرة غير المشروعة، ينطوي كل من تهريب البشر والاتجار بهم على تجنيد وتنقل وتسليم المهاجرين من دولة مضيفة إلى دولة المقصد، يعتمد التمييز بشكل أساسي على ما إذا كان للمهاجرين علاقة توافقية مع المهربين وما إذا كانوا أحرارًا في نهاية رحلتهم، ومع ذلك، فإن إدراجها كبروتوكولات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يشير بوضوح إلى أنها جرائم منظمة معترف بها دوليًا (Reitano, 2015).

لابد من التمييز بين المتاجرة في الأشخاص وتهريب المهاجرين تشمل المتاجرة إستعمال القوة أو الإكراه أو الخداع أو بعض الإساءة لاستعمال السلطة ويتضمن عنصرا من إستغلال الضحايا، وتأتي الأرباح للمتاجرين من إستغلال الضحايا بطريقة ما بينما في حالة المهربين تكون الأجرة التي يدفعها المهاجر المصدر الرئيسي للدخل وعادة ما لا تكون للمهاجر بمجرد وصوله إلى مقصد أي علاقة بالمهرب.

- **تهريب المهاجرين:** تهريب البشر من عصابات متاجرة محلية إلى المتاجرة منظمة :

قد يعمل إثنان أو ثلاثة من مرتكبي هذه الجريمة فيجلبون عددا محدودا من الأشخاص في أي وقت يعينه وينقلونهم ويستغلونهم على الرغم من صغر حجم عملياتهم فإنهم يجنون أرباحا طائلة ومن جهة أخرى هناك شبكات غير وطنية كبرى بها أعداد ضخمة من مرتكبي هذه الجرائم يعملون عبر مناطق جغرافية واسعة وهو ينقلون أعدادا أكبر من الأشخاص (الامم المتحدة، 2010، صفحة 16). خلال هذه العملية، غالبًا ما يتم انتهاك حقوقهم ويمكن أن يتم سرقتهم وانتهاكهم وضربهم واحتجازهم مقابل فدية، أو حتى تركهم ليموتوا في بعض الحالات، عندما تكون المخاطر التي يتعرض لها المهربون عالية للغاية، لا يهتم الكثير من المهربين بما إذا كان المهاجرون يغرقون في البحر، أو يموتون من الجفاف في الصحراء، أو يختنقون في حاوية.

في عام 2009 تم توليد حوالي 6.6 مليار دولار من تهريب 3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية 9 بينما في العام السابق تم تهريب 55 ألف مهاجر من إفريقيا إلى أوروبا بقيمة 150 مليون دولار (UNODC, 2017, p. 12).

هناك بروتوكولات تم إقراراها ودخلت حيز النفاذ لمكافحة هذه الجريمة وهما بروتوكول منع وإنهاء ومعاقبة المتاجرة في الأشخاص لاسيما النساء والأطفال ويبلغ عدد الدول الأطراف في هذا البروتوكول 135 دولة، وبرتوكول مكافحة تهريب الأشخاص برا وبحرا وجوا وهناك 122 دولة أطراف فيه، ويكمل هاذان البروتوكولان إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولها 154 دولة طرف فيها.

لقد زادت حصيلة الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن التهريب زيادة حادة في السنوات الأخيرة، مبينة تكلفة هذه الجريمة في حياة البشر وكثيرا ما يعاني المهاجرون المُهربون من معاملة غير إنسانية أو مهنية أو أوضاع مهددة للحياة أثناء العبور أو في بلد المقصد، وما لم يتم دعم حقوق المهاجرين المهربين عند العثور عليهم فليس من المرجح أن تتمكن أنظمة العدل الجنائي من إستخدامهم كشهود في قضايا ضد مهربيهم، وفي الواقع فإن إستخلاص المعلومات من هؤلاء الذين تم تهريبهم هو ربما المجال الأكثر إغفالا في تحريات تهريب المهاجرين وكثيرا ما يتم الإكتفاء بإعادة المهاجرين المهربين إلى بلد منشئهم (الامم المتحدة، 2010، صفحة 16).

الجريمة الالكترونية: حسب بعض الفقهاء فإنها "**كل سلوك اجرامي يتم بمساعدة الحاسب الآلي**". وذهب البعض الآخر إلى القول بأن الجريمة المعلوماتية هي كل عمل أو امتناع يأتيه الإنسان ويسبب اضرارا باعتماد مكونات الحاسب المادية والمعنوية وشبكات الإتصال الخاصة به باعتباره من المصالح والقيم المتطورة التي تمتد قانون العقوبات لحمايها" .

كما "أن قدرة تقنية المعلومات على إختصار المسافات وتعزيز الصلة بين مختلف أنحاء العالم انعكست على طبيعة الأعمال الإجرامية، التي يعمد فيها المجرمون إلى استخدام هذه التقنيات في خرقهم للقانون، وهذا ما يعني أن مسرح الجريمة المعلوماتية لم يعد محميا بل أصبح عالميا، إذ أن الفاعل لا يتواجد على مسرح الجريمة بل يرتكب جريمته عن بعد، وهو وما يعني عدم التواجد المادي للمجرم المعلوماتي في مكان الجريمة (شرماط، 2012، صفحة 541).

تشمل الجرائم الإلكترونية عدة مجالات ، واحدة من أكثر الجرائم ربحية للمجرمين هي سرقة الهوية، والتي تدر حوالي مليار دولار سنويًا، يستخدم المجرمون الإنترنت بشكل متزايد لسرقة البيانات الخاصة، والوصول إلى الحسابات المصرفية والحصول على تفاصيل بطاقات الدفع عن طريق الإحتيال (UNODC, 2017, p. 51)، قد تخلق هذه "الأعمال" أشكالًا "سريعة الزوال" من التنظيم حيث يتم استخدام الإنترنت لربط المجرمين بارتكاب جريمة غير متصلة بالإنترنت، وبعد ذلك يتبددون لتشكيل تحالفات جديدة، الذي يجعل جرائم الإنترنت خطيرة للغاية هو صعوبة الكشف عن هوية المجرم، يمكن للمرء فقط تخيل الآثار المترتبة على الجريمة الإلكترونية إذا جماعة إرهابية قادرة على اختراق شبكة الكهرباء في الدولة أو النظام المصرفي، وهي واحدة من أخطر أنواع الجرائم عبر الوطنية بسبب عدد الضحايا المحتملين، في 2013، وضع أحد التقديرات الممكنة عدد ضحايا الجريمة

الالكترونية 40 مليون في الولايات المتحدة، 54 مليون في تركيا، 20 مليون في كوريا، و 16 مليون في ألمانيا (Vermaaten, 2017, p. 07).

هذا إضافة إلى أشكال أخرى من الجرائم التي لا تقل خطورة أو تهديدا للأمن القومي والإنساني منها تجارة السلاح، الرشوة، تهريب السجائر، قطع الأشجار.

2.2.2.الأبعاد السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لتأثير الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة

لقد اثبث الواقع ان تاثيرات الجريمة المنظمة متعددة وتمس مختلف المبادين نحاول في هذا العنصر ابراز كيف تؤثر الجريمة على الدول و الافراد:

أولا:التأثيرات السياسية: يلاحظ بأن الجريمة المنظمة تتسلل إلى داخل الأحزاب السياسية والجهاز الحكومي بما في ذلك الإدارات المحلية والعمل على افساد سياستها والمكلفين بإنفاذ القانون فيها، وتؤدي الأوضاع السياسية المنهارة في الدول التي تتزايد فيها نشاط عصابات الاجرام إلى زعزعة ثقة الجمهور في قادتهم، والإمتناع عن المشاركة السياسية وإنهيار التوافق بين الهيئات الاجتماعية بعضها البعض، وبينها وبين الهيئات السياسية والنتيجة هي إضعاف الهيئات العامة للدولة، كما أن المعروف أن جزءا من الأموال المغسولة يستخدم في تمويل ودعم أنشطة إرهابية تستفيد من تغيير أنظمة الحكم في دول ما بالقوة، وقد تؤثر هذه الأموال أيضا في البنيان لسياسي ذاته حيث تمول الحملات الإنتخابية لمالكيها غير المعروفين للدولة، مما يدفع بهم إلى المجالس النيابية التي عملها الأساسي وضع التشريعات ومراقبة أعمال الحكومة، ليؤثروا في أعمال تلك المجالس لخدمة مصالحهم وليكتسبوا حصانة برلمانية فيكونوا في مأمن من المساءلة الجنائية (شرماط، 2012، صفحة 543)، وللإجرام المنظم تأثير على النظام السياسي من ناحيتين

الناحية الأولى = بما يسمى إختصام الحكم

الناحية الثانية = بما يسمى تجميد نظام الحكم

أما فيما يخص اختصام الحكم فالمجموعات الإجرامية تستهدف أمرين: تسعى هذه المجموعات إلى أحداث ضغوط على الحكومات من أجل الابتزاز، وهنا ينطبق الأمر على ما تفعله المجموعات الإرهابية إذ تقوم بمهاجمة الأهداف السياسية من أجل إطلاق سراح معتقلين سياسيين وينفد هذه الاعتداءات مجموعة من الاشخاص مدربون تدريبا عسكريا، أو تسعى مثلا الى تغيير أنظمة الحكم نذكر في هذا الشأن ما كان يقوم به الثوار الايرلنديون **IRA** على الأراضي البريطانية وهدفها الضغط على الحكومة البريطانية للحصول على تغيير الموقف السياسي إتجاه ايرلندا، أمريكا اللاتينية وخاصة في كولومبيا بحيث كانت الإعتداءات التي قام بها تجار المخدرات هدفها الحصول على مواقف عقلانية من جانب السلطات، وفي هذا الصدد قام **بابلو اسكوبار Escobare Pablo** الذي أرهب كولومبيا بمجموعة من التفجيرات والإغتيالات التي طالت أرقي الشخصيات السياسية في البلاد، والأمر الثاني قد يتعدى الابتزاز ويخطو الى زعزعة النظام وحتى القضاء عليه فنجد مثلا بعض الجماعات الإجرامية ترفض السيطرة التي تقوم بها الدولة على إقليمها فنذكر من بينها **الألوية الحمراء Bricrades Rouges** والرعب الذي احدثته خلال ما سمي بسنوات الرصاص في إيطاليا.

تجميد الحكم في السلطة العامة في حال أنها تعرضت للهجوم فإنه من حقها أن تدافع على نفسها لكن المشكل المطروح في رد الفعل الذي يصدر من الدولة فهذا يمكن أن ينطوي على المساس بالحريات والديمقراطية ذاتها، بحيث تصبح هذه المهمة محفوفة بالمخاطر، ولهذا ترتب عن هذا مجموعة من التدابير العقابية والتي كانت احيانا تعسفية وغير مشروعة ولكنها في بعض الأحيان ضرورية.

انتشار الفساد السياسي ودوره في تسهيل مهمة الجريمة المنظمة: إن ظهور بعض الجرائم لها صدى الدولي وآثار ممتدة علما أن بعض عناصرهم معروفة ويمكن تتبعها والقبض عليها، ولكن نلاحظ العكس في بعض الدول نلاحظ أنه يوفر لهم الملاذ الآمن والأموال قصد إتمام مهامهم، هنا يتم تأكيد المخاوف المستترة لدى شعوب حول مساعدة هؤلاء الأشخاص المجرمين المطلوبين في اوطانهم والعديد من الدول الأخرى.

بحيث أن الفساد سواء كان على المستوى العالي والمقصود به كبار الموظفين الحكوميين أو على المستوى البسيط موظفوا النقل أو موظفوا الجمارك ...إلخ له آثاره الجسيمة، حيث ترتب عليه من الناحية الإقتصادية تشتيت الحوافز الإستثمارية وإضعاف حقوق الملكية، ومن ناحية سياسية يؤدي

إلى إضعاف المؤسسات ومن الجانب الاجتماعي يعيد توزيع الثروات واحتكارها من طرف الطبقة الغنية (صالح، 2008-2009، صفحة 112)

وحتى تناسب عمليات الجريمة المنظمة المستحدثة عبر هذه القنوات المشروعة بطرق غير مشروعة عليها إختراق الأجهزة والمؤسسات وتجنيد أشخاص يقومون بالتسهيلات المطلوبة، وهذا هو حجر الزاوية الذي تتحطم أمامه معظم التدابير لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، إذ أن الموظفين في القطاعات الحكومية بصفة خاصة لا يحصلون على عائدات مادية تكفي متطلبات الحياة الضرورية مما يجعلهم يقعون في أيادي العصابات.

يتحقق التقارب بين الفساد والجريمة المنظمة في النقاط التالية:

- الجريمة المنظمة والفساد يهدفان لمصلحه شخصيه؛
- الظاهرتان تتخذان المال والنفوذ سلاحا لتحقيق الأهداف؛
- الظاهرتان تستخدمان العنف والابتزاز والإغراء والترهيب؛
- الظاهرتان تستخدمان تقنيات العالية للمعلومات والاتصالات؛
- من خصائص الظاهرتان اتباع سرية العالية في المعاملات.

تجمع بين المتورطين في الظاهرتين صفات ضعف الوازع الديني التربية الوطنية والإلتزام بالقيم (زين، 2017، الصفحات 115-116).

استغلال الجريمة المنظمة لحالات الصراع و ضرب الاستقرار السياسي: تظهر داخل الدولة الفاشلة ما يعرف بدولة الأمر الواقع السيادة الفعلية من حيث الممارسة على أرض الواقع، وإقامة علاقات مع الخارج ملكا لدولة الأمر الواقع، يميز بينهما **روبرت جاكسون Robert Jackson** من خلال معيار السيادة اذ يطرح مفهومين وهما **السيادة الإيجابية** و**السيادة السلبية** و التي تنطبق على التوالي على شكلي دولة الأمر الواقع والدولة الفاشلة، ويشير مصطلح دولة الامر الواقع الى المناطق التي تسيطر عليها حركات متمردة أو قوى سياسية انفصالية، وأقامت عليها إدارات أضحت بمثابة دولة بحكم الواقع لكنها تفتقر إلى الإعتراف الدولي، تعتبر **جمهورية أرض الصومال Somalinda** من أحسن الأمثلة

على دولة الأمر الواقع التي ظهرت ضمن الدولة الفاشلة في الصومال، وهذه الدولة لا تملك مقاعد في الأمم المتحدة رغم أن سيطرتها قوية وكاملة على منطقتها (عطية ، 2018، صفحة 113).

ويبقى ربما التهديد الرئيسي لاستقرار الدولة هو انتشار النزاعات الداخلية جراء تزايد التجارة غير المشروعة التي تمول اطراف الصراع وتحثه على الاستمرار يعطى التقرير **World Atlas Of llicite Fluors** الذي أعده الأنتربول ومركز **Rhipto** وهو مركز نرويجي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أول لمحة عامة شاملة عن أهمية هذه العوامل في النزاعات في أنحاء العالم، وتستأثر جماعات الجريمة المنظمة بنسبة 96% من مبلغ الـ 31,5 مليار دولار الذي تدره سنويا التدفقات غير المشروعة في مناطق الصراع، وتساعد هذه الأموال في تأجيج النزاعات العنيفة وإستنادا إلى التقارير العامة وبيانات الإستخبارات يحدد **تقرير World WAtlay** أكثر من 1000 طريق تستخدم للتهريب وسائر التدفقات غير المشروعة.

إن الإستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والبيئية كالذهب، الألماس، الخشب النفط، الفحم والأحياء البرية يشكل في الوقت الحاضر أهم مصدر لتمويل النزاعات إذ تبلغ نسبته حسب التقديرات:
38% من التدفقات المالية غير المشروعة الموجهة للجماعات المسلحة المشاركة في هذه النزاعات؛

38% الجريمة البيئية؛

28% مخدرات؛

26% فرض ضرائب غير مشروعة، مصادرة الممتلكات، النهب؛

3% تبرعات خارجية؛

3% الأموال المتأتية من الإبتزاز؛

1% من تجارة الفحم غير المشروعة.

قال السيد **يورغن شترك Jürgen Schreck** الأمين العام للأنتربول إن الكم الهائل للأموال غير المشروعة المتأتية من إستغلال الموارد الطبيعية يدعوا إلى القلق الشديد فالشبكات الإجرامية تؤجج بأنشطتها النزاعات العنيفة التي تُقوض بدورها سيادة القانون، وأضاف قائلا إن التقرير يعطى زخما

جديدا لجهودنا المستمرة الرامية إلى وقف هذه التدفقات غير المشروعة ومكافحة التهديد الذي تطرحه الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلم والأمن والتنمية .

وقال السيد **كريستيان سلمان Christian Salman** رئيس **مركز Rhi** يجب إعتبار مكافحة الجريمة عاملا هاما في منع النزاعات وحلها إذا أردنا أن ننجح في صون السلام (الانتربول، 2018).

إن تأثير الجريمة المنظمة على ديناميات الصراع عميق، هناك أدلة قوية تدعم الفكرة القائلة بأن النزاعات التي يحصل فيها متمرد رئيسي أو جماعة إرهابية على أموال من التهريب تميل إلى أن تستمر لفترة أطول بكثير من تلك التي لا تفعل ذلك، لا تقتصر أسباب ذلك على التربح من الحرب أو الأيديولوجية، بل ترتبط أيضًا برأس المال السياسي الذي تكتسبه هذه الجماعات من خلال توفير السلع العامة التي لا تستطيع الدولة أو لا ترغب في تقديمها، يمكن أن تكون النتيجة تآكلًا إضافيًا للدولة وترسيخًا لـ "**السيادة المزدوجة**" التي تتنافس على الولاء والشرعية بين السكان .

غالبًا ما يؤدي إنهاء الأعمال العدائية وتوقيع اتفاقيات السلام إلى تدفق العملة الصعبة والبنية التحتية المادية وغير المادية (مثل الطرق والإنترنت وأنظمة البنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية) التي يمكن أن تجعل الأعمال غير المشروعة أكثر كفاءة ويصعب اكتشافها بل وأكثر ربحية (de Boer & Bosetti, 2015, p. 45).

في حين أن الديناميكية بين الإجرام والنزاع تختلف في كل حالة، هناك بعض الآليات السببية الرئيسية التي تربط عادة الأنشطة غير المشروعة بنتائج الصراع السلبية، الآلية السببية الأولى هي التحول في هياكل الحوافز والدوافع، تحدث هذه العملية على المستوى المجتمعي والفردي، يرى **كالدور** بأن استخدام الجريمة لتمويل الحرب يعيد تشكيل النظام الإقتصادي للبلد بطريقة تحفز على إستمرار الصراع، في حين أن الصراع يضر بالإقتصاد ككل، فإن الفوائد المشتركة لتلك المجموعات المشاركة بشكل مباشر في "إقتصاد الحرب" تعني أن لديهم حوافز لإطالة أمد الصراع .(Kaldor, 2012, pp. 94–95)، ينطبق نفس المنطق على مستوى المجموعة، حيث تتغير أهداف المنظمة عندما تصبح أكثر استثمارًا في التربح الإجرامي.

من الواضح أن أي تمويل يمكن الحصول عليه من الجريمة سيسمح للجماعة بمواصلة تمردها وتطوير قدراتها، على الرغم من صعوبة التأكد من أن الموارد المالية للمنظمات السرية يمكن أن تكون

كبيرة ، فقد ذكر أحد التقارير أن دخل حزب الله من الجريمة يبلغ مليار دولار سنويًا سنة 2017، علاوة على ذلك،، يمكن للجريمة المنظمة المنتشرة على نطاق واسع أن تضعف الدولة عن طريق خفض الضرائب وتقليل الشرعية وإفساد المؤسسات حسب **دو بور De Boer و بوستي Bosetti** ، **بريسكو Briscoe**الأمر الذي له تأثير إضافي، أي تأثير من هذا القبيل على توازن القوى لديه القدرة على إطالة وربما توسيع نطاق الصراع، أخيرًا يمكن أن يساعد التورط في الجريمة المنظمة الجهات الفاعلة غير الحكومية على تطوير شرعية أكبر بين السكان المحليين، على سبيل المثال من خلال حماية الانجازات غير القانونية حسب **جونسون Cornell وكورنال Jonsson** ، أو إعادة توزيع الأرباح غير المشروعة نحو الخدمات الاجتماعية، ترتبط الشرعية المتزايدة وإضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة حكم المتمردين، سواء تم تمويلها عن طريق الجريمة أم لا ، بزيادة مدة النزاع .

ثانيا: التاثيرات الاقتصادية:

تخترق الجريمة المنظمة جسد النظام الاقتصادي وتحدث به الكثير من الاضرار التي تؤدي الى انهياره نذكر منها

ا**لأضرار بالبنوك:** إن استخدام البنوك في غسل الأموال يؤدي إلى أضرار بالغة بالبنوك منها:

أ- السحب المفاجئ للأموال والذي يؤدي إلى إحداث فجوة في النقد المتوفر لدى البنك؛

ب- افساد الجهاز المصرفي نتيجة رشوة البعض من قياداته لضمان تنفيذ عمليات غاسلي الأموال؛

جـ- تشويه سمعة البنك وعدم الثقة فيه، لأن مبدأ الثقة في البنوك أساسه نظافة الأموال التي يديرها؛

د- زعزعة الثقة في الكوادر المصرفية العامة في البنوك نتيجة سمعة المصرف السيئة؛

هـ- و قد يؤدي غسل الاموال من خلال البنك إلى انهياره تماما.

تدوير قيمة العملة الوطنية: نتيجة لاعتماد عمليات الغسل على النقد الاجنبي لسهولة تحريكه من دولة إلى أخرى يزداد الطلب على العملات الأجنبية التي يساء استخدامها ويؤدي ذلك إلى تدوير قيمة العملة الوطنية، وعجز في ميزان المدفوعات، و حدوث أزمة في سيولة النقد الأجنبي مما يبدد احتياطات الدولة لدى البنك المركزي من العملات الاجنبية المدخرة (شرماط، 2012، صفحة 544).

تحالف الجريمة المنظمة والإقتصاد غير الرسمي: بدأ مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة **Illicit financial flows IFF** بالظهور في التسعينيات من القرن الماضي والذي كان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال، وهو يشير بشكل كبير الى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية، أو بشكل أوضح تلك التي يتم الحصول عليها ونقلها بشكل غير مشروع وإستخدامها عبر الحدود تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي الممارسات غير الشرعية مثل:

- الفساد؛

- التهرب الضريبي؛

- جميع الأموال من الأنشطة غير المشروعة المخدرات وتجارة البشر تهريب المعادن والحياة البرية؛

واستخدام تلك الأموال في أغراض غير قانونية مثل تمويل الجريمة المنظمة وقد تبنى الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا التعريف المستخدم من قبل منظمة النزاهة المالية العامة والتي عرفتها بأنها **حركة رؤوس الأموال المكتسبة والمنقولة بطريقة غير مشروعة عبر الحدود والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع استنادا إلى مصدر التدفق وهي الفساد، الانشطة التجارية، الانشطة الاجرامية** (احمد ابو العز، 2018، صفحة 63).

تطور الإقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في العالم بأسره ويرجع هذا إلى وجود أزمات ضمن القطاع الرسمي، حيث أكد مكتب العمل الدولي أن نقابة العمل في القطاع ليست مجدية، كذلك الإصلاحات الإقتصادية التي تتقدم بها الحكومة للتعامل مع أزمة المديونية والعجز التجاري حيث شملت تدابير لتقليل الإنفاق العام وتقديم الدعم للمؤسسات العامة للدولة وتشجيع برامج الخصخصة، وهو ما أدى إلى تراجع العمالة بالقطاع العام نتيجة إنخفاض التوظيف في الخدمة من 54% سنة 1975 إلى 33% سنة 1985 وإلى 24% سنة 1993، وهو في تواصل بالإضافة إلى هذه الأسباب المباشرة لأزمة العمالة في القطاع الرسمي هناك أيضا أسباب بعيدة المدى مؤدية إلى ركود القطاع الخاص وضعف القدرة على تنظيم المشاريع في هذه البلدان مثل عدم وجود دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد الإقتصادي المفرط على البلدان المتقدمة، التخلف التكنولوجي، إنخفاض مستويات الحياة والاستهلاك، ضعف حجم السوق. (Delvaux, 2001)

لوحظ كذلك إنخفاض في قدرة التشغيل في القطاعين العام والخاص نتيجة الإكتظاظ الذي عانى منه سوق العمل خاصة مع موجة هجرة الشباب إلى المدينة، كذلك راجع لأسباب هيكلية متعلقة بفشل السياسات التجارية خاصة فيما بتعلق بالتوزيع أو إنخفاض القدرة على إستيراد المنتجات ذات الطلب العالي، قد أصبح يساهم الإقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في الإقتصاد الوطني ما يقارب من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في دولة النيجر وفقا لمنظمة العمل الدولية فإن القطاع غير الرسمي أنشأ 93% من فرص العمل في المناطق الحضرية .

إن هذه الوضعية تشكل تدهورا للديمقراطية والاستقرار الإقتصادي، يُضعف الإنتاجية ويُضخم الثغرة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، كذلك خطورة ظروف العمل، ذلك أن أغلب أعمال القطاع غير الرسمي تكون خطيرة وغير قانونية تتم في سرية وقد تتضمن التنقيب عن مواد ضارة، ضف إلى ذلك الجهل بالحماية الإجتماعية والرعاية الصحية، وهي أمور تعتبر من أهم حقوق العامل وهذه تعتبر من سلبيات الإقتصاد غير المشروع التي تضعف قدرته على المنافسة وكذا عدم وجود تنظيم جماعي للعمال وهذا الأمر يكون لصالح إستمرار الإنتهاكات والسياسات التمييزية ضد العمال في هذا القطاع .

ومند سنوات السبعينيات تحاول منظمة العمل الدولية تقديم نصائح واستشارات لكيفية إدماج القطاع غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي ولكن لعدم وجود بيئة إقتصادية لم يتم بذلك (Delvaux, 2001) .

تعدد العوامل المسؤولة بشكل واضح عن تزايد الانشطة المالية غير المشروعة:

أ_ **ضعف الإدارة والحكم:** يؤدي إلى تنامي عدد التدفقات المالية غير الشرعية حيث يساهم ضعف بيئة الأعمال في تشجيع الأفراد على كسب الأموال بطرق غير مشروعة بدلا من الإعتماد على الوسائل القانونية، كما يؤدي تزايد ممارسات الفساد الى تقويض عمل المؤسسات والقوانين مما يشكل بيئة مواتية لتلك التدفقات، (احمد ابو العز، 2018، صفحة 64). إن العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة هي علاقة روح بجسد وكل منها يشكل سببا ونتيجة للآخر، في الجرائم التي صنفت أنماط من جرائم الفساد هي جرائم منظمة والتنظيم الهيكلي للجريمة المنظمة يقوم على الفساد وبناء قنوات تنظيمية للتواصل مع المفسدين.

تحتاج الجريمة المنظمة اليوم الى معرفة علمية تتجاوز القدرات الذهنية لأعضاء عصابات الجريمة المنظمة تقليدية الذين كانوا يأتون من طبقات الضعيفة في المجتمع والذين لم ينالوا قدرا من التعليم ولا يملكون شيء يخسرونه، ولا شك أن أشخاص من هذا النوع يصعب عليهم التعامل مع النظم الحديثة المستخدمة في المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية وبرامج الحكومات الإلكترونية التي أصبحت سمة هذا العصر في كافة المعاملات داخل الدول وعبر الحدود الدولية، لذا أصبح لزاما على عصابات الجريمة المنظمة ان تخترق المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع، فالجريمة المنظمة بحكم طبيعتها الإقتصادية والتجارية المنحرفة يتطلب المرور عبر بعض القنوات المشروعة مثل عبور المنافذ الدولية والمراكز الجمركية ودوائر الضرائب الثبوتية وتقنيات النقل والأتصال (زين، 2017، صفحة 115).

ب _ الإقتراض الخارجي: يمثل عنصرا مفسرا لهروب رأس المال فقط تبين من عينة تضم 30 بلدا أفريقيا خلال الفترة من 1970_ 1996 أن كل دولار اقتراض خارجي من قبل دول إفريقيا جنوب الصحراء يغادر البلاد في شكل رأس مال هارب، وفي الغالب الأفراد الذين يقومون بتهريب رؤوس الأموال هم من يقومون بطلب القروض الخارجية مما يعرف بظاهرة **الاستثمار السري الدائري mound-tripping** في حالة بوركينافاسو وجد أن زيادة الدين في دولار واحد يكون مسؤول عن هروب ما بين 20 الى 40 سنتا كذلك وجدت علاقة إيجابية بينهما في حالة إثيوبيا ومدغشقر، كما تظهر الأدبيات أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تشهد هروب رأس المال خاصة النفط والمعادن الأخرى من خلال الغش التجاري كما في حالة الكاميرون وزيمبابوي كما أن النقد الأجنبي الذي توفره المساعدات يتم اختلاس جزء منهم وتحويله الى الخارج في شكل أصول خاصة كما في حالة إثيوبيا.

جـ_ الصراعات والمخاطر السياسية: تعد أحد أهم العوامل المفسرة التدفقات المالية غير المشروعة فلقد أشارت العديد من الدراسات الى ان البلدان الأكثر إستقرارا أقل هروبا لرأس المال، حيث تأثر الصراعات على تدفق الأموال غير المشروعة من جانبين: (احمد ابو العز، 2018، صفحة 65)

–يثير عدم الاستقرار السياسي خطر على الاستثمار المحلي وبالتالي يشجع أصحاب الثروة على نقل أصولهم الى الخارج لحفظها في مناطق آمنة

– إن إنعدام الديمقراطية والقدرة على التنبؤ بالبيئة السياسية يثير خطر مصادرة الأصول مما يحفز هروب رؤوس الأموال.

د_ الحوافز الضريبية: من أهم العوامل المفسرة التدفقات غير المشروعة فعلى الرغم من أن الهدف من تلك الحوافز تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع حجم النشاط الإقتصادي إلا أن اساءة استخدامها يؤدي إلى الأضرار بالإقتصاد ويؤدي إلى تزايد حجم التدفقات غير المشروعة.

هـ_ وثمة عامل آخر مهم في هذا الصدد يتمثل في وجود الملا ذات الضريبية (احمد ابو العز، 2018، صفحة 65).

ثالثا:التاثيرات الاجتماعية:

الجريمة بصفة عامة ذات آثار اجتماعية سلبية على الفرد و المجتمع، إلا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات آثار أعم و أشمل على المجتمع، إذ أن تفشيها بأنشطتها المختلفة يؤدي إلى خلق صراعات طبقية اجتماعية من خلال ما تسببه من إنقسام وفجوة بين تلك الطبقات، فالثراء السريع من قبل المستفيدين من أعمال الجريمة المنظمة كالإتجار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال يقود الآخرين اللذين يبحثون عن مصادر العيش الكريم والإستقرارر إلى عدم الثقة بالنظام الإجتماعي والقيم والتقاليد التي ينبغي التمسك بها، مما قد يدفع الكثيرين منهم إلى الإستسلام والإنخراط في المنظمات الإجرامية .

وهو ما يزيد من انتشار مختلف الأعمال الإجرامية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعل ارتفاع عدد المنخرطين فيها سواء كأعضاء فاعلين في الجرائم التي تقوم بها أو كضحايا لتلك الجرائم، منها كالسرقة، القتل، الإغتصاب، التعدي على الأموال، هذا دون أن ننسى ما تسببه الجريمة المنظمة عبر الوطنية من ضياع للحقوق وتدمير للنسيج القيمي والأخلاقي لمجتمع، عن طريق استعمالها للفساد كوسيلة لحماية نشاطها واستمراريتها (شرماط، 2012، صفحة 544)

3.2. العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي

لقد دار النقاش حول تطور الإرهاب والجريمة المنظمة منذ الهجمات على مركز التجارة العالمي في سبتمبر 2001، ومن المفارقات أنه مع بدء الحرب على الإرهاب بشكل جدي، اختتمت المفاوضات

حول توقيع اتفاقية عالمية بشأن الجريمة المنظمة دخلت حيز التنفيذ في عام 2003 بعد تحقيق العدد المطلوب من التصديقات، وفعلا كانت النقاشات تدور بعضها حول الإرهاب ونمو التشدد الإسلامي، والآخر حول الجريمة المنظمة والطفرة المفاجئة في التجارة غير المشروعة في الألفية الجديدة، والشيء الواضح هو أن النقاش حول الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بشكل عام كان خاضعًا للنقاش حول الإرهاب في كل من البلدان المتقدمة والعديد من البلدان النامية، بالنسبة للبلدان المتقدمة كانت الأولوية للتخفيف من تهديد الإرهاب وعلى النقيض من ذلك، كان يُنظر إلى الجريمة المنظمة في كثير من البلدان النامية على أنها شيء بعيد المنال ، وتهديد فقط للعالم المتقدم (Shaw & Mahadevan, 2018, p. 01).

في عام 1996 لجنة مكافحة الجريمة التابعة للأمم المتحدة اشارت إلى أن "الصلة بين الجريمة المنظمة (عبر الوطنية) والإرهاب (الدولي) قد تم تصورها لأول مرة في الثمانينيات بمصطلح" إرهاب المخدرات ". (Schmid, 2018)، وفيما يخص العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة هناك حالتين:

1.3.2.تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي

هناك حاجة لتوضيح أسباب تلاقي الإرهاب والجريمة المنظمة، وفقًا **لشوري ليانغ Shuri Liang**، فإن الأسباب الرئيسية لهذا التقارب هي العولمة، ثورة الاتصالات، نهاية الحرب الباردة، و" الحرب العالمية على الإرهاب "، علاوة على ذلك ، يجب أن نضيف عنصرًا مهمًا إلى القائمة، وهو الأعداد المتزايدة للدول الفاشلة أو الضعيفة.

بعد الحرب الباردة، بدأت الجماعات الإرهابية في السعي للحصول على موارد مالية للحفاظ على أنشطتها، كما قال **بوفنكيرك Bovenkirk وأبو شقرا** ، "كانت نهاية الحرب الباردة تعني في كثير من الحالات إنهاء رعاية المنظمات الإرهابية من قبل الدول في الكتلتين الشرقية والغربية"، وكذا التطورات الهائلة في المعلومات والاتصالات والنقل والتكنولوجيا سهلت التقارب بين المجموعتين، هذا دون ان نغفل دور هياكل السوق العالمية المنسقة جيدًا، المغتربين و"الملاذات الآمنة" الجغرافية في حجب الخط الفاصل بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، أخيرًا وليس آخرًا، العدد المتزايد للدول الفاشلة أو الضعيفة، الموقع الجغرافي المثالي، عدم وجود سلطة فعالة، سيادة القانون

غير فعالة، وفساد الضباط، والحدود التي يسهل اختراقها هي " ملاذ امن " لوجودهم ، كذلك بعد 11 سبتمبر 2001 مع إعلان "الحرب على الإرهاب"، أصبح العديد من الجماعات الإرهابية في ورطة لإيجاد موارد كافية لأنشطتهم. (SARI, 2015, p. 468)

يُعرَّف **الإرهاب** بأنه: الإستخدام غير القانوني – أو التهديد باستخدام – القوة أو العنف ضد الأفراد أو الممتلكات لإكراه أو تخويف الحكومات أو المجتمعات، غالبًا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية"، وهذا يشمل المنظمات الإرهابية، والمتطرفين المحليين، والمتمردين أو رجال حرب العصابات المتشابهين في التفكير (سياسياً أو أيديولوجياً) (CHDI, 2017).

بعد 11 سبتمبر 2001، بدأت اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم تعريف مشترك للإرهاب في المادة 2 (1) من المسودة الإتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي:

(1) يرتكب أي شخص جريمة بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية إذا تسبب ذلك الشخص بأي وسيلة، بشكل غير قانوني وعن عمد، في:

- وفاة أي شخص أو إصابته بإصابة جسدية خطيرة؛
- إلحاق ضرر جسيم بالممتلكات العامة أو الخاصة، بما في ذلك مكان للإستخدام العام، مرفق أو نظام نقل عام، بنية تحتية، أو البيئة؛
- الضرر الذي يلحق بالممتلكات أو الأماكن أو المرافق أو الأنظمة المشار إليها في الفقرة 1 (ب) من هذه المادة ، مما يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة؛
- عندما يكون الغرض من السلوك، بحكم طبيعته أو سياقه، هو: تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه " (SARI, 2015, p. 469).

من المفيد توضيح ما نرغب في فهمه بالضبط وهو "الروابط" عند النظر إلى الظاهرتين، تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في التمييز بين مختلف مستويات الشدة في التفاعلات بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

المستوى 1: ارتباط ضعيف للتعاون الانتهازي المخصص (مثل شراء الارهابي سلاح ناري من السوق السوداء من تجار أسلحة الجريمة المنظمة).

المستوى 2: ارتباط منتظم، وتعاون تكتيكي وعملي ، على أساس مجموعة المصالح المشتركة (مثل الحفاظ على "النظام" / الانضباط وتدفقات التجارة غير المشروعة في المناطق الخارجة عن القانون والمحظورة التي تقع خارج سيطرة الحكومة، خارج سيطرة الحكومة).

المستوى 3: تشكيل التحالف، أي علاقة إستراتيجية قائمة على ميثاق تنطوي على تكافل متبادل المنفعة.

المستوى 4: التقارب حيث يندمج كلا الجانبين من حيث الأفراد والموارد والأنشطة اللوجستية و/ أو العملياتية (Schmid, 2018, p. 15).

2.3.2.التداعيات السياسية للتقارب بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

يؤثر الإرهاب بشكل منفرد وكذا الجريمة المنظمة على امن وسلامة الدول والافراد، اما اذا تحالفا معا فالاكيد ان خطرهما سيكون اكبر،

أ- **عدم الاستقرار السياسي:** تشكل الشبكات العابرة للحدود غير المشروعة تهديدًا للاستقرار السياسي، وتستفيد منه ايضا، تلعب الديمقراطية أو غيابها دوراً مهماً في نجاح الجماعات الإرهابية والإجرامية وإمكانية تقاربها، إن غياب العملية الديمقراطية تخلق نظامًا يشعر فيه المواطنون بانعدام الثقة في قدرتهم على اختيار القادة بشكل شرعي، زيادة عدد المحرومين من حقوق التصويت في المجتمع يزيد من حشد التجنيد لكل من الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية ويزيد من إمكانية التأثير والتنسيق، يمكن أن تؤدي البطالة / العمالة الناقصة، وندرة الموارد، والتحولات الديموغرافية، الهجرة ، إلى زيادة الرغبة في عمل هذين النوعين من المجموعات معًا.

ب- **الإشكالات القانونية:** تطرح مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اليوم العديد من التحديات القانونية على الصعيدين المحلي والدولي، مع تزايد تعاون هذه المنظمات وتقاربها، يصبح من الصعب تحديد الوسائل القانونية للمقاضاة على سبيل المثال، ما هي الولاية القضائية المسؤولة عند الأنشطة عبر الوطنية، التي تتطلب التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات، كما ان تطبيق القانون الجنائي

الوطني غير كافٍ عند التعامل مع الإرهاب عبر الوطني، إذا اجتمعت مجموعات الجريمة المنظمة وتعاونت مع المنظمات الإرهابية، فقد يصبح من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون التقليدية منع أفعالها وإنفاذ القانون. (CHDI, 2017).

غالبًا ما يتعلق الفضاء غير الآمن "**بالحكم**" وهنا تصل أنشطة الإرهاب، الميليشيات والجماعات الإجرامية إلى نقطة التقاء تقوم على مستواها الارهابيون والمجرمون **بتبادل الخبرات** فيما بينهم من خلال:

- **تطوير اقتصادات الحماية:** حيث يتم فرض ضرائب على التجارة والأعمال نظرًا لأن الأماكن غير الآمنة غالبًا ما تكون نقاط إنتاج أو عبور، فإن الإقتصاد غير المشروع هو الذي يولد الدخل الأكثر "خاضعًا للضريبة"، حتى أن تأثير المال يجعل من الممكن تغيير الأهداف الأيديولوجية لتتماشى مع تراكم الموارد ويمكّن الجهات المدرة للدخل على حساب أولئك الذين لديهم مواقف أيديولوجية أكثر.

- **استخدام القتل "الرمزي"**: تعلمت الجماعات الإجرامية من الضالعين في الإرهاب إستخدام القتل "الرمزي" الذي هو سمة أساسية من سمات عالم الجريمة، عندما تقوم الجماعات الإجرامية المكسيكية بتعليق الجثث أو قطع الرؤوس خارج المدن والقرى، فإن رسالتهم هي: نحن في موقع السيطرة، ومن الأمثلة على ذلك مقتل العديد من مرشحي الانتخابات البلدية في المكسيك، إلا أن رد فعل وسائل الإعلام العالمية كان خافتًا بشكل ملحوظ فلو قامت جماعة موصوفة بأنها إرهابية بتنفيذ عمليات القتل، لكان الغضب على نطاق مختلف تمامًا.

- **المافيا الثورية:** غالبًا ما يلعب الإرهابيون والأيديولوجيون اللعبة الطويلة، لكن الأمر نفسه ينطبق على زعيم الجريمة المحنك، صحيح أن الربح هو الهدف، لكن البقاء على المدى الطويل كذلك مهم، قد يعيش زعماء الجريمة أكثر من الإرهابيين، أو قد يصبح القادة الإرهابيون مجرد زعيم جريمة آخر، يمكن للجهات الفاعلة الفردية العاملة في أوساط الإرهاب والجريمة أن تتخطى الحدود فيما بينها، وتجلب معها الخبرة والمهارات المكتسبة،

وبحسب ما ورد قام مؤسس داعش أبو مصعب الزرقاوي بتدريب المسلحين الباكستانيين على أساليب الاغتيال خلال التسعينيات. (Shaw & Mahadevan, 2018, p. 02)

هناك أوجه تشابه بين كل هذه الظواهر – ليس أقلها ظهور الاقتصاد غير المشروع أو الرمادي كمصدر للمنافسة والسيطرة، "**رجل الأعمال العنيف**" هو تسمية مفيدة لمجموعة من الجهات الفاعلة التي تعمل على طول سلسلة متصلة من الجريمة والإرهاب، يستفيد هؤلاء الأفراد من أدوات العنف غير المشروع والاقتصاد والأيديولوجية السياسية لتحقيق غايات اجتماعية أو مالية أو سياسية، يتطلب إغلاق المجال أمام رواد الأعمال العنيفين مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والإنمائية والإقتصادية وأدوات إنفاذ القانون، إذا كانت الحدود بين الإرهاب والجريمة المنظمة متداخلة دائمًا، فلا يمكن تمييزها الآن بشكل متزايد، قد يتطلب هذا العودة إلى التفكير في فترة ما بعد الحرب الباردة حول كيفية تحقيق الاستقرار في المساحات "غير الآمنة" ، ولكن هذه المرة في سياق المنافسة الجيوسياسية التي أعاقت المنظمات الدولية.

ومع ذلك، ما لم يتم تحقيق ذلك، فإن التهديدات من الهوامش – تشابك متزايد التعقيد للاقتصاد غير المشروع والأيديولوجيا والحكم الإجرامي – سوف تتكاثر ، وبينما قد تبدو بعيدة عن العالم المتقدم، فإن مدى إنتشارها سيصبح أقرب من أي وقت مضى (Shaw & Mahadevan, 2018, p. 3).

3.3.2.نقاط التنافر بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي

يرصد ستة اختلافات بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة – بينما لاحظت في الوقت نفسه أن هذه الإختلافات كانت تعميمات يمكن دائمًا العثور على استثناءات لها:

- الجماعات الإرهابية عادة ما تكون ذات دوافع أيديولوجية عالية بينما مجموعات الجريمة المنظمة ليست كذلك بشكل عام، تسعى الجريمة المنظمة دائمًا إلى الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، في حين أن القوة والسيطرة يمكن أن تكون دوافع ثانوية، يمكن أن تنطوي الجريمة المنظمة على العنف والإكراه، لكن الهدف في الجريمة المنظمة يظل الربح (Waldemar, 2018, p. 03)؛

- عند تقديم الإرهابيين السياسيين إلى المحاكمة، يعترفون عادة بأفعالهم (رغم أنهم يرفضون اعتبارها جرائم)، يحاول أعضاء جماعات الجريمة المنظمة بشكل عام التقليل من درجة تورطهم في الجريمة؛
- الجماعات الإرهابية تسعى جاهدة من أجل زيادة المتابعين السياسيين، بالنسبة لجماعات الجريمة المنظمة، هذا أقل أهمية ونتيجة لذلك، يسعى الإرهابيون عمومًا إلى التغطية الإعلامية بينما يتجنبها جماعات الجريمة المنظمة؛
- الإيذاء الإرهابي أقل تمييزا بشكل عام من الذي تمارسه الجريمة المنظمة؛
- بينما يتنافس الإرهابيون مع الحكومات على الشرعية في اكتساب مكانة أخلاقية عالية في التصور العام، لا تلعب مجموعات الجريمة المنظمة دور الجماهيرية؛
- كثيرا ما تقاتل جماعات الجريمة المنظمة في إقليم معين بعضها البعض في حروب العصابات؛ هذا أقل شيوعًا مع الجماعات الإرهابية المتنافسة.

بالنظر إلى الوراء أوائل عام 2018، أعتقد أن معظم هذه النتائج لا تزال قائمة؛ الاستثناء هو النقطة الاخيرة كما رأينا ليس فقط المنافسات ولكن المواجهات المسلحة وحروب النفوذ بين الجماعات الإرهابية في عدد من البلدان ، على سبيل المثال ، في سوريا (النصرة ضد داعش) وأفغانستان (طالبان مقابل داعش) (Schmid, 2018, p. 14).

عنصر آخر مهم للتمييز بين هاتين الجريمتين هو أنه بحكم التعريف، لا يمكن أن يرتكب الجريمة المنظمة شخص واحد (على النحو المنصوص عليه في تعريف الجماعة الإجرامية المنظمة المنصوص عليه في المادة 2 (أ) من اتفاقية الجريمة المنظمة) عندما يكون إرهابيًا يمكن أن يقوم بالفعل بشكل منفرد (Waldemar, 2018, p. 03).

بعد ذلك ركزت في تقرير عام 1996 على أوجه التشابه:

- يعتبر كل من أعضاء المنظمات الإرهابية وأعضاء المنظمات الإجرامية جهات فاعلة واقعية بشكل عام؛

- كلاهما يستخدم "العضلات والقسوة" وينتج ضحايا، الترهيب، التهديد بالعنف الجسدي، أمر شائع لكليهما ، على الرغم من أن العنف الإرهابي، بحكم تعريفه، يهاجم المعايير الأخلاقية الأساسية لإحداث آثار غير متناسبة؛
- كلاهما يستخدم تكتيكات متشابهة (وإن لم تكن متداخلة بالكامل) الخطف، الإغتيال، الإبتزاز (إما في شكل "أموال حماية" أو "ضرائب ثورية")، الإختطاف من أجل الحصول على فدية والسطو على البنوك هي جرائم نجد كل من الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية متورطة فيها لا سيما في مراحلها المبكرة؛ (Schmid, 2018, p. 15)
- كل من المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة تعمل سرا، ولكن كلاهما يحتاج إلى منظمات علنية (أحزاب سياسية ، كازينوهات) لمقابلة جماهيرهم؛
- كلاهما مُجرَّم من قبل النظام الحاكم؛
- كلاهما يقف في مواجهة الدولة (باستثناء الحالات التي يوجد فيها تواطؤ من الدولة أو حتى تدخل نشط)؛
- في كلا النوعين من المنظمات، يكون ادعاء المجموعة على الفرد قويًا، كما أن ترك المجموعة أمر صعب، وإن لم يكن مستحيلًا؛
- إبتزاز وسرقة الأموال لتمويل منظماتهم.

إذا نظرنا إلى الوراء مرة أخرى، فإن معظم هذه النتائج لا تزال تبدو صحيحة، ومع ذلك، فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، هناك أدلة متزايدة على أن الجماعات الإرهابية توفر المخدرات (مثل الأمفيتامين كابتاغون) لعملائها لجعلهم أكثر شجاعة، خاصة عند الانخراط في مهام انتحارية، كما وصفت بعض الدراسات الحديثة الفكرة الراسخة بأن معظم الإرهابيين طبيعيون بشكل مروّع (بالمعنى السريري، وليس الأخلاقي). في حين أن هذا قد يظل صحيحًا بالنسبة لمعظم القادة الإرهابيين، يبدو أن العديد من أولئك المعرضين للتجنيد في الشبكات الإرهابية، على الأقل في أوروبا، يعانون من مشاكل في الصحة العقلية (Schmid, 2018, p. 15).

4.3.2.العلاقة بين الدولة الفاشلة، الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي:

بدون الجهاز الرسمي للحكومة والوصول إلى المحاكم يضطر الرجال الأقوياء المحليون إلى تسوية النزاعات بالعنف، أو على الأقل التهديد الحقيقي بالعنف هؤلاء الرجال الأقوياء والمنظمات التي يبنونها يشكلون المجموعات الهرمية الأكثر ارتباطًا بـ **الجريمة المنظمة** في المخيّلة العامة ينمو هذا الشكل من الجريمة المنظمة في المناطق الجغرافية والمجتمعات التي أهملتها الدولة، مثل الأحياء الفقيرة وأحياء المهاجرين الجدد، كثيرًا ما تستجيب المجتمعات المستبعدة اجتماعيًا لنقص الفرص من خلال إنشاء مصادرها الخاصة للائتمان والوصول إلى الوظائف والأمن، يمكن أن تتحول هذه المخططات غير المنظمة إلى تقاسم القروض وإبتزاز العمالة ومضارب الحماية، ما بدأ كجهود مجتمع مهمش لحماية نفسه وإعالة نفسه يمكن أن يتحول بمرور الوقت إلى مصدر للافتراس، مما يهدد مجتمعهم والمجتمع ككل (UNODC, 2010, p. 29).

تُتَّهم الدول الفاشلة والضعيفة عبر بعض مناطق العالم بأنها ساهمت وبشكل كبير في تهيئة البيئة المناسبة لنضوج توليفة من الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي العابر للحدود خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة ونظرا للعجز البنيوي المؤسساتي الدائم الذي تعاني منه هذه الدول خصوصا في القطاع الأمني وفرت القواعد المثالية لإزدهار أنماط مختلفة للجريمة المتخطية للحدود مثل تجارة المخدرات، الأسلحة وتهريب الأفراد، مستغلة في كل ذلك غياب سلطة القانون عن هذه المناطق وخروجها من اهتمامات الدولة وهي الميزة التي يبدو أن بعض الحركات الارهابية قد إستهوتها حيث ما لبثت هذه الأخيرة أن زاحمت عصابات الجريمة المنظمة في هذه المناطق غير الحكومية مما جعل إمكانية التفاعل بين المتغيرين في نفس الحيز الجغرافي قضية وقت لا غير (ظريف، 2017، صفحة 688).

أما المعارضون لهذا الرأي فيعتبرون الدول الفاشلة ليست بالضرورة معقلا للانشطة غير القانونية لعدة اسباب:

-المناطق المصنفة على أنها منهارة تكون أكثر عرضة للعمل الدولي في مكافحة الإرهاب

-هذه المناطق تكون غير آمنة لأن الشعب يجد سهولة في التعرف على الإرهابيين الأجانب وهو أمر لا يخدم أبدا الجماعات الإرهابية التي يشترط نشاطها السرية.

–في منطقة خارجة عن القانون يزيد إحتمال إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين من طرف وكالات إنفاد القانون، كما يزيد من إحتمال تعرضهم للجرائم الأكثر إنتشارا مثل الإختطاف، الإبتزاز، الإغتيال، فالتهديدات نفسها التي قد تعرض لها وكالات المساعدة الدولية يمكن أن تتعرض لها الجماعات الإرهابية والتي يمكن أن تجد نفسها تحت رحمة الجنود الذين يقدرون تماما قوة المساومة لديهم على أمل الإستفادة من عمليات مكافحة الإرهاب، حتى أن مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكي يقول " **البيئة هناك انتهازية .... إن وجود أي جماعة إرهابية من شأنه أن يباع في الخارج.**"

كذلك تعاني الأطراف الخارجية في المناطق الموبوءة بإنهيار الدولة والنزاع المسلح من صعوبة الحفاظ على حيادها، و هو ما قد يؤدي بهذه الجماعات لأن تصبح متورطة في تلك النزاعات أو حتى في النشاطات التجارية هناك.

يرى **باتريك ستيوارت** في كتابه **Weak links** إلى أن مجموعة ضعيفة ولكن ليست فاشلة كليا من الدول توفر مزايا أكثر على المدى الطويل للإرهابيين الذين لا يجدون رهانهم الكبير في الدول الفاشلة وإنما يفضلون دولا ضعيفة ولكن بإعتدال وظيفي، أي دولة ذات سيادة تحميهم من التدخل الخارجي ولكن أيضا ضعيفة تمنحهم مساحة للعمل بصورة مستقلة فأفغانستان عندما حكمتها طالبان لم تكن ساحة غير خاضعة للحكم وإنما دولة راعية للإرهاب وحجته في ذلك: (بريهموش ، 2012–2013، صفحة 76)

•الإرهابيون بحاجة إلى بنية تحتية فهجمات 11 سبتمبر 2001 كانت موجهة من أفغانستان ولكنها كانت ممولة ومنسقة في أوروبا بإستغلال الدرجة العالية من تكنولوجيا الإتصالات التي تتميز بها هذه الدول، ونفذت معظمها من مواطني المملكة العربية السعودية كما إن اغلب المنفذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

•الجريمة المنظمة ربطت بين مزارعي الكوكايين في أمريكا اللاتينية والتجار في غرب إفريقيا والمستخدمين في أوروبا، فمهربي المخدرات يبحثون عن دولة فاشلة غرب افريقيا تكون موانئها وقوات الأمن فيها فاسدة يمكن أن تستبيح الممنوع في حال رشوتها مما يجعلها نقطة مثالية لإعادة شحن منتجاتها .

•الإرهابيون بحاجة إلى الحماية ولابد من تأمينها من طرف السكان المحليين كما هو الحال في منطقة القبائل في باكستان. (بريهموش ، 2012-2013، الصفحات 76-77)

إذن لقد إختلف الأكاديميون حول الدولة الفاشلة لضم الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية وهو مايلغي الربط بينهما لوجود الاستثناءات (أنظر الجدول رقم 2 أدناه):

الجدول رقم(02): الدول التي تضم أكبر عدد من التنظيمات الإرهابية الأجنبية

الدولة	عدد الجماعات الإرهابية	أسماء الجماعات الإرهابية	مؤشر الدولة الفاشلة
لبنان	6	القاعدة،أسباط الأنصار حزب الله، جبهة التحرير الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	65
باكستان	6	القاعدة، حركة المجاهدين، حركة أوزبكستان الإسلامية، جيش محمد، لشكر جهنكوي، لشكر طيبة	9
أفغانستان	5	الجماعة الإسلامية، القاعدة، الحركة المصرية للجهاد الإسلامي، حركة أوزباكستان الإسلامية، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	10
الهند(بما في ذلك كشمير)	5	القاعدة، حركة المجاهدين، جيش محمد، لشكر جهنكوي، لشكر طيبة	93
العراق	5	منظمة أبو نضال، تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش أنصار السنة، مجاهدو خلق، جبهة تحرير فلسطين	4
إسرائيل	5	كتائب شهداء الأقصى حماس"كاخ Kach " حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير ، فلسطين	67
مصر	4	الجماعة الإسلامية، القاعدة، حركة الجهاد الإسلامي المصرية، الجماعة	31

	المغربية للمقاتلين الإسلاميين		
ليبيا	منظمة أبو نضال، القاعدة، الجماعة الليبية المقاتلة، جبهة التحرير الفلسطينية	4	95
الفلبين	جماعة أبو سياف، القاعدة، الجماعة الإسلامية، جيش الشعب الجديد	4	68
تركيا	القاعدة، جبهة /حزب التحرر الشعبي الثوري DHKP/C حزب العمال الكردستاني، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	4	82
المملكة المتحدة	القاعدة، بقايا الجيش الجمهوري الإيرلندي، الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	4	128
الجزائر	الجماعة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	3	72
كولومبيا	جيش التحرير الوطني، القوات الثورية المسلحة الكولومبية، قوات الدفاع الذاتي المتحدة	3	27
فرنسا	القاعدة، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين، مجاهدو خلق	3	129
إيرلندا	القاعدة، بقايا الجيش الجمهوري الإيرلندي، الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي	3	143
سورية	منظمة أبو نضال، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	3	33
أوزبكستان	القاعدة، جماعة الجهاد الإسلامي، حركة أوزبكستان الإسلامية	3	23
أستراليا	القاعدة، أم شينريكيو	2	136
بلجيكا	القاعدة، الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	2	
ألمانيا	القاعدة، أم شينريكيو	2	124

اليونان	2	المنظمة الثورية 17 نوفمبر، النواة الثوريةRevolutionary Nuclei	121
إندونيسيا	2	أم شينريكيو، الجماعة الإسلامية	32
إيران	2	القاعدة، حركة أوزبكستان الإسلامية	53
الأردن	2	القاعدة، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين	74
ماليزيا	2	القاعدة، الجماعة الإسلامية	98
موريتانيا	2	القاعدة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	41
روسيا	2	القاعدة، أم شينريكيو	43
إسبانيا	2	حركة إقليم الباسك للوطن الأم والحرية ETA الجماعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين	125
طاجيكستان	2	القاعدة، حركة أوزباكستان الإسلامية	42
تونس	2	القاعدة، جبهة التحرير الفلسطينية	100
الولايات المتحدة الأميركية	2	القاعدة، أم شينريكيو	128

المرجع : مستلهم من: هبير،2020، 104.

إذ يقدم قائمة بالدول التي تحوي أكثر من منظمة إرهابية أجنبية وكما هو واضح، لا يوجد أي ارتباط بين وضع دولةٍ ما ضمن مؤشر الدولة الفاشلة وعدد المنظمات الإرهابية الأجنبية داخل إقليمها وفي الجدول تظهر ثلاث دول فقط مُدرَجة في قائمة العشرين دولةً الأكثرَ فشلً، بينما دولٌ مثل الهند ولبنان وإسرائيل والفلبين، التي تحتل مرتبة منخفضة في مؤشر الدولة الفاشلة، تحوي – وعلى نحو مفاجئ – عددًا كبيرًا من تلك المنظمات، ومن ثم لا يوجد أي ارتباطٍ واضح بين فشل الدولة وعدد المنظمات الإرهابية الأجنبية الموجودة فيها (أنظر الجدول رقم 3 أدناه):

الجدول رقم (03) : المنظمات الإرهابية الأجنبية في الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى ضمن مؤشر الدول الفاشلة

مؤشر الدولة الفاشلة	الدولة	عدد /أسماء الجماعات الإرهابية
1	السودان	(1) القاعدة
2	جمهورية الكونغو الديمقراطية	(0)
3	ساحل العاج	(0)
4	العراق	(5) منظمة أبو نضال، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أنصار السنة، مجاهدو خلق، جبهة التحرير الفلسطينية
5	زيمبابوي	(0)
6	تشاد	(0)
7	الصومال	القاعدة
8	هايتي	(0)
9	باكستان	(6) القاعدة، حركة المجاهدين، حركة أوزبكستان الإسلامية، جيش محمد، لشكر جهنكوي Lashkar-e Jhangvi لشكر طبية Lashkar-e-Tayyiba
10	أفغانستان	(5) الجامعة الإسلامية، القاعدة (حركة) الجهاد الإسلامية المصرية، حركة أزباكستان الإسلامية، الجامعة المغربية للمقاتلين الإسلاميين

11	غينيا	(0)
12	ليبيريا	(0)
13	جمهورية أفريقيا الوسطى	(0)
14	كرويا الشمالية	(0)
15	بوروندي	(0)
16	اليمن	(1) القاعدة
17	سيراليون	(0)
18	بورما	(0)
19	بنغلاديش	(1) القاعدة
20	نيبال	(0)

المرجع : مستلهم من: ههير،2020، 104

الدولُ التي صُنّفت بوصفها الدول العشرين الأكثر فشلًا بحسب "مؤشر الدولة الفاشلة" الذي وضعته مجلة السياسة الخارجية، لا تُظهر عددًا كبيرًا غير مُعتاد من المنظمات الإرهابية الأجنبية، وإذا كانت الدول الفاشلة تمثّل "أرضًا خصبة" و"قواعد" للمنظمات الإرهابية، فمن المتوقع أن الدول المُدرَجة في القائمة بوصفها الأكثر فشلً، ستُظهر عددًا كبيرًا من هذه الجماعات الإرهابية، ومع ذلك، فإن العراق وأفغانستان وباكستان هي الدول التي أظهرت وجودًا ملحوظًا لمثل هذه الجماعات، في حين أن 13 دولة من أصل 20 لا تحوي أي منظمات أجنبية.

يبدو أن الجريمة المنظمة ليست مسألة تتعلق بمجموعة من الأفراد الضالعين في مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، بقدر ما هي مسألة مجموعة من الأنشطة غير المشروعة يشارك فيها بعض الأفراد والجماعات في الوقت الحاضر، إذا تم القبض على هؤلاء الأفراد وسجنهم، فستستمر الأنشطة، لأن السوق غير المشروع، والحوافز التي يولدها، باقية يبدو أن تطبيق القانون واجه صعوبة في تحقيق

قفزة من التركيز على المجموعات إلى التركيز على الأسواق، يتم توظيف ضباط الشرطة والمحققين والمدعين العامين لرفع دعاوى ضد الأفراد ومجموعات الأفراد في ولاية قضائية معينة، ويميلون إلى تصور الجريمة المنظمة على أنها أنشطة لمجموعة من أشخاص معينين، بدلاً من أن تكون سوقًا لها ديناميكية خاصة بها(UNODC, 2010, p. 29) .

ولم يغب في كل هذا الحراك المعقد والمكون من الارهاب العابر للدول والجريمة المتخطية للحدود ظاهرة الفساد السياسي والإقتصادي الذي يعتبر المحفز الرئيسي في معظم الانظمة الضعيفة والذي من خلاله يساهم بعض المسؤولين الفاسدين في تفشي هذه التحديات من خلال التلكؤ عن مكافحتها، بل وحتى التواطؤ والانغماس في نشاطات الجريمة المنظمة والإرهاب (رشوة، شراء ذمم) سعيا لتحقيق بعض المصالح المادية، وهو الاتهام الذي كانت توجهه الجزائر للرئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" حيث إتهم بالتواطؤ مع جماعات التهريب والجريمة المنظمة الناشطة عبر الصحراء مقابل مصالح شخصية ضيقة. (ظريف، 2017، صفحة 689)

أن التقارب الذي حدث على أرض الواقع بين ظاهرتين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود دفع بعض المحاولات التنظيرية لاعتبار طرفي العلاقة كوجهين لعملة واحدة تبرز فيه هذا دراسة للأستاذين **روبرت غور Robert Ted Gur** و **ليبوف مين Lybow Mincheva** اللذان يطورا مقاربة لفهم طبيعة العلاقة الموجودة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال الاستعانة بعض المقاربات الفكرية في هذا المجال مثل:

نظرية الحراك الإجتماعي تحليل النزاعات وكذا علم الإجرام وإقترح عددا من المتغيرات المستقلة التي تشجع على نشوء هذا المزيج الغريب بين الإرهاب والجريمة ومن أهم هذه المتغيرات هي:

– انتشار فكرة القوميين العالميين بمعنى أن تصاعد الحركات الاثنية والعرقية والقبلية في العالم، ومطالبتها بحقوقها خصوصا في بعض الدول الضعيفة أدخل هذه الدول في تطاحنات عرقيه ونزاعات مسلحة أضعف من سيطرة الدولة على كامل إقاليمها، وبالتالي ترك هامش جغرافي يمهد لنمو توليفة جديدة من المخاطر والتحديات تضم في طياتها عددا من الحركات المتمردة العصابات الاجرامية والتنظيمات الإرهابية.

– الإكراه الذي قد يكون عاملا مسهلا أو معيقا للتبادل الدولي، ففي ظل غياب أطر رسمية لتبادل البضائع والخدمات بين الجماعات والدول المختلفة هذا يدفع الأفراد والجماعات المختلفة لتغطية هذا التقصير والتعويض إهمال الدولة لهذا الدور من خلال إنشاء مجموعات تهريب منظمة تكون في البداية للسلع الاستهلاكية فقط ثم تتطور لاحقا نحو المواد المحظورة (سلاح، مخدرات، البشر) (ظريف، 2017، صفحة 690).

وأخيرا يقترح **غور ghur** و **متشوفا Mitchouva** نموذج التفاعل الإرهابي الإجرامي القائم على إستقلال الإستقلال الأيديولوجي البراغماتي والنهب كمؤشرات فعليه لبداية عملية التضامن والإتصال البنيوي بين طرفي المعادلة.

– عموما الإرهاب العابر للحدود أو الجريمة المنظمة وأين تكن صورهما وأساليب تفاعلهم فهي مخاطر تتصف بأنها تتناسب عكسيا مع العدالة، كلما اتسم المجتمع الداخلي بعدالة نظامه السياسي الإجتماعي والإقتصادي قلت ظواهر العنف بمختلف أنواعها، وينسحب الحال على البيئة الدولية كلما سادت الديمقراطية والمساواة والعدالة في العلاقات بين الدول وفي البيئة الدولية تناقضت ظواهر العنف أو الإرهاب قد تزول أو تتراجع الأسباب الدافعة إلى ذلك خاصة على المستوى الدولي (ظريف، 2017، صفحة 691)

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لدولة الفاشلة لاحظنا وجود اختلاف كبير في الرؤى والدراسات التي تناولت الموضوع وهو ما جعله مفهوما مطاطيا يمكن نمذجته بناءا على منطق القوة والمصلحة، وهذا ما فتح المجال لظهور الكثير من التلاعبات في استعمال المفهوم من قبل الطروحات النظرية للتيارات النيوليبيرالية التي تسعى لنشر المفاهيم والفلسفات التي تخدم مشروعها العالمي الذي يسعى من خلاله الغرب للظهور في صورة المدافع عن قيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحرية، العدالة، الإنفتاح الإقتصادي وبالتالي تمرير أجندتها بما يخدم مصالحها.

اما الجريمة المنظمة العابرة الحدود الوطنية فقد خلقت لنفسها طريقة للعمل تمكنت عبرها من اختراق السيادة الوطنية للدولة التي تعتبرها المواثيق الدولية خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه فهي تدخل الدولة دون موافقتها تفتك باقتصادها وتدمره وتستخدم اسواقها بطرق غير مشروعة بل وتصبح في كثير من الأحيان بديلا مغريا عن الإقتصاد الرسمي هذا إضافة إلى التهديد الأمني الذي تشكله والذي يزداد خطورة مع إنتقاله من بلد إلى آخر نظرا لقصور أنظمة الأمن القومي وسهولة إختراق الحدود.

رغم كل هذه الصعوبات التي يواجهها مفهوم الدولة الفاشلة ورغم سياسة الكيل بمكيالين المحيطة بتطبيقه إلا أن قانون الدول يؤكد على ضرورة إحترام سيادة هذه الدول وعدم التحجج بفشلها للتدخل في شؤونها لأن القانون الدولي لا يسقط صفة الأهلية عليها ولا يزال يعتبرها دولة قائمة بذاتها.

الفصل الثالث

ظلت الطبيعة المصطنعة للدول في غرب إفريقيا عاملا حاسما في ضعفها رغم أن تاريخ المنطقة يشهد التأسيس لإمبراطوريات عظيمة حققت الكثير من الإنجازات في عصرها إلا أن الإشهار ومخلفاته قد قضت على أغلب مظاهر الحضارة في المنطقة وحولتها إلى منطقة للأزمات تعيش شعبها حياة بدائية جدا بعيدة عن وهم الدولة التي لم تكن عند مستوى الطموحات ولا قادرة على حماية المواطن من أي تهديدات خاصة الجديدة منها ومن أجل هذا عرفت الجريمة المنظمة طريقها للمنطقة مستغلة غياب الدولة في مناطق عدة على مستوى اقليمها وعدم كفاءة الأجهزة الأمنية في تتبع نشاطاتهم من أجل القيام بأعمال غير مشروعة من تجارة المخدرات والسلاح الذي ألهب النزاعات أكثر داخل المنطقة وجعلها مناطق دائمة للحرب وكذا تجارة البشر بكل ما تتضمنه من إستغلال لظروف الإنسان الإفريقي وغيرها من الأنشطة غير المشروعية.

3. 1. الدولة الفاشلة في غرب افريقيا

لطالما كانت الدولة في افريقيا مثار جدل جراء الازمات التي تلحق بها، وما يترتب عنها من إضرار على الشعوب الافريقية التي ضاقت درعا بها واصبحت تبحث عن بدائل لها، مع ان التاريخ انصف هذه المنطقة وسجل ظهور العديد من الأشكال الناجحة من امبراطوريات وممالك تعد من الاقوى في عصرها، نتناول في هذا البحث تاريخ الدولة في غرب افريقيا واسباب فشلها

3 .1.1 تاريخ الدولة في غرب افريقيا و بداية التأسيس لإنخراطها في التجارة الدولية

حسب جونز Jones وليتل Little الدول الافريقية تشكل استثناءا صارخا للمفاهيم التقليدية عن الدولة، في نظرية العلاقات الدولية على سبيل المثال الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تفسر وفق تقسيم (نظام / فوضى) (مركزية / لا مركزية)(فوضى / تسلسل هرمي) هي مفردات غير مناسبة تماما عند تطبيقها على الوقائع في افريقيا، فالتطورات الداخلية في إفريقيا غالبا ما تكون نتيجة ضرورات خارجية وليس حتمية نظرية أو خاضعة لسيرورة تاريخية للأوضاع الداخلية، لقد تم ادماج الدولة في افريقيا في النظام الدولي بناءا على عمليات الهيمنة (Conteh-Morgan, Autumn/Winter 2006, p. 92)، ولكن الماضي ليس كذلك تماما فـ الدارس لتاريخ الدولة في إفريقيا يجد تاريخا مشرفا من الدول والإمبراطوريات التي حكمت المنطقة من خلال انظمة سياسية غاية في التنظيم والحكمة.

هناك إتفاق بوجه عام بين الأنثروبولوجين والمؤرخين، على أن ظهور الدولة في غرب أفريقيا جاء نتيجة التفاعلات الداخلية للتكوينات الإجتماعية المحلية، وبذلك– ونتيجة تقدم البحث العلمي– تم إستبعاد النظريات والأساطير العنصرية التي ازدهرت خلال المرحلة الاستعمارية والتي كانت تعزو ميلاد الدولة إلى تأثيرات" **التمدينية** " للشعوب البيضاء، إن التحولات الاجتماعية التي أدت إلى تكوين الدولة كانت موجودة مند قرون وبحلول أواسط القرن الأول بعد الميلاد كان بناء الدولة قد تم في مناطق مختلفة من الإقليم.

أدى إستزراع النباتات وإختراع طريقة إستخلاص المعادن إلى نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى، أطلق عليها "**جوردون شايلد Gordon Childe** " بحق إسم **ثورة العصر الحجري الحديث**، وكان ذلك إيذانا ببدء مرحلة من التباين الاجتماعي السريع والذي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الدول في غرب أفريقيا، وهو ما يبدو في حالة ممالك **السوننكي Soninke** الزراعية الصغيرة في

منطقة الساحل في شمال الإقليم، والتي اندمجت في حدود القرن الخامس بعد الميلاد لتشكيل إمبراطورية و**اجادى Wagady** في غانا، كذلك فقد كان صهر خام الحديد والصناعات الحديدية والتي بدأت في الإنتشار في وقت مبكر مند القرن الأول قبل الميلاد، كان حافزا لميلاد أنواع جديدة من الدول يقودها الحدادون.

ولعل أفضل إسم يطلق على الدولة في هذه التكوينات الاجتماعية، هو **الدولة الحرفية Artisan State**، ويمكن القول طبقا لرأي **ليللى Lilley** بحق: إن **الحديد هو المعدن الديموقراطي الشعبي (** نولي، 2003). كانت الصناعات الحرفية في غرب إفريقيا أكثر تطورا من أي منطقة أخرى في افريقيا على الرغم من البساطة التكنولوجية آنذاك، وقد لوحظ عشية الحقبة الإستعمارية أن جل شعوب المنطقة تستخدم أدوات حديدية بينما كانت صناعة السلال والأواني الفخارية شائعة كما إنتشرت زراعة القطن في مساحات واسعة من أقاليم السافانا، وكذا الصناعات الخشبية ذات المستوى الفني الرفيع التي تستخدم في الإحتفالات الدينية، أيضا وظف البلاط الملكي مختصين في صناعة الملابس والاوشحة الملكية والنياشين وقد افضت درجة التخصص هذه في مجالي الزراعة والحرف إلى قيام أسواق كبيرة تعد الأرقى والأكبر في المنطقة (لويد، 1980، صفحة 31) .

لقد كانت الدولة الأولية ذات توجه تنموي وأبدت درجة عالية من التجديد والقدرة على الإبتكار، لم تكن طبقتها الحاكمة طبقة مترفة، ولكن بالأحرى كانت طبقة عاملة، و بعبارة أخرى كانت تلك الدولة بقيادة مجموعة من ذوي الإلتزام الجماعي، والذين كانوا يشاركون في الإنتاج بصورة مباشرة، وكان النفوذ الاجتماعي والسيطرة السياسية لهذه الطبقة الحاكمة، محصلة منطقية لوضعها المهيمن في النظام الإقتصادي، وسيطرتها على الجهاز الإيديولوجى والمعرفي القائم، أي أن الدولة الأولية تضرب بجذورها في تكوينات إجتماعية مستقلة في تحركاتها وتفاعلاتها، أو بعبارة أخرى كانت الدولة ذاتية التمركز **Self-Centered** ولهذه الأسباب تمتعت الدولة الأولية بدرجة عالية من الشرعية، حيث لم تكن غريبة عن المجتمع بل كانت عاملا من عوامل تماسكه، وعلى ذلك تبدو الدولة الأولية أكثر الدول المعروفة في تاريخ الإقليم تحقيقا للديموقراطية الحقيقية، (نولي، 2003، صفحة 39) ثم جاءت الدولة العسكرية التجارية في مرحلة التجارة عبر الصحراء، وقد أدى التوسع في التجارة عبر الصحراء إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة الحاكمة في دول غرب أفريقيا، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تغير طبيعة ووظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، وقد ازداد عدد هذه الجماعة وكذلك أهميتها

الاجتماعية باضطراد حيث كانت تشكل القوة الإجتماعية القائدة وذلك بفضل انخراطها في التجارة الخارجية، التي أصبحت اكثر قطاعات الإقتصاد ديناميكية وهؤلاء التجار كانوا يحتلون أكثر المراكز نفوذا في المجتمع الجديد، كانوا يرتبطون ببعضهم البعض عبر الروابط الثقافية التي تشكلت من خلال التجارة والدين الإسلامي، كما تمكن بعضهم من تولي وظائف سياسية رئيسية في الحكومة كمسئولين عن الخزانة ومستشارين في الشؤون الخارجية، وهناك جماعة اجتماعية أخرى ظهرت مع تطور التجارة عبر الصحراء، وهي الارستقراطية العسكرية التي كان لها اليد الطولية في السلطة السياسية، ما أدى إلى عسكرة الدولة في غرب أفريقيا بشكل سريع وظهور الجيوش الدائمة. (نولي، 2003، صفحة 41)

كانت دول غرب أفريقيا خلال تلك الفترة ناجحة سياسيا وإجتماعيا، وذلك لأن الجيش والجهاز الإداري ورجال البلاط كانوا يقومون بوظيفة اندماجية في المجتمع، فقد كان التعيين في هذه المؤسسات يتم على أساس القدرات الفردية، وهو الأمر الذي مكن الطبقة الحاكمة من المحافظة على **"الحبل السري"** الذي يربطها بالمجتمع المدني، ويتبين من سيرة حياة عدد من ذوي الرتب العليا حينئذ أن مجتمعات تلك الفترة كانت مجتمعات مفتوحة بدرجة أكبر بكثير مما يفترض عادة، وأن الباب كان مفتوحا على مصراعيه للحراك الإجتماعي.

وهناك إنجاز عظيم آخر للدولة في غرب أفريقيا خلال **"العصور الوسطى"**، وهو **الأمن الجماعي**، ذلك أنه رغم الصراعات المتكررة على السلطة، فقد أظهرت الدولة قدرة ملحوظة على توفير الحماية للناس، كما كانت الحروب في معظم الأحيان تتم طبقا لقواعد يتم مراعاتها من جانب كل الفرقاء المتحاربين، بل إنه حتى السلب، كان يتم طبقا لأسلوب متفق عليه بوجه عام, حيث كانت له حدود يحددها الإجماع الإجتماعي، وهو ما جعله في الواقع يعتبر تصرفا قانونيا (نولي، 2003، الصفحات 48-49).

لقد عرفت هذه المماليك حضارات حقيقية و فترات متفاوتة الرقي والرخاء، فالملوك كانوا يعيشون في قصور فخمة، وفي المدن مثل ديارا، سيلا ونيما، في غاو وكيكيا ضمن إمبراطورية مالي مثلا أنشأ المسلمون مدارس لتعليم القرآن فأصبحتا من أهم المراكز العلمية والفكرية فضلا عن أهميتها التجارية المرموقة على الصعيد السياسي والإداري.

هذه المماليك عرفت تنظيما سياسيا و إداريا محكما, فالقرارات كانت تتخذ على قاعدة المشاركة والإجماع، كما تميزت أيضا بمشاركة فئة الشباب والحرفيين والتجار والزعمات الدينية ورؤساء القبائل، أما عن التنظيم الإداري فقد عرفوا الوزراء والقضاة والكتاب وكذا الدواوين الخاصة في مملكة مالي الإسلامية (محمودي، 2018، الصفحات 35-36) .

لقد اقتصر الوجود الإستعماري في إفريقيا جنوبي الصحراء خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على إنشاء بعض المراكز التجارية والقواعد التموينية على السواحل، وهنا كانت لسواحل غرب أفريقيا أهمية بالغة في نظر المستعمرين ليس لكونها فقط نقطة لتجمع مختلف السلع والبضائع و لكن لكونها أيضا نقطة إستراتيجية للمستعمر ليوصل بينها و بين أوروبا، و في نفس الوقت بينها وبين العالم الجديد، حيث كانت السفن التجارية تجتاز الأطلنطي بين النقاط الثلاثة غرب أفريقيا، العالم الجديد، أوروبا، وبهذا اطلقت على المبادلات التجارية القائمة في تلك الفترة **باسم** "**المثلث الأطلنطي للتجارة**" (محمودي، 2018، صفحة 38).

كما عرفت المنطقة تأسيس امبراطوريات عملت على ازدهار التجارة منها:

إمبراطورية غانا: أنشأ شعب **صونينكى** دولة غانا القوية في منطقة السفانا الواسعة بين السنيغال والنيجر، وإمتدت سيطرة غانا لتشمل الشعوب المجاورة وقد كتب **اليعقوبي** في عام 872 ميلادي أن ملك غانا هو ملك عظيم، وأن في مملكته مناجم من الذهب, وأنه يخضع لحكمه عدد كبير من الممالك منها ممالك سوداء في الجنوب كممالك **تكرور** و**سوسو**، وفي الشرق بلاد دلتا النيجر الوسطى ومنها كذلك إمارات و**ألاتا آوداغوست** البربرية و قد كان توافد التجار المسلمين على بلاد غانا و وجود حركة تبادل تجاري كثيفة أمرا مهما ساعد على تغلغل الإسلام بين الأهالي الذين دخلوا فيه طوعا وقد تقلد بعضهم وظائف عليا في البلاط الملكي والمرافق الهامة في المملكة.

إمبراطورية مالي: لقد نشأت هذه الإمبراطورية على يد **الماندينجو** وهي شعوب زنجية تقطن سهل **مادينكا** الواقع بين السينيغال والنيجر، وعلى الرغم من أن النشأة التاريخية لدولة **المادينكا** ترجع إلى ما قبل عام ألف ميلادية فإن **منسى موسى** المعروف **بإسم موسى الأسود** يعد المؤسس الحقيقي لإمبراطورية مالي حيث تمكن من إخضاع كل شعب **تيمبكتو** وامتد حكمه خلال الفترة من 1312 – 1337م (حسن، 2020، الصفحات 62-63).

في ظل نظام **الإيبو** الإداري التقليدي كانت السلطات تتسم بقدر كبير من اللامركزية، فلم تكن هناك سلطة مركزية تسيطر على مجموعات القرى كما تم رفض النظام الضريبي، ومع ذلك لم يكن هناك فصل واضح للسلطات تحت النظام التقليدي لشعوب الإيبو وتشير الخبرة التاريخية إلى إزدهار نظام الديموقراطية المباشرة، حيث حصلت كافة العائلات على فرصة متساوية في التمثيل في إجتماع مجالس كبار السن.

فولاني شمال نيجيريا: يعتبر الفولاني شعبا رعويا يعيش أساسا في شمال نيجيريا وأجزاء كثيرة من غرب إفريقيا على طول حدود الصحراء وهم يرعون ماشيتهم لمئات الأميال بحثا عن الماء والعشب، وبالتالي فإنهم على إتصال دائم مع مجموعات عرقية أخرى يلتقون معهم في هجراتهم، وقد إعتمدوا نظاما سياسيا يتكيف مع تقلبات مهنتهم ويجب بالضرورة أن يكون مرنا بحيث يكفل ضمان رفاهيتهم الإقتصادية عن طريق الحفاظ على الروابط التي تجمعهم، ليس فقط بالمجموعات الغريبة عنهم التي يحتكون بها في حياتهم الرعوية ولكن أيضا من خلال تقديم الولاء إلى الدول التي يقومون بالرعي في أراضيها.

تألفت الوحدة السياسية الأساسية في **وآدابي** غرب **بورنو** من الذكور من مجموعة قرابية صغيرة، وإرتبطت هذه المجموعة بمجموعات شبيهة أخرى في موسم الأمطار لكنها عادة ما تنفصل عنها مع إقتراب موسم الجفاف، وبدء رحلة البحث عن المياه، وعندما يجتمع الجميع في موسم الأمطار يخضعون لسيطرة زعيم سياسي يطلق عليه **أردو**، مارس حراس طريق الفولاني دورا أساسيا في بناء وعي العشيرة.

كان "**حارس طريق الفولاني**" قاضيا يملك سلطة طرد أي شخص ينتهك طريق الفولاني وإقصائه من الجماعة القرابية، وقد أنيط بالزعيم "**آردو**" تحمل المسؤولية العامة عن الشؤون الاجتماعية، السياسية والإقتصادية لمجموعته، وكان أسلوبه في ممارسة السلطة يعتمد في الغالب على التشاور مع أعضاء المجموعة، مع الأخذ بعين الإعتبار وجهات نظرهم وخبراتهم والتوصل في نهاية المطاف إلى قرارات توافقية يتم الإعلان عنها عن طريق المشورة بدلا من إعطاء الأوامر كما كان "**آردو**" بمثابة المتحدث بإسم مجموعته والممثل لها في التعامل مع مجموعات مماثلة داخل المجتمع وخارجه (حسن، 2020، صفحة 71).

وقد إستطاعت الممالك المستقرة أن تهيء الأمن لطرق القوافل التجارية، وإذا كانت الشعوب المتخلفة جدا تمارس التجارة على أساس نظام المقايضة، إلا أننا نجد في هذه المناطق عملات محلية مثل: الأصداف البحرية التي يستعملها أهل إقليم **يوروبا**، وبعض الشعوب الأخرى المجاورة، وتتسم هذه العملات بكل الخصائص المميزة للنقد حسب تعريف رجال الإقتصاد (لويد، 1980، صفحة 32).

ولا يخفى على أحد أن مملكة غانا هي أعظم مملكة تجارية في الغرب الأفريقي، وقد بنيت مدنهم الكبرى بالحجارة، واتخذوا من الحديد أسلحة، لم تخل قرية أو مدينة من الحدادين، حيث كان من السهولة بمكان الحصول على خام الحديد وإعادة تشكيله بحسب الحاجة، ونظرا لإزدهار التجارة فقد فرضت السلطة الضرائب على حركة التبادل، حيث جاء التجار العرب عبر الصحراء ومعهم الملابس والتمر والعنبر والملح والفواكه المجففة والنحاس وغيرها من السلع.

وقد استطاع **سونيدياتا** أحد القادة الأفارقة الذين حيكت حولهم الأساطير، أن يغزو بجيشه مملكة غانا عام 1200 ق.م. ويعلن عن بزوغ مملكة تجارية جديدة هي مملكة مالي، ولم تعزوا قوة مالي إلى هيمنتها على طرق التجارة بين عرب الشمال الإفريقي ومدن غرب إفريقيا فقط، ولكن إلى قوة مؤسساتها الثقافية التي إستندت على المبادئ الإسلامية (حسن، 2020، الصفحات 82-83) وقد ذاع صيتها بين الأوروبيين، وقصدها العلماء والتجار من كافة أنحاء الشمال الإفريقي.

حاولت الممالك القديمة التي خلفت مالي بعد إنحطاطها التوجه بتجارتها شرقا، فكانت صولغاي مركزا تجاريا وثقافيا، وقد وصف إبن بطوطة مدينة غاو حاضرة **الصولغاي** بإعتبارها أكبر بلاد السودان بهاءا وثراءا، حيث كانت أسواقها تعج بالأرز والحليب والأسماك، وقد زار **ليون الإفريقي*** غاو، وتحدث كذلك عن ثراء تجارها، وعن حركة التبادل التجاري مع الأوروبيين والبربر القادمين من الشمال الإفريقي، وتدون كتب الرحلات كذلك تاريخ **كانم وبورتو**، وهي من أعظم الممالك قرب بحيرة التشاد وإستفادت من حركة التجارة المربحة عبر حدودها, وقد تمكن ملوك **الكانوري** من إخضاع العديد من قبائل المنطقة تحت لواء حكمهم حتي تمكنوا من السيطرة على الطرق التجارية وتأمينها.

*–الحسن بن محمد الوزّان الزياتي الفاسي والمشهور ب ليون الأفريقي أو يوحنا ليون الأفريقي أو يوحنا الأسد الأفريقي، اشتهر بتأليفه الجغرافي في عصر النهضة، ومن أشهر مؤلفاته «وصف أفريقيا».

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى وجود دول مركزية بسبب المكاسب الناتجة عن التجارة، فقد يتم التوسع عن طريق الإستيلاء على الدول الأخرى الأصغر في المنطقة المجاورة، وتمة آلية محتملة أخرى لقيام الدول، وهي قدرة الملوك على جمع الثروة من خلال فرض الضرائب، وهو ما يمكنهم من كسب المكانة والسيطرة على عملية تدفق الأموال (حسن، 2020، صفحة 83).

الملاحظ على هذه الدول انها اعتمدت بشكل عام على هيمنة التجارة بعيدة المدى للحصول على الأموال التي تحتاجها للحكم والبقاء، على سبيل المثال كان إقليم **واغادو** يسيطر على جزء كبير من تجارة الذهب لأنه كان يقع في منتصف الطريق التجاري، وكان الطلب عليه كبيرًا في شمال إفريقيا وأوروبا، قامت هذه الدول أيضًا بتصنيع البضائع وخاصة المنسوجات، لكن حكوماتها كانت تركز أكثر على التجارة لأنه كان من الأسهل فرض الضرائب.

كما اعتمدت هذه الدول جميعها على مراكز إنتاج الحبوب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والرطبة، في حين كان لديهم القليل من السيطرة على الناس في المناطق الأكثر جفافاً ومعظمهم من الرعاة الرحل، لم تستطع حكومات الدول الكبرى أن تحكمهم حقًا، وفي الواقع قام البدو أحيانًا بغزو المدن حول البحيرات والأنهار، كان أكبر قدر من السيطرة التي يمكن أن تمارسها هذه الحكومات على البدو هو الطلب العرضي على الجزية، وعادة ما يكون ذلك في شكل بعض السلع التجارية أو المال أو الحيوانات.

ضف الى ذلك كان على هذه الدول التعامل مع التنوع الديني في المنطقة مع ملاحظة ان الإسلام كان قوة جبارة في منطقة غرب إفريقيا السودانية وديانة التجار من شمال إفريقيا، وسرعان ما أصبح بعض تجار غرب إفريقيا مسلمين أيضًا، لكن معظم أهل السودان في هذه الفترة وخاصة المزارعين اتبعوا ديانات محلية غير مسلمة، في حين اختار عدد قليل من الحكام اعتناق الإسلام لأنه كان مفيدًا للتجارة ولأنه يحتوي على لغة مكتوبة، أصبح ملوك **تكرور وكانم** مسلمين بحلول القرن الحادي عشر ميلادي، لكن معظم الملوك لم يفعلوا ذلك (Getz , p. 04)

2.1.3. الدولة المستوردة: دولة ما بعد الاستعمار في غرب افريقيا

تحت ضغط الحركة القومية المطالبة بالاستقلال، تم تسليم دولة استعمارية غريبة، قمعية وإستغلالية إلى نخبة وطنية لتصبح أداة لمشروع وطني، إحتفظت دولة الاستقلال بجميع خصائص

الدولة الإستعمارية، غير الملائمة بشكل فريد للمهام التي تنتظرها كان هناك كيانات متعددة الأعراق، متعددة اللغات، فقيرة أصبحت فيما بعد دول قومية مهمتها صياغة الوحدة الوطنية وتطوير البنية التحتية المادية والرمزية للدولة الحديثة هي أصلا لا وجود لها واقعيا.

بعد فترة وجيزة ومع بدء عهد الإستقلال باتت البصمة الكولونيالية واضحة في جميع دول غرب أفريقيا وأصبحت النخب الوطنية منقسمة أصلا، محاصرة في التناقضات بين تنفيذ مشروع وطني حقيقي كان بمثابة أساس الحركة المناهضة للاستعمار، وميل بعض القوى وهم المدعومين من طرف القوى الإستعمارية إلى الإستمرار بالعمل وفق الموروث الإستعماري على طول خطوط التقسيم الإيديولوجية بين النخبة الحاكمة داخل البلدان وكذا عبر حدودها اين كانت خطوط كسر أخرى ستثبت أنها مميزة في العديد من الدول إنها التقسيمات الإثنية، العرقية، والدينية، سرعان ما أصبحت الهوية أداة ثابتة للحياة الوطنية في معظم دول غرب أفريقيا لم يكن هذا طبعا بعيدا عن المشروع الإستعماري بل أنه في الواقع جزء كبير منه، في هذا السياق إنحسر مشروع التنمية الوطنية سريعا وفي بعض الحالات تم التخلي عنه تماما(N’Diaye, 2011, p. 29) .

كثير من تلك الحدود كان وهميا إقتصر فقط على رسم مجالات النفوذ بين الدول الاوروبية، في هذا الصدد لاحظ الباحثون أن 30% من الحدود في إفريقيا عبارة عن خطوط مستقيمة كما أن 44% من الحدود في إفريقيا الإستوائية تم رسمها على أساس الخطوط الفلكية، والباقي منها هي حدود طبيعية مشكلة بواسطة مجاري المياه، البحيرات والجبال فأغلب دول غرب افريقيا يفصل بعضها البعض إما الانهار أو مناطق الرعي كانت محل صراع دائم بين مختلف الجماعات السكانية التي سكنت منطقة غرب افريقيا مند القدم ولقد أدت عملية التخطيط العشوائي للحدود السياسية في افريقيا جراء الاستخدام الواسع للخطوط الفلكية أو الخصائص الطبيعية إلى تجاهل الإعتبارات الإنسانية للسكان المحليين والتي ادت إلى خلق مجتمعات هجينة مثلا أدى التقسيم العشوائي للحدود في غرب افريقيا إلى فصل حوالي 14 منطقة ثقافية من نيجيريا إلى الكاميرون بينما قسمت حدود بوركينافاسو لوحدها حوالي واحد وعشرين جماعة ثقافية يقول **وليام زارتمان William Zartman** " إن مشكلة الحدود في افريقيا لا تكمن في طبيعة الحدود وإنما في عدم تأكيدها على الأرض" (محمودي، 2018، الصفحات 70–71) بدأ التخي عن الأنظمة السياسية الديمقراطية المصطنعة، واستبدلت بها أنظمة الحزب الواحد السلطوية القمعية اصبحت هذه الادوات عملية نهب حقيقية نفذها فصيل النخبة الوطنية

ذات الميول الاستعمارية، في كل بلد تقريبا أصبح التدخل العسكري للإستيلاء على السلطة بداية روتينية وسياسية للحكم العسكري، سوف نتطرق فيما يلي لبعض سمات هذه الدول:

بحلول عام 2004 كان يتعين على أي مراقب موضوعي بمنطقة غرب إفريقيا أن يتفق مع **بيتر شواب Peter Schwab** في كتابه الصادر عام 2001 بعنوان **افريقيا قارة تدمير الذاتي**، والذي جاء فيه ان دولة ما بعد الاستعمار تتمثل الخاصية الأساسية لها في انشقاقها عن تطلعات الناس، وهو تحد عرفته جل دول غرب أفريقيا هي ليست دولة شرعية تمثل الشعب وليس لها دائما علاقة طيبة مع السكان الذين بعد عقود من الإستقلال السياسي مازالوا ينظرون إليها على أنها مؤسسة غريبة، بل وليس لهم نصيب من ثروات أوطانهم، تصور **بيتا أغيبر Pita Agbese وجورج كيه و George Kieh**هذا الموقف بشكل مقنع عندما يلاحظون ما يلي :

– يشار إلى الدول الإفريقية على أنها كيان قمعي وحشي فاسد وغير فاعل أكثر من كونه آلية لتعزيز الرفاهية الجماعية لمواطنها، غير ذات صلة بإحتياجات الناس وتطلعاتهم؛

– والدليل الآخر لإنعدام الثقة في الدولة الإفريقية هو أنه حتى القادة الإفريقية الذين يعملون كحماة للدولة ليس لديهم ثقة في قدرتها على تلبية رفاههم؛

– القادة يستخدمون لأنفسهم ولعائلتهم الخدمات التي من المفترض أن توفر للأفراد؛

– القادة يقومون بنهب ممنهج للموارد الوطنية والنتيجة النهائية الشعوب لا يراودها حتى الوهم في أن الدولة ستعالج همومهم(N’Diaye, 2011, p. 31) .

كل هذه الممارسات توحي بتقارب مصالح نخب الجنوب مع نخب بلدان الشمال ومع ذلك، تحافظ نخب الجنوب على ممارسات تراثية في السياسة المحلية بهدف البقاء في السلطة، بينما في علاقاتهم مع العالم الخارجي يحافظون على بلدهم في منطق العملاء.

في دراسته للعلاقة بين الدولة والمجتمع يتحدى **برتران بادي Bertrand Badie** و **بيرنباوم Birnbaum** فكرة الدولة كعملية عالمية، حيث يقول: "**لطالما هيمنت على التفكير فرضية الحداثة العالمية، وتعميم التجربة الغربية للتنمية في كل مكان في العالم**" وهذا امر غير منطقي، يتساءلان عما إذا كانت الدولة قد تكيفت مع كل المجتمعات، خاصة في مواجهة رد الفعل أو إيقاظ "الثقافات"

المحلية باختصار، هل الدولة كبنية اجتماعية عالمية، وبالتالي هي نتاج "التاريخ"، أم أنها نتاج تاريخ فريد؟ يجادل المؤلفان في كتابهم بأن الدولة الحديثة تطورت في مجتمعات قاومت فيها الهياكل الإقطاعية تطور الرأسمالية والتصنيع، اعتمادًا على القصة، يؤدي هذا التطور إلى أنواع مختلفة من الدولة: الدولة الفرنسية، البروسية للنموذج البيروقراطي وغيرها، وقد حذر **بادي** بالفعل من نظريات "مقاس واحد يناسب الجميع" التي لها تأثير إعادة توحيد وتعميم حالة الحالة، يجب أن نفكر بالأحرى من منظور "تعددية نماذج الدولة" (Paquin, Été 2019, p. 210).

ليبيريا مثلا لم تكن دولة مستعمرة سابقا على غرار باقي دول غرب إفريقيا إلا أنها تشارك مع دول المجاور ما يسميه **أيبو Ebo** نفس الهياكل الإستعمارية الجديدة التي تنفصل فيها الدولة عن الغالبية العظمى من السكان، هذا الإغتراب للدولة عن شعبها في طبيعة الحال على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة ليس فقط لسجلها السيئ في التنمية الإقتصادية ولكن للتفاعل القمعي مع السكان، كذلك الأزمة في كوت ديفوار تفسر على أنها راجعة إلى الفشل التام للقيادة المتعاقبة في إغتنام الفرص العديدة لإقامة الصلة المناسبة بين الدولة ما بعد الإستعمار والناس، ويمكن القول الشيء نفسه عن كل حالة تقريبا في المنطقة وجدت نفسها ضحية للتوترات العنف والحرب المستعصية (N'Diaye, 2011, p. 40).

فشل حكومة الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا

شهدت دول غرب إفريقيا العديد من الأزمات في تاريخها حيث تعرضت للإستعمار الأوروبي منذ القرن التاسع عشر، بين عامي 1890 و1910 تم غزو معظم القارة الافريقية وإحتلالها من طرف القوى الإمبريالية وقد أسفرت حركة الغزو التي شنتها فرنسا منذ 1854 عن حصول الفرنسيين على قواعد راسخة لعملياتهم، إبتداءا من عام 1880 نتيجة بسط السيطرة على المنطقة بأسرها انطلاقا من السنغال وصولا إلى النيجر ثم تشاد وكذا الساحل الغيني وكوت ديفوار في حين سيطرت بريطانيا على سيراليون وغامبيا ونيجيريا أما البرتغال فقد احتلت غينيا بيساو (آدو بواهن ا.، 1990، صفحة 49).

وقد سعت الدول المستعمرة منذ البداية الى السيطرة على ثروات تلك البلدان واستغلالها لخدمة مصالحها واقتصادياتها، الأمر الذي قاد لمعارضة داخلية شديدة في غرب افريقيا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أين سجل تزايدا في عدد الأفراد المتعلمين والمهنيين وتنامي الوعي في المناطق الريفية

خاصة التي شهدت انتشارا للمحاصيل التجارية (آدو بواهن أ.، 1990، صفحة 629)، وقد ساعدت هذه المتغيرات في حصول معظم الدول على إستقلالها مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي لكن دولة ما بعد الاستقلال لم تحدث تغييرات عميقة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى غرار المناطق الأخرى من العالم تأثرت غرب افريقيا ايضا تأثرا عميقا بتداعيات الحرب الباردة، وكانت فترة السبعينات والثمانينات فترة منافسة شرسة بين القوى العظمى على إفريقيا، وهو الذي كان عاملا هاما في اثارة النزاعات وإدامتها وقد اتخذت المنافسة عدة أشكال كزرع حكومات موالية أو الاطاحة بها ودعم الاحزاب السياسية والأنشطة السرية والمعارضة لضمان السيطرة على الموارد الطبيعية (Bujra, 2002, p. 09).

إبتداء من سنة 1990 ثم التخلي عن السياسات القمعية التي اتسمت بها السنوات السابقة، إلا أن النتائج كانت متطابقة تقريبا على الرغم من فتح المجال السياسي والتمكين للمزيد من المجموعات الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع، حتى التعديلات التي تم إقرارها لم تقضي على ميل الزعماء السياسيين إلى انتهاك الحكم الديمقراطي، يمكن تسميته **عجز مزدوج في الحكم**.

في إفريقيا يحدث أيضا أن يفشل الزعماء في توقع النزاعات ومعالجتها بشكل مناسب عند حدوثها في الواقع، غالبا ما تكون التوترات السياسية الانشقاقات اللاحقة نتيجة الطريقة التي أدار بها أولئك الذين كانوا في السلطة شؤون النظام السياسي كما أنها النتيجة المنطقية لعدم إمتلاكهم آليات الإقناع السياسي خاصة مع مواطنيها الذي لا ينتمون الى نفس عرقية، طائفة، إيديولوجية القائد في الدولة.

عند استخدام القوة واستبعاد وحرمان الناس من حقوقهم الإنسانية والسياسية وقمعهم، فإن النتيجة المنطقية لحقهم في السعي نحو تحصيل حقوقهم هي خلق جو يسوده النزاع والعنف، بسبب هذا العجز الخاص في الحكم الذي يتميز العديد من البلدان المتأثرة بالصراع بما فيها غينيا بيساو، غينيا كوناكري كان الجو مواتيا للصراع إلى حد أنه لم يتطلب سوى محاولة انقلاب لإثارة دوامة العنف، بل أكثر من إحتمال إنخراط الدولة في مثل هذه الممارسات غير الديمقراطية والقمعية فإن جانبا أكثر بروزا من هذا العجز هو عجز قادة غرب أفريقيا عن تقدير العقبات الخطيرة لسياستهم كما لاحظ **رايموند كوليسون Raimond Colisson** خلال منتصف التسعينيات أثناء فترة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة أن

القادة إعتقدوا أن بإمكانهم تقويض فرص المشاركة دون مواجهة معارضة، لكن اتضح أن العديد من الدول كانت أضعف بكثير مما أدرك قادتها، وأنه في كثير من المجتمعات كانت هناك مصادر للمعارضة، مع وجود قاعدة محلية قوية، تستند الفصائل فيها إلى المنطق السياسي الديني، العرقي، العشائري، وقد صاحب هذا التقدير الخاطئ قرارات سياسة اتخذت دون تشاور يذكر مع المجموعات المعنية ولم يبذل أي جهد حقيقي لمراعاة لمصالحها أو للحصول على موافقتها في بيئة متضاربة بشكل كبير يتميز بالعديد من خطوط الكسر الدينية والعراقية.

خطوط الكسر سواء كانت دينية عرقية سياسية ليست مصدرا للنزاع في حد ذاته على الرغم من أنها يمكن أن تصبح محورا للنزاع عن قصد أو عن غير قصد كما اظهر **إيرو Ero**، **و تيمين Temin**هناك عجز آخر تتميز به هذه الحكومات حسب **ويليام زارتمان** أن الحكم هو مرادف لإدارة الصراع، فحكم الدولة ليس فقط منع الصراع العنيف من تدمير البلاد بل أنه الجهد المستمر لإدارة النزاعات العادية بين الجماعات ومطالبها التي تنشأ بينما يلعب المجتمع دوره في إدارة السياسة (N'Diaye, 2011).

تمثل الدول الستة عشر في غرب إفريقيا التنوع الاجتماعي السياسي الاقتصادي الذي يميز افريقيا وتواجه كل التحديات المرتبطة بالقارة ويوجد بها حوالي 250 مليون نسمة أي يقارب 30% من إجمالي سكان القارة فهي صورة مصغرة عن أفريقيا، تولى حكم الدول الجديدة في إقليم غرب أفريقيا شخصيات أقل ما يقال عنها أنها كاريزمية في نظر شعوب دولهم, **أمثال** "**موديبو كايتا Modibo keita** في مالي **سيكو توري sekou toure**" في غينيا **فليكس هوفيت بوانيه houphouet-boigny felix**في الكوديفوار وغيرهم، وكانت آمال وتطلعات شعوب هذه الدول للخروج من مستنقع التخلف مرهونة بخيارات هؤلاء الزعماء السياسية والإقتصادية (محمودي، 2018، صفحة 41).

تاثير ضعف التجربة الحزبية وتاثيرها على ديناميكية النظام السياسي

شهدت دول غرب أفريقيا نشاطا فيما يخص الظاهرة الحزبية, فكانت الأحزاب السياسية نشطة منذ عهد الإستعمار أين تأسست العديد من الأحزاب، فعلى سبيل المثال فإن الفترة ما بين أكتوبر 1946م تم تأسيس حزب **التجمع الديموقراطي الإفريقي** بقيادة "**فليكس هوفيت بوانيه**"، وفي عام 1959م تاريخ إنشاء **حزب الإتحاد الإفريقي بزعامة** "**ليوبولدسنجور**" **وموديبوكايتا**" وغيرها، ولكن

الجدير بالذكر أن هذه الأحزاب الإفريقية التي ظهرت في ظل الهيمنة الإستعمارية كانت تعتبر في أغلبها بمثابة حركات وطنية تدعو إلي المقاومة و التحرر بالإضافة إلى سعيها للوصول إلى السلطة (محمودي، 2018، صفحة 42) ومن اهم سمات الأحزاب السياسية في إفريقيا :

-**غلبة الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني للحزب وقيادته:** الأحزاب السياسية لها بعدين أساسين أحدهما إثنى والآخر ديني، ويستخدمان لزيادة عدد الموالين للحزب، ولحد الأصوات وهذا ما يتعارض مع وصف الحزب وسيلة لتجميع المصالح والتعبير عنها في إطار وطن متجانس.

-**غياب وضوح الرؤية الإيديولوجية للحزب:** تتسم معظم الأحزاب النيجيرية بغياب التوجه الإيديولوجي المحرك للسياسة والإقتصاد، وذلك على الرغم من وجود برامج أو مبادئ عامة فهي لا تعكس ذلك الإتجاه الموجه لحركة الحزب، ما يجعلها تتنافس من أجل المنافسة والسلطة وحسب، لا لأجل المصلحة القومية. (عبدالرحمن خليفة، 2017، صفحة 10)

-**ضعف البعد المؤسستي للحزب والهيكل القيادي للأحزاب:** إفتقار الأحزاب إلى قيادة تعمل على إحتواء الصراعات، وتوجيهها إلى تنافس حميم ينعكس على رؤية الحزب وقوته السياسية بل العكس من ذلك تتمحور حول قائد واحد ذو نزعة ديكتاتورية لا يتصور الحزب بدونه.

-**غياب الديمقراطية الداخلية:** إفتقرت الأحزاب إلى آليات لتداول السلطة داخلها، إذ تتم الأمور بداخلها بقدر كبير من الديكتاتورية في إتخاذ القرارات.

تستخدم الأحزاب السياسية الوسائل غير الشرعية لضمان الهيمنة الحزبية على السلطة، حيث يجند الحزب الحاكم كامل أجهزة الدولة لخدمة أغراضه الإنتخابية إبتداء من إختيار إعضاء الهيئة المشرفة على الإنتخابات مرورا بكشوف الأسماء ومواعيد الإنتخابات إنتهاءا بأجهزة الإعلام والدعاية وهو ما فاقم العنف خلال العملية الإنتخابية نتيجة شعور باقي الأحزاب بالتهميش (عبدالرحمن خليفة، 2017، صفحة 11)، مع بداية مرحلة الإستقلال كان التحدي الأساسي لقادة الأحزاب الحاكمة في بلدان غرب أفريقيا يتمثل في إشكالية بناء الشرعية السياسية لأنظمتهم, أو بعبارة أخرى كيف يمكن لهؤلاء القادة الجدد حكم مجتمعات منقسمة إجتماعيا ومتعددة ثقافيا, فقد كان هذا الإشكال مطروحا وبشدة.

مع مرور عقد أو عقدين عن الإستقلال تقلصت هذه التعددية وفسحت المجال للدكتاتوريات العسكرية والحزب الواحد الذي كان له دور حاسم في هذه البلدان ولكن سرعان ما أظهرت هذه الأنظمة التسلطية ملامح الضعف، ذلك أن التحولات السياسية التي مست المنطقة والقارة والعالم بأسره في أواخر الثمانيات أدت إلى إسقاط هذه الأنظمة، في العديد من دول غرب أفريقيا وتم الرجوع فيها إلى نظام تعددية الحزبية من جديد.

هناك صفة مميزة للحياة السياسية الأفريقية بصفة عامة و بلدان غرب أفريقيا بصفة خاصة وهي ظاهرة الإنقلابات العسكرية و مدى كثرتها فقد عرفت المنطقة أول إنقلاب عام 1963 وكان ذلك في **الطوغو** غير أن أول إنقلاب عرفته القارة كان قبل ذلك و بالتحديد في عام 1952 بمصر تليها بعد ذلك باقي البلدان الأفريقية (محمودي، 2018، صفحة 43)

يتضح من خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الإستقلال في دول غرب إفريقيا ظهور طبقة حاكمة على رأس هذه الدول فمدنين كانوا ام عسكريين فإنها لا تعتبر بأي حال من الأحوال كيانا متجانسا، وقد زاد حجمها زيادة هائلة في جميع دول الإقليم وإتخذ تركيبها أشكالا متباينة، طبقا للظروف الخاصة بكل دولة، ولقد ترعرعت هذه الطبقة البرجوازية ونمت على مدار هذه السنين مما سمح لها بفرض سيطرتها على كل جوانب الحياة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في دول المنطقة بفضل شبكة من البيروقراطيات التي كانت تسير مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة للدولة، كما عمدت هذه الطبقة على تأسيس آليات للنهب الوطني لتحقيق الثراء الذاتي فكانت تنظر إلى الدولة على أنها أداة للإثراء الفردي و ليس باعتبارها أداة للتنمية المستديمة وهذه الظاهرة هي ما أطلق عليها جان **فرانسوا بايارت Jean- Francois Bayart"** **سياسة ملء البطون** (محمودي، 2018، صفحة 44).

2.3. أسباب فشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا

يقول **أرنست رينان Ernest Renan** في مداخلة بعنوان **ما هو الوطن** ألقاها في جامعة السوربون "**بأن الرجل ليس عبدا لا لعرق ولا لغة ولا دين ولا مجرى نهر ولا سلسلة جبلية معينه انما هناك مجموعة من الرجال ذوي القلب السليم والقلب الدافئ تضع أسس الضمير الأخلاقي ذلك هو الأمة.** حسب رينان فإن الأمم ليست أشياء أبدية فهي تتكون وتنتهي، يتحدث عن الإتحاد الأوروبي

مثلا ويقول بأنه يمكن أن يتحول الى أمة أوروبا على غم بعض الإرتباط بالجنسية، وربما يأتي يوم نتحدث فيه عن مواطن من غرب أفريقيا، بدلا من الحديث عن مالي وساحل العاج وبوركينا فاسو.

تبدأ أزمة الدولة مع استحالة التوفيق بين تطوير هوية الأقليات، وحدة الدولة، العولمة وظهور المنظمات الدولية، النظرية التعاقدية في افريقيا تدحض لان الدولة لم تنشأ وفقها وإنما كانت نتيجة التقسيم التعسفي للقوى الاستعمارية، يقول **كاري تراوري Carrie Traoré** قبل الاستعمار **كنا نشهد تشكيل وسيرورة نحو بلورة الدول الإفريقية.**

ضعف الأسس الاجتماعية للدولة مما يدفعها إلى إعتماد نظام الإقصاء وممارسة التمييز العرقي والديني مما يضاعف مشاعر الظلم والإحباط لدى المجموعات المهمشة وهذا يؤدي الى معارضة عنيفة قد تتحول الى صراع مسلح (Corm, 215, p. 90).

وفقا لـ**Agerback Linda ليندا اغيرباك** ديناميكية النظام البشري يتضمن الخصومة بشكل طبيعي وتنطوي على مصالح متعارضة، والنقطة الأساسية تكمن في كيفية إدارة هذه التوترات، لذا فإن الصراع يصبح له دور بناء إذا ما تمت إدارته بفاعلية من خلال توفير قنوات الاتصال والتفاوض (Mosaddeq Ahmed , 2004). سوف نحاول خلال هذا المبحث معرفة الأوضاع التي عانت منها الدولة في إفريقيا على عديد الأصعدة سياسية إقتصادية وإجتماعية والتي جعلتها تصنف على أنها فاشلة:

1.2.3. المؤشرات السياسية والاجتماعية لفشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا:

يمكن رصد خاصيتين أساسيتين للعجز الوظيفي والفشل البنيوي للدول الإفريقية:

أ- الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط الإجتماعي اللصيق بطبيعة الدولة الإفريقية:

لقد ارتبطت المعارضة التي تبديها الإثنيات والقبائل في العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم بنشأة الدولة الإفريقية ذ، فالدولة كما عرفها **ماكس فيبر** بأنها "**أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين وتسيطر على شعب محدد**" وهو ما ينطبق إلى حد ما على الدولة الأوروبية لكنه يبدو ناقصا في تحليل طبيعة الدولة في إفريقيا، إذ ارتبطت نشأتها أساسا برحيل المستعمر وتسليمه السلطة لنخب

ليس لها سيطرة فعلية فوق إقليمها، وبالتالي فإن حركة الإحتجاج الشعبي والتي تأخذ أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة إلى النزاع المسلح وإنتهاء بالانسحاب الكامل من نطاق الدولة تضع الدولة كلها موضع الشك، وليس فقط الأشخاص الحاكمين، حتى اصبح العنصر الرئيسي المحدد لإنشاء الدولة في إفريقيا هو الاعتراف الدولي* فقط، (تروري، 2015، صفحة 121) من جهة أخرى فإن الاعتراف الدولي القائم على الحدود الإستعمارية يعوق المعارضة الداخلية التي لا تطمح الى الحصول على الدعم الدولي في حالة قمعها لأن الأعتراف الدولي يتضمن مبدأ عدم التدخل . (محمد محمد عبد الحليم ، 2014، صفحة 69)

ب- تهديد الإستقرار السياسي واهتزاز شرعية السلطة القائمة:

وهذه السمة هي نتيجة انتقال التفكك الإجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل لمختلف فئات المجتمع داخل النظام، وإعتماد المركزية والزبونية كنهج سياسي في السلطة وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الإستراتيجية الحساسة سياسيا وأمنيا من أجل دعم وحماية هذه السلطة، الشيء الذي أدى إلى اعتماد مفهوم جديد للتوظيف والتعيين في المناصب الإدارية بصفة عامة وفي المناصب الإستراتيجية بصفة خاصة ولا يعتمد هذا المفهوم على الكفاءة الإدارية والمؤهلات العلمية كشرط للتوظيف والتعيين، وإنما يعمد على الولاء الشخصي، ومدى استعداد الشخص المراد تعيينه لتقديم الطاعة لرئيسه وتنفيذ ما قد يصدره من أوامر، (تروري، 2015، صفحة 122)، يرى **Bratton براتون و Van de Walle فان دو وال** إن ممارسات الوقفية الجديدة أو النيوباتريمونيالية لا تعتبر مجرد سمات للنظم الإفريقية ولكن تتخطى ذلك لتصبح شكل رئيسي للسياسات الإفريقية في مرحلة مابعد الإستعمار، ففي أعقاب الإستقلال وجدت حركات التحرر أنها تقود دول صغيرة جدا وممزقة وهكذا إتخدت عملية أفرقة البيروقراطية شكل الباتريمونتالية الإستبدادية وذلك لتعزيز الوحدة وتقوية الاقتصاد . (محمد محمد عبد الحليم ، 2014، صفحة 73)

*العنصر الحاكم إذن في طبيعة الدولة الإفريقية هو الاعتراف الدولي، والذي يؤدي غيابه إلى عدم خروج الدولة إلى الوجود كدولة ولو كانت تتمتع بحكومة تحتكر السيطرة على إقليم وشعب، حالة بيافرا في نيجريا، كما أدى استمرار هذا الاعتراف إلى اعتبار كونغو الديمقراطية والصومال على سبيل المثال دولتان على الرغم من أن سيطرتهما على إقليميهما لا تتعدى عدة كيلومترات عن العاصمة، كما أن عنصر الشعب غير محسوم فيهما. والشيء نفسه ينطبق على السودان الجنوبية حيث أدى الاعتراف بها إلى نشوئها كدولة، إن عنصر الاعتراف هو الذي يجعل الانقلابات العسكرية الرئاسية عملية مضمونة النجاح في إفريقيا، إذ يكفي أن يقوم عدة جنود مزودين بالأسلحة الخفيفة بالسيطرة على القصر الرئاسي وعدة مبان إستراتيجية في العاصمة لكي تنتقل السيطرة على الدولة إلى نظام جديد طالما أن الاعتراف الدولي متوفر، فالدولة الإفريقية إذا، هي دولة من الخارج وليست نتاجا لتطورات علاقات قوى داخلية.

ولقد استخدم الرئيس الإفواري السابق **هنري كونان بيده Henri Kona Bédié** هذه السياسة التوظيفية لحشد النخب السياسية حوله، وتشتيت معارضيه المناوئين لمشروعه وفلسفته السياسية المعروف **بالافوارية L'Ivoirité** التي شكلت الشرارة الأولى لما يعرف **بالأزمة السياسية الإفوارية La crise politique ivoirienne** واستمرت آثارها إلى يومنا هذا والتي أوقعت كوت ديفوار في حرب أهلية دامية.

أما **لوران غباغبو** الرئيس الإفواري فقد نهج نفس السياسة لجمع بعض القبائل والإثنيات حول سياسته المعروفة **بسياسة إعادة البناء La Politique De La Refondation** فأسند بمقتضاها أهم المناصب الوزارية الإستراتيجية والأمنية كرئاسة أركان الحرب، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية والأمن إلى القبائل الموالية له ومنها على سبيل المثال **بتي Bété كيري Guere ديدا Dida** التي شكلت 12 % من مجموع المنخرطين في الجيش والأمن مباشرة بعد توليه كرسي الرئاسة. (تروري، 2015، صفحة 122)

هذه السياسات التي إتبعتها أنظمة دول إفريقيا الغربية في توظيف الإطارات أفرزت نتائج سلبية بالنسبة لأداء الدولة على كل المستويات، وفي أدائها الأمني بشكل خاص، فمن ناحية برزت النخب الحاكمة كمؤسسات تملك الدولة وتكيّف أجهزتها لمتطلبات القبيلة أو الاثنية وترسيخ ثقافة الفساد الإداري والسياسي وتنامي ظاهرة الإفلات من العقاب وبروز مفهوم مغاير للخطأ، إذ أصبح مفهوم الخطأ ليس هو الانحراف عن المعايير الوظيفية، وإنما هو الإنحراف عن المعايير الشكلية المتمثلة في الخروج عن كلمة الرئيس أو خيانته أو تحديه، ومن ناحية أخرى، أفرزت مؤسسات وأطر فاقدة لأدنى المؤهلات والكفاءات اللازمة لحسن أداء المهام الموكولة إليه.

هاتين السمتين يدفعان بنا إلى ما ذهب إليه **انجل رازا Angel Raza** الذي صنف في متغيرين أساسيين المؤشرات التي تؤثر في فعالية الدولة وكفاءتها الوظيفية إن على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي وهما :

– **متغير غياب الحكم:** وهو فشل الدولة في فرض النظام والقانون في الأقاليم التابعة لها، بحيث تكون المؤسسات الحكومية منفصلة قانونيا في هذه المناطق ولا تمثل السلطة المركزية للدولة بالشكل المطلوب.

– **متغير الظروف المهيئة لحالة اللأمن:** ويأتي هذا المتغير كنتيجة مباشرة لفشل الدولة في ضمان الحد الأدنى من الأمن الإجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، ومن أبرز المؤشرات الدالة على هذا المتغير تفشي ظاهرة الفساد، ضعف انخراط الدولة في المجتمع، غياب مؤسسات الدولة، ضعف الهياكل والبنى التحتية، المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة، ضعف الاحتكار لمصادر الإكراه والعنف، نقص المراقبة على الحدود، التدخل الخارجي (تروري، 2015، صفحة 123)، كما لا يوجد فصل واضح بين السياسة والإقتصاد فالموارد الاقتصادية، السياسية، الثروة والسلطة السياسية يمكن تبادلها بحرية بما يعني خصخصة الدولة لصالح أولئك الذين يشغلون المناصب العليا. (محمد محمد عبد الحليم ، 2014، صفحة 71)

بهذا المعنى تكون دول إفريقيا الغربية دولا ذات سيادة بالاسم لأنها غير قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية قابلة للحياة، إذ تنقصها الشرعية والمشروعية الداخلية، إن ظهور الجماعات المسلحة بمختلف أنواعها يعد من سمات الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى من أكبر مظاهر فشل الدولة في أدائها الوظيفي، الشيء الذي يستغل من طرف الجماعات المسلحة لممارسة الأنشطة التجارية الممنوعة كالمخدرات وتهريب الأسلحة... وكثيرا ما تستعمل هذه الجماعات الأموال التي تحصل عليها من أنشطتها المحظورة، في رشوة المؤسسات الرسمية، بما فيها قوات الأمن والجيش الموجودة في المناطق الحدودية، هكذا يمكن فهم وتفسير كيف إستطاعت الجماعات الإسلامية في شمال مالي خرق صفوف الجيش المالي وهزيمته في كل المعارك (تروري، 2015، الصفحات 122–123).

إن الأشكال الخاصة التي تتخذها السلطة وما تقوم عليه من مفارقات وما تعبؤه من مسوغات المشروعية، هي في اغلب مناطق إفريقيا ما قبل الإستعمار مستمدة من المرجعيات المعاد صياغتها للمفارقات الطبيعية (الجنس، السن، القوة البدنية .....) التي هي الأساس الذي تقوم عليه بناءاتها، كما يشكل العمر وهو حقيقة بيولوجية، سندا لبناءات ثقافية تتدخل في موازين السلطة وهو يلعب في شرق إفريقيا حيث تشكل مؤسسة الطبقات العمرية* إحدى دعائم النظام الإجتماعي، وتتسم العلاقات

*وتعني بالطبقة العمرية مجموعة من الأفراد يطلق عليها إسم مميز ويشترك أعضاؤها في خاصية كونهم مولودين في حير زمني واحد يفصل عادة بين مسارين متتاليين من المراهقة وهذا يعني أن الشخص يولد في طبقة عمرية معينة ويبقى عضوا فيها مدى حياته.

بين الجيل الصاعد والأجيال القريبة منه في أغلب المجتمعات الإفريقية بالإعتماد والتخاصم في الوقت نفسه، وهناك تقسيم ثلاثي يلاحظ على نطاق واسع في هذه المجتمعات وتتمثل في :

" **أ** " مجموعة الرجال الناضجين يحتفظون بكامل الحقوق والإمتيازات المرتبطة بالأقدمية ويشكلون جيل الآباء؛

" **ب** " مجموعة من الرجال الشباب معترف بهم إجتماعيا لكنهم ما يزالون معتمدين على غيرهم ويشكلون جيل الأبناء؛

" **جـ** " مجموعة أخيرة لم يرقى أصحابها بعد إلى مستوى الوجود الإجتماعي الحقيقي وهم جيل الأطفال. (ولد الشيخ، 2013، الصفحات 47-48)

وقد قاد التفكير حول العمر بعض الأنثربولوجين إلى أن يروا فيه، أداة لتكييف الشباب مع المجتمع، وإجراء لاحتواء عدوانيته ووسيلة تنظيم سياسي وعسكري في مجتمعات تفتقر جوهريا لهيئات مستقلة لإدارة الشيء العام، ولهذا إستطاعت **دينيز بولم Denise Paulme** التي عملت على الدوغون في مالي، والكيسي في غينيا، والبيتي في الساحل العاج أن تقول: في المجتمعات التي لا تعرف سلطة سياسية مركزية ولا طبقات إجتماعية محددة فإن قواعد القرابة لا تكفي دائما لتحديد توزيع المهام الكبرى كقيادة الحرب أو تنفيذ الأعمال ذات النفع العام ولهذا يعهد للطبقات العمرية بوظائف لا تكون منحها في هذه المجتمعات من إختصاص الجماعة أو نسب .

ويقول **ساموبل نواه إيزستادت : Samuel Noah Eisentadt** ما يفقده مجال القرابة والتحالف يكسبه مجال التطبيقات العمرية، فيعتمده ويتمثله قبل أن تسلبه منه هو الآخر مجالات التكوين المتخصصة المتأخرة (ولد الشيخ، 2013، صفحة 48)، فظهور الهيئات السياسية والإقتصادية كان بعبارة أخرى تاليا ولاحقا من الناحية التاريخية للعوالم التي تحكمها القرابة بصرامة، في مجتمع ماسائي (كينيا، تنزانيا) المنظم كليا وفق الطبقات العمرية، التي هي محددة على أساس الإعداد بعد بلوغ سن الرشد ترسم هذه الطبقات للرجال الذين يعمرون طويلا مسارا تصاعديا أربع درجات:

- المحاربون؛

- أرباب الأسر رعاة الماشية؛

– مسؤولو النظام السياسي؛

– مسؤولو النظام الديني.

وتتبع طبقة عمرية للدرجة ذاتها مدة 15 سنة تقريبا، والقاعدة التي يقوم عليها النظام هنا هي النضج البدني لان البلوغ هو نقطة إنطلاقه، أما موسي* بوركينافاسو الحالية فتشكل مثلا ساطعا على التداخل والتناغم المتبادل بين سلطة ملكية راسخة وبنيات قرابة تتميز بهرمية لحكم الشيوخ من النمط نفسه الذي رأيناه آنفا (ولد الشيخ، 2013، صفحة 51).

وكان مجتمع الموسي مقسما إلى مجموعات حسب النسب منظمة هرميا وفق درجة قرابتها من الموغ نابا : ذرية الأمراء، ذرية الأرستقراطيين، الرعايا العامون، ومهما كان نظام المنزلة التي يتبعون لها فإن أفراد مجتمع الموسى يخضعون لقاعدة علو شأن الكبير في السن (ولد الشيخ، 2013، صفحة 53).

على المستوى الاجتماعي يلاحظ تفاقم الفقر والبؤس والتقهقر في شروط الحياة في هذه الدول، الشيء الذي استغلته جهات داخلية وأطراف أخرى خارجية، للتحريض على تكوين حركات معارضة أو انفصالية تحمل على عاتقها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والجماعية لفئة أو اثنيات معينة، كما عليه الحال في جمهورية مالي والنيجر، حيث تبنى الإنفصاليون الطوارق مقترب البؤس والتهميش لتبرير أطروحتهم الإنفصالية (تروري، 2015، صفحة 123). ومن مظاهر تردي الوضع الإجتماعي:

– **وضع حقوق الانسان:** شهدت منطقة غرب افريقيا أشكالا عديدة لإنتهاك حقوق الانسان في ظل الصراعات الأهلية فيها وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى وجود خمسة أشكال أساسية لإنتهاك حقوق الإنسان في ظل الصراعات الأهلية هي: **الإبادة الجماعية _ إنتهاك الحريات المدنية _ إنتهاك الحقوق السياسية _ التمييز الاثني والاجتماعي _ إنتهاك حقوق الانسان الأساسية،** فالصراعات الداخلية الإفريقية غالبا ما أسفرت عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا والذين يكونون من صنف المدنيين وليس العسكريين، نساء، أطفال، شيوخ كما أن مستويات العنف الناجمة عن

*والموسى عرق مهم من الناحية الديموغرافية حيث كان تعدادهم في الوقت الذي قام فيها سكينير Skinner ببحثه في نهاية الخمسينات يقارب المليون نسمة كان يملك السلطة فيهم الموغ نابا سيدا ومالكا لممتلكات المملكة ورعاياها وكان الموسى وفق نظرتهم للأشياء يحيطونه بهالة قدسية ويعتقدون أن سلطته منبثقة من نظام الكون الذي يشكل أحد مفاصله تقريبا.

الصراعات الداخلية قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية مثلما حدث في رواندا سنة 1994 أين لقي ازيد من 1/2 مليون نسمة من التوتسي والهوتو المعتدلين مصرعهم في أقل من شهر وحدث مثلها في الحرب الإنفصالية بيافرا أين قتل أكثر من اثنان مليون مواطن.

– **التعذيب والاغتصاب** :كذلك إنتهاكات مرتبطة بكرامة الإنسان حيث يتعرض السكان في الدول المنكوبة لكل أنواع التعديب، الإغتصاب، الإعتقال التعسفي، الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة، كما ان الصراعات الداخلية تسهم أيضا في تنامي الإعتداءات على الحريات المدنية والسياسية، ومن ذلك تقييد الحق في التعبير والمشاركة السياسية وممارسته الشعائر الدينية ضف إلى ذلك التهجير القسري هربا من تداعيات القتال (محمودي، 2018، الصفحات 170–171).

– **تجنيد الاطفال:** هناك ظاهرة لا يمكن تناسيها عند الحديث عن الآثار الإنسانية للصراعات الداخلية في القارة الإفريقية، وهي ظاهرة تجنيد الاطفال في الصراعات المسلحة، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال أثناء الصراعات والحروب قد تفاقمت بسبب إستخدام هؤلاء كأداة للحرب، وقد قدر عدد الأطفال المجندين في الحروب الأهلية حول العالم بـ 200 ألف طفل سنة 1988 ليرتفع عددهم إلى 300 ألف عام 1995 أغلبهم في القارة الإفريقية، حيث تستعملهم الجيوش النظامية أو حتى الجماعات المسلحة للقيام بمختلف الأعمال كطهاة أو حاملي سلاح أو كجواسيس أو حتى للكشف عن الألغام وغيرها من الأعمال الشاقة.

إن الذي يساعد على تكوين جيوش من الأطفال في غرب إفريقيا، هو توفر كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة والتي قدرت بحوالي 7إلى 8 مليون قطعة سلاح غير شرعي، متداولة في المنطقة الممتدة من نيجيريا إلى مالي، في سيراليون على سبيل المثال وخلال الحرب الاهلية الدائرة فيها كان الاطفال والمراهقون دون الخامسة عشرة سنة بمثابة الدرع الأساسي للجيش ونفس الشيء بالنسبة لقوات R U F حتى أصبح يطلق على الحرب الدائرة هناك بحرب الأطفال (محمودي، 2018، صفحة 172).

2.2.3 المؤشرات الاقتصادية لفشل الدولة الوطنية في غرب إفريقيا:

تتميز قارة افريقيا بتعايش أنواع منتاقضة من النظم الإقتصادية، وتمر معظم هذه الأنماط الإقتصادية من مرحلة **الاقتصاد المعيشي** إلى **الإقتصاد التبادلي:**

الإقتصاد المعيشي: موجه لكفاية حاجات السكان من الغداء، ويعتبر النوع الأول النمط الإقتصادي الأكثر إنتشارا في القارة، ويتركز بصفة أساسية في النشاط الزراعي، إذ قدرت المساحة الخاضعة للاقتصاد المعيشي بحوالي 70% من المساحة الكلية المزروعة.

الإقتصاد التبادلي فهو موجه للتصدير نحو الخارج يعتمد على رؤوس أموال ضخمة وخبرة أجنبية ويظهر في إنتاج المحاصيل النقدية كالبن والكاكاو والقطن ويعود هذا التقسيم إلى حقبة الاستعمارية وقد واصلت دولة الاستقلال نفس السياسة (محمودي، 2018، صفحة 62).

وقد تميز الإقتصاد الإفريقي بعد الإستقلال:

- **إخفاق خطط التنمية:** على الرغم من الطموحات الكبيرة بشأن الإقتصاد الوطني بمعظم الدول الإفريقية، إلا أنه سرعان ما تبين فشل هذه التوقعات والمبالغة في هذه الطموحات الأمر الذي يمكن التدليل عليه بمؤشرين .

أ- **إنخفاض مستوى المعيشية:** تعاني دول إفريقيا بصفة عامة من ضعف إقتصادي أدى إلى حدوث تراجع في مؤشرات التنمية البشرية، حيث لم يتجاوز معدل معرفة القراءة والكتابة 62% فقط، كما لا يحصل على خدمات صحية أكثر من 50% من السكان، أكثر من ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي قد شهد معدلات نمو سلبية.

ب- **ضعف الإقتصاد الوطني:** شهدت مرحلة إستقلال الدول الإفريقية برامج طموحة لبناء وتطوير الإقتصاد الوطني، وقد أعطت أولوية خاصة لقطاع التصنيع، فشهدت القطاعات الصناعية دفعة قوية عند الإستقلال، إذ بلغ متوسط نمو القطاع الصناعي ككل في إفريقيا نحو 8% سنويا طوال حقبة الستينيات، ولكن نمو الإستثمارات الصناعية لم يصاحبه نمو مماثل في نسبة ونصيب القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي إذ ظل لا يسهم بأكثر من 15% . (عاشور مهدي، 1996، صفحة 218) كما لم تنعكس تلك الإستثمارات المكثفة في قطاع الصناعة على نمط التجارة الخارجية الذي إتسم بالتركيز الشديد على عدد محدود من المواد الخام (عاشور مهدي، 1996، صفحة 222) .
بدا عصر العولمة بشكل مكثف عام 1980 مع الحملة من طرف الشركات عبر الوطنية لإنهاء دور الدولة في توفير الإحتياجات الإجتماعية للعديد من فئات المجتمع، الدولة ذات الإقتصاد القوي تعتبر

مستفيدا من العولمة نظرا لزيادة حجم التجارة العالمية والأرباح نتيجة قدراتها على الدخول في المزيد من الأسواق الدولية أما البلدان النامية فالأمر مختلف.

بحلول نهاية العام 1970 في سيراليون مثلا بدأت التوقعات المتفائلة بالبناء والحرية تتلاشى، وتحولت بدلا من ذلك إلى خيبة أمل بالنسبة لمختلف الأطياف، نتيجة لفقدان الشرعية، نتيجة لسوء الحكم في عهد الاستقلال فأنظمة الحكم ما بعد الاستعمار عندما واجهت معوقات عدم التجانس الإجتماعية والنيوباتريمونيالية لجأت إلى الجمع بين إستخدام الإكراه، المحسوبية، المحاباة، الفساد كلها تحت المسمى النيوياتريمونيالية*، يمكن إعتبار العولمة كدولة تعمل من أجل الطبقة الحاكمة لتوسيع الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة (Conteh-Morgan, Autumn/Winter 2006, pp. 96–97).

كما أجبرت الدولة على إجراء تخفيضات كبيرة في الخدمات الإجتماعية، التوظيف، الاعانات الاجتماعية، التعليم، الصحة، وكلها كانت سببا في تعزيز المعارضة المسلحة، حيث خرجت المفاوضات مع البنك الدولي بضرورة تخفيض التوظيف في الدولة بمقدار الثلث، كانت البلاد تعيش تحت تأثير عمليات تسريح كبيرة للعمال وهو ما أدى إلى حالة من التوتر قادت إلى مجموعة الإحتياجات وكان هناك تدهور في الجانب الزراعي وعائدات الماس.

لقد كانت سياسات صندوق والبنك العالمي تميل إلى جعل الأمور قاسية في دولة مثل سيراليون خاصة سياسات الرئيس **مومو**ة، والذي حكم البلاد بعد تقاعد **سياكا سيفانز**، لقد كانت تدابير التقشف تضمن الحد من 84,6% من الإنفاق على الدعم العام للسلع، إرتفع سعر البنزين إلى 300 ليون سيراليوني، الأرز الذي يعتبر غذاء رئيسي إرتفع ب 180 ليون، كما أن الجنود لم يكونوا راضيين عن الوضع لأن عمليات الإختلاس التي عمت الدولة طالبت برواتب الجنود .

جون ويكس John weeks في تحليله للوضع في سيراليون أكد أن الصدمات الخارجية والإملاءات التي يمر بها الإقتصاد في سيراليون كانت وراء إنهياره، كذلك تقلب السوق العالمية، الصدمة النفطية كلها كانت شديدة السلبية على الاقتصاد، التشخيص الخاطئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمشاكل الإقتصادية في سيراليون زاد من حدة المشاكل الإقتصادية.

*وهي المسمى الذي وصف به التعامل بين النخبة الحاكمة والمؤيدين السياسيين.

لقد تأثر الأمن البشري في مجال الصحة، التعليم والعمل تأثر سلبا بتدابير التكييف الهيكلي فمع تدابير التقشف جاء تخفيض كبير في الانفاق على التعليم، سنة 1987 تم تخفيض مخصصات الإنفاق على التعليم بنسبة 50%، بدون دعم أصبح التعليم مستحيلا بالنسبة للكثيرين كذلك المعلمون يتركون عملهم بشكل غير مبرر، الصحة بدورها سجلت إنخفاض في عدد المستشفيات من 90 في 1970 إلى 58 سنة 1980، سنة 1991 وصفت سيراليون واحدة من الدول التي بها اسوء نوعية حياة، معدل الوفيات 24 في الألف، وفيات الرضع 160 لكل ألف ولادة حية معدل الحياة 40 سنة لكلا جنسين (Conteh-Morgan, Autumn/Winter 2006, p. 98)

ج-تأثر الإقتصادات بالصراعات والمشكلات الأمنية عن القارة: كما ان الصراعات المستمرة تنهك اقتصاد الدولة ونلاحظ هذا من خلال عدة مؤشرات:

- أثرت تلك الصراعات على الناتج المحلي الإجمالي GDP ونصيب الفرد منه:

تسجل الدول الافريقية تدهورا ملحوظا سواءا في GDP أو في نصيب الفرد منه في العديد من الدول الإفريقية المبتلية بالصراعات، فقد إنخفض نصيب الفرد من GDP في أنجولا على سبيل المثال من 840 دولار سنة 1990 إلى 440 دولار سنة 2000، و كذلك الحال في كل من ليبريا، الكونغو، وسيراليون التي تناقص فيها بمقدار 50%، ويلاحظ أيضا تراجع متوسط الدخل السنوي في العديد من تلك الدول مثل بوروندي، إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، موزمبيق (ابو العز، 2006، صفحة 13)

- أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على التدفقات الإستثمارية في الدول التي جرت على أرضها تلك الصراعات: عدم إستقرار الإستثمارات و تذبذبها كنسبة من GDP من خلال الفترة من 1980 إلى 2000- ففي أنجولا على سبيل المثال إنخفضت تلك النسبة من 20,5% سنة 1980 إلى 2,2% فقط سنة 1990 ثم إلى 8,4%، وفي بوروندي من 13,9% سنة 1980 إلى 13,5% سنة 1990 ثم إلى 8,4% فقط سنة 2000 .

لاشك أن المناخ السياسي الذي يغلب عليه طابع عدم الإستقرار والاضطراب يكون مناخا غير ملائم لنمو الإستثمارات، سواء التي تأتي من مصادر داخلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالهدف النهائي لأي مستثمر هو تحقيق أقصى عائد ممكن على إستثماراته ولا يتسنى له ذلك في ظل عدم الإستقرار السياسي. (ابو العز، 2006، صفحة 15)

– **الآثار التضخمية للصراعات والمشكلات الأمنية:** من المألوف حدوث تضخم شديد يرجع بالأساس إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته، لمواجهة التدهور في العملة المحلية، ولقد شهدت العديد من الدول الإفريقية التي جرت على أرضها الصراعات والحروب الأهلية إرتفاعا ملحوظا في معدل التضخم السنوي، مثلا بلغ في أنجولا 2500% وأكثر من 100% في سيراليون .

– **أثر الصراعات والمشكلات الأمنية على توزيع الدخل بين القطاعات المتخلفة وإرتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع:** يختل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ويصب الإنفاق الحكومي على الجيش نصيب الأسد، بينما تحصل القطاعات الأساسية على القسم الضئيل من الميزانية كالصحة، التعليم، الضمان الإجتماعي، البنية الأساسية والتحتية، سنة 1992 وجدت إحدى الدراسات إن الإنفاق العسكري العالمي قد تساوي مع إجمالي دخل نصف سكان العالم.

يبين الواقع عظم نسبة الإنفاق على الدفاع في الكثير من الدول الإفريقية فيما بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الـ GDP سنة 1993 21,4%، وقفزت إلى 29% سنة 1998 ولكنها تراجعت إلى 22,9% سنة 1999، وعند مقارنة تلك النسب بالإنفاق العام على الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم يتضح مدى التفاوت بينهما في نصيبهم من الـ GDP (ابو العز، 2006، الصفحات 16–17)

أما عند دراسة تأثير الحروب الأهلية على النشاط الإقتصادي فقد بدا واضحا أن تأثيره يتفاوت بين القطاعات، فالقطاعات كثيفة رأس المال والتي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات التي تنتج رأس المال مثل النقل والمواصلات والتمويل تنكمش بمعدل أسرع من معدل إنكماش الناتج المحلي، بينما تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل : الأنشطة الزراعية المعيشية، توسعا بالرغم من إنكماش الناتج المحلي الإجمالي، هذا لا يعني أن قطاع الزراعة لا يتأثر وإنما يعتبر أكثر القطاعات تضررا من الحروب الأهلية، حيث يضطر الأفراد إلى الإنتقال من المناطق الزراعية إلى المعسكرات طلبا للأمن (ابو العز، 2006)هذا يعني حدوث تغيرات هيكلية واضحة وعميقة في الأنشطة الإنتاجية، فتنتقل الموارد الإقتصادية من القطاعات التي تنتج سلعا **قابلة للتداول (Tradable –Sectors) نحو القطاعات التي تنتج سلعا غير قابلة للتداول Non – Tradable Sectors** كما يتحول الإنتاج نحو **الأنشطة الإنتاجية المعيشية** وغير الرسمية فتسود أنماط **الإنتاج البدائية** في كافة القطاعات، وترجع هذه التغيرات الهيكلية إلى مجموعة من العوامل التي تصاحب

حالات عدم الاستقرار منها إنقسام الأسواق، ضعف المؤسسات الرسمية مثل البنوك، إنخفاض درجة الثقة في المعاملات الإقتصادية وإنهيار أنظمة الإتصالات، وتظهر هذه التغيرات بوضوح في القطاع الزراعي حيث يسود النمط المعيشي التقليدي، كما أن إنتاج الأسلحة يتم بأساليب فنية بسيطة، كذلك تنتشر العمليات التجارية غير الرسمية مثل التهريب، وتمثل حالة موزمبيق مثالا واضحا لنمو القطاع غير الرسمي في الحضر، كما ساهمت الأنشطة الزراعية المعيشية في الحفاظ على مستويات التغذية من الإنهيار خلال فترة حكم "عيدي أمين" في أوغندا . (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، صفحة 49)

يمكن القول أن العلاقة بين الفقر والصراع، علاقة تبادلية فانخفاض مستوى النشاط الإقتصادي يحفز على إشتعال الصراعات الداخلية والخارجية مما يؤدي بدوره إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي، حتى أن بعض الدراسات أطلقت على الظاهرة **التصاحب بين الصراع والفقر** مصطلح **فخ الفقر والصراع Poverty – Conflict Trap** وغالبا ما تشهد أوقات الصراعات والحروب الأهلية إنخفاض معدل التراكم الرأسمالي للدولة وإنسحاب رأس المال الخاص والأجنبي عن الإستثمار في المشروعات كبيرة الحجم، ويكون الأثر النهائي هو التراجع الملحوظ في معدل نمو الإستثمارات الكلية، ويرجع هذا إلى القيود الصارمة التي تفرضها ظروف الحرب على الموازنة العامة من ناحية وتزايد درجة المخاطرة وعدم التأكد من ناحية أخرى، وبصفة عامة يكون معدل إنخفاض المستوى الكلي للإستثمار أقل من معدل إنخفاض الإدخار المحلي، وهو ما قد يرجع إلى توسع المشروعات صغيرة الحجم وأنشطة القطاع غير الرسمي والمشروعات الممولة من مصادر المعونة الأجنبية كما حدث في حالة موزمبيق، وفي حالات الصراعات والحروب الأهلية يزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وعادة ما يتم تمويل هذا العجز عن طريق الإقتراض (عثمان، 2006، الصفحات 49–50)

4.2.3. الوضع الأمني في غرب إفريقيا وعلاقته بفشل الدولة الوطنية.

قبل ان نحلل الوضع الأمني لابد من معرفة ما اذا كانت غرب افريقيا اقليما ينطبق عليه معنى المركب الأمني الإقليمي، ذلك ان التهديدات الأمنية الجديدة باتت تمس كل انحاء الإقليم ومواجهتها تتطلب تعاونا بين الدول:

لمركب الأمني الإقليمي في غرب إفريقيا

أشارت **النظرية الليبرالية الجديدة** إلى زوال الحدود والتمايزات بين ما هو داخلي وخارجي بفعل تحرير الإقتصاديات الوطنية والإنخراط ضمن منظمة التجارة العالمية، لكن هذا خاص بالمناطق التي تشهد نجاحات إقتصادية ملحوظة وإستقرار أمني، اما في مناطق اخرى فقد تآكلت الحدود بين ما هو وطني وإقليمي بسبب البيئات الأمنية الهشة ومخاطر تحول دول هذه المناطق إلى حالات فاشلة أو سيطرة الجماعات المتطرفة عليها مثال حالة مالي سنة 2013 ومن ثم العامل الأمني هو المتغير المستقل الأول في تنامي ظاهرة تآكل الحدود ما بين وطني، وإقليمي، وليس اذكاء حدة المنافسة الأمنية وسباق التسلح كما هو مطروح في تراث الواقعية الجديدة .(زاوشي، 2012، صفحة 156)

حسب بوزان و ويفر فإن غرب إفريقيا ليست مؤهلة لتمثل تجمع أمني إقليمي، فهم يرون غرب إفريقيا باعتبارها مثالا نموذجيا لمايسمونه تجمع بدائي proto –complex فمن الواضح وجود روابط أمنية تحدد هذه المنطقة، وتميز بين جيرانها ولكن الديناميات الإقليمية لا تزال ضئيلة لاعتبار الإقليم تجمع أمني إقليمي كامل، ومع ذلك يرى آخرون أن ضعف الدول في الإقليم لا يتعارض مع تعريف التجمع الأمني الإقليمي باعتبار المسائل المتعلقة بضعف الدول في ظل قوة الأنظمة الحاكمة، تمثل بالتأكيد تهديد للدول الأخرى، وأشار بوزان إلى ان التفاعل الأمني في غرب إفريقيا تهيمن عليه التفاعلات عبر الوطنية إذ يؤدي إلى إنتشار الأسلحة الصغيرة والمحاربين الإقليميين، والمرتزقة، اللاجئين، هذه التهديدات يمثلها الفاعلين عبر الحدود الوطنية وليس الدول وبالتالي تجعل من الصعب وصف غرب إفريقيا بأنها تمثل تجمع أمني إقليمي، في غرب إفريقيا من المهم جدا التركيز على العمليات الرسمية وغير الرسمية لان الفاعلين مادون الدولاتيين على درجة من القوة تعادل قوة الممثلين الرسميين للدول، لذلك من المهم الإعتراف بهم في المشهد الأمني العام، وهذا مارفضه بوزان وويفر في البداية عندما قللا من أهمية هذا النوع من الفواعل ولكن يبدوا أن بوزان استدرك الأمر عندما استعمل مصطلح الوحدات بدل الدول في تعريفه الثاني للتجمع الأمني الإقليمي (محمد محمد عبد الحليم ، 2014، صفحة 91)

من المفارقات النظرية أن العامل العسكري الموظف من قبل **الواقعية الجديدة** في إتجاه التنظير للديناميكيات الأمنية التقليدية (سباق التسلح، المأزق الأمني، المنافسة الأمنية) هو نفسه المنتج لزوال

الحدود الوطنية ما بين المستوى الوطني والإقليمي، وتدفع الدول نحو بعضها البعض بدلا من أن تشكل مخطط كريات بليارد كما طرح **جون بودتر John w Burtor** وهذا يعني بطريقة أخرى ضرورة وجود نموذج تحليلي خاص بمنطقة إفريقيا والعالم العربي، النتيجة النهائية هي التوحد في الخاصيات النوعية للمصدر (العامل العسكري– الأمني)، لكن بمخرجات أمنية متباينة في المجال الجغرافي والمحتوى الإستراتيجي، ينتج العامل العسكري بالنسبة للواقعية الجديدة التركيز على الإحتفاظ بالمجال الوطني وزيادة الحساسية الوطنية إزاء سيادة الدولة ومحتوى إستراتيجي يتضمن مفردات سباق التسلح، المأزق الأمني والمساعدة الذاتية، لكن مخرجات العامل العسكري في المناطق المعنية محددة في: العمل العسكري الجماعي، التنسيق الإستخباراتي الجوهري المحدد في تبلور مفهوم المصلحة طويلة المدى ومن ثم تظهر الجماعة الأمنية الإقليمية لكن بمفردات ومضامين إستراتيجية مغايرة لما هو مطروح في تراث نظرية الجماعة الأمنية (زاوشي، 2012، صفحة 157)

إن المصادر الحقيقة لتأكل الفوارق بين ما هو وطني وإقليمي محددة في التهديدات غير التقليدية المتفجرة من المستوى المحلي والمتمددة عبر وطني وإقليمي وليس كما هي اعتقادات أنصار النظرية الكونية ونظرية الإتصال في تحليل العلاقات الدولية أو حتى النظرية الليبرالية الجديدة التي تنظر إلى متغيرات العولمة الإقتصادية، ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كمصادر رئيسية في زوال الحدود الوطنية أمام أشكال التدفق عبر الإقليمي، ان تصاعد التهديدات في الوطن العربي وإفريقيا بصفة عامة لا تستهدف دولة معينة بمفردها وإنما تنتج شبكة من الآثار الأمنية المخترقة لحدود الدولة، المنطقة وما بين المناطق، وفي حالة ظهور دولة فاشلة فإن الجميع سوف يتضرر من الإنهيار الأمني في تلك الدولة (زاوشي، 2012، صفحة 161) .

ووفقا لمحمد أيوب فإن جدور عدم إستقرار العالم الثالث هي داخلية بالأساس، وتجد نفسها في البنى الهشة للدولة التي ظهرت جراء مسارات التحرر من الإستعمار هذه البنى مفتقرة إلى التوافق بين الأبعاد الإقليمية للدولة ومكوناتها المجتمعية و الإثنية وعليه فمصطلح الأمن الوطني فيبقى محدود في شرحه لحقيقة المشاكل الأمنية التي واجهت الأغلبية الكبرى في النظام الدولي والتي تناقض فهمه التبسيطي لإشكالية الأمن، ف الأمن ضمن سياق العالم الثالث لا يعود ببساطة الى البعد العسكري ، ولكنه كما يرى ريمو فايرينان Raimo Vayrynen.بسبب هشاشة النظام الاجتماعي ف التكاليف الهامشية للهشاشة الاقتصادية، التدهور الإيكولوجي، التشرذم الإثني هي مشكلات مستعصية في الدول

النامية أكثر منها في الدول المصنعة، فمفهوم الأمن في الدول النامية لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية للأمن، وأكد محمد أيوب أن ظهور العالم الثالث قد مثل تحديا للفهم المهيمن على الأمن في ثلاث نقاط مهمة: في تركيزه على المستوى مابين الدول Inter –state level كنقطة أصلية للتهديدات الأمنية، وفي إقصائه للظواهر غير العسكرية من أجندة الدراسات الأمنية، وأخيرا في إعتقاده أن التوازن الشامل للقوة هو الوسيلة الشرعية والفعالة في النظام الدولي. (محمد محمد عبد الحليم ، 2014)

تطرح **نظرية الإتصال** رؤيتها حول تحليل تآكل الحدود والتمايزات الوطنية والأمنية بين الوحدات السياسية التقليدية وظهور مفهوم الجماعة الإقليمية بواسطة تدفق شبكة الإتصال، المحتوى الإعلامي، تواصل الشعوب مع بعضها البعض بواسطة وسائل الإتصال، بحيث تترابط شعوب وجماعات منطقة معينة مع بعضها البعض في الوطن العربي وإفريقيا تجري نفس الديناميكيات لكن بمحتوى سلبي يقوض الإستقرار الأمني الإقليمي، تستغل الجماعات المسلحة، الجريمة المنظمة، تهريب المهاجرين وأخرى أدوات الإتصال الحديثة من أجل تسهيل مهامها في تقويض الأمن الإقليمي للدول والمجتمعات من أجل تحقيق مهام تجنيد أفراد جدد، توسيع شبكة أنشطتها، تحصيل وتحويل المهام، كما أشار " بول فيوتي "، " مارك كوبي " تستغل أدوات الإتصال تقاربا في تفكير داخل الجماعة، الصور الجماعية، صناعة القرار الجماعي ثم في النهاية التصرف الجماعي، إنها عملية مركبة تسهل إنتشار المعاملات الجماعية عبر الحدود مثل التجارة، الهجرة، السياحة، التبدلات الثقافية والتربوية وإستخدام تسهيلات الإتصال الرقمية وغيرها من المعاملات التي تتدفق بكثافة عبر الحدود ضمن شبكات الإتصال الرقمية ومنظومة المعلومات في مجال التهديدات الأمنية غير التقليدية، في شمال إفريقيا مثلا تساهم أدوات الإتصال الحديثة في تداول المعلومات بين الجماعات شبه العسكرية، تسويق إيدولوجيتها تنظيم صفقاتها والتواصل مع أعضائها من أجل القيام بالعمليات المسلحة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، تشكلت أدوات الإتصال الحديثة جزءا هاما في ظهور الجماعات الإرهابية المنظمة عبر إقليمي تنظيم القاعدة، تنظيم داعش، تنسيق أعمالها داخل عدد كبير من الدول ومن ثم أصبحت هذه الجماعات مخترقة بشكل مأساوي للحدود الوطنية للدول وفي بعض الأحيان تنسيق أعمالها عبر عدد من مناطق العالم وفي النهاية مساهمة منظور مقاربة الإتصال في تعزيز فكرة التآكل الشديد في الحدود بين ما هو وطني وإقليمي .

المكون التحليلي الآخر الخاص بالوطن العربي وإفريقيا هو أن القوى العميقة المحركة لمضمون مفهوم البيئة الأمنية الإقليمية محددة في الجماعات التي تنشط بطريقة قانونية سواء السلمية منها أو الممارسة للعنف المسلح والإرهاب ومن ثم يقتضي التحليل الأمني الإقليمي إعطاء أولوية التحليل إلى تلك القوى غير الشرعية تحت وطنية وكذا الإقليمية التي تتسبب في تفويض إستقرار المجتمعات بشكل مأساوي بحيث أصبحت قدرات وإمكانيات الحكومات الوطنية دون التحديات الأمنية المطروحة من قبل الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة تتحرك هذه القوى بواسطة زخم السمعة البيئة للحكومات القائمة في المنطقة خاصة فيما يتعلق بفشلها في التنمية الإقتصادية وحالة الشيخوخة التي تعاني منها الأنظمة السياسية بسبب عدم دمقراطتها وبقاء نفس الحكومات في الحكم لفترة طويلة تعمل كل هذه العوامل مجتمعة في تغذية أنشطة الجماعات غير الشرعية والعنيفة على وجه الخصوص حيث أصبحت هذه الجماعات قادرة على تجنيد المقاتلين عبر العالم للإنخراط في الحروب الأهلية في الوطن العربي (زاوشي، 2012، صفحة 162_161).

– **عجز المؤسسات الأمنية للدولة وخصخصة الوظيفة الأمنية:** مع تزايد موجة الخصخصة في العالم برزت ظواهر أمراء الحرب والمرتزقة التي يزداد نشاطها اثناء النزاعات، كما يمكنها لعب دور مهم في تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية لبعض الدول خلال مرحلة ما بعد الحرب أو لحساب شركات متعددة الجنسية بهدف دعم أنظمة معينة يستفاد منها اقتصاديا أو التدخل ضد نظام معين والأخطر من ذلك أن بعض هذه الشركات الخاصة تنخرط في عقود لحماية بعض الرؤساء والزعماء في افريقيا وتأمينهم من جيوشهم وبالتالي تكرار الانقلابات وتقوم شركات مركزية أخرى بتدريب ميليشيات قبلية خاصة وتوفر لها السلاح والأمثلة كثيرة منها تعاقد رئيس الكونغو دينيس ساسو نوجوسو مع شركات مرتزقة فرنسية لتدريب الحرس الخاص به في حين تعاقد معارضه ليبوبا مع شركات إسرائيلية وجنوب إفريقية لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو بينما تعاقد المنافس الثالث له مع شركة بلجيكية وهو ما يعني تكريس الصراعات الأثنية (زاوشي، 2012، الصفحات 162–163)، هذه الشركات مظهر من مظاهر العولمة من خلال المؤشرات التالية:

– تشكل نمطا من الخصخصة فبعد أن كانت الدولة تحتكر القوة الخشنة أصبحت هذه الشركات تقاسم الدولة بعض وظائفها.

– تسمى هذه الشركات الخاصة في حروب الكفاءات من المؤسسات العسكرية حيث تصل الأجور إلى ما بين 400 $ و600$ وفي بعض الأجيال إلى 1000 $

–تنتقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة الحكومات علما منها انها تعمل في حوالي 50 دولة. (قوي، 2015)، ومن أسباب إنتشار الميليشيات المسلحة في غرب إفريقيا نجد:

- **ضعف المعارضة وتراجع المشاركة السياسية:** تمارس النظم السياسية داخل إفريقيا الكثير من الاساليب السياسية والقانونية التي تعرقل حق تكوين معارضة سياسية قوية، وغلق المجال أمام المشاركة السياسية في تشكيل مؤسسات النظام السياسي المختلفة وهو ما يشكل في الغالب دافعا ومحفزا لإنتهاج أساليب العنف والقتال وتكوين الميليشيات للحصول على هذه الحقوق.
- **غياب التداول السلمي للسلطة** : تتسم المجتمعات الإفريقية بدرجة عالية من التعددية على كافة المستويات وبخاصة العرقية منها وينظر أغلب السكان في هذه الدول إلى السلطة بإعتبارها مغنما وأداة لتحقيق مزايا ومصالح إقتصادية أحيانا، وحماية لمصالح ومزايا جماعته العرقية أحيانا أخرى، ولذلك هناك رفض لفكرة التداول السلمي والتخلي الطوعي عن السلطة لأنها تشكل خسارة ليس له فقط، بل لجماعته التي تعتبر هذا التداول انتقاصا من حقوقها، وترى في البقاء في السلطة نوعا من الحماية وهو ما يفتح المجال لاستخدام كافة الأدوات غير السلمية لمنع هذا التداول للسلطة حتى لو تطلب الحرب مع باقي مكونات الشعب. (حسن محمد مصطفى ادم، 2016، الصفحات 38–39)

–**التغير في طبيعة التهديدات الامنية في إفريقيا:** لقد قطعت القارة الإفريقية خطوات كبيرة في تخفيض عدد الصراعات العنيفة منذ نهاية الحرب الباردة، في نفس الوقت طبيعة التهديدات الأمنية قد تغيرت إلى حد كبير، وهذا ما يتطلب استجابات إقليمية ودولية لتعزيز الأمن في إفريقيا الذي بات ينعدم بسبب تكرار الصراعات في بعض البلدان وليس ظهور صراعات جديد وقد كانت هذه المتغيرات مدفوعة بـ _ : نمو إقتصادي كبير لكن غير متكافئ إلى حد كبير في العديد من البلدان الإفريقية؛

_ إرساء الديمقراطية الذي غالبا ما يقترن بضعف قدرة الدولة والحكم السيئ؛

_ عوامل ديموغرافية مختلفة مثل النمو السكاني القوي، التحضر السريع ونسب متزايدة من الشباب المحرومين إقتصاديا وإجتماعيا؛

_ تكرار الصراع فالعنف الحالي في إفريقيا مدفوع بقوة تكرار النزاعات داخل الدول وليس بظهور عنف جديد تماما. (von Soest & De Juan, 2018, p. 01) أنظر الشكل البياني رقم (04) أدناه :

الشكل رقم (04): عدد النزاعات المتكررة والنزاعات الجديدة في افريقيا

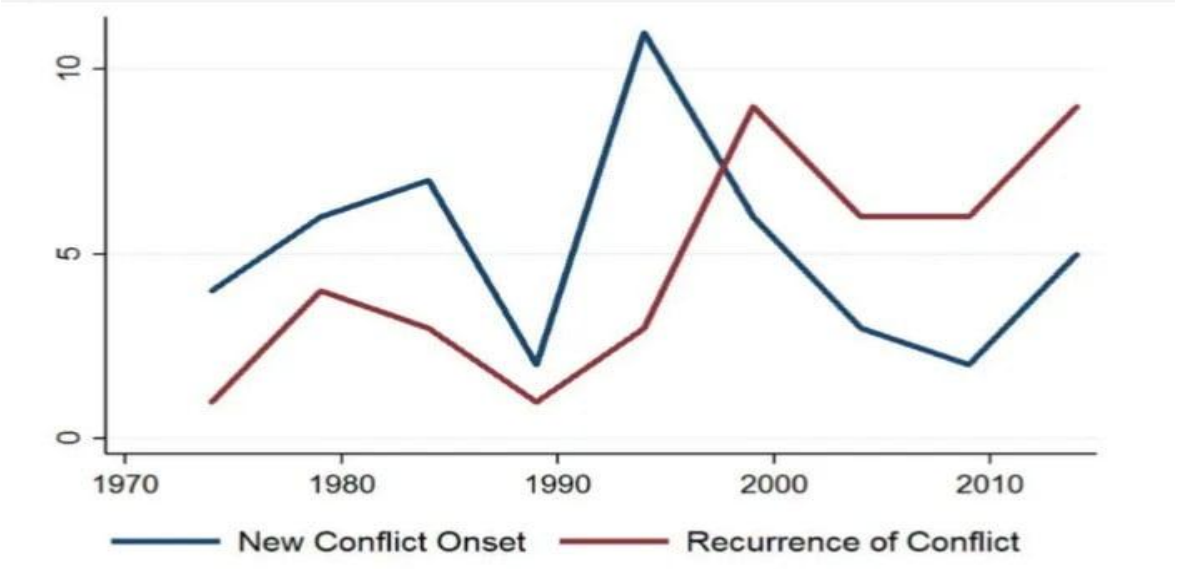

Source :ا. von Soest & De Juan, 2018, p.2

وفق الشكل فان النزاعات المتكررة في العديد من البلدان التي غرقت في نزاع مسلح داخل الدول كانت قد شهدت في السابق مراحل من عدم الاستقرار والعنف لم تنقطع إلا بفترات قصيرة من السلام النسبي وتمثل الأزمات في جنوب السودان، مالي، إفريقيا الوسطى أمثلة حية على الرغم من أن هناك إتجاهات مماثلة يمكن ملاحظتها على مستوى العالم إلا أنها أكثر إنتشارا في إفريقيا والشرق الأوسط مثل هذه الحالات التي تسمى **conflict traps** أو **مصيدة النزاع** تشوه الخطوط الفاصلة بين المراحل المحددة بوضوح بين إجراءات منع الصراع، إدارة الصراع، إعادة التعمير بعد الصراع.

وعموما اصبحت تتميز النزاعات الحالية في ظل التغير في طبيعة التهديدات بما يلي بـ :

– **الأشكال اللامركزية من العنف:** الإرهاب، الجريمة المنظمة، في حين أن العنف السياسي واسع النطاق المنظم حول السيطرة على الدولة الصراع المسلح داخل الدولة قد انخفضت وتيرته وشدته، فإن الهجمات الإرهابية، التفجيرات، الإغتيالات، (von Soest & De Juan, 2018, p. 04) عمليات الخطف هي التي تفاقمت أنظر الشكل البياني رقم (05) أدناه:

الشكل رقم (05): عدد الحوادث الارهابية من سنة 1992 الى 2015

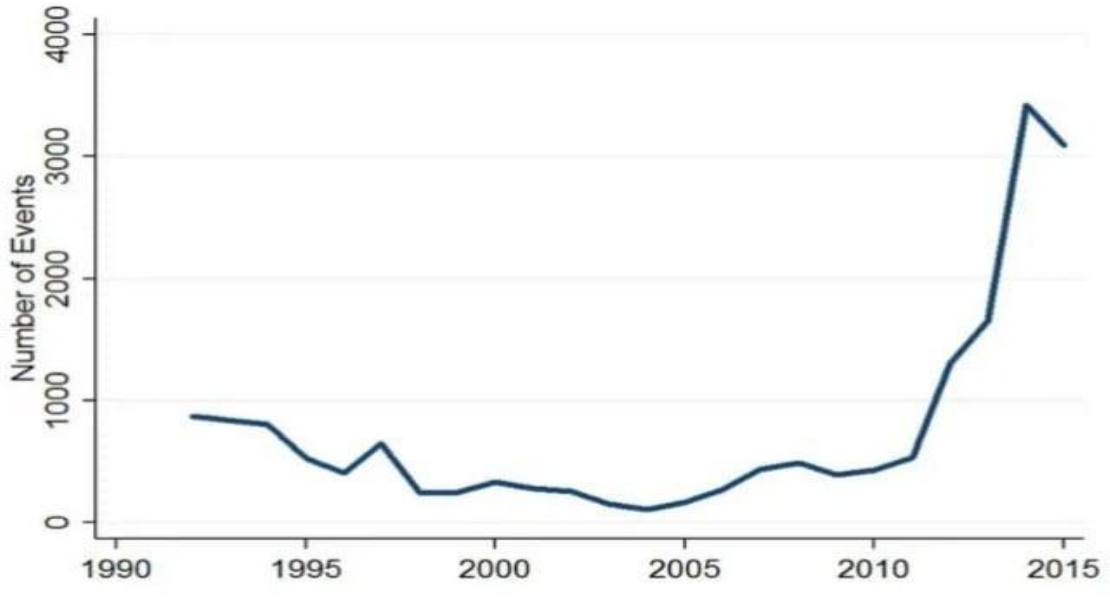

Source : von Soest & De Juan, 2018, p .3

نلاحظ من خلال الشكل تزايد عدد الاعمال الارهابية خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث شكلت هذه الاحداث دفعة قوية للارهابيين عبر العالم لتوسيع نشاطاتهم، كما ان الأسلوب الذي تعاملت به الولايات المتحدة الامريكية مع الدول التي اتهمت بتصدير الإرهاب، لاسيما في العالم الإسلامي قد زاد من حدة الأحقاد ضدها، وبالتالي تزايدت العمليات الإرهابية التي تستهدف منشآت ومواطنين أمريكيين.

– **نزاعات عابرة للوطنية:** تؤثر نسبة متزايدة من النزاعات العنيفة على القارة في العديد من البلدان في وقت واحد منذ نهاية القرن إزداد بشكل كبير عدد الصراعات ذات الابعاد الدولية (von Soest & De Juan, 2018, p. 03) أنظر الشكل البياني رقم (06) أدناه:

الشكل رقم (06): أشكال النزاعات في افريقيا

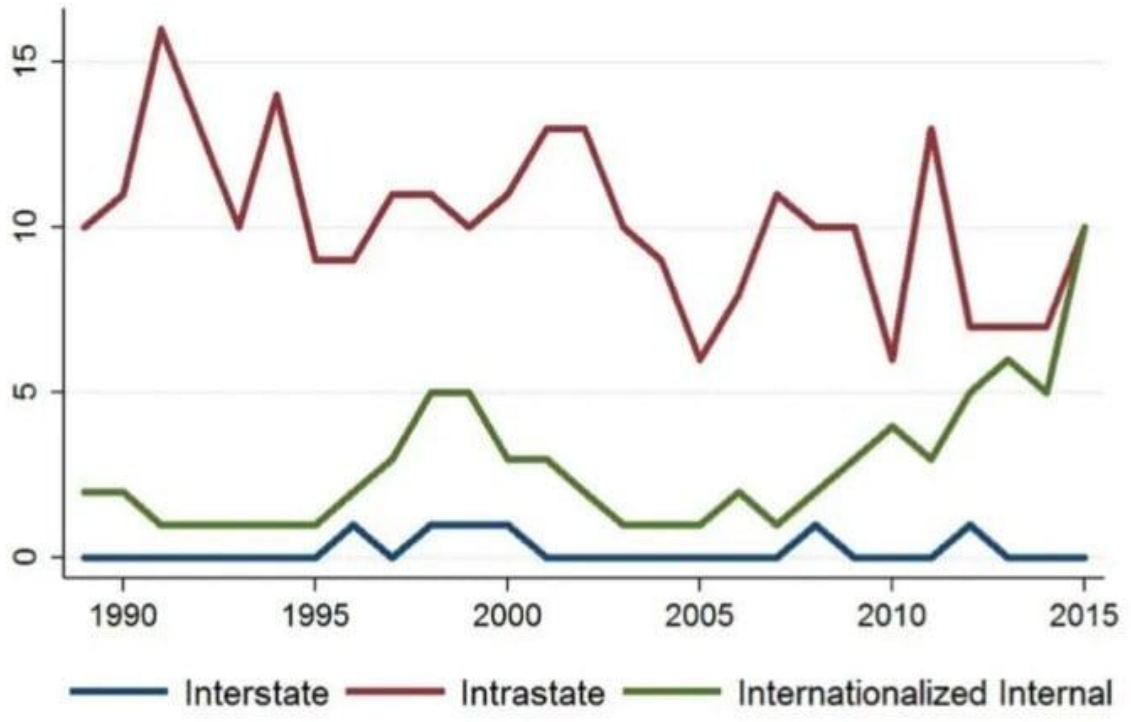

Source : von Soest & De Juan, 2018, p. 3

يبين لنا الشكل استقرار في النزاعات بين الدولتين المتجاورتين interstate والتي يكون سبب نشاتها خلاف خارجي بين الدولتين، في حين الارتفاع في معدل النزاعات الداخلية المدولة internationalized يتزايد في كل مرة اما النزاعات الداخلية في الدولة intrastate و التي لايكون لها امتدادات خارجية أي ان سبب نشاتها ونتائجها راجع الى أسباب داخلية فانها في انخفاض مستمر.

تشير الدراسات الى ان 79 %من الحروب الأهلية في إفريقيا تتميز بالعنف عبر الحدود، وتعمل 29% من الأطراف الفاعلة في النزاع عبر الحدود ويمكن تفسير ذلك من خلال تزايد عدد العناصر المسلحة غير التابعة للدولة والجهات البديلة، الميلشيات، الجماعات الإرهابية، المتمردين التي تعبر الحدود بإنتظام مثل حركة الشباب المجاهدين في شرق إفريقيا

– **التفاوت الإقليمي:** تتفاوت أنواع التحديات الأمنية دائما عبر المناطق والبلدان الافريقية وبالطبع حتى داخل البلد وبالمثل فإن بعض الإتجاهات الحالية مركزة جغرافيا على سبيل المثال إزداد عدد

الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء القارة تقريبا ولكنه كان واضحا بشكل خاص في شرق وغرب وشمال إفريقيا أما الجنوب الإفريقي فكان أقل تأثرا.

– **تغيرات محركات الصراع في إفريقيا:** إن التهديدات الرئيسية للسلام والأمن في إفريقيا معروفة جيدا الفقر، مؤسسات الد ولة الضعيفة ومع ذلك فقد ساهمت التطورات الاقتصادية والسياسية الديمغرافية المحددة في التغيرات الملحوظة في أعراض العنف

– **تفاقم اللامساواة:** على الرغم من التحسن النسبي في كثير من الدول فقط إزداد معدل الفقر وعدم المساواة الإقتصادية في العديد من البلدان الإفريقية وهذا يشكل خطرا على الصراع داخل الدول، ويحتمل أن يؤدي الى مزيد من اشكال العنف اللامركزي، شهدت العديد من البلدان الأفريقية نموا اقتصاديا مرتفعا وثابتا في السنوات الأخيرة مما أدى إلى إنخفاض كبير في معدلات الفقر عبر القارة ومع ذلك النتيجة لم تكن سارة دائما بسبب النمو الديمغرافي العالية وكذا فإن فوائد النمو غالبا ما توزع بطريقة غير متكافئة وعدم مساواة هذه تتسع لتشمل الأقاليم في ما بينها وكذلك بين مجموعات الهوية والفجوات الحضرية والريفية أن ما يطلق عليه أوجه عدم المساواة الأفقية يزعزع الإستقرار السياسي بشكل خاص(von Soest & De Juan, 2018) .

–الأمن الانساني في افريقيا:

مفهوم الأمن الانساني وثيق الصلة بالعولمة، فهناك تأثير لطائفة واسعة من العمليات العولمية بما في ذلك استنزاف الموارد غير المتجددة، تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، الانتشار المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، نمو الأسواق الرأسمالية، فقر، وعدم المساواة، وباء المناعة المكتسبة كلها مهددات مباشرة وغير مباشرة للأمن الانساني، يحاول مفهوم الأمن الإنساني توفير إطار شامل يمكن من خلاله فهم الصيغة المتداخلة والتراكمية لهذه العمليات العولمية وتأثيرها الضار على أمن الإنسان على نطاق واسع، صحيح وفرت العولمة فرصا اقتصادية كثيرة إلا انها ولدت عدم استقرار وصراعات سياسية واقتصادية داخل الدول، كما يعترف الأمن البشري بالارتباط الوثيق بين الصراع والحرمان حيث يوفر هذا الأخير سياق سببي لكثير من الصراعات والصراع يرفع بدوره معدل الفقر والجريمة ويدمر الإقتصاد. (Antoine, 2006, p. 33) ، عندما نحلل واقع الأمن الإنساني في إفريقيا نحلل وفق ثلاث مستويات:

المستوى الأول Bio Local أو le Micro Local : هذا النوع يتفق مع ما يسمى القرى الأفريقية ويعود إلى فترة الإستعمار أو ما قبل الإستعمار يضم عائلات محليه تنتظم في أحياء محافظة على سلالتها وعلاقاتها القبلية والعشائرية، الأسرة هي الوحدة الأساسية تتميز بتضامن المجتمع القوي وأفراد العائلة الواحدة يقرون بضرورة احترام علاقات القرابة والزواج الذي ترسم العلاقات الإقتصادية(الإنتاج، التوزيع الاستهلاك) والقانونية مثل(الميراث) الهرمية(سلطة رب الأسرة، قانون إذعان الاخ الاصغر للأكبر)

في الواقع يرتبط الفرد ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع ويعتمد الأخير أيضًا على الأفراد، يسمى هذا المستوى "**كراهية القرب الشديد**" تتعرض على مستواه الأسرة الممتدة لأحقاد ومنافسات شديدة وتتحول القرية الى منطقة لإنعدام الثقة والعداء والمساعدة المتبادلة (انتخاب رؤساء القرى "مدى الحياة" يؤدي إلى معارضة فعلية "مدى الحياة" من قبل العائلات المحرومة من العرش) و في التهديدات المصطنعة (وسطاء صنع السلام الذين لا يحسمون النزاعات ولكن يبقونها كامنة، مثل مسكن الألم الذي يعمل لفترة من الوقت دون معالجة السبب الجذري فعليًا(Antoine, 2006, p. 30) .

المستوى الثاني: المقابل للمستوى فوق القرية، يتميز بتباين اجتماعي مهني معين يمكن فهمه على أساس النسب، والدور والمكان الذي يحتله الأفراد في التسلسل الهرمي الاجتماعي وعلاقات التكامل الضرورية في استخدام الموارد الطبيعية وأساليب الإنتاج، شكل هذا المستوى وحدة مجتمعية مستقلة إلى حد ما من حيث سبل العيش وبالتالي فقد وفر للأفراد أمانًا أكبر من المستوى الأول، من جهة أخرى كان التباين الاجتماعي والمهني على هذا المستوى مصدرًا لانعدام الأمن عندما تفاقمت المنافسة على الأرض، النساء والسلطة، عندما حدث ذلك أصبحت كل فئة اجتماعية تهديدًا دائمًا لجميع الفئات الأخرى، في إفريقيا ما قبل الاستعمار كان المستوى الثاني هو المكان الذي تطورت فيه بذور الإقصاء الاجتماعي الأمراء ضد الطوائف، السادة ضد العبيد، السكان الأصليون ضد الأجانب. (Antoine, 2006, p. 33)

المستوى الثالث: المقابل للمستوى المتوسط أو المنطقة تحت العرقية: يتميز بتباين كبير بين العشائر والعائلات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية والزوجية، والتعايش السلمي الخالص، قامت الإدارة الحالية بتقسيم المقاطعات على هذا المستوى، وتم تنظيمها في إدارات فنية إقليمية مع وجود مفوض سام على

رأسها لتنسيق إجراءات الدولة، وبسبب الصدفة التاريخية أصبحت بعض مراكز الإدارة الإقليمية عواصم مواقع أخرى لذلك غالبًا ما يكون تفوقهم على المحليات الأخرى محل نزاع حاد في العديد من المجالات (فيما يتعلق بالجمارك، على سبيل المثال) ومن ثم فمن الواضح أنه لا يُنظر إليها على أنها كيانات اجتماعية متجانسة يعرف الناس أنفسهم بها، تتنافس المحليات الواقعة تحت هذا الكيان الإقليمي مع بعضها البعض فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية وعلى وجه الخصوص الأرض، الأمن الانساني على هذا المستوى غير مستقر، بسبب عدم وجود سلطة عليا وشرعية (معترف بها من قبل جميع السكان).

المستوى الرابع: المطابق للكيانات الإقليمية أو المنطقة العرقية تشترك العديد من المجموعات العرقية في المنطقة وتتمتع بعلاقات حسن الجوار، قسمت الإدارة الحالية هذه الكيانات الكبيرة إلى مناطق، حتى وقت قريب، كان السكان يعتبرون المنطقة رمزًا للتنظيم الاجتماعي المتناغم، وتوفير الأمن الفردي والجماعي، لقد رأوا أنفسهم مواطنين من نفس البلد داخل المنطقة ووضعوا أنفسهم عن طيب خاطر تحت سلطة حقيقية أو رمزية لملك أو رئيس إقليمي منذ وقت ليس ببعيد، ضمنت مناطق من هذا النوع للناس فرصة حقيقية للبقاء على قيد الحياة، يحق لأي شخص مستبعد من المستوى الأول أو المستوى الحيوي الاستقرار في مكان آخر داخل المنطقة العرقية من خلال الانضمام إلى فئة اجتماعية أخرى، أدت النظم الإدارية المفروضة على الكيانات الإقليمية، إلى جانب التغييرات الاجتماعية العميقة الجذور (عدم الاعتراف بالأنماط التقليدية للإدارة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي)، إلى ظهور سياق جديد للتعبير عن الأمن البشري والتمتع به. (Antoine, 2006, pp. 33-34)

3.3. أسباب انتشار الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا

تشكل منطقة غرب افريقيا نقطة عبور وإنتاج هامة للعديد من أشكال الجريمة المنظمة عبر العالم وذلك لطبيعة المنطقة التي تتميز بطرقها التجارية البعيدة عن رقابة الدولة و كذا القبول الاجتماعي الذي تحظى به الجريمة المنظمة في المنطقة وغيرها من الأسباب التي سنتعرف عليها فيمايلي:

1.3.3. تاريخ الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا

الجريمة المنظمة في شكلها المعاصر في غرب إفريقيا تعود إلى سنة 1970 بشكل متزامن مع إرتفاع أسعار النفط، ربط الدولار مع بالذهب، إرتفاع معدلات التضخم، سرعة إنتشار الدين في العالم النامي/ ومع ذلك سيكون من الخطأ الإصرار على هذا التسلسل الزمني ذلك أن هناك نماذج من الجريمة موجودة قبل هذا بكثير، كما هو الحال بالنسبة لتجارة المسافات الطويلة التي تعتبر من سمات المنطقة، حيث كانت هذه الطرق تستعملها كثيرا العصابات الإجرامية الأوروبية الرائدة في الجريمة العابرة للقارات، كانت تعتمدها كقواعد في عهد الاستعمار، في كوت ديفوار قبل الإستقلال كانت هناك عصابات **الكورسيكية Corsican** متخصصة في تهريب السجائر فضلا عن توظيف النساء للدعارة في فرنسا.(Obadare, 2017)

لم يكن فقط المناخ الإقتصادي السائد سنة 1970 وحده هو الذي دفع الناس للجريمة المنظمة بإعتباره يعني الرزق على نطاق واسع، ولكن أيضا بعض الترتيبات المؤسسة لتحفيز التجارة، مسؤول الشرطة في سيراليون على سبيل المثال يربط ارتفاع الجريمة المنظمة في بلاده إلى انشاء منظمة الإيكواس سنة 1975 والتي سهلت الحركة للأشخاص والسلع بين الدول الأعضاء، بعض التحركات السكانية الكبيرة جدا تدفق **الفولا Fulas** من غينيا وماراكاس إلى غامبيا ومن بين أسباب إنتشار الجريمة نذكر:

***انتشار الهجرات في المنطقة :**

بعد إنتهاء الطفرة النفطية في نيجيريا في وقت مبكر إنتشر النيجريون في المنطقة، وأبعد من ذلك للبحث عن الفرصة الإقتصادية ولقمة العيش بأي وسيلة، حتى أنه يمكن القول أن الذي أدخل الجريمة المنظمة إلى سيراليون هم النيجيريون، قبل سنوات 1980 كانت نيجيريا نقطة جذب للمهاجرين من مختلف أنحاء المنطقة أبرزها الغانيين (من غانا) ومع حدوث الإنكماش الإقتصادي أصبح هؤلاء المهاجرين يبحثون عن فرص للعمل في مكان آخر، في سنة 1983 طردت نيجيريا آلاف المهاجرين على إعتبار أنهم ضيوف غير مرغوب فيهم، البعض منهم عاد إلى بلده والبعض الآخر هاجر إلى أي مكان يمكن أن يرى فيه وجود فرص للعمل، وهو ما حفز انشاء شبكات من الأفراد تعني بالهجرة الدولية والبعض الآخر إنخرط في الشبكات الإجرامية في البلدان الناطقة بالفرنسية وتعتبر كوت ديفوار

بدورها نقطة لجذب المهاجرين سنة 1970 بحثا عن عمل، ونتيجة لهذا ظهرت مشكلة السطو المسلح وعصابات تقوم بنشاطات غير شرعية مختلفة تكونت في البداية من المهاجرين فقط ثم تطورت فيما بعد لينظم إليها الإيفواريون .

أصبحت بعض المحاولات المثيرة للجدل سياسيا لتنظيم الهجرة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالعنف، الذي ظهر في البلاد وخلق مزيجا من السياسية والعنف ونقاشات حول الهوية والهجر ,Obadare) , (2017، إضافة إلى هذه الاسباب يتحدث تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ماي 2005 عن أسباب إنتشار الجريمة والإرهاب في المنطقة

* **إمكانية الوصول L'accessibilite** : المنطقة ليست ببعيدة عن مناطق الازمات والحروب ووالاستقرار في العالم مثل الشرق الأوسط، منطقة الساحل والصحراء والتي تعتبر المراكز الرئيسية للتخطيط، التدريب وتمويل الإرهاب، مايسهل وصول الأسلحة، السلع غير المشروعة الى المنطقة.

***عدم المساواة في الدخل:** وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 حول التنمية في العالم تحتل إفريقيا المرتبة الثانية بعد أمريكا الجنوبية من حيث التفاوت في معدلات التنمية، وكذا التفاوت الاجتماعي بين المواطنين حيث يكسب أغنى 10% من افراد المجتمع 31 مرة أكثر من أفقر 10 %، لقد جعل الفقر الناس عرضة للحوافز المالية والتجنيد، بالإضافة إلى ذلك تم إستخدام الوكالات الإنسانية المعنية بمكافحة الفقر في بعض الحالات لتغطية العمليات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة مثل غسيل الأموال.(Hauck, 2017, p. 04)

* **الصراعات الإقليمية:** اذ تشهد المنطقة تشابك العديد من الصراعات الداخلية بين مجموعة من دول المنطقة جراء التضامنات العابرة للقومية التي تتم بين الاثنيات.

***هيمنة المصالح الغربية:** رغم حصول دول افريقيا على استقلالها الا انها اسست لنخب حاكمة تحافظ على مصالحها في المنطقة .

***أنظمة قضائية ممولة بشكل غير كاف:** ترتبط الأموال غير الكافية إرتباطا وثيقا بالقمع والردع والسجن وإعادة التأهيل للأنشطة الإجرامية ومرتكبيها، إفريقيا لديها أقل عدد من الشرطة والقضاة للفرد، ولذلك فإن العديد من الأنشطة الإجرامية تظل غير مكتشفة وتذهب دون عقاب سياسي وأهلي، كما

أن تطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب والجريمة في بعض الدول أدى إلى عدم الرضى لدى الكثيرين، حيث يجادلون بأن بعض القوانين المقترحة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان .Hauck, 2017, p) .03)

كذلك كان للجغرافيا الإنسانية Géographie Humaine دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة عند خضوعها لمنطق العصب القبلية في معظمها **Logiques Cliniques** ، ساهمت هذه الأخيرة في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث ان هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة، وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية، اقليمية. (زقاغ و منصوري، 2016، صفحة 159)

يعتبر النشاط الإجرامي المنظم متأخر الظهور في إفريقيا، على سبيل المثال وصول جماعات الجريمة المنظمة الروسية في سيراليون في ثمانينات القرن العشرين، وتحول عصابات الشباب في كيب تاون إلى جماعات الجريمة المنظمة من خلال ادخالهم تجارة المخدرات وإرتباطهم بها، أصبح ظهور الجريمة المنظمة في افريقيا ملموسا في وقت شهد تغيرا سياسيا واقتصاديا واسع النطاق هذه الخصوصيات تجعل الدول الافريقية تختلف عن العديد من الأماكن الأخرى من حيث مفهوم الجريمة المنظمة.

وضعت التغييرات المرتبطة بالعولمة المالية الدول الإفريقية تحت ضغوط مالية مكثفة أواخر السبعينات، ما جعل العديد من الدول تتجه إلى صندوق النقد الدولي لأخذ قروض مستعجلة، وقد تمت صياغة تعبير "**إجماع واشنطن**" والذي كانت سمته المميزة هي التخفيف من سيطرة الدولة على الإقتصادات الوطنية بما في ذلك القضاء على بعض الآليات التي إعتمدها الفاسدون في جهاز الحكم لتحصيل مدخرات من الإقتصاديات التي تديرها الدولة، وهنا وجدت الدول الإفريقية التي إعتمدت نظام الحزب الواحد أمام ضغوط داخلية وخارجية كبيرة من أجل تعديل دساتيرها والسماح بانتخابات متعددة الأحزاب وهنا كانت النخب الحالية التي تكافح للحفاظ على قبضتها على السلطة في حاجة ماسة إلى مصادر دخل جديدة لتحل محل مصادرها المفقودة، وأصبح هذا حافزا قويا للجمع بين السياسيين ومسؤولي الدولة مع بعض المجرمين المحترفين حتى أصبحت عدد من الدول ذات السيادة تعتمد

الشبكات الإجرامية وإتخذت شكل ما يسمى **Fusion Regimes** أنظمة الإنصهار (ELLIS, 2015, pp. 518-519) .

ولم تكن الدولة فقط هي من تريد البحث عن مصادر جديدة لحل أزماتها بل وكذلك الشعب وهو ما أحاط الجريمة المنظمة في غرب افريقيا بسياج من القبول المجتمعي جعلها مشروعة لدى المواطنين بصورة كبيرة وكان لها مبرراتها:

أ- **التبرير الاقتصادي:** مهربوا السجائر من أنغولا يؤمنون بأن الرشوة هي طريقهم للخروج، لا أحد لديه الإنطباع بأن هذا النشاط إجرامي يقوم به مجرمون محترفون ولكن يعتبرون أنفسهم مجموعة تجار يستفدون من التعريفات التفضيلية عبر الحدود الوطنية فيما يتعلق بالسلع التي هي نفسها غير قانونية، في سياق مماثل صانعوا البنادق في غانا يستفيدون من المنظمات التقليدية التي تحمي هذه الصناعة.

في الوقت الذي تعمل فيه خدمات الرعاية الإجتماعية من طرف الدولة في عصر التقشف على تقليل المنح للشعب بدعوى ترشيد الانفاق الحكومي، فإن الجماعات غير الحكومية هي التي تتولى أداء تلك الخدمات، وهو ما يعطي تلك الجماعات شيئا من الهيبة في المجتمع، المناخ النفسي في مثل هذه الحالات يحفز الجريمة بطرق مختلفة، وخصوصا من خلال عقلية الثراء السريع التي أصبحت سمة من سمات المنطقة مع إنتشار إستثمارات متوسطة الأجل جعلت فرص العمل محفوفة بالمخاطر، في ساح العاج هناك شعار منتشر كثيرا في البلاد **(Argent En Vitesse)** والذي يعبر عن عمليات اليانصيب.

ب- التبرير السياسي: مثال السجائر المهربة من سيراليون التي ينخرط فيها ليس فقط غير محترمين وغير الشرفاء ولكن ايضا يمكن للمتخلقين أن ينخرطوا في الأنشطة غير المشروعة دون أن يعتبر هذا مشكلا إخلاقيا كذلك الأمر بالنسبة للألماس المستخرج في سيراليون والذي يعتبر من الدعائم الأساسية للإقتصاد هناك العشرات يعملون في هذا المجال وكل المعاملات تتم بصورة غير قانونية. (NUCDC, 2013)، جهاز الشرطة في ليبيريا 70% من أفراده لا يمتلكون تدريبا كافيا خلال مؤتمر لـ UNODCعقد في أبريل 2004 لوحظ أنها لا تمتلك سوى ثلاث مركبات الشرطة، وحتى في كوت

ديفوار التي تعتبر من أغنى دول المنطقة فإن جهاز الشرطة فيها يعاني من نقص في الموارد وله قدرة ضئيلة على جمع المعلومات الإستخباراتية، أو بمساعدة من القوات البحرية الأجنبية، قد يعكس هذا الإنخفاض أيضا تغيرات في طريقة عمل المهربين مما يجعل من الصعب الكشف عن جزء كبير من هذه التجارة غير المشروعة.

السلوك الإجرامي والفساد الذين يرافقان دائرة عمليات تهريب المخدرات هذه تشكل تهديدا واضحا للحكم والإستقرار المؤسسي في العديد من البلدان، غينيا بيساو هي مثال صارخ للعلاقة بين تجار المخدرات و المسؤولين السياسيين، حيث أطلق عليها مسمى **دولة المخدرات** "*** Narco-état** " أصبحت تغرق في دائرة من العنف وهي تعتبر مثالا حيا على القبول الاجتماعي للدولة رغم انخراطها في عمليات مشبوهة طالما انها تدفع رواتب الموظفين (NUCDC, 2013) .

ولكن الحالات الأكثر شهرة التي أصبح الإجرام مصدرا للتمويل السياسي دون أي رفض من الساسة هي غينيا بيساو وتشير الأدلة إلى أن الأعضاء الرئيسيين في النخبة الصغيرة في بيساو بحثوا عن مصادر تمويل غير مشروعة في وقت كانت فيه الأشكال المشروعة قد بدأت تتلاشى مع بدء برامج التكيف الهيكلي وضعف الأشكال القديمة للحكم، كان ذلك خلال السنوات التي كان فيها نينو فييرا **Nino Vieira** الرئيس السابق الذي ذهب إلى المنفى بعد أن خسر الحرب الأهلية سنة 1998 وهناك إلتقى بالعديد من تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية، الذين أرادوا الإستفادة من المرافق العسكرية للبلاد وهو ما ساعد فييرا **Vieira** إلى العودة للحكم سنة 2005، وقد كان صانعوا القرار الوطنيون والدوليون على علم ببعض هذه الإتجاهات (ELLIS, 2015, p. 08).

جـ- لتبرير الاجتماعي: هناك قبول اجتماعي للجريمة المنظمة في منطقة غرب إفريقيا، خبير نيجيري يعلق هناك دعم غير معلن للجريمة المنظمة في البلاد على الرغم من وجود إزدواجية في التعامل مع الثروة المفاجئة والتي في كثير من الأحيان هي عائدات الجريمة المنظمة، يلاحظ أن الثقة والمعاملة بالمثل هي القواعد الرئيسية للسلوك بين هؤلاء المجرمين، فأعضاء العصابات قادرون على التعاون فيما بينهم وحل الخلافات عن طريق التفاوض وبالتالي التقليل من فرصة تدخل الشرطة.

---

*. مصطلح سياسي واقتصادي يطبق على البلدان حيث يتم اختراق كل المؤسسات الشرعية بواسطة قوة وثروة تجارة المخدرات غير المشروعة. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة لوصف بوليفيا في أعقاب انقلاب لويس غارسيا ميزا في عام 1980، والذي كان يعتقد أنه يمول في المقام الأول بمساعدة تجار المخدرات، غينيا بيساو، الواقعة في غرب أفريقيا، قد أطلق عليها اسم دولة مخدرات بسبب قيام مهربي المخدرات غالبا برشوة المسؤولين الحكوميين لتجاهل التجارة غير المشروعة.

الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا تعكس مواقف إجتماعية في سياقات مختلفة، في سيراليون لوحظ هذا بالنسبة للسجائر المستوردة قانونيا من غينيا، ويتم إعادة تصديرها بشكل غير قانوني إلى سيراليون للتهرب من الرسوم الجمركية مهيمن عليها من طرف تجار **Fula** يوصفون بأنهم لديهم مشاركة كبيرة في التجارة غير الشرعية، وهم من جهة أخرى يحترمون القانون ويوصفون أنهم يؤمنون بالتهريب لقد كانوا قادرين على تطوير إتصالات قوية مع وكالات.

هناك بعض المؤشرات على أن مفهوم الشرطة يجب أن يعاد النظر فيه بالكامل فقوات الشرطة في غرب إفريقيا مثلها مثل جهاز الدولة هي متحدة مع تلك المؤسسات التي أنشأها المستعمر في ظروف مختلفة تماما عن تلك السائدة اليوم (UNODC, 2005).

2.3.3. أشكال الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا

تم استخدام شبكات التهريب عبر البلدان للإتجار بينما إستغلت الشبكات الإجرامية القوية نقاط الضعف المؤسسي واندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي لتطوير صناعة تهريب عالمية، تدور هذه الصناعة حول ثلاثة محاور: خليج غينيا، والساحل الأطلسي، ومنطقة الساحل والصحراء، وكلها مناطق متشابكة مع اقليم غرب افريقيا، سوف نتطرق هنا لمختلف اشكال الجريمة في هذه المنطقة:

أولا: تجارة السلاح في غرب إفريقيا: هناك كمية كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة تدور في المنطقة دون أي عوائق وهي تلك الأسلحة التي إنتشرت نتيجة الصراعات التي ضربت المنطقة، في بداية الأمر كانت هذه الأسلحة تؤخذ من المخزونات المتراكمة خلال الحرب الباردة يضاف إليها اليوم تلك المصنعة محليا هناك ما يقارب 100 مليون من الأسلحة غير المشروعة التي تنتشر في المنطقة.

أ- **تجارة السلاح والصراعات في المنطقة:** تدفق وتداول الأسلحة غير المشروعة ليست هي الأسباب الجذرية للصراع في إفريقيا، ولكن واحدة من الآثار المترتبة على عدم الإستقرار وإنهيار إحتكار العنف الشرعي، وتبقى القارة الإفريقية واحدة من الأسواق الأكثر ربحية لتهريب الأسلحة مع أن هذه الأسلحة غير الشرعية في معظمها يتم الحصول عليها قانونيا من الدولة قبل أن ينتهي بها الأمر في أيدي الجهات الفاعلة غير الحكومية، الدول الخاضعة للعقوبات الدولية، الميليشيات غير النظامية، الجماعات الإجرامية تعتبر من الجهات الفاعلة الرئيسية التي تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة.(ADENIYI, 2017)

حركة الأسلحة غير المشروعة في إفريقيا تعتمد على ديناميكية الصراعات في مناطق النزاعات "**Systémes de Conflits**" بحيث يتم إعادة تدوير الأسلحة من صراع لآخر، مثال ذلك منطقة الساحل والصحراء سنة 2011 كيف إنتشر عدم الاستقرار فيها جراء تدفق السلاح مع تصاعد الصراع الليبي وتدخل حلف شمال الأطلسي، قد قوى من نشاط الجماعات المتمردة والعصابات وكذا الحركات الإرهابية خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر بها أحد أهم المخزونات للسلاح وهي تلك التي يتضمنها مخزون القذافي في ليبيا، وقد رافق هذا التدفق في الأسلحة زيادة في الهجمات المسلحة، الإبتزاز، تدهور واسع في الوضع الأمني ليس فقط في ليبيا وإنما في المنطقة كلها، كما تم تعزيز القدرة العملياتية للجماعات المسلحة التي تحتل شمال مالي.

لا توجد إحصاءات دقيقة أو بيانات رسمية عن الوفيات الناجمة عن الأسلحة غير الخاضعة للرقابة في افريقيا، وإن وجدت فإنها شحيحة وغير متسقة، خلال العقدين الأخيرين ضاعت ملايين الأرواح كنتيجة مباشرة للحروب في افريقيا على سبيل المثال خلال الفترة 1983 _ 2005 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، رواندا مجتمعة لقي ما بين 4,3 الى 8,4 مليون حتفهم بسبب النزاع المسلح وتشير القصص المتداولة ان اغلب هؤلاء الضحايا سقطوا على أيد متمردين وميليشيات وعصابات باستخدام أسلحة غير خاضعة للرقابة. (ADENIYI, 2017)

يرجع سبب تجدد النزاع في مالي الى تداعيات سقوط نظام القذافي، وينتج عنه عودة آلاف المسلحين الطوارق مدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى أزواد شمال مالي قادمة من مناطق اوباري غدامس وسبها في جنوب ليبيا، وكان الطوارق الذين إضطرهم الخوف والجوع إلى الفرار من أوطانهم صوب ليبيا حيث قام العقيد القذافي باستقطابهم، ودمجهم في مكان يسميه الكتاب الإسلامية، وهناك تم تعسكرهم وتدريبهم على إستعمال شتى أنواع الأسلحة وممارسة مختلف أساليب القتال ما اكسبهم خبره قتاليه بالغه الأهمية.

ومن بين هؤلاء العقيد **محمد اغ ناجم** الذي اصبح في ما بعد احد قيادات كتائب القذافي الشهيرة، وقد لعب إبان الثورة على نظام القذافي دور مهما في تهريب السلاح الليبي نحو الجبهات الخلفية الذي كان يتواجد فيها عناصر حليفه **إبراهيم اغ باهنغا** إلا أن هذا الاخير لقي مصرعه أثر حادث سير في شهر أوت 2011، في المقابل فإنه تم تدريب هؤلاء الطوارق وكان ذلك بفتح اول

معسكر تدريبي لهم بليبيا لتوظيفهم من قبل الزعيم الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلح وكذا خارجيا في حروبهم المباشرة مع التشاد ضد نظام حسين جبري في بداية الثمانينات لاستعادة إقليم الأوزو Aozou وحتى في مناطق إشتباك خارجية كليا على منطقة الساحل مثل جنوب لبنان إبان احتجاج الاسرائيلي لبيروت (شليغم، 2016، الصفحات 403-404)، مما خلق تخوفا على الديمقراطية الوليدة في مالي، فالتمرد في الشمال أعطى ضربات خطيرة على هيكل الدولة وصلت الى انها أ ظهرت عدم تماسك وطني فحالة الصراع هددت بالتحول إلى حرب أهلية واسعة النطاق (KORNIO, 2011, p. 15).

ب-إطالة أمد الصراع وتجارة السلاح: إنتشار الأسلحة الخفيفة في كثير من الحالات يؤدي إلى توليد المزيد من إنعدام الأمن والعديد من الضحايا حيث تعمل على إطالة أمد الصراع فهي تعيق فرص حل النزاعات الفصائل المتحاربة في ليبيريا وسيراليون تنازلت للقيام لمفاوضات السلام كإستراتيجية لكسب الوقت والتخزين ترسانات الاسلحة من أجل شن المزيد من الهجمات، فتوافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة لعب دورا في إدامة العنف وجعله أكثر فتكا على كل المستويات من النشاط الاجرامي الى حرب كاملة، وفقا لمجلس الأمن الدولي فان زعزعت الاستقرار كان سببه التراكم ولاانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والخفيفة في العديد من مناطق العالم. (swnday , 2011, p. 57)، أظهر تقرير سابق شارك في صياغته **أوكسفام** بعنوان **مليارات إفريقيا المفقودة** حجم الأموال التي تهدرها الدول الافريقية لاقتناء الأسلحة والتي دائما ماتكون على حساب التنمية، اذ قدم إحصاءات عن تدفقات الأسلحة الدولية وتكلفة الصراع عمليات معينة لشراء الأسلحة بشكل غير مشروع، نمو ثقافة حيازة السلاح، الأسلحة غير الخاضعة للرقابة وتحدث التقرير عن تأثير كل هذا على التماسك الاجتماعي .

وفي تقرير عام 2015 **عن الصراع، العنف، التطرف** في افريقيا أشار **معهد الدراسات الأمنية ISS** إلى أن 52% من حوادث الصراع المسلح العالمية سنة 2014 وقعت في افريقيا على الرغم من ان افريقيا لديها 16% فقط من سكان العالم، اما مقياس الصراع في **هايدليرغ** فقد أظهر أن 87 من اصل 236 صراعا عالميا شديدا بين عامي 2011 و2015 وقعت في افريقيا، كما ان معظم النزاعات في إفريقيا يتم خوضها بإستخدام أسلحة غير خاضعة للرقابة وذلك لأن هذه النزاعات هي أساسا بين جهات فاعلة من غير الدول أو بين الجهات الفاعلة من غير الدول والحكومات الوطنية نظرا لأن

الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك الميليشيات وأمراء الحرب والجماعات المتطرفة لا تتمتع بأي سلطة قانونية لشراء الأسلحة أو حملها، فإنها تلجأ إلى وسائل غير مشروعة لحيازتها.

إن الوصول غير الخاضع للرقابة الى الاسلحة يشجع العنف بدلا من الحوار، أنه يخلق شعورا خاطئا بالاستحقاق بين المصالح المتنافسة وهذا ما يؤدي الى نزاعات طويلة، حتى انه يذكر إن أسلحة مثل بندقية، مدفع رشاش كانت تباع في سوق بكارة Bakara في الصومال. (KORNIO, 2011, p. 08)

جـ- الإنتخابات وتجارة السلاح: من بين الظواهر الناشئة منذ عام 2000 إرتفاع العنف السياسي في شكل عنف إنتخابي، أزمات دستورية، إحتجاجات ضد الزعماء، التهديد بالسلاح لاخذ الأصوات، رفض نتائج الانتخابات ورفض الخضوع للسلطة بل واختيار مواجهتها وقد حدث هذا في حوالي 15 دولة إفريقية منها بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، مصر، إثيوبيا.

د- مصادر تدفقات الأسلحة في إفريقيا :

- **اختلاس مخزون الدولة :** يمكن أن يحدث هذا بعدة اشكال بما في ذلك البيع غير قانوني للأسلحة من طرف مسؤولين فاسدين إلى جهات فاعلة من غير الدول، علي سبيل المثال القبض على بعض الجنود النيجيريين 2016 لقيامهم ببيع أسلحة بطريقه غير شرعية للمتمردين، كذلك الجنود الإثيوبيين والأوغنديون العاملين مع بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال واللذين قاموا بدورهم ببيع أسلحة من مخزوناتهم الى التجار غير الشرعيين في الصومال.

يتقاضى الجنود في معظم البلدان الإفريقية رواتب منخفضة وغالبا ما تتأخر أجورهم لعدة أشهر، وهو ما يدفعهم لبيع الاسلحة للمتمردين وهو ما يؤدي إلى أعمال شغب، عنف ونهب، تورط في ممارسات فاسدة.

- **سوق السوداء:** يوضح عدد الصراعات في أفريقيا النطاق المزدهر للتجارة غير المشروعة، حيث يتم تداول الأسلحة المصنعة محليا والأسلحة المهربة في الأسواق الموازية.

- **سوء إنتاج الأسلحة المحلية:** يوجد العديد من منتجي الأسلحة المحليين غير المرخص لهم في جميع أنحاء إفريقيا ويسهم التنظيم المحدود لنشاطهم في توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

بشكل سهل، في غانا مثلا اعتبارا من سنة 2005 يتمتع صناع الاسلحة المحليين بالقدرة على إنتاج أكثر من 200000 قطعة سلاح، وهو ما جعل الأسلحة محلية الصنع منتشرة على نطاق واسع تستعمل لإرتكاب الجرائم ما أدى الى سن قانون 040-50 ANLM /لتنظيم تصنيع وإستخدام وتجارة الأسلحة المحلية وإصدار مرسوم(05 441/ P-RM-لإنفاذ القانونI) (KORNIO, 2011, p. 09)

هـ- عوامل تكثف استخدام الأسلحة:

- **الوصول للسلطة والعنف في الدول الإفريقية:** غالبا ما يتخذ النضال من أجل السلطة السياسية في إفريقيا أبعادا عنيفة الأمر الذي يؤكد إستخدام الأسلحة في المنافسة على السلطة، غالبا ما تندلع النزاعات عندما يتم التلاعب بالنتائج لتشمل أو تستبعد بعض الأطراف، الأفراد الجماعات، الأديان والمناطق، يلجئ المستبعدون إلى تدابير متطرفة مثل الإحتجاجات العنيفة أو التمرد المسلح إستخدام الأسلحة غير المشروعة. (ADENIYI, 2017, p. 13)

- **عجز الادارة والتنمية:** لقد أدى تدهور الوضع الإقتصادي لمعظم البلدان الإفريقية للسنوات العشرين الماضية إلى زيادة تأكل قدرتها على مواجهة التحديات الإنمائية مثل الفقر البطالة ضعف البنية الأساسية على هذا النحو فان العديد من الجماعات المحرومة والمستبعدة تعبر عن مطالبها من خلال إستخدام أسلحة غير مشروعة ضد الدولة، إستغل بوكو حرام الفقر والظروف الإقتصادية المحدودة في المنطقة الشمالية الشرقية لنيجيريا لتجنيد الشباب الفقراء وغير المتعلمين والضعفاء وتطلب تجنيدهم في المجموعة تقديم قروض نقدية للمجندين المحتملين، تم تحديد التخلف في المناطق الشمالية لمالي مقارنة بالجنوب سببا رئيسيا وراء قرار الطوارق بحمل السلاح ضد الدولة المالية.

- **الموارد الطبيعية، العنف وتجارة السلاح:** تسبب السيطرة على الموارد الطبيعية الحصول عليها وتوزيعها في نشوب صراعات مستمرة ومتفاقمة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وقد ساهمت الأسلحة غير المشروعة في تصعيد هذه الصراعات مثلا تعتبر الأسلحة غير المشروعة عاملا رئيسيا في التشدد وانعدام الأمن في دلتا النيجر ومناطق كاتانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة تيبستي الغنية بالذهب شمال تشاد في الواقع أصبحت مناجم الذهب في تيبستي مسرحا للحرب تغديها الاسلحة الصغيرة والخفيفة التي تم سرقتها من مخزونات الأسلحة في عهد القذافي.

– **التطرف العنيف وتجارة السلاح:** ساهم نمو أنشطة الجماعات الدينية التي تتبنى الإيديولوجيات المتطرفة في إنتشار الأسلحة غير المشروعة وإستخدامها في افريقيا، وهو ما أثر سلبا على أمن غرب افريقيا، لقد إستحوذ التشدد الإسلامي على أكبر قدر من الاهتمام نتيجة للهجمات العنيفة التي ارتكبها بوكوحرام والقاعدة في المنطقة، استنادا الى تقديرات برنامج الامم المتحدة الانمائي قتل 24771 شخصا وجرح 5.507 بين عامي 2011 و2015 مع تسجيل معظم الوفيات في نيجيريا والصومال، يتم استغلال الحدود المسامية والمساحات غير الخاضعة للحكومة في الساحل وغرب افريقيا من أجل النقل غير المشروع للأسلحة الى الجماعات المتطرفة (ADENIYI, 2017, p. 16)

– **الجريمة المنظمة وتجارة السلاح:** يلعب تدفق الأسلحة غير الخاضعة للمراقبة دورا حاسما في أنشطة شبكات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء إفريقيا ، لان توفر الاسلحة ضروري لحماية الإتجار غير المشروع (و _ أو) يستخدمون لحماية الهياكل الأساسية المستخدمة في الأنشطة الإجرامية هناك تقارب بين الجريمة المنظمة وتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصراع المسلح بما في ذلك التطرف العنيف في اماكن مثل الساحل ليبيا الصومال، يتم تهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب افريقيا والساحل وتستخدم الاسلحة الصغيرة والخفيفة لحماية طرق الإتجار الصفحة (ADENIYI, 2017, p. 14)

ثانيا: الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين: في مرحلة سابقة لا يهرب مهاجرو غرب إفريقيا من الفقر المدقع، لان الهجرة هي تاريخ راسخ الممارسة في العديد من مجتمعات غرب إفريقيا وتحظى بتقدير كبير في بعض السياقات، لذلك كان لدول غرب إفريقيا في الواقع معدلات منخفضة نسبيًا من الهجرة العابرة للقارات، بعبارة أخرى، حركة غرب إفريقيا لقد كان المهاجرون تقليديًا داخل منطقتهم.

في معظم الحالات، يتم تنظيم الهجرة غير الشرعية الميسرة من قبل مجموعات إجرامية صغيرة تفتقر إلى القدرة على تخطيط وتنفيذ رحلة كاملة من بلد المصدر إلى الوجهة المقصودة، تقوم مجموعات الجريمة المنظمة هذه بتسهيل الهجرة غير الشرعية بخطوات، وترتيب كل خطوة على أساس مخصص، باستخدام الاتصالات مع الجماعات الإجرامية الصغيرة الأخرى.

الشكل رقم (07): أشكال العصابات الإجرامية في غرب افريقيا

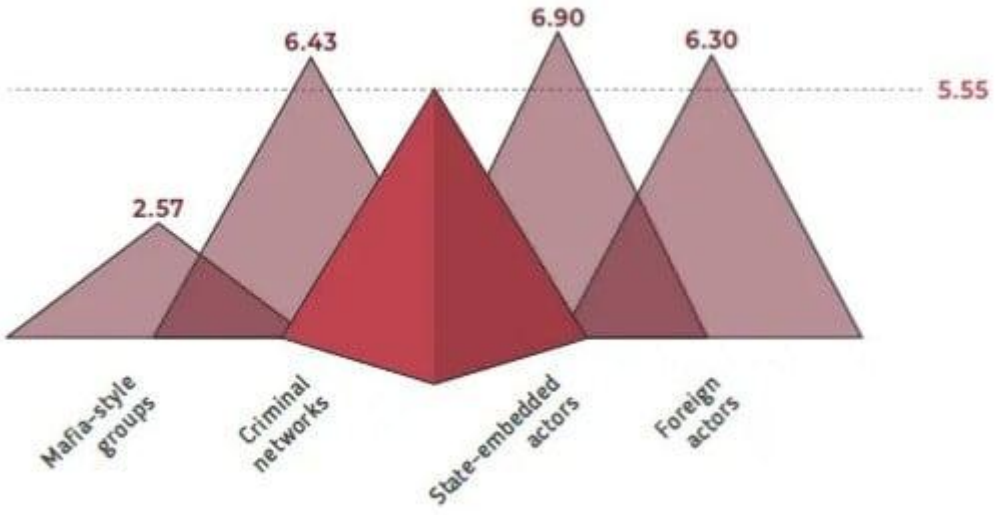

Source: ENACT, 2021,53

يبين الشكل أن هناك أشكال مختلفة من الجهات الإجرامية العاملة في غرب إفريقيا، يتم تقييم الجهات الفاعلة التابعة للدولة على أنها أكثر أنواع الجهات الإجرامية انتشارًا في غرب إفريقيا، حيث سجلت 6.90. كما هو الحال مع الشبكات الإجرامية، فإن الجهات الفاعلة التابعة للدولة تكاد تكون عالمية في المنطقة، حيث سجلت 13 دولة من دول غرب إفريقيا الخمس عشرة درجات 6 أو أعلى من الفساد والاختلاس على مستوى عالٍ إلى التدخل المباشر لمسؤولي الدولة في الاقتصادات غير المشروعة، مثل قطع الأشجار غير القانوني، تعدين الذهب والاتجار بالمخدرات، من الواضح أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة هي العوامل الأساسية التي تعمل من خلالها الجريمة المنظمة في المنطقة، الشبكات الإجرامية هي أيضا سمة رئيسية في المشهد الإقليمي للجريمة المنظمة تحصلت على معدل (6.43)، اذ يشارك عدد لا يحصى من الشبكات الإجرامية الفضفاضة في عدد لا يحصى من الاقتصادات غير المشروعة، مثل قطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض ، إلى تهريب البضائع والأشخاص والمخدرات عبر الحدود.

كذلك **الفاعلون الإجراميون الأجانب** (6.30) دورًا مهمًا في أنشطة الجريمة المنظمة في معظم بلدان غرب إفريقيا ، والذي يسهل إلى حد كبير اختراق الحدود في المنطقة ، وهي منظمات قادمة من

البلدان مثل كارتلات أمريكا اللاتينية على رأس تجارة المخدرات عبر الوطنية، مثل الشركات الآسيوية المسؤولة عن الصيد غير المشروع في خليج غينيا والمياه المحيطة به. (ENACT, 2021)

أغلب المهربين في غرب إفريقيا هم من البدو الرحل السابقين من المجتمعات التي فقدت الماشية التي كانت أساس رزقهم في فترات الجفاف الشديدة في السبعينيات، لقد طور العديد من الأشخاص في هذه الحالة طرقًا أخرى لكسب العيش، لا سيما في مجال النقل، وتمكن البعض من الحصول على مركبات ومعدات إتصالات متطورة، بما في ذلك أنظمة تحديد المواقع العالمية وهواتف الأقمار الصناعية في كثير من الحالات، يعملون مع الشرطة ومسؤولي الحدود المستعدين لتسهيل تحركاتهم مقابل الدفع، رسميًا، هذا يشكل ممارسة غير قانونية للرشوة والفساد بهدف التهرب من قوانين الدولة، إذن الأمر يحمل معنيين قد تظهر شبكات الناقلين التي قد تصنفها هيئة رسمية مثل اليوروبول على أنها جريمة منظمة، وفقًا لتعريفات الأمم المتحدة، ولكن لدى آخرين هم عناصر في المجتمعات المحلية، يعملون بدوام جزئي بدلاً من المهنيين (ELLIS, 2015, p. 25).

إن حقيقة أن مناطق واسعة من الصحراء خارجة عن السيطرة الفعلية للوكالات الحكومية تسهل تجارة التهريب المربحة إلى حد ما، ساعدت على ظهور منظمات سياسية، كما حدث أثناء تمردات الطوارق في أوائل التسعينيات وما تلاها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تفرض مثل هذه المنظمات العسكرية رسوماً على المركبات التجارية أو حتى مهاجمتها، قد يطورون هم أنفسهم مصالح في التهريب، المهربين أنفسهم، غالبًا ما تكون لديهم علاقات غامضة مع الشرطة والمسؤولين الحكوميين.

المفارقة الكبرى في تعزيز ضوابط الهجرة هي أنها تزيد من حاجة المهاجرين غير النظاميين إلى اللجوء إلى المهربين والمجرمين المحترفين، كما هو الحال مع أي سوق غير مشروعة كلما زادت صرامة الضوابط الرسمية زاد الربح الذي سيحققه أولئك الذين هم على استعداد لتحمل المخاطر اللازمة للتهرب من الضوابط (ELLIS, 2015, p. 37).

يقع التوصيف التقليدي لتهريب المهاجرين عبر أفريقيا إلى فئتين :

الفئة الأولى: كان يُنظر إلى الهجرة في الغالب على أنها استراتيجية للسكان الضعفاء الموجودين في جميع أنحاء القارة.

الفئة الثانية: إعتبرت الحركة الميسرة للأشخاص فرصة اقتصادية إيجابية لأولئك القادرين على الإستفادة من العبور (Reitano, 2015)

يعتبر الإتجار بالبشر واحد من أكثر الأنشطة ربحية إلى جانب البيع غير المشروع للأسلحة والمخدرات، مثل هذه النشاطات هي ظاهرة ذات أبعاد إقليمية عميق الجذور في سياق الفقر والظروف الإجتماعية والإقتصادية المزرية التي تعرقل الأمن البشري والحماية الفعالة لحقوق الفئات الإجتماعية الأكثر ضعفا، هذه الظاهرة عادة تكون في شكل من أشكال التجنيد القسري للأطفال أو الفتيات الصغيرات والنساء لغرض العمل أو الاستغلال الجنسي .

الأطفال يعتبرون جوهر التجارة بين دول المنطقة وكذا خارجها على حد سواء للعمل في الزراعة، مصايد الأسماك، التسول خاصة في دول بينين، بوركينا فاسو، غينيا بيسا، غينيا كوناكري، غانا، مالي، غينيا الاستوائية كوت ديفوار، الغابون، نيجيريا، السنغال، هي دول الإستقبال الرئيسية وعموما فإن معظم دول المنطقة تعتبر فيما بينها دول إستقبال، عبور أو مغادرة، يتم الإتجار سنويا بحوالي 200000 إلى 300000 طفل في غرب افري (Reitano, 2015)قيا سنويا وفقا لليونيسف مكتب العمل الدولي(OIT) ، عدد كبير من هؤلاء الأطفال ينم تجنيدهم عن طريق وسطاء (NUCDC, 2013, p. 08)

يتم الإتجار بالبشر في المنطقة بعدة طرق:

العبودية: في كوت ديفوار ورد أن بعض المهاجرين من بوركينافاسو الذين يعملون في مزارع الكاكاو في غرب البلاد هم في الواقع عبيد، كما تم الإبلاغ عن حالات إستعباد من سيراليون، ولا سيما من الهنود، استوردهم رجال أعمال لبنانيون أو هنود، كذلك في النظام التقليدي في غرب إفريقيا يمكن لشخص بالغ أن يضع طفلًا أو شابًا آخر معالًا أو متدرب ولكن في احيان كثيرة يتم إساءة إستخدامه لأغراض الكسب المادي، الشكل الأخر للإتجار هو لأغراض الدعارة أو العبودية الجنسية في سيراليون، أفادت التقارير أن أفراد الجالية اللبنانية المؤثرة في البلاد قد فعلوا ذلك اذ تم نقل الفتيات المحليات إلى لبنان، ومعظمهن دون سن 18 عامًا، ظاهريا للعمل كخادمات، اما واقعيا فيمتهن الدعارة في لبنان.

ثالثا: غسيل أموال: ان حوالي 40-80 ٪ من النشاط الاقتصادي في المنطقة يحدث خارج القطاع المصرفي الرسمي ، والذي يحمل إمكانات كبيرة لغسل عائدات الجريمة، مما يضع أحجامًا كبيرة من المعاملات خارج نطاق نظر المنظمين الحكوميين، في هذا السياق ، يخفض المجرمون بانتظام عائداتهم غير المشروعة خارج النظام المالي الرسمي مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون الكشف عنها نظرا لطبيعتها المعقدة و كذا القدرة الشرطية المحدودة للكشف عن مختلف مخططات غسيل الأموال ، يُعتقد أن هذا النوع من الجرائم لا يتم الإبلاغ عنه في المنطقة، يستفيد المجرمون من الطبيعة النقدية لاقتصاد غرب إفريقيا لتحويل الأموال غير المشروعة، من بلد إلى آخر داخل المنطقة، (ENACT, 2018) يبدو أن غسل عائدات الجريمة في غرب إفريقيا يحدث من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب، بعض الأفراد الأكثر ثراءً، بمن فيهم أولئك الذين اكتسبوا الثروة من خلال الفساد الهائل، مثل الراحل ساني أباشا، قد يتمتعون بتواطؤ كبرى الشركات العالمية لنقل ثرواتهم إلى حسابات مصرفية خارج إفريقيا، من المعروف أن بعض أكبر البنوك في العالم كانت متواطئة في مثل هذه المخططات، بما في ذلك بنك الائتمان والتجارة الدولي سيئ السمعة **(BCCI)** ، الذي كان له عدد من الفروع في إفريقيا أكثر من أي قارة أخرى، بالإضافة إلى بعض العمليات المصرفية الخاصة، يرى المراقبون المتمرسون أن غسيل الأموال قد تم تسهيله إلى حد كبير، في وقت كانت فيه تجارة المخدرات على وجه الخصوص في توسع سريع، من خلال نمو بيوت التمويل غير المرخصة، لاسيما في الفترة 1988-1991. ومن بين الشركات الأخرى التي تعتبر مناسبة بشكل خاص لغسيل الأموال، متاجر السيارات المستعملة ومحلات الملابس العصرية، والتي تفضلها رائدات الأعمال بشكل خاص.

في جميع أنحاء غرب إفريقيا، تتم جميع عمليات شراء السيارات تقريبًا من المركبات المستعملة، وغالبًا ما تكون مرفقة بعدد قليل من المستندات أو لا توجد بها مستندات على الإطلاق، من الواضح أن هذا يوفر إمكانيات لغسيل الأموال من خلال تجارة السيارات، تعتبر تجارة الماس أيضًا على نطاق واسع وسيلة مناسبة بشكل خاص لغسل الأموال (UNODC, 2005).

رابعا: القرصنة: تتم مناقشة الأمن البحري في مجموعة متنوعة من السياقات تقليديا في سياسة الدفاع الوطني يتناول المفهوم حماية الأراضي الوطنية من الهجمات البحرية، من منظور بيئي قد يعالج قضايا الإلقاء غير القانوني للنفايات السامة في المياه الإقليمية، ولأسباب إنسانية قد تتناول قضايا الاتجار بالبشر ومن وجهة نظر اقتصادية قضية الصيد غير المشروع، ومع ذلك لا يوجد إجماع دولي

حول تعريف الأمن البحري، لمعالجة هذا النطاق الواسع من المخاوف الأمنية يمكن فهم الأمن البحري على أنه "حماية الأراضي البرية والبحرية للدولة والبنية التحتية والاقتصاد والبيئة والمجتمع من بعض الأعمال الضارة التي تحدث في البحر". (Pichon & Pietsch, 2019)

صعود القرصنة في خليج غينيا يعود إلى أواخر العام 1990 ولكن وتيرتها إزدادت مند العام 2010 مما جعل المنطقة منزلا ثان للقرصنة في إفريقيا بعد ساحل الصومال، ويتضح ذلك من طبيعة الهجمات التي تنفذها والتي تشمل السفن ذات الشحنات الكبيرة ولاسيما تلك الناقلة للنفط وهو ما يوحي بأنها تتمتع بتنظيم عال ووسائل مادية متطورة، توضح الخريطة التالية اماكن تركز القرصنة وعمليات السطو في خليج غينيا، (أنظر الخريطة رقم 6 أدناه)

الخريطة رقم (06): مناطق القرصنة في خليج غينيا

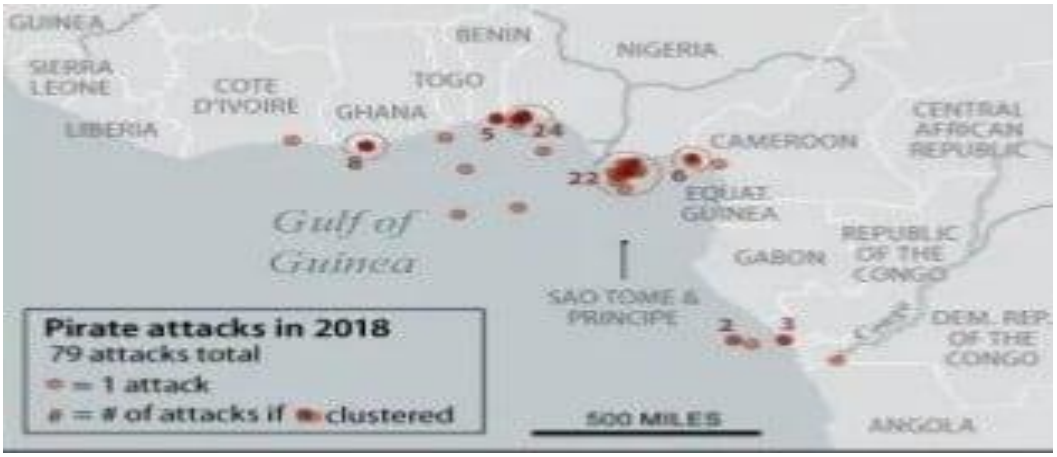

Source: . Husted,2019,p1

نلاحظ من خلال الخريطة أن الهجمات في خليج غينيا تتركز قبالة نيجيريا إلى الجنوب الغربي من البلاد يستهدف اللصوص في المقام الأول السفن في الميناء أو عند المرسى، من ناحية أخرى كثيرا ما تحدث هجمات في المياه قبالة منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط إلى الجنوب الشرقي في البحر وتشمل عمليات اختطاف لأفراد الطاقم، غالبًا ما يستغل المهاجمون شبكات الأنهار والساحل الشاسع في دلتا ويأخذون الضحايا إلى الشاطئ في انتظار دفع الفدية، يقال إن انعدام الأمن في دلتا النيجر مرتبط بالإجرام على الشاطئ حيث أدت المظالم من التهميش والتدهور البيئي إلى تأجيج انعدام الأمن لفترة طويلة، في هذا الصدد قد يكون تقديم الحكومة النيجيرية لعام 2009 لعفو ومكافأة لمتشددين

سابقين في دلتا النيجر قد ساعد في الحد من تجنيد بعض المسلحين في القرصنة ويعود تسارع وتيرة القرصنة الأسباب التالية:

-بتطور الملاحة التجارية؛

- إكتشاف وإستغلال النفط قبالة سواحل بلدان مثل نيجيريا التي تعتبر أكبر منتج للنفط والغاز في المنطقة؛

- مضاعفة أقساط التأمين البحري وبالتالي التراجع الكبير في إيرادات الجمارك وموانئ البلدان الساحلية، اذ تقدر التكلفة الإقتصادية للقرصنة في خليج غينيا بقيمة ملياري دولار من الخسائر سنويا؛

- انتشار عدد من الدول الفاشلة في المنطقة التي لا تستطيع مراقبة مياهها الإقليمية ولا تمتلك جمارك قوية قادرة على مراقبة الصادرات والواردات دولة مثل البنين تعتبر ضعيفة القدرات لمواجهة تحديات القرصنة، إذ تتزايد عدد الهجمات المرتكبة ضد السفن قبالة سواحل بنين وذلك نتيجة القمع من قبل الحكومة النيجيرية التي طبقت إجراءات ضد القرصنة وخاصة عمليات إختلاس البترول مما دفع المنظمات الإجرامية لنقل أنشطتها إلى المياه الإقليمية للبنين، صحيح أن هناك العديد من التدابير المشتركة التي نفذت بين نيجيريا والبنين فإنها لا تزال محدودة الفعالية نظرا لحجم التهديد.

وفقا لنتائج بعثة الأمم المتحدة حول القرصنة فإنه تم التواصل إلى وجود إرتباط بين مختلف أشكال الجريمة التي تحدث في المنطقة، الشبكات المتورطة في القرصنة السطو المسلح في البحر تنشط في مختلف الأعمال الإجرامية الأخرى مثل تسريب النفط الخام، الإتجار بالأطفال تهريب المخدرات، السجائر حتى الآن دول غرب إفريقيا ليس لديها إطار تشريعي مشترك في مجال مكافحة القرصنة ولا نظام رصد إقليمي ولا قوات عامة أساسية لمواجهة تعقد التهديد (NUCDC, 2013).

يقع المركز الأصلي للجريمة البحرية في المنطقة في دلتا النيجر ومن المفارقات أن اكتشاف كميات كبيرة من الهيدروكربونات (البحرية) قد ولّد الفقر بدلاً من الثروة وزادت التوترات الاجتماعية والتلوث البيئي، لقد استفادت النخب وشركات النفط بالفعل من إنتاج النفط تحول بعض المستبعدين من الرعاية إلى الجريمة البحرية في شكل "قرصنة النفط" يهدف هذا الشكل من القرصنة إلى سرقة النفط الخام من الناقلات وخطوط الأنابيب لمعالجة المكاسب في المصافي المنشأة بشكل غير قانوني

لا يضر هذا بمنتجي النفط فحسب بل يضر أيضًا بالاقتصاد المحلي وعلى الأخص البيئة المحلية، حيث لا يوجد لدى العديد من مصافي التكرير الهواة أي أنظمة إدارة نفايات للمنتجات الجانبية المتبقية أو الانسكابات النفطية، تشير العديد من التقارير إلى أن هذا النموذج من القرصنة يحدث بالفعل لأن الدول المعنية تغض الطرف، في نيجيريا على وجه الخصوص ، يسهل الفساد قرصنة النفط (Pichon & Pietsch, 2019, p. 08)

وثق مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكي 146 حادثة قرصنة وسطو مسلح في خليج غينيا في عام 2018 – بزيادة قدرها 24٪ عن عام 2017 وأعلى مستوى منذ عقد، باستخدام منهجية مختلفة ، سجل المكتب البحري الدولي (IMB) وهو هيئة تابعة لغرفة التجارة الدولية 79 حادثة من هذا القبيل – اما في سنة 2018 استحوذ خليج غينيا على 40٪ من حوادث القرصنة، بما في ذلك جميع عمليات الاختطاف الست و 78 من أصل 83 حالة اختطاف، من المحتمل أن تقلل هذه الأرقام من المستويات الحقيقية للإجرام بسبب النقص المستمر في الإبلاغ ، وربما يكون الدافع وراء ذلك اهتمام شركات الشحن بحماية سمعة شركاتها، والشكل التالي يعطي عدد حوادث القرصنة من 2013 الى 2018. (Tomas F., 2019, p. 02)

خامسا: المخدرات

ترتبط الجريمة بالمخدرات من خلال الإتجار بها أو حيازتها أو تعاطيها بطريقة غير مشروعة قد تدفعهم أحيانا إلى إستخدام العنف الذي يشمل القتل وقد تكون تكاليف تلك الجرائم كبيرة وخاصة الإجتماعية والإقتصادية المترتبة على تناول المخدرات غير المشروعة مثل الإحتيال، السطو على المنازل، السلب والسرقة، كذلك يؤدي تناول المخدرات بالمتعاطين إلى إرتكاب جرائمهم تحت تأثير المخدرات لأن المتعاطين غالبا ما يعانون من إضطرابات سلوكية وعدوانية إزاء المجتمع. (الياسري، 2015، صفحة 270)

بالإضافة إلى زعزعة الإستقرار المؤسسي فان التوسع في الإتجار بالمخدرات غرب إفريقيا يحمل عواقب وخيمة على صحة وتماسك المجتمعات المحلية ودليل ذلك أنه ووفقا لبيانات المكتب فان ما يزيد عن 3/1 الكوكايين الذي يمر عبر غرب افريقيا متوجها نحو اوروبا كان يستهلك محليا وهذا ما يعقد الأمور على المؤسسات الصحية لدول المنطقة، بحيث لا تمتلك هذه الدول موارد كافية لإدارة

حالات الإدمان على المخدرات وفقا لـ **يوري فيدوتوف Yury Fédotov** المدير التنفيذي للمكتب ان هناك حوالي **2,5 مليون** مستخدم للكوكايين في غرب إفريقيا بالتوافق مع توسيع سوق الكوكايين والهروين نتيجة تلك المتدفقة من آسيا خلال سنوات الـ 2000 وقد تم إدخال ما بين 40 إلى 50 طن من الهيروين الأفغاني في القارة الافريقية سنة 2009 وفقا لأحداث تقرير ل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات oics. (NUCDC, 2013)

يتم تسليم الهروين من الموانئ البحرية والمطارات في شرق إفريقيا قبل الوصول إلى أجزاء أخرى من إفريقيا وخاصة غربها حيث يتم إعادة توجيهها إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، وتظل نيجيريا محورا هاما في المنطقة، مع مصادرة أكثر من 200 كلغ من الهيروين التي أعلن عنها سنة 2010 كذلك حمولة أخرى تزن 200 كلغ من الهروين اكتشفت في أبريل 2011 في بينين قادمة من أفغانستان، إلى جانب هذه القنوات الدولية من الموارد غير المشروعة هناك الحشيش الذي تعتبر المنطقة من أهم منتجيه ومستهلكيه، إنه يحصد بداية في كازامانس ثم يعبر الحدود إلى غينيا بيساو لكي يدخل إلى جنوب مالي حيث يتم شحن الكميات إلى بوركينافاسو، كوت ديفوار ضبطت سنة 2009 حوالي 640 طن من عشبة القنب في إفريقيا وهي نسبة تمثل 11% من تلك الكمية التي ضبطت عبر العالم ، كما ان مقارنة معدل استهلاك المخدرات في غرب افريقيا مع باقي مناطق القارة يؤكد ارتفاعه في المنطقة(أنظر الشكل البياني رقم 8 أدناه):

الشكل رقم (08): معدل استهلاك المخدرات في القارة الإفريقية

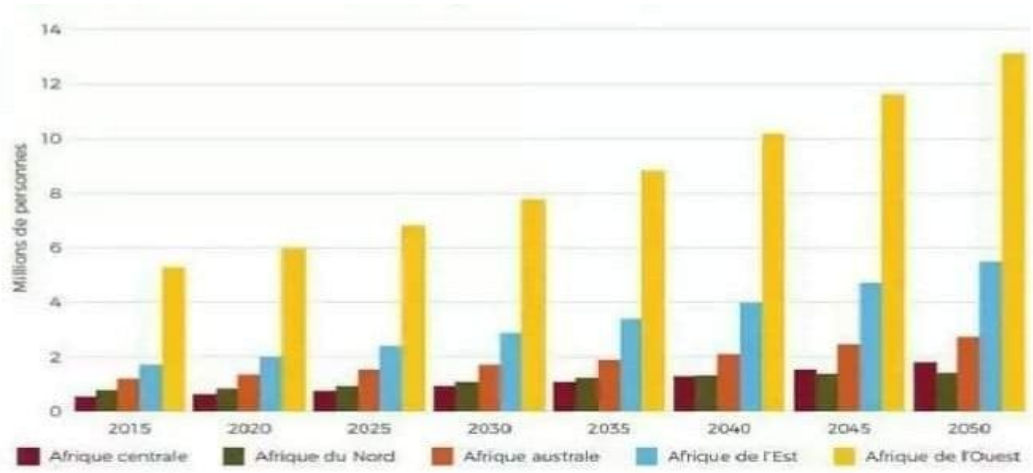

source : ENACT ,2019 ,

يبين الشكل معدل استهلاك المخدرات في القارة الافريقية في مناطقها الرئيسية غرب افريقيا، شرق افريقيا، جنوب افريقيا، شمال افريقيا، نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معدل استهلاك المخدرات في غرب افريقيا مقارنة بغيرها من مناطق القارة، يبدا الشكل إحصاءاته من سنة 2015 الذي تحتل خلاله غرب افريقيا الصدارة بحوالي 5 مليون شخص سجل تعاطيهم للمخدرات، تليها مباشرة شرق افريقيا باقل من 2 مليون شخص، هنا نلاحظ الفرق الكبير بين المنطقتين في عدد الافراد المستهلكين، كذلك يقدم لنا الشكل احصائيات حول استهلاك المخدرات سنوات قادمة 2030، 2040، 2045، 2050، تؤكد بدورها استمرار تفوق غرب افريقيا في استهلاك المخدرات.

المخدرات والإرهاب: التهديد النهائي الذي يشكله تهريب المخدرات في غرب إفريقيا يكمن في تحالفات محتملة بين المهربين والجماعات الإجرامية والإرهابية الاخرى المختلفة لتوسيع نفوذهم ويساعد في ذلك الروابط الجغرافية، السياسية، الإقتصادية ضف إلى ذلك فإن منطقة الساحل وغرب إفريقيا تعتبر ضمن كتلته واحدة، فتطور تهريب المخدرات على الشريط الساحلي لديها روابط قوية مع تزايد الارهاب والأنشطة غير المشروعة الجارية في المنطقة، كانت منطقة الساحل منذ فترة طويلة موطنا للكثير من الأنشطة مثل تهريب السجائر، الوقود، المنتجات المغشوشة كذلك هناك طرق تعتبر رئيسية للتهريب في منطقة الساحل مثل مالي، موريتانيا، النيجر تعاطي المخدرات بين المهربين أنفسهم يعتبر عاملا لزعزعة الإستقرار خاصة بسبب المنافسة أو التحالفات الإنتهازية بين اصحاب المصلحة من أجل السيطرة على الثروة الناجمة عن مختلف الصفقات كما يتضح من الاشتباكات التي تحدث بين الجماعات المسلحة (NUCDC, 2013).

سادسا: التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية: تعتبر التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية نشاطًا مربحًا آخر لمجموعات الجريمة المنظمة، حيث يستهدف الصيادون الجلود وأجزاء الجسم التي يمكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية، يدر الاتجار بعاج الأفيال وقرون وحيد القرن وأجزاء النمر من إفريقيا وجنوب شرق آسيا إلى آسيا أرباحًا قدرها 75 مليون دولار سنويًا ويهدد وجود أنواع معينة ، كما تتاجر الجماعات الإجرامية المنظمة في النباتات والحيوانات الحية والنادرة، مما يهدد وجودها ذاته، من أجل تلبية طلب هواة الجمع أو المستهلكين غير المدركين لهذه الحقيقة. وفقًا للصندوق العالمي للطبيعة، يقوم المهربون بتهريب أكثر من 100 مليون طن من الأسماك و 1.5 مليون طائر حي و 440 ألف طن من النباتات الطبية كل عام (UNODC, 2017)

سابعا: الجريمة البيئية: تعد الجريمة البيئية الآن رابع أكثر أشكال الجريمة ربحا في العالم هناك حاجة ملحة إلى الإعتراف بها بجميع أشكالها الإتجار بالحيوانات، قطع الأشجار، التعدين، الصيد غير القانوني الإتجار غير المشروع بالنفايات كشكل من أشكال الجريمة المنظمة على النحو المحدد في إتفاقية باليرمو (Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, 2020).

يمثل قطع الأشجار غير القانوني مصدر قلق كبير في المنطقة، يتضح من إعلان زنجبار بشأن التجارة غير المشروعة في الأخشاب من قبل حكومات كينيا، مدغشقر، تنزانيا، أوغندا موزمبيق إن إزالة الغابات لها تأثير كبير وضار بالبيئة وتضر بالإنتاج الزراعي وخاصة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كما أنه يحرم السكان من مصر دخل محتمل، عادة يؤدي رشوة المسؤولين بدلا من دفع الضرائب إلى زيادة كبيرة في أرباح الشركة، الأجور المنخفضة للمسؤولين الأمنيين، الفساد المستشري و ضعف إنفاذ القانون تسهل الصادرات غير المشروعة بالإضافة إلى ذلك تفضل العديد من الشركات الشراء من الأسواق المحلية الذين هم أقل تنظيما ويطلبون رواتب أقل، كما أن بعض كبار التجار يقومون بتأسيس مدارس و بنية تحتية إجتماعية و يوزع الأموال بإنتظام على السكان وهو ما يضمن تأمين تجارته، كما تحدثت التقارير عن شبكات جيدة التنظيم غير القانونية تربط الشركات الصينية بالسياسيين الموزمبيقيين من خلال العلاقات الشخصية، ما يزيد الأمر سوءا هو أن وثيقة زنجبار هذه غير ملزمة للدول الأعضاء، في دراسة أجرتها جامعة **إدواردو موندلان Unversity Ednardo Mondlane** تحت عنوان "**بأقل ضوضاء ممكنة Least Moise Possible With The** لا يوجد أي مؤشر على أن قطع الأشجار غير القانوني يتم محاربته بحماس وصادرات الأخشاب لا تزال في تزايد(Blum, 2016) ، ان هذا النهب للبيئة يضر بقدراتها على تلبية حاجات السكان مما يدخل الدولة في نزاعات تؤدي الى انهاكها وفشلها.

البيئة والنزاعات: تبين أن المشاكل البيئية ترتبط بعدم الإستقرار و خطر الصراعات، سنة 1968 ذكرت لجنة **U S Riat** أن إرتفاع درجة الحرارة يمكن أن تزيد من وتيرة أعمال الشغب، كذلك **Homer Piscon هوميروس ديكسون** يربط بين العنف و ندرة الموارد في حالة الإحترار العالمي قد يؤدي التقلب الكبير في هطول الأمطار وأنماط درجات الحرارة إلى زيادة معدلات الكوارث

دراسة لـ **شوارتز وراندال Randall Schwartz** تبين أن تغيير المناخ يؤدي إلى صراعات إقليمية ربما تصل إلى حرب نتيجة عدم كفاية الموارد وتفاقم الفقر، ويرى أندرسون أن سوء الأحوال الجوية يؤدي إلى تفاقم ضعف الدول يقترح **أندرسون Andersson** أن المناخ العالمي قد يزيد من العنف عندما يتعلق الأمر بمؤشر حالات الهشاشة من الضروري الإشارة إلى أن هذه المؤشرات لا تتضمن أي تفاصيل عن تغير المناخ رغم أن الحياة البشرية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمناخ العالمي إن تغير المناخ قد يعيق عملية التنمية تشير بعض الإحصاءات إلى أن خطر النزاع المسلح يكون أعلى بعد الكوارث الطبيعية(Yijian, 2018, p. 05) .ظل اقليم دارفور على مدى ثلاثة عقود يعيش اوضاعا مضطربة ولم يعرف الاستقرار بسبب الظواهر الطبيعية التي عانت المنطقة منها (راغب شاهين، 2001، صفحة 230).

يجب الإعتراف بتأثير البيئة الجغرافية على تنمية البلاد خاصة مع وجود إختلافات ثقافية تؤثر على التنمية الإقليمية، وقد وجد نموذج الأمن البيئي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن البيئة العدائية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات الناجمة عن الإنقسام العرقي، ومع ذلك فإن النموذج يثبت أن الضغط البيئي لا يرتبط دائما بالنزاع المسلح وتشمل الشروط الأساسية ضعف الحكم والتقسيم الإجتماعي (Yijian, 2018, p. 05).

يقدم الشكل التالي مقارنة بين هذه الأشكال من الجريمة المنظمة وايها الأكثر انتشار

الشكل رقم (09) : معدل انتشار مختلف اشكال الجريمة المنظمة في غرب افريقيا

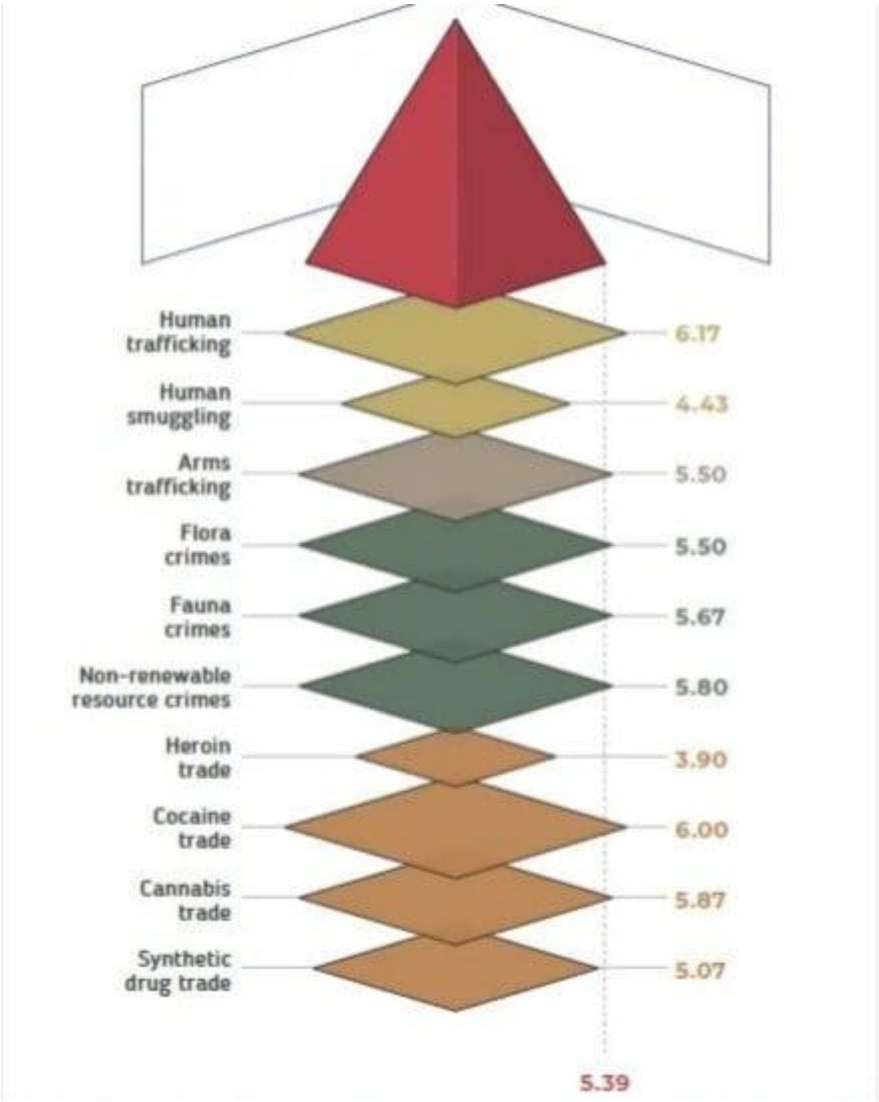

Source: enact,2020,p 52

من خلال الشكل نلاحظ ان السوق الإجرامي الأعلى درجة في غرب أفريقيا هو الاتجار بالبشر، عند 6.17، يرجع في جزء كبير منه لحرية التنقل عبر الحدود ، التي يتمتع بها مواطني كتلة ايكواس، وكذلك للظروف التاريخية المرتبطة بتجارة العبيد، ثم تليها تجارة السلاح بمعدل 5.50 يمكن تبرير هذا بكثرة الحروب الاهلية المنتشرة في المنطقة والتي تتطلب استمرار امدادات الأسلحة.

ثامنا: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب في غرب إفريقيا:

الإرهاب حسب عدة كتاب عمل إجرامي يهدف قبل كل شيء لزرع الخوف ويهدف أيضا لاحداث اثار نفسية اكثر ايلاما، مثلما يقول المثل **من الأفضل أن تقتل واحد ويراك الآلاف أحسن**

من أن تقتل الآلاف ويراك واحد، الإرهاب في وقتنا هذا يعتبر (Caty, 2005) من أهم التهديدات الخطيرة للأمن والسلم الدوليين ولا توجد قارة غير مهددة بهذه الآفة ومن أهم أسبابه في غرب افريقيا:

_ إتساع أراضي غرب إفريقيا وسهولة إختراق الحدود؛

_ القوات المسيطرة على الحدود سيئة التجهيز؛

_ ضعف التعاون بين الدول في الإقليم يعتبر عاملا مساعد على الإنتشار.

–نقطة ضعف أخرى مرتبطة بالوضع الديموغرافي عدد سكانها 290 مليون 45% تحت سن 15 سنه، 56% تحت سن 20، 66% تحت سن 25 واحدة من أصغر أعمار السكان في العالم ومعدل النمو 2,5% ولكن هذه الفئة الشابة قد قوضتها البطالة والفقر المدقع كما أنها غالبا ما تشعر أنها مهملة من قبل القادة السياسيين ومن المسلم به عموما في هذا المجتمع ان الموارد البشرية تكون عرضة لتأثير الجماعات الإجرامية، إن عدم الإهتمام بالشباب سوف يزيد إحتمال حدوث إنفجار إجتماعي ليتم احتضانهم من طرف دوائر المافيا والإرهاب والشباب الساخطين .

–كل تلك الوضعيات غير المستقرة التي تؤثر على القدرات التشغيلية للدولة وقوتها لمواجهة الشدائد وفي هذا الصدد يؤكد **Massaer Diallo ماساي ديالو** إثنين من نقاط الضعف الرئيسية لدول غرب إفريقيا يشجع الجريمة المنظمة (MOULAYE, 2014, p. 09).

الرابط بين التطرف العنيف والأنشطة غير القانونية: هناك عدة نقاط تبرز فيها هذه الصلة خصوصا ان تطور نشاط كل من الإرهاب و الجريمة المنظمة قد فرض عليها هذا التحالف نذكر منها:

–على الرغم من المعتقدات الدينية أو الأيديولوجية التي تدعيها الجماعات المتطرفة والتي تجبرها على الإمتناع عن المشاركة في أنشطة معنية إلا أنها مدفوعة بشكل عام بالواقعية والإنتهازية عندما يتعلق الأمر بالأنشطة غير المشروعة والهدف هو رعاية جنودهم والحفاظ على قدراتهم التشغيلية، عضو سابق في JNIM مالي 17 ديسمبر 2018 يقول مجموعتنا ليست متورطة في الإتجار غير المشروع لكن بدون المتاجرين لا يمكننا البقاء في الأدغال إنهم يزودوننا بالأدوية والأدوات التشغيلية الأسلحة الذخيرة، الدراجات النارية قطع الغيار، الوقود، وسائل الإتصال مثل الهواتف أو بطاقات التعبئة.

-كما أن موقف بعض الجماعات من التهريب أو الأنشطة التي تعتبر غير قانونية في أماكن معينة(الصيد تعدين، الذهب) يتيح لها أيضا ضمان الدعم النشط أو السلبي من المجتمعات في المناطق التي تعمل فيها وتسعى إلى الإستقرار أو التجنيد.

-الإستفادة ببساطة من المنتجات القانونية التي يتم تنظيم تسويقها والتي يمكن إستخدامها بشكل غير قانوني، بما في ذلك لأغراض إجرامية يشار هنا بشكل خاص إلى الأدوية مثل تراما دول الذي يستخدم كمنشط من قبل المقاتلين أثناء العمليات والأسمدة أو المتفجرات المستخدمة في التعدين والتي يتم تحويلها لإنتاج أجهزة متفجرة.

-تحصيل الضرائب على قوافل البضائع التي تمر عبر منطقة تحت سيطرتها من خلال توفير خدمات الحراسة، الحماية والنقل.

-تتدخل المجموعات الإرهابية كمستفيدين أو مقدمي خدمات أو منظمين للأنشطة غير القانونية يبدو تورطهم بشكل عام غير مباشر حيث أنهم ليسوا أصحاب المنتجات المتاجر بها، عضو سابق في أنصار الدين في السجن في مالي: "نحافظ على العلاقات التجارية مع تجار الأسلحة نقدم الخدمات لبعضنا البعض هذا كل شيء (Assanvo, 2019) .

تعتبر الجريمةُ المنظمة تربةٌ خصبة للإرهاب، يتعلَّق الأمر بتأثير المجموعات الإجرامية في البيئة التي تعمل فيها الجماعاتُ الإرهابية؛ فقد سهَّلت المجموعاتُ الإجرامية الفاعلة والمؤثِّرة بممارساتها عمليةَ إنشاء الجماعات الإرهابية، وتمكُّنها وتوسُّعها، إذ أسهمت الجريمة المنظَّمة في زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعِرقية مما سمح للجماعات الإرهابية بالظهور، مستغلةً تلك الظروف من الاضطرابات والانقسامات، ثم أدَّى تواصلُ المهرِّبين وتجَّار الممنوعات مع أجهزة الدولة إلى إبطال شرعية ممثِّلي الدولة، فاشتعل الواقعُ السياسي والاجتماعي بالخطب الداعية إلى إصلاح الوضع العام، والقيام بثورة أخلاقية وسياسية، واستثمرت الجماعاتُ الإرهابية ذلك في دعايتها بالتنديد بفساد النُّخَب، إضافةً إلى الحجج المناهضة للاستعمار.

وكان للاضطرابات السياسية والحركات الدينية إسهامٌ كبير في إضعاف النسيج السياسي والاجتماعي، والتمهيد لظهور الجماعات السياسية والدينية التي تطالب بحمل السلاح وتؤيِّد الثورة باسم الدِّين، وغذَّى العنفَ روحُ الانتقام فقويَ الصراع واشتدَّ، وازداد تجنيدُ الإرهابيين، ولا يقلِّل اجتماعُ

الأسباب السياسية والدينية والاجتماعية التي أسهمت في نشوء الإرهاب وتطوُّره من خطر الجريمة المنظَّمة، وتأثيرها في المجتمعات والدول وممثِّليها، الأمر الذي وفَّر الأرض الخِصبة، ومهَّد لظهور الجماعات المتطرفة الإرهابية.

إن مكافحة الجريمة المنظَّمة، ولا سيَّما الاتِّجارِ الذي يدرُّ الربح الوفير، ويتسبَّب في أشدِّ أنواع الفساد، لا ينبغي أن تنفصلَ عن مكافحة الإرهاب، أو تتخلَّف عن تعزيز الجهات المؤثِّرة في الحرب عليه، والتحدِّي الكبيرُ في مكافحة الجريمة المنظَّمة هو خطرُ التحاق المجرمين المؤثِّرين بالجماعات الإرهابية، لذلك لا بدَّ من الحكمة ومراعاة خطر الأمر وصعوبته، ولا سيَّما في المناطق الحدودية، ووضع برامجَ مختلفة تهدِفُ إلى تعزيز الاندماج، وتقوِّي الروابطَ بين الدولة والمجتمعات المحلِّية، وتراعي خصوصيةَ البيئة، وتعالج الظروفَ التي تدفع عناصرَ الجريمة المنظَّمة إلى سبيل الإجرام، وتقدِّم حلولًا تجفِّف منابعَ الجريمة، وتحدُّ من نفوذ أعضاءَ المجموعات الإجرامية (تيسيرون، 2020، صفحة 03).

من الضروري إدراك التعقيدات التي ينطوي عليها مفهوم الإرهاب في علاقته بالاوضاع في افريقيا:

أولاً: "الإرهاب" مصطلح إشكالي إذا تم تعريف الإرهاب على أنه استخدام العنف والترهيب ضد المدنيين، فهذا يعني أن بعض الحكومات الأفريقية قد ارتكبت أعمالًا إرهابية.

ثانيًا: غالبًا ما يتم تطبيق المصطلح من قبل صانعي السياسة الغربيين الذين يحاولون فرض النظام على المواقف شديدة الانقسام، هذه العادة يمكن أن تخلق مشاكل لأن تصنيف الجماعات المتمردة على أنها "إرهابية" يجعل الأمر أكثر صعوبة على الحكومات لتهدئة الصراع والتفاوض بشأن التسويات السلمية مع الجماعات المتمردة.

ثالثًا: لا توجد أسباب سهلة وعالمية لجذور الإرهاب في إفريقيا، ثاني أكبر قارة في العالم وأكثرها اكتظاظًا بالسكان.

الصحيح أيضًا أن الأنظمة الضعيفة والفاسدة والاستعمارية، طوال القرن العشرين، وصفت المعارضين بأنهم إرهابيون كوسيلة لنزع الشرعية عن أهدافهم، في إفريقيا على وجه الخصوص،

وصفت القوى الاستعمارية حركات الاستقلال بأنها إرهابية للاحتفاظ بالسلطة، وشيطنة خصومها، وتبرير إستخدام إجراءات إنتقامية شديدة (Vines OBE & Wallace, 2001).

تعتبر بوكو حرام من أهم هذه الحركات في المنطقة نشأت بوكو حرام فى مدينة ميدوجورى فى عام 2002 وهي كلمة من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى "التعليم الغربى حرام" لأنه سبب انتشار الفساد فى المجتمع الإسلامى كما يرى أنصار الحركة، ومن هنا جاءت مواجهتها للحكومة حتى تصاعدت أعمال العنف بينهما وتحولت الى جماعة لتنظيم متطرف وعنيف.

بدأت المجموعة كحركة إسلامية غير عنيفة لكنها تطورت في أعقاب القمع الوحشي لإنتفاضتهم ضد الحكومة عام 2009 وحينها بدأ القتال ضد الدولة النيجيرية على عكس المجموعات الأخرى لم تهتم بوكو حرام لكسب دعم السكان المحلين بل إعتمدت على العنف للحفاظ على سيطرتها وما زاد الأمر سوءا هو إعلانها الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية وهو ما حولها لتهديد إقليمي كبير، وكذا تجنيدها للمرتزقة، سنة 2009 قادت تمردا ضد الحكومة النيجيرية إنتشر بعد ذلك إلى تشاد والنيجر والكاميرون يعتقد أن الجماعة تسيطر على 18 منطقة حكومية محلية في نيجيريا وحدها مع حجم إجمالي يساوي حجم بلجيكا.

- **حركة أنصار الدين:** بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا عاد إياد غالى (وكان قائداً قومياً قاد حركة تمرد على حكومة مالي وتم توقيع اتفاقية سلام بين حركته والحكومة عام 1992 اصبح على اثرها قنصلاً لها في جدة) ثم عاد إلى أزواد، وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق نظراً لمكانته الاجتماعية وانتمائه القبلي.

- **حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا:** ظهرت الحركة إثر الانشقاق على تنظيم القاعدة، وقام بعض أعضائها بتأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد، وأعلنت الحركة أول بيان لها في أكتوبر 2011 معلنة الجهاد في أكبر جزء من غرب أفريقيا.

مع الإشارة إلى إن الإرهاب الجديد لم يعد محليا ينحصر داخل الدولة الواحدة بل أصبح الإرهاب عالميا كما تحولت طريقة تنظيمية من التنظيم الإرهابي ذا الشكل **الهرمي** إلى التنظيم الإرهابي ذو الشكل **العنقودي** الذي يتوزع في خلايا صغيرة يصعب القضاء على قياداتها بل أن كلمة

قاعدة (قاعدة إرهابية) تشير إلى مثل هذا التنسيق (Reitano & Hunter, Mitigating the threat of organised crime to Africa's development, 2018).

هذه التطورات مكنت ما تصفه التقارير بـ"المافيا النيجيرية" من التمدد، وامتلاك النفوذ في بعض العواصم الأوروبية، فأصبح لها في إيطاليا –على سبيل المثال– وجود قوي وملحوظ، ربما تفوق على المافيا المحلية حسب شيكو هارلان (Chico Harlan) وستيفانو بيتريلي Stefano Pitrelli)اللذين كتبا تحت عنوان (لقد حضرت مافيا أجنبية إلى إيطاليا – A foreign mafia has come to Italy)، يقران بتفوق المافيا النيجيرية في إيطاليا؛ وتوسع أنشطتها في كامل أراضيها، وقدرتها على تجنيد أعداد كبرى من أبناء الجاليات الأفريقية، والمهاجرين غير الشرعيين من مراكز اللجوء التي تديرها الحكومة الإيطالية، وبنائها لمركز دولي لأنشطتها له ارتباطات بأمريكا اللاتينية وآسيا. وفق المحققين الإيطاليين؛ أصبح لعصابات الجريمة المنظمة "الوافدة من غرب أفريقيا" كل صفات المافيا، وقوانين وقواعد وسلوكات صارمة يلتزم بها أتباعها كافة، وأساليب فعّالة لإجبار ضحاياها على الصمت وعدم التحدث، خشية الانتقام منهم أو من عائلاتهم وبالمقارنة مع المافيا الروسية والصينية وحتى الإيطالية أصبحت الأكثر تنظيماً وديناميةً، والأكثر قدرة على تجنيد أعضاء جدد داخل صفوفها (بين الإرهاب والجريمة المنظمة الطريق إلى كتاب المافيا "الأخضر"!).

قبل 11 سبتمبر 2001 لم نكن نسمع عن التنظيمات الإرهابية ولا الجماعات الأصولية الإسلامية المتشددة في دول الصحراء الكبرى وغرب افريقيا، حقيقة كانت توجد جماعة معارضة وحركات مناوئة للحكم وكانت تحدث انقلابات دامية أو تقوم صراعات قبلية عنيفة ولكنها كانت تجرى بعيدا عن العقائد الدينية ولم يتهم الإسلام بالتعصب أو التطرف. (العزب موسى، 2015، صفحة 91)

وبعد أيام فقط بعد حادث 11 سبتمبر بدأنا نسمع عن الارهاب الاسلامي وبدأ التحرك الأمريكي لمكافحته حيث طلبت واشنطن من الدول الافريقية تأييد الحرب على الإرهاب والتعاون للقبض على المشتبه فيهم و تسليمهم للولايات المتحدة وسمعنا عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعن الطوارق والازواد في مالي وبوكوحرام في نيجيريا وهروب بعض أعضاء هذه الجماعات إلى تشاد و الكاميرون وممارسة نشاطهم هناك.

فجأة أصبحت منطقة الصحراء الكبرى منطقة خطرة لابد من التدخل فيها حتى لا تتحول الى بؤرة للإرهاب الدولي لان هذه الجماعات بدأت تهدد نظمها وأمن المواطنين، لكن لا يجب أن ننسى أن أغلب هذه الحركات التمردية بدأت كجماعات سلمية ثم تحولت الى العنف جراء ما لاقته من اضطهاد وإبادة لعناصرها. (العزب موسى، 2015، الصفحات 91-92) يشرح **تيد جور** من عالم النفس بيركوفيتر **Ber kovitez** نظريته المسماة (الكبت / العدوان) ويصنع " تيد جور" هذا التحليل ضمن مخطط اجتماعي يقع فيه مفهوم الكبت النسبي في أصل العنف الاجتماعي وينجم هذا الكبت من شعور بفرق سلبي بين الخيرات التي من المسموح للفرد أن يطمع بها و تلك التي يستطيع فعلا الحصول عليها، إذا كان هناك إدراك بأن هذه المسافة بعيدة جدا ولم يكن باستطاعة الفرد اشباع طموحاته ولو ب خيرات تعويضية من نوع آخر وكان هناك أخيرا عدد قليل من الفرص يقدمها إليه المجتمع لتحقيق رغباته فإن الشروط تكون حينئذ قد اجتمعت لوجود حد الأقصى من الحقد. (راغب شاهين، 2001، صفحة 108)

يرجع مختلف العلماء والمحليين السياسيين التطرف الديني إلى أسباب مثل الفقر المدقع وإنعدام التعليم بين أتباع العديد من الديانات، إذن لابد من الاهتمام بالجانب الفكري الإعتدال في تبني الأيديولوجيات الفلسفية والنظريات وتعاليم مختلف الديانات فالتعصب الديني الذي يؤدي إلى التطرف والعنف يولد من تعاليم الكراهية والتعصب التي تروجها بعض الجماعات وبالتالي لابد من السيطرة على هذه التعاليم للحد من التطرف، (Ufiem Maurice, 2013) مثال ذلك جهاز "التجنيد" داخل "المافيا النيجيرية" اذ يعتمد على الأيديولوجية الماورائية الغيبية والتي تتمحور حول عقيدة الفودو، والقواعد السلوكية في "الكتاب المقدس الأخضر" لضمان ولاء الأتباع، واجتذابهم عبر غنيمة الدنيا، وتبرير أفعالهم الإجرامية أو غير الاخلاقية بأنها مطالب لتسكين أرواح الأجداد والتخويف من غضب هذه الأرواح في حال الخيانة، بجانب استخدام أسلوب الترهيب والتهديد والإكراه في الكثير من الأحيان، خصوصاً للأعضاء الجدد الذين تم خداعهم حتى يستسلموا للأمر الواقع.

أن اللجوء الى الإرهاب نتيجة الشعور بالتهميش لا يتعلق فقط بالتهميش داخل الدولة ولكن أيضا بالتهميش ضمن النظام العالمي، لقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة الصدمة العميقة التي كشفت عن ضعف القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، وخلل عمليات جمع المعلومات في مواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات التي تواجه القوة المهيمنة في العالم لكن عمق العداء نحو الأفراد والقيم الأمريكية والذي صنعته بنفسها وفر الحافز لضربها.

إن الهيمنة الأمريكية على العالم سواء كانت جيدة أو سيئة دائما ما ينظر إليها على أنها مسؤولة عن النظام العالمي الذي يكرس مصالح النخبة الغربية، ومن هنا فإن أولئك الناس الذين يرون أنفسهم مهمشين في هذا النظام يتبنون أيديولوجيات عنيفة والتي تصبح لديهم تتمتع بدرجة من الدعم والشرعية.

إن الشعور بعدم المساواة والضعف في مواجهة قوة ساحقة ليس تجربة جديدة، ولكن ما هو مميز في هذه الفترة أن هناك شعورا متزايدا بالقلق إزاء عدم المساواة المتأصلة في النظام الحالي، يحدث في الوقت نفسه أن تتعالى فيه الأصوات وتتكاثر الشعارات حول احترام الاخر والعدالة والمساواة ولكن في الواقع لا يوجد هناك إتصال بين الخطاب الأساسي لليبرالية حول حقوق الإنسان، الديموقراطية، الأمن من جهة وبين واقع التهميش والحرمان من جهة أخرى (Bellamy, & Beeson,, 2003).

ليس بالإمكان عزل ظهور بوكو حرام في شمال شرقي نيجيريا أو جماعة أنصار الإسلام في شمال بوركينافاسو أو الجماعات الجهادية في شمالي مالي عن عوامل التهميش السياسي والتنموي والاجتماعي وكذا مأزق الهوية الذي تعثرت دولة ما بعد الإسقلال في القضاء عليه، فموارد تلك البلدان كالنفط، اليورانيوم والذهب قد وقع تحت ايدي السياسيين الفاسدين مثلا تعد نيجيريا أكبر إقتصاد في إفريقيا إلى أن غالبية سكانها وخاصة في الشمال فقراء (برزيق، التهديدات الامنية اللاتماثلية واثرها على السلم و الامن في افريقيا، 2018)

أسوأ من الفساد، غالبًا ما تنظر الجماعات المهمشة إلى الجيوش على أنهم طغاة، وغالبًا ما يكون الجنود غير محترفين، ونادرًا ما يقاتلون ضد دول أخرى، ويستخدمون بدلاً من ذلك إلى حد كبير لحماية الحاكم الحالي، في مالي، إرتكب الجيش والميليشيات المتحالفة معه فظائعًا في المناطق الوسطى والجنوبية في 2018 و 2019، لكن لم تتم محاكمات الجناة على الإطلاق. ساعد هذا الافتقار إلى المساءلة والعدالة على تأجيج الأعمال العدائية بين الحكومات القومية في منطقة الساحل ومجتمعاتها المهمشة والفقيرة والمهملة(Vines OBE & Wallace, 2001, p. 04).

3.3.3. إنعكاسات الظاهرة الإرهابية على غرب إفريقيا

يمكن أن تستغل بعض الدول الإرهاب من أجل قمع المعارضة السياسية بمعنى أن النظام الحاكم يستغل قوانين مواجهة الإرهاب من أجل تكريس سلطاته الاستبدادية، والحد من قدرة الخصوم السياسيين على العمل السياسي بحرية ومن أبرز الأمثلة على ذلك قيام سلطات الأمن الأوعندية في نوفمبر 2003 باستخدام قانون مواجهة الإرهاب من أجل قمع المعارضة السياسية وقامت بالقبض على زعيم المعارضة وعدد من مساعديه بتهمة الإرهاب.

لجوء الجماعات الإرهابية لممارسات إجرامية مختلفة لتمويل أنشطتها كعمليات خطف المواطنين المحلِّيين أو العناصر الدَّولية للحصول على فِديات، وابتزاز المواطنين في المناطق الخاضعة لسَيطرتها وسرقة المواشي أو السِّلع الأخرى وإعادة بيعها، فضلًا عن الكثير من الجرائم الأخرى، وتمارس الجماعاتُ المسلَّحة المناهضة للدولة مجموعةً متكاملة من الجرائم والإجراءات التي تندرج تحت اللصوصية الثورية.

في السنوات الأخيرة، ونتيجةً للضغط العسكري الدَّولي على الطرفين أصبحت الجماعاتُ الإرهابية أكثرَ تسامحًا مع مهرِّبي المخدِّرات، فالأولوية لديها هي البقاءُ على قيد الحياة ومواصلةُ عملياتها وتطويرها ويعود هذا التعاونُ إلى أمرين: (تيسيرون، 2020، صفحة 02)

الأول: وجود مصالحَ مشتركة للطرفين؛ فالمهرِّبون يقدِّمون تسهيلات ميدانية تشغيلية للإرهابيين، مقابلَ حصولهم على الحماية، كما لتجَّار الممنوعات مصلحةٌ كبيرة في عدم الدخول في عداوة مع الإرهابيين؛ خشيةَ قيامهم بحظر أنشطتهم في مناطقَ محدَّدة .

والثاني: إنتماء الأشخاص المتورِّطين في الاتجار الممنوع والإرهابيين إلى المجموعات العِرقية أو القبائل نفسها؛ بل قد ينحدر بعضُهم من أسرة واحدة .

وإضافةً إلى هذا التعاون، هناك أيضًا ظاهرةُ تقارب أخرى تتجلَّى في اندماج عناصرَ من المجرمين في صُلب الجماعات الإرهابية؛ فقد انضمَّ بعض قدامى تجَّار المخدرات إلى المنظمات والجماعات الإرهابية، وجلبوا معهم مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، وقام بعضُهم بأعمال مهمَّة في هذه الجماعات، ويبدو أن التقاربَ قد ازداد في السنوات الأخيرة مع بروز ظاهرة **جهاد اللصوصية** ففي

المناطق الحدودية على وجه الخصوص يُجنَّد المجرمون الصغار الذين تجتذبهم الدعايةُ الإرهابية والتسهيلات المقدَّمة فيندمجون في التنظيمات بدوام جزئي أحيانًا، ويزوِّدون الجماعات الإرهابيةَ بمعرفتهم الميدانية وعَلاقاتهم بالمجتمعات المحلِّية، مما يؤدِّي إلى توسيع مجال عملهم (تيسيرون، 2020، صفحة 02).

لقى النشاط الإجرامي المنظم في المنطقة إهتماما أقل بكثير من اللازم من طرف المراقبين الخارجيين والحكومة المالية إعترفت بسهولة بأهمية تأثير تجارة المخدرات ولكن ركز في المقام الأول على توريط القاعدة في المغرب الإسلامي في حين تجاهلت أو قللت من أهميه روابط بين المسؤولين في الدولة والقادة السياسيين بالشبكات الإجرامية علاوة على ذلك فإن صانعي السياسة الغربية ينظرون إلى تنظيم القاعدة في المقام الأول كمجموعة إرهابية على الرغم من أنها تشمل في بعض الأحيان إختطاف الرعايا الإجانب للإبتزاز وطلب الفدية.

من أجل فهم الأزمة في شمال مالي وعلى نطاق واسع عدم الإستقرار المتزايد في المنطقة من الضروري أن نتجاوز دور القاعدة في المغرب الإسلامي والمنظمات الجهادية الأخرى، لقد سمح التنافس من أجل السيطرة على التهريب وتسامح المسؤولين في الدولة مع النشاطات الإجرامية للجماعات المتطرفة أن تزدهر، إذن التواطؤ وتورط المسؤولين الماليين ورغبة الحكومات الغربية في دفع الفدية تسبب أيضا في إزدهار صناعة الخطف.(Lacher, 2012).

خاتمة الفصل الثالث:

تشكل منطقة غرب افريقيا صورة مصغرة عن أزمات القارة الإفريقية التي لا تنتهي نظرا لشدة تعقيدها وتدخلها، وكذلك هو الأمر في علاقة الجريمة المنظمة بالدولة الفاشلة في غرب إفريقيا، حيث نلاحظ تشابه العديد من الأسباب والظروف التي جعلت المنطقة تتحول إلى واحد من أهم مناطق العبور للسلع غير المشروعة ولما لا الإستهلاك في العالم إن تاريخ الدولة في غرب إفريقيا على وجه الخصوص يشكل نتيجة منطقية لما هي عليه أزمة الدولة اليوم في المنطقة ذلك التاريخ المنهك من الإستعمار الذي استنزفت ثرواتها وفشل قيادات الإستغلال في إخراجها من براثن التخلف جعل غرب إفريقيا موطنا للجريمة المنظمة التي وجد فيها المواطنون فرصة للخروج من الفقر كما رأت فيها النخب الحاكمة ركيزة التواطؤ مع المجرمين وحتى الإرهابيين يحدث كل هذا بعد أن تحولت الدولة في غرب إفريقيا إلى مجرد دولة فاشلة عاجزة عن القيام بوظائفها في توفير الأمن ومختلف السلع السياسية.

الفصل الرابع

مقدمة الفصل الرابع:

تطورت ظاهرة الجريمة المنظمة في إفريقيا تماشيا مع مختلف التفاعلات السياسية والإقتصادية التي شهدتها القارة بدءا من تداعيات الموروث الإستعماري على طبيعة الدولة الناشئة في إفريقيا التي تميزت بالضعف الشديد وإنتشار الفساد المحسوبية الزبونية بين مؤسساتها وصولا إلى الصراعات الأهلية الثورية الصراعات بالوكالة التي أسست لما يعرف بإقتصاديات الحروب وهي الظاهرة التي ساعدت على إنتشار الجريمة المنظمة في المنطقة.

1.4. إقتصاد الصراع: مدخل الجريمة المنظمة لإنهاك الدولة الفاشلة في غرب إفريقيا

تشكل الصراعات الأهلية في غرب افريقيا فرصة جيدة لتنامي الأنشطة غير المشروعة للشبكات الاجرامية، اين يتغلغل المجرمون في خضم هذه الصراعات للقيام بعملياتهم، متخفين خلف حالات الفوضى والانفلات الأمني التي تشهدها الدولة وقد يسجلون انتماءهم للحركات التمردية الموجودة لتضليل الأجهزة الأمنية، سوف نتعرض في المبحث لهذه العلاقة

1.1.4. جدوى العامل الإقتصادي في الصراعات الأهلية في غرب إفريقيا

يرجع الصراع بالنسبة لهذه المجتمعات بدرجة أولى لعدم نضج الشعور بالمواطنة المشتركة على الرغم من المحاولات المتكررة لـ "بناء الأمة"، أن أسهل طريقة لتفويض الإئتلاف هي إثارة الإستياء العرقي، في نيجيريا كان إلغاء نتيجة إنتخابات 12 جوان 1993 من قبل الجيش سببا في تشكيل إئتلاف غير مسبوق من أساتذة الجامعات، الصحفيين، المحاميين، التجار والجمعيات الدينية تحت شعار "حملة من أجل الديمقراطية" والذي كان في ذروة نجاحه أجبر هذا الإئتلاف المجلس العسكري بزعامة بابا نجيدا على الخضوع من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية المنسقة بعناية، ومع ذلك فإن نفس العوامل التي أدت إلى نجاح هذه الضغوطات على النظام وأدت إلى تنحي الرئيس هي نفسها التي شكلت أزمة فيما بعد، لأنها جمعت العديد من القوى والمصالح الإجتماعية غير المنسجمة دائما، لقد إنفجر القرص المدمج على طول خطوط إيديولوجية وإقليمية، كذلك فعل بول بيا في الكاميرون حيث استثمر بدروه في الإختلافات الإجتماعية القائمة لكي يضمن إستمراره (Obadare, 2017)، اظهرت الوقائع في افريقيا اكثر من مرة كيف يتم استغلال هذه التمايزات في بناء مصالح خاصة او اثارة صراعات لا تنتهي تكون من اهم اسبابها سوء ادارة الدولة للتنوع بداخلها، عندما يفشل النظام السياسي في تحقيق العدالة بين فئات الشعب ومكوناته فانه يحول هذه الصراعات الى أزمات تمس وجود الدولة

في الصراع الذي حرض شعب الفولا في النيجر ضد شعب دوساك في مالي على الشريط الحدودي بين البلدين، نشأ العداء في البداية حول وصول الماشية التي قادها رعاة الفولاني النيجرية إلى أراضي الرعي في مالي وأعمال الإبتزاز والعدوان التي لحقت بهم من قبل أفراد من مجتمع Dawsahak دوساك، على مر السنين تحولت هذه الأعمال على جانب النيجر إلى غارات سرقة فيها

الماشية التي تنتمي إلى جماعة فولا وتليها عمليات الإنتقام وأعمال العنف ضد الأفراد على جانبي الحدود.

أدى العداء بين هاتين الطائفتين بمجتمع الفولا إلى تشكيل ميليشيات وتسليح نفسها، تم تحالف بعض أعضاء جماعة فولا مع **MujAo** خلال أزمة مالي سنة 2012 يعتمد هذا التحالف بشكل أساسي على الرغبة في الحماية، في هذا الصراع حشدت الجماعات المتطرفة تضامن مجتمع لصالح شعب الفولا وبتعبير أدق لعبت الإرتباطات القائمة على الهوية دورا في هذا الدعم. (Assanvo, A turning point for West Africa's fight against organised crime?, 2018) وتبدوا هذه الأسباب بسيطة لا تنتهي بالضرورة إلى حرب اهلية قد يموت فيها الالاف ولكن عندما تجتمع هذه الأسباب مع أزمات تهميش وسوء إدارة من الدولة قد تكون الحرب النتيجة الطبيعة،

ومن اهم اسباب ضعف الدول في ادارة التنوع في افريقيا نجد:

الإستقطابات السياسية: على الرغم من الضغوط الشعبية بإتجاه طي صفحة الماضي ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظم السابقة، إلا أن الإنقسامات السياسية المحتدمة تحول دون التوافق على إجراء تحقيق عادل لاسيما في الدول التي يحكمها توازن هش بين القوى السياسية .

النزعة الإقتصادية: حيث تغلب على آليات العدالة الإنتقالية التي تم إقرارها توجهات إقصائية هدفها الإنتقام من النخب السياسية المرتبطة بالنظم السابقة، وليس اقرار العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا لتحقيق المصالحة الوطنية إذ تتمثل الآلية الرئيسية التي تم الإعتماد عليها في قوانين العزل السياسي مما أسهم في تأجيج الصراعات السياسية.

الإنقسامات المجتمعية: إذ تزيد الصراعات الإثنية، الطائفية والقبلية من العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة والمصالحة، حيث تصبح العدالة جزءا من نتاقضات صراع ممتد على تقاسم السلطة والثروات الطبيعية وهوما يفسر تعثر المصالحة الوطنية في العديد من الدول.

عدالة الحد الأدنى: تكمن هذه الإشكالية في محاولة بعض نظم الحكم وضع حدود على إستحقاقات العدالة الإنتقالية بهدف تفادي إحالة أي من المسؤولين السياسيين أو الأمنيين للمحاكمة،

حيث يتم الإكتفاء بآليات التحقيقات المستقلة ومنح تعويضات لأسر الضحايا دون تكريس حقوق التقاضي وهوما قد يتسبب في إستمرار الإنقسامات وفقدان الثقة في إجراءات إقرار العدالة الإنتقالية .

وفي سبيل مواجهة هذا التحدي يجب ألا تتأسس آليات التعامل مع الإنتهاكات المنهجية سوى عن طريق التشاور الموسع مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني.

تصدع البنية المؤسساتية: لم تنجح الهيئات التي تم تأسيسها لتحقيق العدالة الإنتقالية في إثبات كفاءتها وإستقلالها في مواجهة السلطات التنفيذية إذن ليس بها سلطات نافذة هناك ضعف ثقة في المؤسسات القضائية (سالمي، 2018، الصفحات 119-120)

كل هذه الازمات جعلت بعض فئات الشعب وحتى مسؤولي الدولة يستثمرون في الصراعات الاهلية حتى أصبحت المكاسب منها تغري بالحرص على استمرارها، سوف نحلل فيمايلي العلاقة بين الصراع المكاسب و الموارد الاقتصادية:

أولا: المكاسب السياسية والاقتصادية للحروب الأهلية في إفريقيا: قامت إحدى الدراسات بصياغة نموذج يحلل المتغيرات المحددة لتكلفة وضع السلم، وتلك المحددة للمنافع المتولدة من حالة الحرب لكافة الأطراف، ويتطبيق النموذج على الدول الإفريقية وجدت الدراسة أن الأطراف المتحاربة قد تفضل إستمرار حالة الحرب على وضع السلم أوحتى تحقيق الإنتصار الكامل على الطرف الآخر، فالأطراف المتحاربة تحقق الكثير من المنافع في حالة الحرب في المقابل قد يرتب على النصر أعباء إضافية متمثلة في ضرورة تطبيق الديمقراطية وتوزيع الموارد بصورة عادلة، ويكون القرار النهائي للمفاضلة في العديد من الحالات هو محاولة تجنب الدخول في حرب شاملة وتفضيل شكل من أشكال الصراع منخفض الحدة كما أن الأطراف المتحاربة كثيرا ما تتعاون من أجل إطالة مدة الصراع، طالما أنه يحقق لهم منافع من وراء عمليات السلب والنهب والتهريب عبر الحدود، وهوما تطلق عليه بعض الدراسات مصطلح **الصراعات المربحة Profitable conflicts** وتمثل حالة أنجولا، ليبريا وسيراليون أمثلة واضحة على التعاون بين الأطراف المتحاربة لتمديد فترة الصراع.

وفي ذات السياق توصلت إحدى الدراسات الهامة التي ركزت على تحليل العوامل الإقتصادية المسببة للحروب الأهلية في القارة الإفريقية إلى أن الصراعات والحرب تندلع إذا كانت الحوافز من الثورة والعصيان أكبر نسبيا بالمقارنة بتكاليف القيام بهذه العمليات، وتذكر الدراسة في هذا الصدد أن

القدرة العسكرية للمتمردين لا تعتمد على الإقتصاد المحلي فقط فعمليات التمرد غالبا ما تمول من مصادر خارجية كما قامت الدراسة (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، الصفحات 44-45)بصياغة شكل من أشكال العلاقات الإرتباطية التي تربط بين إحتمال نشوب الحرب الأهلية ومدة إستمرار القتال وبين المكاسب والتكاليف المتوقعة من القيام بعمليات التمرد، والتي تمثل **تكلفة الفرصة البديلة للصراع** وتكلفة قرار التعاون، وفي هذا الصدد ثم تحديد خمسة متغيرات لقياس تأثيرهم على البديل المختار وهي:

- نصيب الفرد من الدخل؛
- المعطيات الأولية من الموارد الطبيعية؛
- حجم السكان؛
- مدى الإنقسام الاثني واللغوي؛
-الفترة المنقضية منذ نشوب آخر حرب أهلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إرتفاع نصيب الفرد من الدخل يقلل إحتمال إندلاع الحرب ويقصر مدة إستمرار القتال، وهوما قد يدعم مقولة أن الحرب الأهلية تعتبر ظاهرة خاصة بالدول ذات الدخل المنخفض، كما ركزت الدراسة على أن توافر الموارد الطبيعية يزيد من مخاطر إندلاع الحرب ومن مدتها، ويزيد إحتمالات إندلاع الصراع في الدول كثيفة السكان كما ان الحرب تستمر فيها لفترة زمنية أطول، وفي المقابل يقل خطر إندلاع الحرب وتقتصر مدة إستمرارها تدريجيا كلما طالت الفترة الزمنية منذ نشوب آخر حرب (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، الصفحات 44-45).

حدد **تشارلز كاتر Charles Cater** الحاجة إلى سد الفجوات النظرية والسياسية بين المنظورين الاقتصادي والسياسي للصراع وفشل الدولة، يتم إيلاء الاعتبار للعناصر الاقتصادية التي تحرك الصراعات وتديمها، والتي تم تفصيلها بشكل ملحوظ في **دراسة بول كوليير وأنك هوفلر** لوقوع الحروب الأهلية في إفريقيا، يسلط المؤلفان الضوء على أهمية "الجشع" أوالحوافز الاقتصادية في كل من التحفيز وتوفير وسائل للصراع، يجادلون بأن المحدد الرئيسي للصراع هو توافر الموارد القابلة

للاستغلال لتمويله وبالمثل يحلل **نيل كوبر Neil Cooper** صعود تجارة الصراع بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تم تعريفها على أنها **سلع غير عسكرية تمول الحرب** يرى بأن لها أهمية خاصة في تسهيل الصراع وكذا عملية انهيار الدولة من خلال توفير الحوافز الاقتصادية للحفاظ على الميزة النسبية لتجارة الصراع، والتي تعبر عنها الفوضى، علاوة على ذلك، يشير كلا النهجين إلى أن الجريمة المنظمة أو اقتصادات الصراع لها عواقب سياسية وكذلك اقتصادية، فالمنظورات السياسية للجريمة المنظمة تركز على أسباب مثل ضعف الدولة وعدم الشرعية والفراغ الأمني.

حددت نظريات السببية هذه من خلال تحليل **توماس شيلينج Thomas Schilling** الأساس المنطقي العملي وراء الجريمة المنظمة حيث أكد على الإبتزاز والحماية وتوطيد السلطة والحاجة إلى حماية الأرض والسيطرة عليها، عملية تسعى باستمرار إلى تقويض الحياة السياسية للدولة، لقد ولّد النظر في الوظائف الاقتصادية والسياسية للجريمة المنظمة الحجة القائلة بأن الجريمة المنظمة هي سبب مباشر لفشل الدولة الذي يغذي ويعزز عجز الدولة عن الحكم من خلال خلق حوافز "الجشع" و"ظروف" التظلم، "واستغلال" الحاجة. (Jessica,, 2006, p. 04)

ثانيا: الفقر وسوء توزيع الموارد ودوره في الصراعات الإفريقية: هناك قناعة قوية داخل الدوائر الأكاديمية والسياسية خصوصا بين الباحثين والدارسين والمهتمين بشؤون الدول الإفريقية بأن الفقر بات من الأسباب الجدرية التي تؤدي إلى نشوب وتغذية الصراعات الداخلية في إفريقيا، خاصة في ظل تفاقم أزمة الغداء والنقص الفادح في الهياكل الصحية والتعليمية التي تعاني منها أغلب بلدان افريقيا جنوب الصحراء، غير أن علاقة الفقر بالصراعات الأهلية في القارة تزداد أكثر حدة في ظل سياسات التمييز والاقصاء الاجتماعي والاقليمي وكذا غياب العدالة التوزيعية لموارد الدولة وهوما تطلق عليه بعض الدراسات **عدم العدالة الرأسية Horizontal Imeguality** وعليه فإن الفقر الناجم عن الظلم والحرمان التعسفي من شأنه أن يولد ويكرس لدى الفئات المحرومة مشاعر التعصب، وينمي فيها ثقافة العنف والمقاومة والتي تأذن بدورها لنشوب صراعات داخلية عنيفة.

قام الباحث **ب. س. دوما Douma.S.P** بمعالجة علاقة الفقر بالنزاعات الداخلية في دراسة مفصلة بعنوان "**النزاعات الأهلية من منظور 'إجتماعي إقتصادي'** "وفيها تمت بلورة حالات مختلفة من النزاعات في كل من غرب افريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى قصد تحليل العوامل

الإجتماعية_الإقتصادية التي من شأنها الافضاء إلى نزاع عنيف وتقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين وهما:

_ كما زاد الفقر، زاد إحتمال نشوب النزاع والعكس ؛ (محمودي، 2018، الصفحات 92-93)

_ كلما زادت اللامساواة الإجتماعية والإقليمية داخل الدولة، زاد الميل إلى نشوب النزاع والعكس؛

ولقد كانت نتائج الدراسة كالتالي :

إن الفقر سمة شائعة لدى أكثرية السكان في مختلف البلدان التي كانت حالتها موضع الدراسة وهذا مرده لعدة أسباب وأما عن سياق الغرب الإفريقي، فإلى جانب أن الفقر يسيطر على أغلبية السكان هناك، فإن الفقر في المنطقة يعزى أساسا إلى التقلبات المناخية والصعوبات البيئية، فالظروف المعيشية لأكثر السكان هناك شاقة، وتعتمد إلى حد بعيد على الظروف المناخية والمادية الطبيعية، ونمط معقد من الأنشطة الزراعية الظرفية التي تستلزم تظافر جهود مختلف أفراد المجتمع الذين يمارسون عدة أنشطة على مدار الفصول بالإضافة إلى ذلك، فإن التقنيات الزراعية السائدة بين سكان غرب إفريقيا متخلفة لحد بعيد وظلت على حالها لردح طويل من الزمن، وإستنادا على هذا فالفقر يرتبط مفهومه إذن باستراتيجيات كسب الرزق السائدة لدى الجماعة السكانية، والذي يعكس إلى حد ما الحالة الراهنة للتنمية الريفية في بلدان هذه المنطقة (محمودي، 2018، الصفحات 92-93)

كما ان سوء توزيع الموارد الاقتصادية يشكل سببا رئيسا لتأجيج الصراعات في القارة الإفريقية فرغم أن إفريقيا نسبيا قارة غنية بمواردها الطبيعية والمعدنية إلا أن هذه الموارد غير مستغلة الإستغلال الأمثل، كما أنه يلاحظ منذ منتصف الثمانينيات تزايد نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر، كما وصل عدد الدول الإفريقية المنخفضة الدخل إلى 35 دولة من إجمالي 57 دولة على مستوى العالم، بل وبلغ للناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة 2,5% (1980-1990)، بينما تزايد عدد السكان بمعدل وصل إلى 3,5 خلال نفس الفترة وهذا يعني المزيد من الضغط على الموارد الإقتصادية المتاحة والمحدودة نسبيا، كما تدهور نصيب الفرد من الدخل القومي وضربت المجاعات بلدان إفريقية عديدة وأصاب الجفاف الكثير من الدول (ابو العز، 2006، صفحة 13).

ثالثا: علاقة الصراعات الأهلية بالموارد الطبيعية: بالرغم من قوة العلاقة بين الحروب الأهلية والتنافس على الموارد إلا أنه يصعب القول بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل السبب الرئيسي لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية، ولكن الأمر يتوقف على طبيعة هذه الموارد وأنماط توزيعها وطرق إستغلالها.

وفي هذا الخصوص ركزت إحدى الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات ومدى انتشار الموارد الطبيعية وبين إحتمالات إندلاع صراع أوحرب أهلية، فقامت الدراسة بتقسيم الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تتمركز حول موقع محدد ويتطلب إستخراجها إستخدام مدخلات قليلة نسبيا من الأبدي العاملة، مثل الموارد المعدنية بينما يمثل النوع الثاني الموارد الطبيعية المتجددة والتي تتميز بالانتشار الجغرافي، وغالبا ما يستدعي إستغلالها إستخدام الكثير من الأيدي العاملة مثل الأراضي والمياه، في الاخير الدراسة بينت أن إحتمال نشوب الحرب يزيد في الدول التي تتمتع بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد، كما أن فرص ودوافع إنهاء الحرب تزداد في الدول التي يتوافر فيها النوع الثاني من الموارد، كما أن فرص ودوافع إنهاء الحرب تزداد في الدول التي تتمتع بالنوع الثاني من الموارد مقارنة بالنوع الأول، وقد قامت الدراسة بالإستناد على تحليل تطبيقي يربط بين نوعية الموارد الطبيعية وشكل الصراع في عدة دول إفريقية فالقوات المتمردة في الكونغو على سبيل المثال كانت تستهدف السيطرة على العاصمة والميناء الرئيسي، وذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كان منحصرا في مصدر واحد هو البترول يقع في المناطق السياحية وبالفعل إستطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال الحرب الأهلية عام 1997. (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، صفحة 41)

على مدى عقود أدى النمو المدفوع باعتبارات الموارد في إفريقيا إلى مؤشرات اقتصادية إيجابية ولكنه لم يصل إلى حد تحولها إلى نتائج إيجابية مماثلة في مؤشرات التنمية البشرية، سبب هذه الفجوة يرجع أساسا إلى هشاشة الحكم حيث تفشل الدول الغنية بالموارد في تحقيق فوائد إنمائية تتناسب مع حجم ثروتها ولا تقتصر هذه الظاهرة على قطاع النفط وإنما تشمل بنفس القدر الحيوانات، النباتات في القارة التي تعرض استدامتها لخطر لطالما كانت إفريقيا ضحية " مفارقة الوفرة " أو" لعنة الموارد. (Reitano و Hunter، Mitigating the threat of organised crime to Africa's development، 2018)

قامت إحدى الدراسات بإجراء تحليل متعمق لأنواع المشكلات البيئية المختلفة وتأثيرها على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وما قد ينشب عن هذه الأوضاع من إضطرابات إجتماعية، وسياسية وتوصلت الدراسة إلى تحديد عديد من المشكلات البيئية المختلفة التي تمارس تأثيرا ملموسا على الظواهر الإجتماعية، والتي يمكن أن تقود إلى تولد أنماط مختلفة من الصراع فذهبت الدراسة إلى أن الاحتباس الحراري، نفاد الأوزون، التصحر، ونفاد المخزون السمكي تؤثر سلبا على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية حيث تؤدي إلى إنخفاض الناتج الإقتصادي، وتغير نمط الإنتاج الزراعي وإزاحة السكان وإختلال مؤسسات وأنماط السلوك الإجتماعي وهوما يؤدي بدوره إلى تولد ثلاثة أنماط من الصراع والتي تتمثل في:

_ صراع إنعدام الرضا frustration conflict ؛

_ صراع هوية الجماعة crroup identity conflict ؛

– الصراعات الهيكلية structural conflicts ؛

كذلك في نتيجة أخرى وجدت الدراسات أن الفقراء في سعيهم نحو البقاء يمارسون ضغوطا متزايدة على موارد البيئة المحلية، مما يتسبب في استنزاف هذه الموارد والصراع على إستغلالها، وهوما قد ينجم عنه في النهاية حدوث اضطرابات إجتماعية والتي قد تتحول إلى شكل من أشكال العنف المسلح، الأمر الذي يتطلب بدوره المزيد من الأنفاق العسكري إي المزيد من التكاليف الإقتصادية، (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، صفحة 42) وإستنزاف للموارد البيئية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الإقتصادية، مما يؤدي إلى إتساع نطاق وزيادة حدة الفقر، وهوما يدفع للمزيد من الصراع والعنف وبالتالي يمكن تقع الدول أسيرة في ما يسمى **بفخ التنمية Development trap** ولا يمكن للدولة الخروج من هذا الفخ إلا بسكر أحد روابط هذه العلاقة مع الإشارة إلى أن العلاقة بين توافر الموارد الطبيعية وإندلاع الصراعات الأهلية علاقة تبادلية، بمعنى أن تنمية الموارد الطبيعية وجهود البحث والاستكشاف قد تكون بدوافع الحد من خطر الصراعات والحروب الأهلية وتحجيم نطاق آثارها.

ما يفاقم خطر نقمة الموارد هو قضية التوزيع فالأنماط المختلفة من التعددية مثل: التعددية الثقافية، الجغرافية، الإقتصادية يؤدي إلى تعزيز هوية الجماعة، ومع هذا لا تكفي هذه التعدديات

وحدها لتوليد العنف فالتمييز الإقتصادي والسياسي وعدم العدالة في توزيع الموارد بين الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيسي لتعبئة واثارة هوية الجماعة أثناء الحرب الأهلية وهوما نطلق عليه الدراسات **عدم العدالة الرأسية Horisontal Ineguality** وتعتبره المصدر الرئيسي للصراع وفي إطار التحليل الإقتصادي كحالات الصراع والحروب الأهلية قامت بعض الدراسات الإقتصادية بتطبيق تحليل التكلفة العائد على وضعي الحرب والسلم بهدف تحديد المتغيرات المحددة لإتخاذ قرار الحرب أوإنهاء القتال (عثمان، الاقتصاد السيياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، 2006، الصفحات 43-44).

2.1.4. دور اقتصاديات الصراع في تمكين الجريمة المنظمة في غرب افريقيا

في الماضي كانت تعريفات الجماعات المسلحة من غير الدول تقتصر إلى حد كبير على الجماعات المنظمة التي تعتبر أطرافا في نزاع مسلح دولي أو داخل الدولة، تتجاوز التعريفات الحديثة هذا المنظور التقليدي حيث تعرفها على نطاق واسع كمجموعات تتحدى إحتكار الدولة للسلطة وقدرتها على السيطرة على العنف في جميع أنحاء أراضيها وبالتالي تغطى مجموعة واسطة من الجهات الفاعلة سواءا مع أو بدون نوايا للسيطرة على السلطة وتحفيز التغير السياسي، غالبا ما ينظر إليها على أنها بدون مسؤوليات رسمية فهي ليست جزءا من هياكل الدولة على النقيض من الجهات الحكومية فهي مكلفة بمهام مثل الحفاظ على السلام وتوفير المنافع العامة وهذا يعني أنهم غير ملزمين بالقانون الدولي الإنساني، إتفاقيات جنيف، إتفاقيات لاهاي.(Nett, October 2016)

تقتل الجريمة اليوم عددا من الناس أكبر بكثير من العدد الذي تقتله النزاعات المسلحة، ففي عام 2017 أودت جرائم القتل بحياة ما يقرب من نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم وهو ما يتجاوز بكثير عدد الذين فقدوا أرواحهم بسبب النزاعات المسلحة الذي وصل الى 000 89 شخص، وإذا استمرت معدلات القتل في الارتفاع بمعدلها الحالي البالغ 4 في المائة، فلن تتحقق بحلول عام 2030 الغاية 16.1 من أهداف التنمية المستدامة، التي تنص على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان. (الامم المتحدة، حقبة جديدة من النزاع والعنف، 2020)

تعمل الجماعات المسلحة غير الحكومية بشكل متزايد في بيئات غير الصراع وغير حرب ما يسمى **بالعنف المسلح غير التقليدي** وهذا يشمل العنف غير المدرج في مصطلحات النزاع المسلح أو ما بعد النزاع والذي لم يذكر ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يعد وضع عدم النزاع مفهوم واسع يصف المواقف التي أصبح فيها العنف المسلح متوطنا ويتضمن تهديدات مثل الجريمة المنظمة (العابرة للحدود الوطنية) وعنف العصابات والعنف من طرف واحد إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية، سنة 2011 وقعت 90% من الوفيات العنيفة خارج النزاع المسلح المحدد تقليديا أو كانت نتيجة إرهاب، ينعكس هذا التحول في أنماط العنف بظهور شكل هجين من الفواعل غير الحكومية التي تعمل خارج بيئات الصراع التقليدية بدلا من ذلك يمكن العثور عليها في الحالات الهشاشة، حيث لا يوجد نزاع مسلح محدد تقليديا ولكن العنف وإنعدام الأمن يسودان، تشير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أنه في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يصل العنف المسلح في المناطق الحضرية في بعض الأحيان إلى درجة مماثلة للنزاع المسلح على نقيض من النزاعات المسلحة أو أوضاع ما بعد النزاع لا يتلقى العنف القائم على النزاع عادة دعما دوليا يذكر على شكل مساعدات إغاثة أو تدخلات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو بعثات السلام، العنف في البيئات غير المتنازع عليها موجه بالتساوي ضد الدولة والسكان المدنيين، إنها غالبا ما تؤدي هشاشة الدولة جنبا إلى جنب مع إنعدام الأمن المعيشي إلى العنف. (Nett, October 2016)

تظهر البيانات التي تم جمعها أن مواقف الجماعات المتطرفة العنيفة تختلف فيما يتعلق بالصراعات المحلية، يبدو أن موقفهم يتأثر بعدد من العوامل بما في ذلك قدرتهم (القوة والموارد)، أهدافهم، الرغبة في الإستقرار في المنطقة، توسيع قاعدة تجنيدهم .

توضح ثلاثة سيناريوهات رئيسية للمواقف التي تتبناها المجموعات فيما يتعلق بالصراعات المحلية

- تشارك بشكل مباشر في الصراع كأصحاب مصلحة؛
- يتدخلون بصفتهم وسطاء أو محكمين؛

– يتخذون موقفا بعدم التدخل مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تهدئة الصراعات؛

– التحيز مع أحد الأطراف وهو النمط السائد.(Assanvo, 2019)

لا تعتبر العديد من الجماعات المسلحة اليوم أن السلام أو تسوية النزاعات السياسية هي نتائج مرغوبة للنزاع بدلا من ذلك غالبا ما تسود الحرب ذات الدوافع الاقتصادية، والتي تعتمد فيها إستراتيجية المجموعة على الدخل من الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة وبالتالي تسعى لإستمرار النزاع وتتابع طموحاتها الإقليمية, الجماعات المسلحة اليوم لها هياكل ومؤسسات تشبه الحكومة بما في ذلك الجيش، الشرطة، الخدمات العامة غالبا ما تتشابك السيطرة الإقليمية بشكل وثيق مع الدوافع الإقتصادية حيث تشارك الجماعات المسلحة غير الحكومية عمدا في زعزعة الإستقرار وإستغلال ضعف الدولة للسيطرة على العقد المحلية الرئيسية والشبكات عبر الوطنية لجعل أنشطتها الإقتصادية ممكنة، على الرغم أن العديد من الفاعلين من غير الدول ليس لديها أهداف سياسية واضحة إلا أنه من الصعب فصلها عن الأهداف الاقتصادية، وكثيرا ما ترتبط الأنشطة الإقتصادية بدورها بالشبكات الإجرامية الدولية (Nett، October 2016).

تستغل منظمات الجريمة المنظمة الفوضى التي تسود الدولة اثناء الصراعات الاهلية الداخلية لتمارس أنشطتها غير المشروعة، وذلك نظرا لحالة الضعف التي تلحق الدولة الفاشلة اثناء فترة الصراع وعدم قدرتها على تحقيق الامن لمواطنيها والتواجد في مختلف مناطق الإقليم لمراقبة الانشطة التجارية التي تعبر الدولة، ولهذا تعمل منظمات الجريمة على إطالة فترة الصراع نظرا للفوائد التي تلحقها منه وسوف نستعرض فيمايلي كيف يتم ذلك:

أولا: بداية الصراع: في الواقع، يتحدث **مايكل روس Michael Ross** عن التورط العميق لدول معينة في أنشطة غير مشروعة من خلال شبكات المحسوبية والفساد والتلاعب بالأسواق غير المشروعة، وقد دفعت هذه الملاحظة بعض الباحثين إلى النظر في التأثير الذي يمكن أن تحدثه الجريمة المنظمة في إثارة المظالم المحلية وإثارة العنف على نطاق أوسع، في حين انتهت الحروب الأهلية في امريكا الوسطى رسميًا منذ أكثر من عقدين من الزمن، فإن أشكالًا جديدة من العنف – التي توصف بشكل متزايد بأنها "**صراعات غير تقليدية**" قد تصاعدت في افريقيا.

في حين أن الكثير من النقاش حول العلاقة بين الجريمة والنزاع يركز على تأثير الجريمة على خلق الصراع أو تسهيله، فقد تم إيلاء اهتمام أقل **لتأثير الصراع على ديناميات الجريمة**، وقد أظهرت بعض الأبحاث، مع ذلك، كيف يمكن أن يكون الصراع أيضًا مولِّدًا للجريمة أو "إجراميًا"، من خلال توفير بيئة تتوفر فيها الأسلحة النارية والمجندين بسهولة، قد يؤدي النزاع إلى خفض تكلفة الجريمة المنظمة ومن ثم تسهيل تنظيم الأنشطة الإجرامية والعنف الإجرامي ذي الصلة، في مثل هذه الحالات، هناك خطر حدوث حلقة تغذية مرتدة تتطور بين الصراع والجريمة، (de Boer & Bosetti, 2015) وقد أصدر مجلس الأمن بخصوص هذه النزاعات المرتبطة بالجريمة المنظمة عديد القرارات التي يشير خلالها التقرير إلى ضلوع الجريمة المنظمة في تغذية هذه النزاعات (أنظر الشكل البياني رقم 10 أدناه):

الشكل رقم (10): عدد من قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالنزاعات الأفريقية التي تشير إلى الجريمة المنظمة

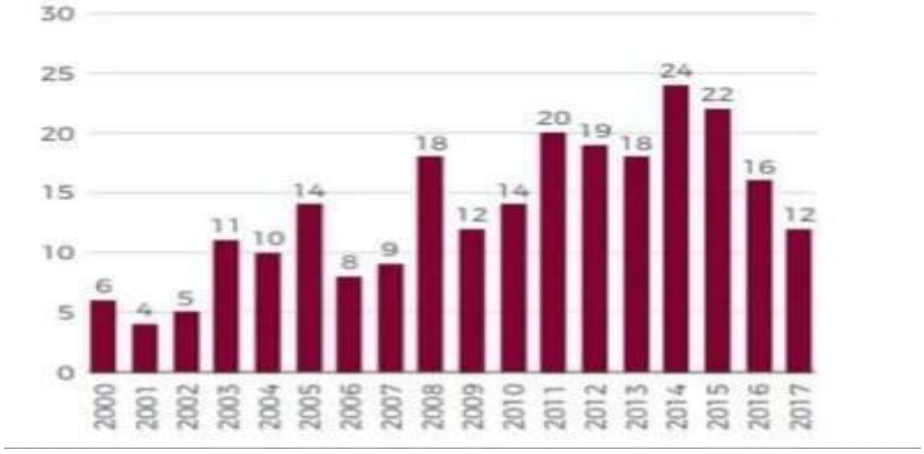

Source:CIATOC

نلاحظ من خلال الشكل كيف تصاعد عدد القرارات التي يصدرها مجلس الامن بخصوص النزاعات التي تتسبب فيها او تغذيها الجريمة المنظمة ليبلغ ذورته سنة 2014 بإصدرا 24 قرارا ، رغم وجود بعض التراجع خلال بعض السنوات الا ان عدد النزاعات يبقى مرتفعا .

ثانيا: مدة الصراع: وجد **فيرون** أن هذا الاتجاه التصاعدي يرجع في الواقع إلى زيادة عدد الحروب التي لم تصل أبدًا إلى تسوية تفاوضية أو نصرًا عسكريًا مباشرًا، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا.

كيف يرتبط هذا بالجريمة المنظمة؟ أحد العوامل التي يسلط الضوء عليها للتمييز بين الحروب الأهلية طويلة الأمد والحروب قصيرة هوتوافر واستخدام "**مصدر يمكن الاعتماد عليه للتمويل والأسلحة**" للجماعات المتمردة للحفاظ على تمردها، استنادًا إلى التحليل الكمي، يوضح فيرون أن البضائع المهربة لعبت دورًا مهمًا في العديد من الحروب الأهلية المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (كولومبيا وأنغولا وبورما وكمبوديا وسيراليون)(de Boer & Bosetti, 2015) .

بالإضافة إلى الإرتباطات الكمية، أظهر عدد من التحليلات النوعية أيضًا أن تطوير "**اقتصادات الحرب**"، تؤدي الصراعات الداخلية في العادة إلى خلق أو تحويل الإقتصاديات العادية للدول إلى "**إقتصاديات حرب**" أو **إقتصاديات موازية** ويتسم هذا النمط الإقتصادي بسيطرة لوردات الحرب على الشؤون الاقتصادية في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث تقوم الجماعات المتصارعة بإنشاء نظم إقتصادية متكاملة وخاصة بها، هذه النظم الإقتصادية تكون مرتبطة بشبكات التجارة العالمية الرسمية وغير الرسمية حيث يسعى الأفراد إلى زيادة فعالية الحرب وزيادة الموارد لتمويلها ومن هنا يمكن أن نميز مجموعة من الخصائص التي تتسم بها إقتصادات الحرب:

- الإنتشار الواسع لعمليات النهب، السلب، السرقة، الابتزاز؛
- وخطف الرهائن بإعتبارها أسهل مصادر للحصول على التمويل اللازم للحرب وقد اطلق عليها **مارك دفيلد** تسمية عملية تحويل الأصول، مما يضطر سكان المدن وحتى الارياف إلى بيع أصولهم بأسعار زهيدة جدا لمبادلتها بالضروريات الغالية جدا بغية البقاء على قيد الحياة. (محمودي، 2018، صفحة 150)؛
- يوفر حوافز لأطراف النزاع لإطالة أمد الصراع، لا تقوم هذه الموارد فقط بتمويل المقاتلين المتورطين بشكل مباشر في النزاع، وبالتالي تزيد من احتمالية استمرار الصراع على مدى فترة زمنية أطول، بل إنها توفر أيضًا لقطاعات مهمة من الاقتصاد والسكان وسائل مهمة للبقاء عندما تكون الفرص مشروعة مقيدة بشدة بسبب الحرب المستمرة.

على سبيل المثال، في سياق أفغانستان، يوضح **فيلباب براون** كيف أن تورط طالبان في تهريب الأفيون ليس فقط استراتيجيًا من حيث تمويل الصراع، بل إنه يوفر لهم أيضًا الدعم السياسي والشرعية بين السكان المحليين، في المقابل، تزودهم طالبان بخدمات شريان الحياة الحيوية في شكل الأمن والوصول إلى الأسواق التي ما كانت لتتوفر لولا ذلك، في بعض الأراضي التي يسيطرون عليها، تقدم

هذه المجموعات خدمات عامة كبيرة لأفراد المجتمع عندما لا تفعل الدولة ذلك أولا تستطيع، ما يعنيه هذا هو أن وظائف "**الحوكمة**" للجريمة المنظمة يمكن أن تسهم في توطيدها واستدامتها بمرور الوقت (de Boer & Bosetti, 2015)

- عامل آخر قد يؤثر على مدة النزاع يتعلق بدرجة التشرذم داخل الجماعات العنيفة المختلفة، تشير بعض الأبحاث الناشئة المطبقة على النزاعات المعاصرة في شمال مالي وسوريا وأفغانستان وليبيا إلى أن تورط الأطراف المتحاربة في الأنشطة الإجرامية، ولا سيما في "الاقتصادات" غير المشروعة والإجرامية، قد جعل التمرد أكثر عرضة للانقسام الداخلي، مما قد يؤدي إلى إطالة فترة الحرب.

مع سهولة الوصول إلى الموارد القابلة للنهب والفرص المتزايدة التي توفرها العولمة للاستفادة من الاقتصادات غير المشروعة، أصبحت الجماعات المتمردة تدريجيًا أكثر اكتفاءً ذاتيًا من الناحية المالية، مما يسمح لها بالتصرف بشكل مستقل عن القيادة المركزية، يؤدي الوصول إلى مصادر التمويل المستقلة أيضًا إلى مشاكل الانضباط الداخلي حيث يجعل من الصعب على قادة المجموعة ممارسة السلطة على عدد متزايد من الفصائل.

ليس هذا فقط في مالي، يبدو أن التحالفات المتغيرة بين مختلف الجماعات المتمردة والشبكات الإجرامية قد ساهمت في توطيد سلطة بعض الجماعات في المنطقة، في حين أن التواطؤ المتقطع لسلطات الدولة مع الجريمة المنظمة قد أثر أيضًا بشكل كبير على الديناميات السياسية والعسكرية في المنطقة.(de Boer & Bosetti, 2015) .

ثالثا: شدة الصراع: تشير الأبحاث إلى أن سهولة الوصول إلى الموارد المربحة للغاية والاعتماد على شبكات التجارة السرية يجعل المقاتلين أكثر عرضة لاستخدام العنف العشوائي ضد المدنيين، يستند هذا الادعاء إلى حجتين:

أ- الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يجعل الجماعات المسلحة أقل اعتمادًا على الدعم الاجتماعي من السكان المحليين، وهذا يجعلهم أكثر استهدافا للمدنيين؛

ب- الطبيعة المربحة للغاية للأنشطة غير المشروعة (مثل النهب والتهريب والابتزاز والاختطاف)

يميل الصراع العنيف إلى جذب المجندين الذين لديهم دوافع عن طريق الجشع وإثراء الذات، هذا التوجه الفردي يجعل المتمردين أقل قلقًا بشأن مقتل المدنيين، بالإضافة إلى ذلك، في حين يتم تقديم العنف في كثير من الأحيان باعتباره أحد السمات الرئيسية للجريمة المنظمة، على هذا النحو، يمكن فهم العنف الإجرامي بشكل أفضل على أنه "**استراتيجية**" تتبناها وتكييفها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (الجماعات المسلحة غير المعلنة، والجهات الفاعلة الحكومية، وكارتلات المخدرات، والعصابات، وما إلى ذلك) لتلائم حقائق سياقية معينة في وقت محدد. (de Boer & Bosetti, 2015)

العنف ليس الأداة الوحيدة التي تستخدمها الجريمة المنظمة يعد الفساد والترهيب أيضًا أدوات قوية لفرض السيطرة على أسواق ومناطق معينة لا تتطلب العنف، لفت الباحثون الانتباه إلى درجة الاستقرار في سوق غير مشروعة كمتغير مهم لشرح نطاق العنف، تميل الأسواق المستقرة (حيث يتم تنظيم المعاملات وفقًا لقواعد راسخة ونظام يتم الحفاظ عليه من خلال القيادة القوية والتسلسل الهرمي والسلطة) إلى التمتع بقدر أقل من العنف وجذب الأشخاص الذين من المرجح أن يستخدموا أساليب غير عنيفة لحل النزاع، الأسواق غير المستقرة والمجزأة للغاية (حيث لا يتم تحديد الأدوار بشكل واضح وخطوط السلطة والتسلسل الهرمي غير محددة بوضوح)، على العكس من ذلك، تميل إلى أن تكون أكثر عرضة للعنف، في تلك الأسواق غير المستقرة، تكون النزاعات حول السيطرة على الأراضي والأسواق من المحتمل أن يؤدي إلى استخدام العنف من قبل المنظمات الإجرامية في المنافسة، في بعض أسواق الأدوية على سبيل المثال، التغيرات المفاجئة في الطلب ويمكن أن يؤدي الإمداد بالدواء إلى عدم الاستقرار بين المنظمات المتورطة في تجارة المخدرات، ونتيجة لذلك، تزيد من فرص العنف (de Boer & Bosetti, 2015, p. 20)

من غير الواضح كيف ولماذا وحتى إذا كان إنتشار الجريمة المنظمة في الدول الهشة يؤدي إلى إرتفاع درجة العنف وعدم الإستقرار، في حين أن الأسواق غير المشروعة المربحة تولد العنف وحتى الصراعات المسلحة والحروب الأهلية في عدد قليل من الحالات المعروفة مثل النشاط غير المشروع في الزمرد في سيراليون، الذهب في شرق الكونغو فإن العلاقة بين الأشكال الأكثر إنتشارا للأنشطة الإجرامية المنظمة في إفريقيا (مثل قطع الأشجار غير القانوني، تهريب التبغ، إستنزاف مصائد الأسماك) وإنتاج أشكال العنف المزعزعة للاستقرار السياسي.

يمكن للجريمة المنظمة أن تزدهر عندما يعتبر نوع معين من النشاط رغم كونه غير قانوني مشروعا إجتماعيا يحقق أرباحا مالية كبيرة ويعزز الحراك الإجتماعي والنفوذ السياسي، مثل هذه الحالات تزدهر في المناطق الحدودية أو المناطق الريفية الطرفية المعزولة حيث وجود الفوارق الإقتصادية الملحوظة يغذي الإقتصاد غير الرسمي، ومن المرجح أن تقوم السلطات المركزية بإبرام صفقات غير رسمية لضمان الولاء في مقابل التغاضي عن بعض الأنشطة غير القانونية، في حين أن تصدير المواد الخام الذي يعتبر في قلب النشاط في العديد من الدول الهشة الإفريقية تتدخل فيه الجماعات الخارجية للوساطة بين الأسواق الدولية والصناعات الإستخراجية على المستوى المحلي لاسيما عندما تكون القواعد غائبة أو صارمة للغاية.

حسب معهد الدراسات الأمنية في الإتحاد الأوروبي في مارس 2017 يؤدي الإجراءات الناشئة عن الأنشطة غير المشروعة إلى تشويه أداء السوق المحلية، بعض الأطراف سوف تحقق أرباحا في حين ستواجه الأطراف الأخرى صعوبات،(Raineri & Strazzari, 2017, p. 02)

في السياق العالمي المعاصر أصبح دور الجريمة المنظمة والإقتصاد غير المشروع معقدا ودقيقا بشكل ملحوظ لاسيما عند النظر إليه من أعين الناس وليس الدولة ولهذه الأسباب فإن المواقف من الجريمة المنظمة في القارة لا تتطابق دائما مع المواقف المجتمع الدولي.

قضية الحياة البرية هي مثال مؤثر على هذا الإنقسام تشير دراسة المجتمعات المحلية المتاخمة **لحديقة كروجر الوطنية** في جنوب إفريقيا إلى أن الإنخراط في إقتصاد الصيد غير المشروع ودعمه هو وسيلة لدعم الأسرة وتحقيق الحراك الإجتماعي والإقتصادي الصاعد، أما المجتمع الدولي فله راي مخالف، حيث تعمل الدولة والمجتمع الدولي للحفاظ على الأنواع الرئيسية من الحيوانت المهددة بالانقراض حيث يمكن التمتع بها من قبل السياح الأثرياء البيض من خلال الترويج للسياحة كوسيلة لدفع الإقتصاد الوطني إلا أن سكان المنطقة لا ينالهم من هذه الأرباح شيء.

3.1.4. دور الفساد في اختراق الجريمة المنظمة للدولة الفاشلة في غرب إفريقيا

أن نمو الحكومات الفاسدة، الشركات غير القانونية، الجريمة المنظمة قد تسبب في عدم وضوح الخطوط بين الشرعي وغير الشرعي، إن بعض الاستثمارات في الموارد يتم خلالها إبرام عقود لصالح مصالح خاصة بدلا من أهداف قومية، وينطبق هذا بصفة خاصة على الحالات التي لا تقترن فيها

الإستثمارات الإنمائية الواسعة النطاق في تحسين الإقتصاد بجهود ترمي إلى إرساء الإستقرار، الشفافية والحوكمة ذات الجودة العالية والمحافظة عليه. (Reitano و Hunter، Mitigating the threat of organised crime to Africa's development، 2018)

كذلك مسالة الاستبعاد، تعرف الأمم المتحدة مفهوم الإستبعاد بأنه حالة تعيشها الجماعات الخارجة عن نطاق المشاركة الرسمية السياسية والإقتصادية داخل أي مجتمع " فهو بهذا المعنى يقصد به قضم حق بعض أفراد المجتمع في التمثيل السياسي الملائم والتمتع بمنافع المجتمع وثراوثه، وهذا نتاج مجموعة سياسات معلنة ومستترة تميز بين أفراد المجتمع لأسباب تتعلق باختلاف الآخر في العرق، الدين، الطائفة، الطبقة أو الثقافة، الإستبعاد ليس أمرا شخصيا يخص فردا واحدا أو افرادا بعينهم أو راجع الى تدني القدرات الفردية للبعض دون الآخرين، بقدر ما هو حصاد بنية إجتماعية معينة ورؤى تسود ومؤشر إلى تأدية هذه البنية وظائفها كما أنه لا يمثل في حد ذاته موقفا سياسيا أو طبقيا أو دينيا على الرغم من أن الإستبعاد الإقتصادي يعد وجها من أوجه الفقر فإن جانبه السياسي بعد أكثر فضحا لسياسته، فإدعاء أي دولة أنها ذات نظام ديمقراطي قد لا تكون متسقا ما لم تتجاوز عملية المشاركة السياسية حق التصويت الدوري في الإنتخابات البرلمانية أي أن –يتمتع الأفراد والجماعات بقدرة حقيقية على المشاركة في عمل الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية ذات العلاقة بالشأن العام والمشاركة في الضغط السياسي وفي إمتلاك القدرة على التمثيل تمثيلا سياسيا حقيقيا في السلطات المختلفة وأن العجز عن الإشتراك في هذا النشاط يعد من صور الظلم الإجتماعي (إسبر، 1985، صفحة 57) .

سهلت الحروب في ليبيريا وسيراليون إستيراد الأسلحة من جانب الجماعات المسلحة، تطور مماثل حدث في السنغال حيث أدى الإتجار في الأسلحة إلى ظهور نزاع مسلح منخفض الكثافة في منطقة كازامانس منذ أوائل 1980، أحيانا يبدوا الصراع في كازامانس وقد فقد بعده الأيديولوجي والسياسي وأصبح ذريعة لمختلف أشكال الجريمة حتى الجيش السنغالي أصبح متورطا فيه، مثل إساءة إستخدام إجراءات الشراء الرسمية لشراء وبيع أسلحة بشكل غير قانوني، سنة 2003 على سبيل المثال السلطات الإسبانية ضبطت 380 قطعة سلاح على متن سفينة في برشلونة التي تم تحميلها من كوريا باتجاه داكار وتبين أن الأسلحة تم شراؤها من قبل الجيش السنغالي .

تعتبر فتر الثمانيات فترة الإزدهار للجريمة المنظمة في السنغال وذلك بسبب فساد الحكومة المدنية، برامج التكييف الهيكلي عام 1986 مما أدى إلى مزيد من الفقر والبطالة ويترتب على ذلك زيادة موجات الهجرة فالبلاد لم تكن مستعدة بعد لتحرير القطاع المالي مما وفر فرص جديدة لغسيل الأموال ومعاملات الصرف الأجنبي غير المشروع. (Yijian, 2018, p. 09)

مناخ سياسي متشنج لا يشجع على الإستثمار في الأنشطة الإقتصادية المنتجة وفي نفس الوقت يشجع الناس الذين يريدون الربح السريع بأن ذلك أمر متاح، وأن الثروة لم تعد بالضرورة بحاجة إلى جهد مستمر، بشكل أكثر تحديدا تسببت الانقلابات والحروب في عدم وضوح العلاقة بين السياسة والجريمة على نطاق واسع مثلما حدث في ليبيريا سيراليون وأماكن أخرى، ان النظر الى هذه الجرائم كمخالفة قانونية كبيرة ليس دائما، في نفس الوقت يمكن القول ان المخالفات القانونية التي ترتكب في سياق الحركات ذات الجدور السياسية أو الإجتماعيه العميقة لا يمكن إعتبارها مجرد إنحراف أو جريمة عادية لأنها قد يكون لها شرعية اجتماعية أوسع.

يحتاج الوافدون الجدد إلى الأسواق الإفريقية خاصة إذا كانوا غير شرعين بشكل عام إلى شراء الحصانة الرشوية على أعلى المستويات في الدولة لضمان قدرتهم على العمل دون عائق وتجنب الملاحقة القضائية، أما إذا كانت تعمل على المستوى الإقليمي في وضع يكون فيه نطاق السلطات المركزية محدودا فقد تحتاج إلى تأمين تحالف الوكيل الرئيسي للسلطة المحلية، المزيد من الموافدين الجدد يتمتعون بالقوة يؤدي إلى مزيد من إرتفاع تكاليف المعاملات ذلك انه عندما تكون المدفوعات للوسطاء الرئيسيين فقط أفضل من أنها تكون للعديد من المرافقين المحليين وتقلل إحتمال إستجابة الدولة. (Yijian, 2018, p. 13)

المؤسسة الإجرامية في جميع الحالات تشارك بعض عناصر الدولة، وفي الواقع في الدول الإفريقية فإن الدولة هي غالبا ما تكون عنصر في أسواق الحصانة الرشوية أما كمشترك مباشر أو مسير أو منظم، في بعض الحالات قد تشتري الشركات الحماية السياسية لواحد أو أكثر من المسؤولين، في حالات أخرى يجوز للمؤسسة الإجرامية استئجار شركة أمنية خاصة تم تأسيسها بشكل قانوني في حالات أخرى توفر ميليشيا غير رسمية تكون جدورها في جريمة منظمة أوفي تمرد عسكري الحماية .

يجب التأكيد على أن إقتصاد الحصانة الرشوية لا يقتصر فقط على توفير العنف أوالتهديد به، بل يشمل أيضا القدرة على إستغلال العلاقات الاجتماعية، بعبارة أخرى الشبكات الإجرامية توظف رأس المال الإجتماعي فهم متخصصون في العنف وخبراء في العلاقات الإجتماعية وهذا يعني أنهم قادرون على بناء نظام قائم من العلاقات يعتمد على أشكال مختلفة من الإجماع الإجتماعي. (Yijian, 2018, p. 19)

لقد حول الأشخاص والشبكات المتورطون في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية، تنتشر الشبكات التجارية والإجتماعية في مختلف البلدان والتي كثيرا ما تستند على الأسر والمجتمعات المتخصصة في التجارة منذ فترة طويلة وقد تزايدت هذه الشبكات أكثر مع إنتهاء الإستعمار 1960.

بدأ تهريب السجائر نحو أسواق شمال إفريقيا بالإزدهار في وقت مبكر سنه 1980 (Lacher, 2012, p. 05) وتطورت إلى أعمال على نطاق واسع يسيطر عليها عدد قليل من اللاعبين الرئيسيين، السجائر إستوردت من موريتانيا زودت جزءا كبير من الأسواق الجزائرية والمغربية أما تلك القادمة من كوتونو في البينين وتوغو تم توجيهها عبر النيجر وبوركينافاسو إلى الجزائر وليبيا، في عام 2009 جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول تهريب السجائر ان السجائر التي يتم تهريبها على طول هذه المسارات تشكل 60% من سوق التبغ الليبي و18% من السوق الجزائري .

حدود النيجر غير واضحة ولذلك فإن تهريب البضائع والهجرة غير الشرعية يتم علنا وبتواطؤ كامل من السلطات، علاوة على ذلك فإن محدودية عمليات ضبط شحنات المخدرات والأسلحة النارية في شمال النيجر مع أنها منطقة عبور رئيسية لا يفسر فقط على أنه نتيجة محدودية قدرات قوات الأمن النيجيرية على الأقل في بعض الحالات، أين تكون الحكومة هي التي غضت الطرف عن عمليات التهريب للحفاظ على الإستقرار في الشمال وكان أبرز مثال على ذلك الإفراج عن زعيم السابق للمتمردين **Abta Hamidine** في مارس 2012 وكان قد القي القبض عليه في أعقاب إشتباك بين الجيش النيجيري وقافلة تحمل المتفجرات وأسلحة من ليبيا متجهة على ما يبدو لتسليمها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفي شمال مالي (Lacher, 2012, p. 23).

الجريمة المنظمة والديمقراطية: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة لسنة 2015 وجد بأن ثلث جماعات الجريمة المنظمة التي شملتها الدراسة ثلثها أعضاءها لها نفوذ سياسي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

نتيجة العلاقة بين الجريمة المنظمة والسياسة " هي تشويه التخطيط الإقتصادي من خلال نقل وغسل الثروة غير المشروعة وتقويض الأمن والنسيج الإجتماعي من خلال إستخدام التهديد والفساد، إن الجريمة المنظمة التي يتم تنفيذها بدعم من الفاعلين السياسيين ومسؤولي الدولة تقوض المؤسسات الديمقراطية النافذة وشرعية الدولة وتقديم الخدمات العامة . (Perdomo & Uribe Burche, 2016, p. 16)

لفهم العلاقة بين الجريمة المنظمة والسياسة درس الباحثون ثلاثة جوانب:

أ_ كيف تؤثر المؤسسات الديمقراطية وشبكات الجريمة على بعضها البعض؛

ب _أنواع الترتيبات بين المجرمين المنظمين والسياسيين؛

ت_ كيف تفيد هذه العلاقات كلا الطرفين؛

عند محاولة فهم **كيفية تأثير المؤسسات الديمقراطية وشبكات الجريمة المنظمة على بعضها** البعض هناك جانبان يجب أخذهما في الإعتبار، فمن ناحية توفر الديمقراطية آليات لإعاقة الجريمة المنظمة في الواقع يجادل **بوسكاليا Buscaglia ودايك Dayk** بأن توطيد آليات الديمقراطية على المستويين المحلي والوطني يعيق نمو الجريمة ومن ناحية أخرى تهدد الجريمة المنظمة المؤسسات والعمليات الديمقراطية لاسيما في البلدان التي تمر بعمليات تحول ديمقراطي، حيث تؤثر الرشوة والفساد على مؤسسات الدولة في العديد من الحالات يمكن لشبكات الجريمة المنظمة تطوير رأس المال السياسي مع السكان المحليين وكذلك تحدي السلطات والخدمات التي تقدمها الدولة (Perdomo & Uribe Burche, 2016, p. 16.17).

يشرح **ريتانو Reitano وهنتر Hunter** كيف أن إعادة تركيز الدولة نحو الأمن القومي والأمن الدولي على حساب التنمية المحلية قد عززت شرعية الجهات الفاعلة الجنائية كبديل للمؤسسات

الحكومية وقوضت كفاءة الحكومات الديمقراطية عن طريق تحويل الموارد للجيوب الخاصة والمصالح غير المشروعة.

قد يؤدي الخلل العام في الدولة والديمقراطيات الضعيفة إلى إتاحة الفرصة للجريمة المنظمة لإعادة تشكيل هياكل السلطة حسب تعبير **رودريجز Rodrigues** كما هو الحال في الحكومات المحلية الضعيفة، حيث تكون الترتيبات السياسية الإقطاعية الجديدة شائعة حيث تتعايش السيادات الموازية أو تتنافس مع الدولة .

أنواع الترتيبات بين المجرمين والسياسيين: تشمل مشاركة الأهداف مع الجهات السياسية الفاعلة عادة من خلال الإتفاقيات في سياق الأنشطة الإقتصادية المشتركة مثل خطط غسيل الأموال التي يسيرها السياسيون، إن تشكيل تحالفات إستراتيجية مع السياسيين يمكن أن يساعد المجرمين على كسب السلطة على خصومهم من السياسيين أو المجرمين، في حالات أخرى بشكل عام عندما تكون الدولة ضعيفة قد تسعى شبكات الجريمة المنظمة إلى القيام بأدوار وسيطة بين ممثلي الدولة والمواطنين وتوجيه مصالحهم من خلال المفاوضين الفاسدين، في أمثلة أخرى قد تغض الدولة الطرف عن الانشطة غير القانونية ببساطة يسميه **بريسكو Briscoe السعادة المربحة.**

في النيجر يشرح ريتانو Reitano وهنتر Hunter أن الدولة غير قادرة على توفير بدائل إقتصادية طويلة الأجل قابلة للحياة، تجد الحكومة نفسها مضظرة للإختيار بين السماح لحلفائها السياسيين بالإستفادة من التهريب والمخاطرة، اما سياسة عدم التسامح فهي التي تفرز صعود شبكات التهريب المعادية لمصالحها. (Perdomo & Uribe Burche, 2016, p. 21)

في الظروف الأكثر تطرفا خاصة عندما تكون أنظمة المحسوبية هي السائدة يمكن للمجرمين والسياسيين أن يندمجوا، على سبيل المثال عندما يصبح المجرمون جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي عن طريق إنشاء مرشحين وأحزاب سياسية كل هذه الطرق التي تتفاعل بها الجريمة المنظمة مع المؤسسات السياسية تقوم على إفتراض وجود دولة للتفاعل معها، هذا ليس الحال دائما على المستوى دون الوطني يمكن للجريمة المنظمة أن تتصرف بشكل مستقل بإستخدام أمراء الحرب أو العصابات عندما تكون الدولة غائبة بشكل رسمي أو واقعي، في هذه الظروف يمارس المجرمون المنظمون سلطتهم من خلال السيطرة الإقليمية وبالتالي يتولون بعض المهام الجوهرية للدولة.

كيف تستفيد الجريمة المنظمة في المقام الأول من هذه العلاقات عن طريق تجنب المقاضاة في بعض الحالات تستخدم الجريمة المنظمة السياسيين في مخططات غسيل الأموال عبر القنوات العامة للوصول إلى العقود البيروقراطية المربحة، وحتى لتجنب دفع الضرائب، يتحمس المسؤولون الحكوميون للتعاون مع المجرمين إما لتجنب الابتزاز أو الحصول على منافع في شكل تعويض مادي (رشوة) أو زيادة رأس المال السياسي من خلال شراء الأصوات أو تهريب الناخبين (Perdomo & Uribe Burche, 2016, p. 22)

على المستوى المحلي توفر هياكل الإدارة غير الرسمية مساحات قيمة للتفاعل بين الجريمة المنظمة والسياسيين ورغم أن القادة غير الرسمين ليسوا غير شرعيين بالضرورة غالبا ما يسيطرون على هياكل الظل التي تفتقر إلى الضوابط المفروضة على الهياكل الرسمية للحكم.

وثمة نمط أساسي آخر مهم يبدو أنه في كثير من الحالات يسير العلاقة بين المجرمين والسياسيين وهو أنه في العشرين سنة الماضية تضمنت جهود كثيرة لتعزيز الديمقراطية تدابير اللامركزية، أوفي بعض الحالات أدت هذه الإستراتيجيات إلى آليات أكثر قوة لمنع الفساد الناشئ عن الجريمة المنظمة وعادة تنجح تدابير اللامركزية في إشراك المواطنين مما سيجعل حكوماتهم مسؤولة وخاضعة، تبين حالة النيجر كيف يمكن أن تكون الجهود المبذولة أساسية لتقليل فرص الجريمة المنظمة للانخراط في السياسية لكن التدابير اللامركزية يمكن أن تؤدي إلى رد فعل عنيف وأن الأنظمة الديمقراطية الشابة في خضم عمليات اللامركزية ضعيفة بشكل خاص ويمكن أن تصبح فريسة سهلة للجريمة المنظمة.

المشكلة ليست فقط أن العلاقة بين الجريمة المنظمة والسياسات الديمقراطية تتحقق في الغالب على المستوى المحلي، ولكن أيضا أن عواقب هذه العلاقات يتم الشعور بها محليا بشكل أكبر، للجريمة المنظمة ثلاثة آثار رئيسية على السياسة المحلية الديمقراطية فهي:

_ تعوق المزيد من المنافسة؛

_ تفاقم ضعف الحكم ؛

_ يساهم في العنف. (Kupferschmidt, 2009, p. 38)

الجريمة المنظمة والانتخابات:

يتم تقويض المنافسة السياسية على وجه الخصوص في السياقات السياسية التي تتسم بالسلوك الزبائني، هذه الشبكات تسمح للسياسيين بتوزيع السلع والخدمات الممولة من القطاع العام، وتصميم السياسات للأفراد مقابل أصواتهم ودعمهم السياسي، مع وجود سلطات قضائية أضعف من المرجح أن يمارس السياسيون المحليون أشكالا زبائنية للسياسات الخاصة " للفوز بالإنتخابات والحفاظ على شبكات الدعم السياسي، يمكن لشبكات الجريمة المنظمة والأموال القذرة التي تولدها أن توسع جذور الزبائنية غير المشروعة من خلال توفير موارد إضافية لتوزيع السلع والخدمات عبر هذه الدوائر الإنتخابية.

يجادل كويفر شميت Kupfers chmidt أنه في بعض البلدان يميل تطبيق قوانين تمويل الحملات إلى التركيز بشكل كبير على الإنتخابات الرئاسية وإلى حد أقل بكثير على الإنتخابات البرلمانية، في وقت نفسه يتم إهمال الإنتخابات المحلية بشكل كامل تقريبا وهنا تكون القدرة على مراقبة قوانين تمويل الحملات والتحقيق منها وإنفاذها ضعيفة أو غير موجودة وأخيرا يتأثر الإحتجاج السياسي إلى حد كبير بإنعدام الرقابة الإجتماعية التي يمارسها الصحفيون ومنظمات المجتمع المدني.

في الواقع يمكن للمجرمين والسياسيين المنظمين أن يتلاعبوا في بعض الأحيان بالإنتخابات على المستوى المحلي، وسائل الإعلام تركز على الإنتخابات الوطنية بدلا من الإنتخابات المحلية وعلاوة على ذلك على الرغم من أن وسائل الإعلام تلفت الإنتباه إلى الإنتخابات المحلية يستخدم المجرمون والمرشحون المنظمون الترهيب والفساد للحصول على تغطية محايدة أو حتى إيجابية (Kupferschmidt, 2009, p. 37).

قدرة غرب أفريقيا على الدفاع ضد اختراق المجال السياسي من طرف التجار المخدرات تعتمد الى حد كبير على قدرته على حماية النظم الانتخابية من مثل هذا التدخل، وقد لوحظ هذا في مؤتمر حول موضوع الإنتخابات والإستقرار في غرب أفريقيا عقد في بريا الرأس الأخضر ماي 2011 **إعلان بريا** حول الإنتخابات والإستقرار، يتناول بصراحة مشكلة التمويل والحملات من طرف الشبكات الإجرامية وخاصة شبكات الإتجار بالمخدرات ومع ذلك لا يبدو أنه تم إحراز الكثير من الجهد لتنفيذ هذه التوصية على الرغم من أهميتها بالنسبة لتوطين الديمقراطية في المنطقة، حتى في تلك الحالات

القليلة التي تم فيها القيام بمحاكمات كانت غير مقنعة نتيجة التدخل في التحقيق وحتى الإعتقالات والمحاكمات فإنها تأتي بدوافع سياسية تسعى إلى تمهيد الطريق للآخرين.

التجار لهم القدرة على صنع علاقات بسهوله مع أصحاب النفوذ وكذا إنشاء وتشغيل شبكات إجتماعية غير رسمية وهوما يسمح لهم بتفادي رسمهم من قبل جهاز أمن الدولة، بل وضمان الخدمات اذا لزم الأمر من خلال العمل، بهذه الطريقة يتمكن التجار من تحديد العلاقات بين الفاعلين السياسيين والفاعلين الأمنيين والمواطنين مجتمع الأعمال داخل وخارج الأراضي الوطنية.

سهولة الحصول على أموال المخدرات وضعت ضغوطا إضافية على النظم السياسية الضعيفة، حقيقة أنه في غرب أفريقيا الإنتخابات والتي تعتبر من العناصر الأساسية في النظام السياسي الديمقراطي ليست ذات فائدة والتمويل ليس ذا فائدة وفي كثير من الأحيان يلجأ المرشحون إلى تمويل أنفسهم عن طريق أصدقاء والحلفاء الإقليميين بالاعتماد على العرق .

اعتمدت الأنظمة، الاعلان عن الأصول المالية للمترشحين وكذا سقف للإنفاق على الحملة الإنتخابية ووضع قيود على تمويلها، إلا أن كل هذه الآليات محدودة الفعالية أمام الأساليب الجديدة للتهرب وغالبا ما يكون غياب أو عدم كفاية القوانين حول حرية الوصول إلى المعلومات تجعل من الصعب السيطرة على المجتمع المدني هذه الثغرات تعرض عملية الانتخابية غرب أفريقيا الى الفساد من خلال أموال المخدرات.

حتى وقت قريب كان يتم تناول قضية الإتجار بالمخدرات في افريقيا من زاوية أمنية في حين آخرون أعربوا عن تخوفهم من أن تصبح بعض الدول عبارة **عن** "**Narco-états**" عنيفة يسيطر عليها عصابات مخدرات إجرامية وفي بعض الحالات هناك أيضا تواطؤ مع المنظمات الإرهابية، تعتبر دولة غينيا "**Narco-états** أي دولة مخدرات فهي أول دولة تسيطر عليها عصابات المخدرات بشكل كامل وعلني.

التطورات في غينيا بيساو التي أصبحت مركزا رئيسيا لشحن الكوكايين يكشف كيف أن تجار المخدرات يستخدمون العملية الإنتخابية للحصول على موطن قدم لهم في دول غرب إفريقيا سنة 2005 إنتشرت أخبار أن مهربي المخدرات الكولومبيين قاموا بتمويل حملة إعادة انتخاب الرئيس **جواوبيرناردو نينوفييرا** مما جعل بلاده في خدمة تجار المخدرات، كذلك عندما إستولت القوات المسلحة

في أفريل 2012 على السلطة وسجنت الرئيس الإنتقالي رايموندر بيرايرا، رئيس الوزراء والمرشح الرئاسي كارلوس غوميز جونيور وغيرهم من كبار المسؤولين.

يبدو أن تهريب المخدرات أصبح النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد، حيث ابلغت الامم المتحد عن 20 رحلة جوية على الأطلسي على الأقل للطائرات الصغيرة محملة بالمخدرات إلى بيساو في الأشهر التي أعقبت الإنقلاب . (WACD, 2014, p. 10)

2.4. حالات الدول في تفاعلها مع الجريمة المنظمة

يوفر غرب إفريقيا العديد من المزايا لتجار الكوكايين في أمريكا الجنوبية، فهي تقع في منتصف الطريق بين البلدان المنتجة في جبال الأنديز والسوق الاستهلاكية الأوروبية بالنسبة لمنتجي القنب المغربي، يمكن استخدامه كباب خلفي لتجاوز الرقابة الجمركية على طول الساحل المغاربي، ولكن أكثر من جغرافيتها، فإن ضعف الحوكمة في المنطقة هوما يجعلها جذابة للشبكات الإجرامية، من المهم التمييز بين الحالات الثلاثة للدولة فيتفاعلها مع الجريمة:

1.2.4. حالة القبض على الدولة State capture

تقوم المنظمات الإجرامية بتخزين كمية غير مسبوقة من الموارد إذ تشير تقييمات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة والمخدرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشبكات الجريمة المنظمة يمكن أن يفوق نظيره في بعض الدول ذات السيادة في إفريقيا غالبا ما يستخدم العلماء وصانعي السياسات صورة " **القبض على الدولة** " " **State Capture** ".

تشير فكرة الإستلاء على الدولة إلى أن الدول الضعيفة لا تستطيع مقاومة ضغط الجماعات الإجرامية القوية التي تدافع عن مصالحها عن طريق إختطاف مؤسسات الدولة وتشويه صنع السياسة بها وتدمير مبادئ سيادة القانون الأساسية، بعبارة أخرى يشير إحتجاز الدولة إلى نسخة متطرفة من الإستيلاء الزبائني على الدولة من قبل الجماعات الإجرامية غير المشروعة (Raineri & Strazzari, 2017, p. 05) في الحالات الأكثر تطرفا قد تصل عملية القبض على الدولة إلى وكالات إنقاذ القانون في بعض الحالات القصوى، يمكن أن توجد الجريمة كصناعة ترعاها الدولة في هذا التكوين تسعى النخب رفيعة المستوى إلى الإستيلاء على الدولة لإصدار إستثناء من تطبيق القانون وتمكين

بعض الأنشطة الإجرامية التي يمكنهم الاستفادة منها، إن الإتجار ليس إستثناء كما توضح حالة غينيا – بيساو تعد غينيا بيساو واحدة من أفقر الدول في العالم، وتتمتع بتاريخ طويل من الهشاشة التي تتميز بجيش مُسيّس للغاية، ومؤسسات ضعيفة، ومجموعة من النخب المصممة على السيطرة على الدولة لجني الإيرادات تشير الدلائل إلى أن الحكومة كانت ترعى بالفعل تهريب الأسلحة إلى متمردي كازامانس في السنغال في التسعينيات، مما يجعلها نقطة دخول جيدة لتهريب الكوكايين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع تقلص الاقتصاد المحلي وازدياد المنافسة السياسية، جميعهم رأوا أن الاتجار بالكوكايين مصدر محتمل آخر للثروة للاستفادة منه يُنشئ هذا التكوين جيبًا يتمتع فيه المُتاجِرون بحرية إجراء عملياتهم، إنه يسلط الضوء على كيف يمكن لدولة صغيرة أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الإجرامي في المنطقة(Ralston & Dechery, 2015)

تفترض الكفاءة التي تُنفذ بها الجرائم العابرة للحدود تورط بعض مسؤولي الدول و/ أو المؤسسات يتسلل أباطرة المخدرات إلى المؤسسات الديمقراطية – في المقام الأول البرلمانات والقضاء والأحزاب السياسية والمكاتب التنفيذية للحكومة (Aning, Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement, 2009, p. 55).

تتميز مثل هذه الحكومات بظهور صور شديدة للفساد السياسي حيث تسيطر مجموعه فاسدة على الدولة بأكملها وتقوم بسرقة الأموال العامة وخصخصتها ويصبح كل عمل تقوم به الحكومة تستهدف تحقيق ربح النخبة الحاكمة أو الشخص الحاكم، وهذا ما يحصل في دول افريقية كثيرة في المؤسسات السياسية في الكونغو الديمقراطية إبان حكم موبوتو تسيسي سيكو، وفي أوغندا إبان حكم عيدي أمين، وفي ليبيريا ابان حكم شارلز تيلور، كانت المؤسسات ضعيفة وحكم الفرد هو الغالب ويزدهر هذا النمط من الحكومات في الدول التي تتمتع بموارد طبيعية حيث يساهم الريع في حفظ بقاء المجموعة الحاكمة، وكذلك الدول التي تتلقى مساعدات خارجية كبيرة وعادة ما تسطر عملية وضع السياسة العامة والقوانين التي تنظم المجال الاقتصادي في مضمونها ما يضمن بقاء المجموعة الحاكمة. (خواص، 2019، صفحة 115).

في المغرب على الرغم من أن زراعة القنب هي من التقاليد القديمة في الريف المغربي الا انها شهدت نقطة تحول رئيسية فقط إنتقل الإنتاج من مرحلة متواضعة نسبيا إلى إنتاج خارجي قوي يشمل

الأسواق الدولية فيليب برودس **philipe broudeusse** و **laina brousse للايينا بروس** أن هذا التوسع في الإنتاج ما كان ليكون لولا تسامح السلطات فشبكات الفساد تسهل عملية تصدير المنتجات إلى إسبانيا وفرنسا . (Botte, 2004, p. 17).

في نيجيريا كما يقول أحد المستشارين النيجيريين أنه " **إنحراف كبير من قبل حاملي النقود**" الكثير من الزعماء السياسيين يحملون ثروة هائلة غير واضحة المصدر وذلك لكون معظمهم يغضون الطرف عن الجريمة والتي يعتبرونها من أفضل مصادر الربح، وهذا يعني أن الجريمة أصبحت قوية في بعض الدول بدرجة أنها أصبحت تهديد سياسي وهذا يشير الى أن بعض الأفراد النافذين يعتبرون الجريمة ليست بتلك الدرجة من الخطر كونها تعتبر مصدرا للدخل فهي تساعد على تخفيف البؤس الذي يساعد على تأجيج نيران الحرب الأهلية.

إن هذا التواطؤ من السياسة في دعم الجريمة المنظمة يتراوح بين عدم الرغبة في إعطاء الأولوية للجريمة المنظمة والتواطؤ الكلي معها، في نيجيريا التصدير غير المشروع للنفط المعروف باسم**Oil Bunkering** يؤكد المراقبون أن هناك الكثير من الأدلة على أنه يتم تصديره من طرف السلطات العليا.

هذا **Oil Bunkering** يعني أكثر من مجرد التصدير غير المشروع للنفط في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا عصابات مسلحه تتنافس للحصول على ما يعرف **التمويل المربح Bunkering Turf** والسيطرة الإقليمية هي أمر ضروري لمثل هذه المعاملات (Locke, 2012, p. 86).

2.2.4. حالة السيطرة اللامركزية والدولة الزبائنية Decentralized control and state patronage

يمكن التعبير عن العلاقات التي تجمع القائد بالاتباع في إطار الممارسة النيوباتريمونيالية من خلال الإستزلام – التعزيب **Patronage-clientélisme** حيث ينطلق الباحث **Medard** من ان ظاهرة الإستزلام تمثل نمطا علائقيا يقوم على التبعية الشخصية، حتى ان هذه الاخيرة استعملت مرادفا للإستزلام، أما التعزيب فيستخدم بمعنى توزيع مواطن الشغل العمومية مقابل خدمات مسدات، إذن هي ظاهرة تستند إلى مبدا تبادل الامتيازات بين شخصين أحدهما الزليم والآخر المعزب، يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة، يعد الأول مالكها والثاني طالبها (بنعبد الله، صفحة 07).

إن الرشوة الصغيرة اليومية قد يكون من أسبابها ضعف رواتب موظفي الإدارة الذين يتم إكتتاب جزء كبير منهم على أسس زبونية، عائلية، قبلية وعرقية، مما يجعل بعض الجماعات القبلية أو العرقية أو الجهوية المعروفة تتحكم بشكل شبه تام في قطاعات كاملة في الإدارة ونظرا لإكتتابهم على هذه الأسس ينزع الموظفون إلى التصرف كأصحاب ريع صغير يدينون بعملهم إلى رب عمل قبلي أو جهوي أكثر مما يدينون به إلى كفاءة ما حتى ولو تظاهروا بالعكس فالراتب في إفريقيا لا ينظر إليه دائما ولا بشكل أساسي بوصفة تعويضا عن عمل تقني معين بل هو طريقة تشتري بها الدولة الطاعة والإمتنان. (Lacher, 2012, p. 22)

للمفارقة، يمكن استخدام الاتجار كأداة لبناء الدولة والدول التي تفتقر إلى القدرة على تقديم التنمية والخدمات للمناطق المهمشة قد تغض الطرف استراتيجياً عن الأنشطة الإجرامية، لا سيما عندما توفر هذه الأنشطة مزايا أمنية واقتصادية من خلال التعاون وإبرام اتفاقيات مع رواد الأعمال المجرمين المحليين، (Ralston & Dechery, 2015, p. 17)

في موريتانيا شهدت السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق معاويه ولد السيد أحمد الطايع مشاركة رفيعة المستوى من المسؤولين الأمنيين ورجال الأعمال في تهريب الممنوعات والأسلحة وقد إستند حكم ولد الطايع على تحالف بين أعضاء **smacid** أولاد بوسياعي وقبائل **rgeyba** وقد كان التحكم في النشاط التهريبي حجر الأساس في تحالفهم .

لقد تم حجز كميات من كوكايين سنوات 2007 و 2008 توضح الصلات بين رموز النظام وتجارة المخدرات حيث تزامنت هذه المضبوطات مع فترة من عدم إستقرار السياسي مارس فيها إعتقالات لكبار الشخصيات بتهم تتعلق بالمخدرات كأداة في الصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة في موريتانيا، في مالي كذلك سعى الرئيس السابق أمادو توماني توري للاستفادة من التهريب لدعم حلفائه الشماليين عرب لمهر وبرابيش في كفاحهم ضد المتمردين الانفصاليين إيفوغا و الطوارق.(Lacher, 2012, p. 30)

إن " إعادة توزيع المستولى عليه " في إطار " الضغط من أجل النهب " الذي تمارسه الأوساط الموسعة للأعيان في الإدارات الإفريقية في ظل الأنظمة السلطوية من خلال تحويل عدة طبقات من السكان إلى زبائن، كانت تبدو في أوقات الإزدهار بمثابة عامل إستقرار سياسي وفي المقابل عندما

تشع الموارد ويمشي النهب أكثر فردية يكون عدم الإستقرار بالمرصاد، على سبيل المثال إستطاع هوفيت بوني **Hofitt pony** في ساحل العاج أن يوزع ريع الكاكاو كما لوكان يوزع ميراثا فحافظ على نظامه لأكثر من ثلاثين سنة، إضطر ساحل العاج إلى تبني خطط للإصلاح الهيكلي أفضت بدورها إلى تدن كبير لقيمة الفرنك الغرب إفريقي، وفي هذا السياق الإقتصادي المضطرب حل **هانري كونان** بيديبه **Henry Conan Bideh** محل هوفوت بويني بعد وفاته عام 1993 وهو ينتمي مثل يونيي إلى عرق الباولي ولم يكن من السهل أن يستمر في إغداق الأموال بسخاء على طبقة الزبانية التي خلفها الراحل وهكذا انكمشت زبونيته لتتجه أساسا نحو سكان جنوب ساحل العاج وخاصة عرقه الباولي وصاحبت هذا التوجه دعاية حول موضوع " العجعجة" مستهدفة أساسا عاجيي الشمال والمهاهجرين الوافدين من دول الجوار الشمالي لساحل العاج لموسى بوركينافاسو، مالينكي مالي، غينيا وأدى الإستياء الشعبي المتصاعد من هذه الإجراءات إلى الإنقلاب العسكري الذي قاده عام 1999 الجنرال **روبرت جوي Robert Joy** وقد اعلن أن الجيش جاء لتنظيف البيت وشن حملة على الفساد لكنه خسر الإنتخابات الرئاسية في أكتوبر عام 2000 أمام **لوران غباغبو Laurent Gbagbo** في إقتراع مثير للجدل وأفضحت التطورات كما هو معروف إلى إندلاع شبه حرب أهلية وإلى تقسييم البلاد. (ولد الشيخ، 2013، صفحة 132) في حين أنه يمكن أن تؤدي هذه الممارسات إلى الاستقرار على المدى القصير، فإنها تقوض الإرادة السياسية للدولة وتخلق ثقافة الإفلات من العقاب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الهشاشة من خلال تحقيق السلام بالاستناد إلى اتفاقيات النخبة بدلاً من التسويات الشاملة.

3.2.4. حالة الدولة المرنة State Resilience

يحدث الإتجار والجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم ولكن لا يترجم دائمًا إلى هشاشة وعدم استقرار وصراع إذ تُظهر بعض الدول مرونة أكبر من غيرها في مواجهة الجريمة، في غرب إفريقيا تمكنت بلدان مثل السنغال، الرأس الأخضر، غانا من إبقاء عملياتها السياسية معزولة نسبيًا عن الاتجار، على الرغم من إجراء القليل من الأبحاث حول مصادر هذه المرونة، هناك بعض أوجه التشابه بين الدول الثلاث أولاً، جميعها لديها أنظمة قضائية سمحت لها بمقاضاة وإدانة أهداف بارزة بدلاً من المجرمين الصغار فقط، في الراس الاخضر تم تفكيك شبكة تهريب الكوكايين من خلال "عملية القارب السريع"، حيث أدى تحقيق معمق إلى إدانة بورصة الرئيس السابق لغسيل الأموال وتم

فصل قائد الشرطة السنغالية مؤخرًا أثناء خضوعه للتحقيق بتهمة الاتجار بالمخدرات وبيعها بالتجزئة ثانيًا، أظهرت الحكومات مزيدًا من الإرادة السياسية في معالجة الجريمة المنظمة على سبيل المثال، في السنغال وغانا، تعمل الحكومات المعنية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (**UNODC**)لإنشاء فرق عمل وبرامج تدريبية مشتركة لتعزيز الخطط الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة (Ralston & Dechery, 2015, p. 12).

جيم فيرون وباربرا والتر يوضحان كيف أن البلدان التي تتمتع بسيادة قانون أكثر فاعلية، وحكومة مستجيبة، وفساد منخفض، وحماية قوية لحقوق الإنسان تعرف خطرًا أقل لظهور النزاع وتكرار حدوث الحرب الأهلية ولكن أيضًا انخفاض خطر ارتفاع معدلات القتل من العنف الإجرامي (de Boer & Bosetti, 2015, p. 19).

في جانفي 2004 تم اعتقال عصابة دولية في غانا استوردت ما لا يقل عن 675 كيلوغرام من الكوكايين تقدر ب 140 مليون دولار، وبعدها بمدة تم إطلاق سراح المشتبه بهم بكفالة تقدر بـ 200000 دولار، مما تسبب في احتجاج كبير في الصحافة، كما اعترض كل من وزير الداخلية هاكمان أوسوأوجيمان Hackman Ourusw والنائب العام بابا اوريسوانكوماف Paapa Ourusw Ankomaf وطالب بحبس المتهمين (UNODC, 2005, p. 25)

إن دراسة الجريمة المنظمة تعني معالجة مسألة هياكل الحكم خارج نطاق القانون نماذج أعمالهم إندماجهم الإجتماعي وكيفية إرتباطهم بسلطات الدولة الرسمية لا تنطوي الجريمة المنظمة على علاقة تصادمية مع الدولة وليست بالضرورة ملزمة بالإنحراف نحو العنف، بدلا من ذلك فإن العلاقة بين الجماعات الإجرامية والدولة تخضع لتغير وتطور هام عبر الزمان والمكان ويتراوحان بين نماذج المفترسة والأنماط الطفيلية التكافلية، في هذا الإطار قد ينظر إلى الجريمة المنظمة على أنها قطاع نشط وليس بالضرورة، قد تجد الجهات الفاعلة الإجرامية حوافز للعمل في الأسواق القانونية في حين قد يكون للجهات الفاعلة الإقتصادية والسياسية القانونية تمام حوافز للعمل في القطاعات الإجرامية (Raineri & Strazzari, 2017)

4.2.4 –قنوات الجريمة المنظمة لتعميق الهشاشة في غرب إفريقيا:

تخلق أنشطة الجريمة المنظمة مجموعة من السلوكات و الأدوات والأفكار لدى المسؤولين الحكوميين و المواطنين تؤثر في سلوكاتهم اتجاه دولتهم وغيرهم من المواطنين، تؤثر على قوة الدولة القومية وتضعها على طريق الفشل منها:

أ. مصدر تمويل وسلاح للمجرمين والجماعات المتمردة:

كنشاط إقتصادي، يمكن أن يدر الاتجار غير المشروع إيرادات كبيرة لأن السلع غير المشروعة ليس لها بدائل في الأسواق القانونية، على سبيل المثال، قد يكون لديهم بالفعل قدرة على الوصول إلى الشبكات غير المشروعة اللازمة لنقل البضائع، نظرًا لأنهم يعملون بالفعل بشكل غير قانوني، فإن الخطر الهامشي للقيام بأنشطة إجرامية جديدة هو أيضًا أقل بالنسبة لهم، لذلك يعد الاتجار مصدر دخل جذاب للجهات الفاعلة التي لا تخشى إنفاذ القانون أو تعمل بالفعل خارج حدود القطاع الرسمي، تورط المجرمين والمتمردين في الاتجار يخلق مشكلتين:

أولاً: يجعلهم أكثر مرونة واستمرارا بفضل أرباح الاتجار (التي يمكن أن تنافس الميزانيات العسكرية، يمكن للمجرمين والمتمردين شراء أصول جديدة تساعدهم في مقاومة رد فعل الدولة العنيف بل إن الإتجار بالأسلحة سوف يمنحهم وصولاً مباشراً – بتكلفة أقل – إلى الأسلحة وهذا يفسر سبب إستمرار النزاعات التي تنطوي على الاتجار في المتوسط بأكثر من خمسة أضعاف تلك التي لا تستمر، يعتبر تمرد شمال مالي عام 2012 مثالًا مثيرًا للاهتمام. قبل النزاع، ربطت بعض التقارير جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتمردة بتجار المخدرات، مما دفع المسؤولين إلى التحدث عن مخاطر "إرهاب المخدرات".

كما تساهم الجريمة المنظمة في تسليح اللاجئين وهو ما يشكل خطرا على الدولة المضيفة **ماريون فرسيا Marion Fresia** يحلل ظاهرة أصبحت اليوم عادية في إفريقيا وهي التجارة غير المشروعة من طرف اللاجئين يتحدث عن تجربة شعوب الفولاني في موريتانيا عندما تم طردهم من بلادهم بعد أحداث 1989 رأوا أنه لابد من الإلتفاف على القيود القانونية المتعلقة بوضع اللاجئين والتي تمنعهم من العمل وحرية الحركة ومن باب أولى الإندماج في البيئة المحلية، يتم التمويل عن طريق القيام بزيارات مضاعفة غير معلومة من أجل الحفاظ على وضعهم كلاجئين في السنغال بينما

يحافظون على مقرهم في مجتمعهم الأصلي، بل وممارسة نشاطهم التجاري بصورة أيضا غير معلومة (Botte, 2004, p. 11)

ب. مكافأة وتعزيز المهارات المتعلقة بالعنف:

في بعض الدول التي تطورت الحرب فيها لتصبح حربا شاملة مثلما الأمر في سيراليون ليبيريا يصبح من الصعب التمييز بين الجريمة المنظمة والعنف السياسي هناك رابطة بين ثلاث عناصر: الفوضى، العنف و الجريمة(Locke, 2012)

تنطوي عملية الاتجار على الابتزاز، الرشوة الاعتداء، القتل واحيانا قليلة فقط على المنافسة – جميع الأنشطة التي تتطلب مهارات "عنيفة" والتي يمكن لمنظمي هذه العمليات دفع ثمنها ارواحهم، في الدول الهشة ومجتمعات ما بعد الصراع التي لديها فائض من العمالة بهذه المهارات استمرار الاتجار فيها يمكن أن يجعل من الصعب تسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، الانضمام إلى عمليات الاتجار له آثار ضارة طويلة الأجل على المسار الاقتصادي للفرد على سبيل المثال يمكن لمشاركة الشباب في الجماعات الإجرامية أن تثبط الاستثمارات طويلة الأجل اللازمة لأداء جيد في القطاع الرسمي ويمكن أن يؤدي لاحقًا إلى معدلات أعلى من البطالة وانخفاض الدخل ، من خلال تشجيع الأفراد على تطوير مهارات تتكيف مع الإقتصاد غير القانوني بدلاً من القطاع الرسمي، قد يؤدي الإتجار بهم إلى حبسهم، مما يحد من آفاقهم الإقتصادية المستقبلية (Ralston & Dechery, 2015, p. 13).

جـ– تقود إلى أنظمة حكم بديلة: حيث تتمتع مجموعات الجريمة المنظمة بعلاقات مستقرة وحتى علنية مع السلطات العامة، التساؤل عن المدى الذي يمكن فيه اعتبار الفاعلين الإجراميين منظمات شعبية أو مقبولة علنًا بمعنى آخر، **إلى أي مدى تمكنت هذه المنظمات من إنشاء نوع جديد من العقد الاجتماعي مع السكان المحليين؟**

يمكن تحديد عدد من جوانب هذه القضية المعقدة لقد قيل إن الجريمة المنظمة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على بعض المجتمعات اذ تقدم الوسيلة الوحيدة للبقاء وبالتالي تكتسب الشرعية أو الاندماج الاجتماعي، قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في المناطق الريفية النائية أو المناطق الحضرية المهمشة للغاية حيث الحضور الحكومي ضئيل، قد تميل المناطق الريفية الفقيرة حيث

المحاصيل أو السلع غير القانونية من بين البدائل القليلة التي تدر الربح والمتاحة للمزارعين والعمال إلى دعم النشاط الإجرامي أو الجهات المسلحة المحلية العاملة في الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، يمكن أن يلعب الاتجار أيضًا دورًا مشابهًا كآلية للتكيف، على سبيل المثال في أمريكا الوسطى في التسعينيات، شكل الشباب المسرحون بعد الصراع وحدات حماية ذاتية وفرت للمجتمعات المحلية التنظيم والحماية في الاقتصادات الحضرية الأكثر تطوراً.

د- تحويل حوافز صانعي السياسات والقادة العسكريين: يغير الإتجار سلوك المسؤولين المحليين على مستويين:

أولاً: يجعل التحول إلى الأنشطة غير القانونية أكثر جاذبية، حيث تزداد فائدة أن يصبح المرء رعاةً للمُتاجِرين مقارنةً بإنفاذ القوانين والحد من الإتجار.

ثانيًا، قد يؤدي ذلك إلى تحويل انتباه صانعي السياسات بعيدًا عن القرارات الهامة المتعلقة ببناء الدولة والاستثمار الإنمائي، إما لأنهم يشاركون في أنشطة الاتجار بأنفسهم أو لأنهم مضطرون إلى بذل جهود أكبر لمواجهة المتورطين في التجارة، هذا يعزلهم بشكل فعال عن احتياجات ورغبات دوائرهم طويلة المدى لوحظت العديد من حالات التواطؤ بين الاتجار والسياسة في جميع أنحاء المنطقة، في غينيا ارتبط ابن الرئيس السابق لانسانا كونتي بشحن المخدرات من أمريكا الجنوبية بالطائرة، واختفى الكوكايين المضبوط بشكل روتيني من الحجز في سيراليون، أُجبر وزير النقل على الاستقالة بعد أن تبين أن ابن عمه استخدم طائرة لشحن 700 كيلوغرام من الكوكايين (Ralston & Dechery, 2015, p. 15).

يمكن للجريمة المنظمة أن تتسلل إلى الأحزاب السياسية ويرجع ذلك أساسًا إلى الإفتقار إلى اللوائح المتعلقة بتمويل الحملات الإنتخابية وغياب دعم الدولة للأحزاب، لذلك تصبح أموال المخدرات أحد الأصول التي لا يمكن رفضها، أشار رئيس سابق لهيئة مكافحة المخدرات في غانا إلى أن بعض السياسيين يتأثرون بتجار المخدرات، وهنا يكون سلوكهم مرهونا بمطالب الجماعة الاجرامية التي يعملون لصالحها (Aning, 2009, p. 05).

يلخص **في .ج. أنجوكو** بشكل جيد انعدام حس المسؤولية الذي يتشكل لدى الحكام وهو الأمر الذي يجعلهم ينصرفون عن شؤون الدولة، والجري وراء المتاجرة غير المشروعة بغرض الربح الذاتي،

خاصة مع كون هذا الجهاز المسمى "**الدولة القومية**" اصلا غريب عن القارة وهو الناجم عن هذا الزرع الإصطناعي الإداري، أنها بيروقراطية إستعمارية أجنبية الأصل تتحكم فيها عاصمة المستعمر البعيدة ويسيرها موظفون لا تعني متطلباتهم وأهدافهم السكان الأصليين، ولم تنشئ تعريفا للمواطنة خارج فضاء التجمعات تشجع ظهور ثقافة غير ملتزمة بالصالح العام فالشؤون العامة تعني في هذا السياق الجديد " شؤون الشخص" أو على أحسن تقدير " عمل الأبيض ". (ولد الشيخ، 2013، الصفحات 126-127)

وتنمية لهذا النوع من عدم الإلتزام، تعمد هذه النخب تعاطي الرشوة ضمن شبكات التضامن والزبونية التي كانت تجدها تربة خصبة لا يمكن الإستغناء عنها في "القبيلة" و"العرقية" اللتين تنزعان لفرض نفسيهما على متنسبيهما الذين يمتازون بمكانتهم أو ثروتهم حيث تجعل منهم عند الحاجة ورغما عنهم " ممثلين لها، وتعتبر الرشوة احد هذه الاساليب غير القانونية للجريمة المنظمة التي تحقق الإثراء وتخرج السياسي عن أهدافه (ولد الشيخ، 2013، صفحة 127).

وهناك أمثلة كثيرة في دول نامية يمكن دراستها والرجوع إليها اذ تحولت جهات نافذة إلى مجموعات إجرامية منظمة تتحدى النظام السياسي من تحت عباءته، وتهدد مؤسسة الدولة والاقتصاد الوطني بحكم تغلغلها في المنظومة السياسية وقدرتها على التنظيم المحكم للوقت الذي تعمل فيه جاهزة على رغم الفوضى التي تحدثها سياسات النظام، هذه المجموعات المنظمة ترفض أن يستقر البلاد على قانون بل تعمل بجدية للحفاظ على الفوضى السياسية والإدارية التي تعيشها البلاد حيث من خلال تنظيم مجموعتها تنظيما محكما يمكنها توظيف تلك الفوضى للمزيد من الفساد، والعلاقات التي تنشأ بين هذه المجموعات خلال عمليات إختلاس المال العام، تطور في العادة إلى شبكات المافيا التي تمارس هذه الجريمة في عالم خاص بها، اما داخل الفئة الحاكمة فهي في استقلالية تامة عنها وتكون اما قريبة من أجهزة الرقابة والأمن أو بعيدا عنها (Lacher, 2012, p. 160) .

هـ- التسبب في الصراع بين الجماعات المتنافسة: يمكن أن يولد الإتجار صراعات على مستويين بين المتجرين أنفسهم وداخل نظام، يمكن لجميع الأنشطة في الإقتصاد غير القانوني أن تولد العنف، حيث لا توجد مؤسسات رسمية لمساعدة إخفاقات السوق، لا يمكن إنفاذ حقوق الملكية والعقود إلا من

خلال ضغط الأقران والتهديدات والعنف، إذا تداخلت هذه الهويات مع خطوط الصدع العرقية أو الدينية أو الثقافية، يمكن أن تؤدي الجريمة إلى تفاقم التنافس بين الجماعات المتنافسة اصلا.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي محاولات الحكومة لتعطيل تجارة المخدرات من خلال القضاء على قادة الكارتل عن غير قصد إلى زيادة العنف، حيث تتنافس الفصائل للوصول إلى مناطق جديدة عندما تتم إزاحة قادة الكارتل الحاليين، في منطقة الساحل أدى نمو التهريب إلى تغيير طبيعة اقتصاد التهريب القديم قد لا تكون مهاجمة المهربين الذين يسحبون السجائر مربحة للغاية ولكن يمكن أن يكون الاعتداء على قوافل الحشيش أو الكوكايين مفيدًا، أدى الخطر إلى نمو أعمال الحماية بين المُتاجِرين والجماعات المسلحة و الذي بدوره أدى ذلك إلى هجمات بين الجماعات المتنافسة وتهجير المهربين غير القادرين على تحمل تكاليف الحماية هناك . (Ralston & Dechery, 2015, p. 17)

إدماج الحكومات الإفريقية للجريمة المنظمة في الإقتصاد الرسمي

تظهر الأبحاث الحديثة كيف أن الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة في إفريقيا كما في أي مكان آخر ليست دائما عنيفة ومتحيزة بشكل علني بل يمكن إستخدامها كأداة للسيطرة الإجرامية وبالتالي لتحقيق الإستقرار، من غير المستغرب أن منح الحماية على أساس خاص وخارجي قد يكشف عن أنماط من التعاون وليس المنافسة مع سلطات الدولة البعيدة وهذا ما قد يساعد على توسيع السيطرة على المناطق الإقليمية الطرفية، ومن المعروف أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة تعمل بنشاط على تعزيز فصل العديد من وظائفها الخاصة لصالح الجهات الفاعلة الخاصة والجنائية بما في ذلك في مجال الأمن، تعتبر منطقة دلتا النيجر وضواحي مالي في شمال وجنوب إفريقيا أمثلة على هذه الديناميكية في العديد من الحالات بما في ذلك في منطقة الساحل والصحراء، تمكنت سلطات الولاية من الإحتفاظ بالنخب المحلية والتقليدية عن طريق غض الطرف عن إنخراطها في الإقتصاديات غير المشروعة مثل تهريب السلع (Raineri & Strazzari, 2017, p. 05) .

يمكن القول أن النيجر لديها واحدة من أكثر الحكومات إنفتاحا، تقدمية وعلمانية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، وواحدة من أكثر الدول طواعية من حيث تلبية شروط المانحين بشأن الشفافية والشمول الديمقراطي، وتوجد به قبيلة الطوارق وهي جماعة عرقية بدوية متورطة في الإتجار غير

المشروع في مناطق شمال وغرب النيجر ومع ذلك وعلى عكس مالي المجاورة وعلى الرغم من الإضطرابات الإقليمية الكبيرة فإن الطوارق لم يقدموا أنفسهم كحل بديل للحكم لكنهم ظلوا مشاركين بشكل إيجابي في الدولة على الصعيد المركزي والمحلي ويرجع هذا النجاح لحد كبير إلى جهود النيجر لتشجيع السياسات الشاملة والتقاسم العادل للموارد وللمجتمع المدني النابض بالحياة والتركيز على التنمية، لذلك بينما تواصل شبكات الجريمة المنظمة تهريب المخدرات والسلع غير المشروعة والمهاجرين عبر البلاد وتوفير الموارد للجماعات السياسية ينظر إلى هذه الإستراتيجية على نطاق واسع على أنها إستراتيجية لكسب العيش وليس طريقة لتمويل الحركات السياسية لأسباب إيديولوجية بحتة، وهو ما يمكن أن يفتح المجال للتواطؤ بين القادة المحليين والجريمة المنظمة إلا أن النيجر تجنبت هذه العقبة من خلال نهجها المتسق لتحسين قدرة المؤسسات المحلية عن طريق تفعيل تقاسم الثروة وفعلا وبدعم من المانحين فإن الحكومة إستثمرت في عدد من المبادرات التنموية وإعادة الدمج الإقتصادي للطوارق في الشمال.

يعتمد إقتصاد النيجر في 80% منه على الزراعة والثروة الحيوانية مما يوفر قليلا من سبل العيش المستدامة للسكان الناشئين، واليورانيوم هو محرك التجارة حيث يمثل أكثر من 70% من الصادرات الوطنية، علاوة على ذلك فان الحكومة تعتمد على مساعدة المانحيين لغالبية مشاريعها الاستثمارية والإجتماعية، لذلك فإن أولويات الدولة المركزية تتأثر بشدة بأولويات المجتمع الدولي، ينتشر هذا الوضع عند المناطق الحدودية لتصبح أقطاب حضرية مثل Agadez في وسط البلاد تعتمد الإقتصاديات المحلية لهذه المراكز إعتمادا كبيرا على التدفقات المرورية، لم يكن للتمويل غير المشروع في النيجر نفس الأثر الضار على وحدة الدولة ويرجع ذلك إلى التمثيل السياسي المتوازن نسبيا والواقع أن الأموال القدرة في النيجر لم تعطل التوازن في التمثيل العرقي الذي يشكل حجر الزاوية لاستقرار البلاد. (Reitano & Hunter, Mitigating the threat of organised crime to Africa's development, 2018, p. 45)

وفي جانب اخر يمكن رغم الدعم الذي تقذمه الحكومة للجريمة المنظمة يمكنها هي ان تكون خطرا على نفسها:

أولاً: يمكن للأنشطة غير المشروعة أن تضعف المجموعة بدلاً من تقويتها، إما من خلال الفساد الداخلي أو عن طريق لفت انتباه وكالات إنفاذ القانون الأجنبية، يمكن أن يؤدي اعتبار التنظيم إجرامي إلى فقدان الشرعية وانخفاض الدعم للجماعة، آثار التورط في الجريمة ليست دائما أحادية الاتجاه وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير معاكس على عمليات الصراع.

ثانيًا: قد تعاني المنظمة من مشاكل التجانس، على سبيل المثال، من غير الواضح ما إذا كان الإجرام يتسبب في اللامركزية وسوء الانضباط، أو ما إذا كانت اللامركزية وسوء الانضباط يتسببان في التورط في الجريمة، هذه القضية تدخل في صلب العلاقة بين الجريمة والنزاع، حيث أن الجريمة "هي نتيجة للحرب، وفي الوقت نفسه، محرك الحرب"، إن طبيعة التعزيز المتبادل لهذه العلاقات السببية ليست بالضرورة إشكالية، مع قيام علماء مثل ماكارينكو ببناء صورة لكيفية تغذية الجريمة والصراع لبعضهما البعض. ومع ذلك، فإنه يشير إلى ضرورة النظر بعناية في السببية العكسية عند تصميم البحث حول هذه المسألة. (Shaw & Mahadevan, 2018, p. 23)

4.4. مكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا

يقدم مؤشر الجريمة المنظمة الخاص بإفريقيا مدى المرونة التي تتعامل بها دول غرب افريقيا مع الجريمة المنظمة و (أنظر الشكل البياني رقم 11 أدناه .)

الشكل رقم (11): مؤشرات مرونة الدول الإفريقية في التعامل مع الجريمة المنظمة

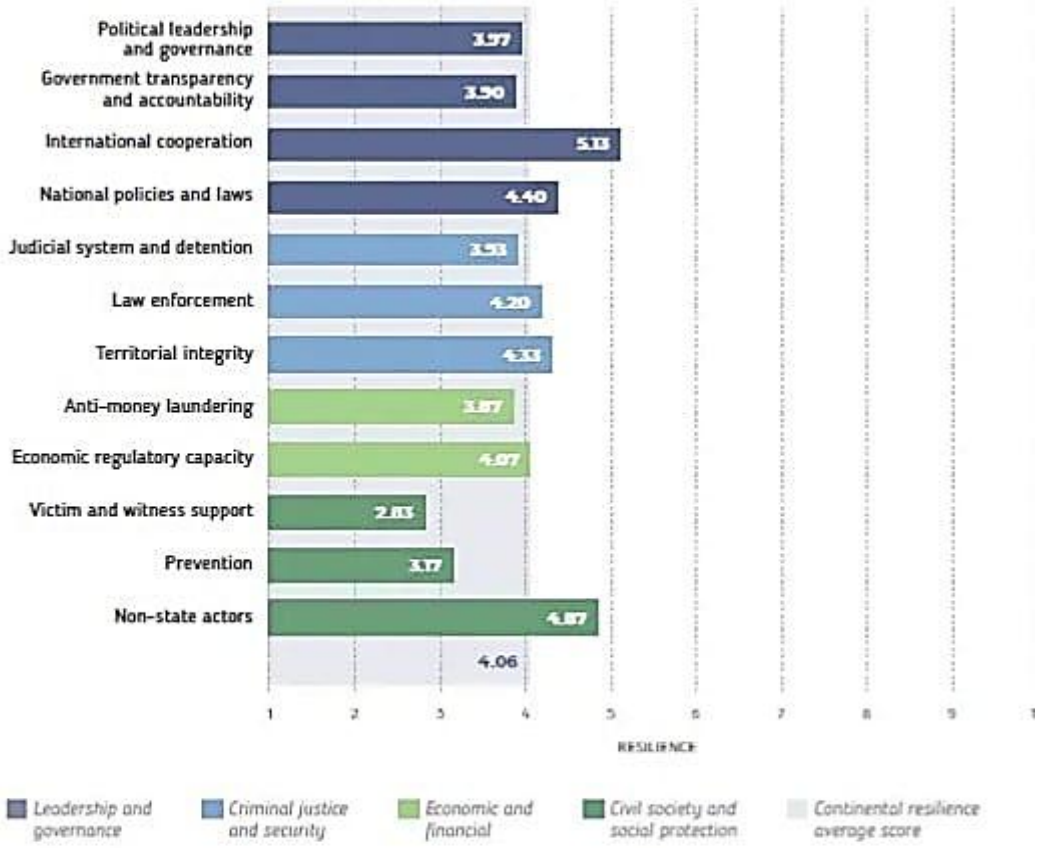

Source: enact.2020,p55

لا يزال من الضروري الاعتراف بأن المرونة في مواجهة الجريمة المنظمة في جميع أنحاء القارة ككل بما في ذلك غرب أفريقيا ضعيفة للغاية، إن خدمات الدعم المتاحة لضحايا الجريمة المنظمة فضلاً عن الحماية المقدمة للشهود وهي سلاح أساسي ضد الإفلات من العقاب محدودة للغاية كما يتضح من متوسط الدرجة 2.83 لمؤشر دعم الضحية والشاهد، وبالمثل فإن الاستراتيجيات التي تهدف إلى منع الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة قليلة ومتباعدة في جميع أنحاء المنطقة سجل الوقاية 3.17 فقط، ومع ذلك فإن القضية الرئيسية التي تم تحديدها في غرب إفريقيا فيما يتعلق بكل

من مؤشري الصمود المذكورين أعلاه هي نقص التمويل المقدم من الحكومات المركزية، مما يلقي بالعبء على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بدلاً من ذلك، لذلك فإن مؤشر الجهات الفاعلة غير الحكومية هو ثاني أعلى مؤشر للقدرة على الصمود يسجل درجات في غرب إفريقيا عند 4.87، مما يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر أو للمساعدة في وضع الشباب على مسار بعيدًا عن العصابات.

تقدم المؤشرات التي تركز على القيادة والحوكمة صورة مختلطة من ناحية يعمل التعاون الدولي بشكل جيد إلى حد ما وهو أعلى مؤشر في غرب إفريقيا (5.13)، وذلك بفضل التعاون القوي بين البلدان داخل المنطقة وكذلك مع الشركاء العالميين في أوروبا والأمريكتين، ومن خلال المنظمات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف، وبالمثل تعد السياسات والقوانين الوطنية (4.40) من بين مؤشرات المرونة الأعلى درجة، مما يوضح أن أسس الاستجابة الفعالة للجريمة المنظمة موجودة في العديد من البلدان .

ومع ذلك فإن الأداء الأسوأ هو مؤشرات المرونة التي يتم بموجبها التركيز بشكل أكبر على الإرادة السياسية للتصدي للجريمة المنظمة، فضلاً عن الانفتاح والشفافية ودرجة الفساد داخل الحكومة، سجلت القيادة السياسية والحوكمة متوسطًا إقليميًا يبلغ 3.97 مع انخفاض الشفافية والمساءلة الحكومية بدرجة طفيفة عند 3.90، سمح انعدام الأمن المزمن في معظم أنحاء المنطقة في الوقت نفسه للجهات الإجرامية بالحصول على موطئ قدم في مجتمعات غرب إفريقيا وقاد الحكومات في كثير من الأحيان إلى إعطاء الأولوية للنزاع والإرهاب على الجريمة المنظمة، تبرز السلامة الإقليمية (4.33) وإنفاذ القانون (4.20) في أهم خمسة مؤشرات للصمود في غرب إفريقيا ، ولكن كما هو الحال مع العديد من المؤشرات هناك اختلافات كبيرة عبر المنطقة لكل من لبنات بناء المرونة المذكورة أعلاه، في عدد من الدول تتمتع وكالات إنفاذ القانون وبالتالي الحكومات بالسيطرة الكاملة على أراضيها، ويتم تسيير دوريات حدودية بانتظام غالبًا بمساعدة دولية وتتواصل الجهود لتحسين الأمن في مراكز البنية التحتية الرئيسية، ومع ذلك ففي بلدان أخرى في غرب إفريقيا تتسم الحدود بسهولة الاختراق – على الأقل بفضل الفساد المتفشي بين مسؤولي الحدود – وفي بعض الحالات أصبحت مساحات كبيرة من الأراضي السيادية خارجة عن سيطرة سلطات الدولة، يشكل نقص الموارد والموظفين والتمويل لوكالات إنفاذ القانون تحديات كبيرة أمام الاستجابة الفعالة للجريمة المنظمة، وكما

هو الحال مع قوات الحدود فإن الأجور المنخفضة داخل قوات الشرطة في جميع أنحاء المنطقة تجعل بعض ضباط الشرطة عرضة لممارسات الفساد من بين مؤشرات المرونة الثلاثة المتعلقة بالعدالة الجنائية فإن النظام القضائي والاحتجاز (3.93) هو الأدنى في غرب إفريقيا، تتشابه القضايا الرئيسية التي تواجه نظام العدالة في معظم البلدان مع تلك التي حدثت في مجال إنفاذ القانون وتحديداً الفساد ونقص الموارد وعدم كفاية التدريب، أخيرًا هناك قطاعات غير رسمية كبيرة في العديد من بلدان غرب إفريقيا والتي تفاقمت بسبب عدم الوصول إلى القنوات المصرفية والائتمانية الرسمية فضلاً عن جائحة COVID-19، على الرغم من الأطر التنظيمية القوية نسبيًا في بعض دول غرب إفريقيا الساحلية الأكثر ثراءً فإن القدرة التنظيمية الاقتصادية لديها متوسط إقليمي منخفض إلى حد ما يبلغ 4.07 كما تم تقييم أطر مكافحة غسيل الأموال في المنطقة على أنها ضعيفة للغاية (3.87). على الرغم من أن العديد من البلدان لديها وحدات استخبارات مالية إلا أنها تعاني في معظمها من نقص التمويل. (ENACT, Africa Organised Crime Index 2021 Evolution of crime in a Covid world A comparative analysis of organised crime in Africa, 2019–2021, 2021)

من أهم صعوبات مكافحة مشكلة الجريمة، تحديد حجم المشكلة بالضبط، أرقام الجريمة خطيرة في جميع البلدان ولكن الإحصاءات الدقيقة يصعب الوصول إليها، فالمنظمات الحقوقية، المؤسسات الرسمية، والهيئات الأممية في إفريقيا ليس لديها القدرة على نشر أرقام شاملة عن الجريمة، المضبوطات، الاعتقالات، الأرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة، خلال ندوة عقدت **بداكار** بتاريخ 2 و 3 أبريل 2004 إثنان من الإستشاريين وجدا بأن هناك صعوبة في إلتقاط البيانات الأساسية من قوات الشرطة على الرغم من مكانتهما الكبيرة في بلادهم، في كل الحالات لجأ الخبيران إلى إستخدام الإتصالات الشخصية في مستويات عليا للحصول على معلومات متعلقة بأنماط الإعتقالات وغيرها من البيانات، وحتى مع كل هذه المجهودات لم يكونا قادرين على الحصول على معلومات، وفي جهة أخرى وجد الخبراء بأن مختلف وكالات إنقاذ القانون لا تتعاون مع الباحثين للتحقيق في مصادر وأنماط تنظيم الأنشطة الإجرامية في البلاد، بل إن هذه الوكالات لا تمتلك معلومات موثوق بها (UNODC, 2005)

تعتمد القدرة على اكتشاف الجريمة المنظمة على وجود قوة شرطة لديها الموارد اللازمة للقيام بهذا العمل الإضافي، كما يتطلب وجود قوة شرطة تتمتع بالمهارات اللازمة لإجراء تحقيقات طويلة الأجل، قادرة على مقاومة التأثير المفسد لجماعات الجريمة المنظمة، التي قد تتجاوز مواردها بكثير موارد إنفاذ القانون(Vermaaten, 2017) .

تم تأسيس مجموعة من مشاريع الأبحاث والمؤسسات لدراسة كيف تؤثر الجريمة المنظمة على الحكم، الأمن والتنمية في غرب أفريقيا على غرار اجتماع مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، مؤسسة كوفي عنان، فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسيل الأموال في غرب أفريقيا GIABA قاموا بتنظيم إجتماع في دكار من 18 إلى 20 أبريل 2012، ضم الإجتماع نحو 40 خبير من حكومات ومنظمات مجتمع مدني متعددة الأطراف كذلك أكاديميين من غرب أفريقيا، أمريكا اللاتينية، منطقة بحر الكاريبي، أمريكا الشمالية، أوروبا وكان الغرض من الاجتماع هو تحديد الأثر الملموس لتهريب المخدرات والجريمة على الأمن التنمية والحكم في غرب أفريقيا، تقييم فعالية (أو/ و) ضعف الإستجابات المختلفة السياسية والعملياتية المنتشرة من قبل الأطراف في ما يتعلق بالتحديات المحددة والناشئة، تحديد نقاط الرئيسية المتعلقة بوضع إستراتيجية للاستجابة (Luntumbue, 2012, p. .02)

إلا أن بداية محاربة دول غرب إفريقيا للجريمة المنظمة كانت من خلال إجراءات قانونية بالدرجة الأولى، لم تنظر في الأسباب الجذرية للجريمة، كما أن وضع الدولة الفاشلة بكل خصائصه لا يسمح لها جراء ضعف أجهزتها القضائية، التنفيذية والتشريعية من أن تنفذ ما توقع عليه من اتفاقيات وما تقره من إجراءات وتشريعات وطنية، فيما يلي سوف نتحدث عن أهم هذه الإجراءات القانونية على مختلف المستويات الإقليمية، الوطنية، الدولية.

1.4.4. الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا

تعمل دول غرب افريقيا من اجل مكافحة الجريمة على عدة مستويات:

أولا: على المستوى الدولي: أكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بتعزيز أجهزة إنفاذ القانون على:

_ تدريب أساسي ومتخصص في تعزيز هيئات إنفاذ القانون، في مجالات مثل تقنيات التحقيق والاستخبارات الأولية، وتقنيات إنفاذ القانون في المطارات والموانئ البحرية وعلى الحدود البرية، وفحص المخدرات، وتفتيش الحاويات والمركبات والطائرات، ومكافحة الأموال غسيل الأموال والكشف عن عمليات الاتجار بالبشر.

_ توريد المعدات والأدوات لتعزيز هيئات إنفاذ القانون: المركبات، وأنظمة جمع بصمات الأصابع المحوسبة، والبرامج المتخصصة، ونظارات الرؤية الليلية، والمناظير، ومعدات الفحص، ونظام تحديد المواقع الأرضية، والماسح الضوئي للجمارك، ومعدات التحليل الجنائي، والمعدات المكتبية.

– توفير معدات وبرمجيات موحدة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بما في ذلك التركيبات الكاملة التي تتراوح من الأجهزة الكهربائية إلى مجموعة الحلول البرمجية التي صممها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استجابة لاحتياجات الشرطة. (ONUDC, 2016, p. 41)

– تنظيم اجتماعات لضباط الاتصال مرتين في السنة في إطار مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الخدمات الاستشارية وبناء القدرات في مجال حفظ الأمن في أفريقيا"، يسمح هذا الاجتماع غير الرسمي لضباط إنفاذ القانون المتمركزين في جميع أنحاء إفريقيا، وكذلك ضباط من مكاتب المنطقة الذين يخدمون في بلدانهم الأصلية، بالالتقاء وتبادل الخبرات والاستخبارات التشغيلية، حول الأعمال الحالية والاتجاهات الناشئة والتهديدات.

– دعم التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وما يترتب على ذلك من تكييف التشريعات الوطنية.

– بناء القدرات من خلال تدريب مسؤولي العدالة الجنائية: سيطور مكتب مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنشطة تدريبية على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية، وتتكون المساعدة المقدمة من تدريب أولي ومستمر، ولا سيما في شراكة مع معاهد التدريب القضائي في المنطقة، وينبغي إدراج الأطر القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في برامج هذه المعاهد للتدريب الأولي للمسؤولين.

– المساعدة الفنية لتعزيز التعاون الدولي في القضايا الجنائية المتعلقة بالإرهاب في المنطقة، لا سيما بين البلدان ذات الأنظمة القانونية المختلفة.

وفقًا لخطة عمل لاس بالماس يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال البرنامج الإقليمي، تهيئة الظروف لأوجه التآزر بين دول المنطقة منها خطة لإنشاء منتدى قضائي إقليمي يغطي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، من المحتمل أن تعمل هذه المنصة على تحسين التعاون القضائي بين دول الساحل وتجهيز القضاة والمدعين العامين في المعركة بشكل أفضل ضد الإرهاب من خلال تطوير وتنفيذ الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب (ONUDC, 2016, p. 42).

ثانيا: التكامل الاقليمي ودوره في مقاومة الهشاشة

لا يزال النهج السائد في معالجة الجريمة المنظمة يركز على **Law-and-order** وهو الذي فشل في تفسير الظواهر فيما يتعلق بالحالات المرتبطة بالشبكات الإجرامية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات وهذا النهج يركز في المقام الأول على الأمن، العقوبات، سيادة القانون ونادرا ما توافق واحتياجات البلدان التي تعاني من قصور شديد في آليات الحكم أو الذين لهم تاريخ من صراع (Locke, 2012). في هذا الجزء تناقش من خلال إستعراض أبرز المداخل النظرية في تحديدها لأهمية وجود نظام اقليمي قوي للتغلب على الهشاشة:

ويمكن أن نستخلص من نظرية العلاقات الدولية أن قدرة النظام الإقليمي على التصدي لعوامل الهشاشة ترتبط بعدة عوامل رئيسية :

– فاعلية الدور النظام الإقليمي في صياغة ميزان قوى النظام الدولي؛

– حجم الاعتماد المتبادل بين النظام الاقليمي والأنظمة الإقليمية الأخرى؛

– وجود الدولة عظمى على مستوى النظام الدولي في النظام الإقليمي (عمار، 2018، صفحة 18)؛

_ مدى رضى دول النظام الإقليمي بحجم المكاسب التي تعود عليها في إطار ميزان القوى الإقليمي الراهن؛

– إدراك دول النظام الإقليمي لوجود هوية مشتركة بينها تحقق لها مصلحة ما لن تحقق بغير حفاظ على وجودها في هذا النظام.

خصائص النظام الإقليمي الذي لديه القدرة على التصدي للهشاشة على النحو التالي :

– **بينية الداخلية للنظام الإقليمي:** والتي تتشكل من مجموع النظم السياسية الإقتصادية الإجتماعية المكونة للنظام تقاس درجة قدرة هذه البنية على التصدي لعوامل الهشاشة بمدى وجود تمدد أو تتقارب فيما بينها خاصة في مواجهة الأزمات ومن ثم يمكن القول أن قوة هذه البنية تستمد بشكل أساسي من الدول المكونة للنظام، ومن أهم العناصر التي تساعد على الإقليم على مقاومة الهشاشة:

_ علاقة تبادلية بين قوة الدولة ودورها الإقليمي بمعنى إمتلاك الدولة لعناصر القوة وتوظيفها بقدر من الرشادة سوف يعزز قيامها بدورها الإقليمي كما أن القيام الدولة بالدور الإقليمي قد يؤدي إلى نمو عناصر قوتها وتعظيمها.

_ تعزيز قدرة النظام الإقليمي على التماسك الإقتصادي يعزز قدرته على مقاومة الهشاشة، وهوما يرتبط بحجم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المكونة له ومدى تنوعها.

_ جهود التكامل بين السياسات الإقتصادية داخل النظام الإقليمي هي التي تزيد من فرص النظام في مقاومة الهشاشة وكذلك لعب دور المؤثر في موازين القوى العالمية (عمار، 2018، صفحة 19)

– **نمط السياسات والتحالفات:** كيف تعمل طبيعة التحالفات داخل الإقليم على تحقيق الأمن الذي يتغلب على الهشاشة، ويميز **باتريك مورغن** بين خمسة أنواع من أنماط تفاعلات الأنظمة الأمنية للإقليم:

الأول: قوة تقيد قوة ويشير هذا النظام إلى الأمن بوصفه توازن القوى داخل الإقليم حيث يرتبط أمن أطراف النظام الإقليمي بدرجة استقرار توزيع القوة بين وحداته؛

الثاني: التوافق بين القوى الكبرى حيث تقع مسؤولية الأمن على عاتق الدول الكبرى في المركب الإقليمي، ويساعد هذا التوافق بين الدول الكبرى على إدارة صراعاتها فضلا عن تعزيز التعاون بشأن القضايا الأمنية؛

الثالث: الإدارة الجماعية متعددة الأبعاد، وهو على النمط السابق لا تقتصر إدارة الأمن الجماعي فيه على الدول الكبرى في النظام، وإنما توضع على عاتق الدول كافة، وتعد المنظمات الإقليمية إحدى صور إدارة الأمن الجماعي في هذا النمط من خلال تعاون الدول في تقسيم الحقائق والوساطة والمصالحة السلام بالإضافة إلى مراقبة أنظمة التسلح؛

الرابع: هو الجماعة الأمنية التعددية وهو نمط لا يستخدم العنف في حل الصراعات الإقليمية، حيث يعمل على تحويل مصادر التهديدات الامنية وترمز التعددية إلى أن الدول لا تزال تحتفظ باستقلالها الوطني؛

الخامس: يدور حول حالة الاندماج بين الدول الأعضاء في الأقاليم من خلال المنظمات عبر الوطنية التي تعمل على خلق الجماعة الأمنية يخضع فيها استخدام الدول للقوة إلى مراقبة هذه الجماعة.

– **صياغة المصالح والهوية الإقليمية :** قد تتبنى دول النظام الإقليمي مفهوما موحدا للأمن الإقليمي، أوقد يكون لكل دولة مفهوم خاص بها، حال اختلافها حول مضمونه، من أجل أمن أكثر إستقرارا لا بد من محاولة خلق مفهوم موحد للأمن، وبالتالي يتمكن من مواجهة التهديدات الأمنية بأقل تكاليف وأكثر جودة وهوما يزيد من القدرة على مواجهة الهشاشة على مستوى الأنظمة الأمنية للدولة. (عمار، 2018، صفحة 20).

يكلف نقل حاوية من كينيا إلى بورندي أكثر من تكلفة نقلها من بلجيكا والمملكة المتحدة إلى كينيا، فمن المتعذر عبور 20% من شبكات البنية التحتية الدولية مثل شبكة الطرق السريعة عبر إفريقيا ويعد الإرتباط بخطوط الطيران هو الأدنى في العالم، ويتركز في حوالي 328 مركزا فقط على كتلة أرضية مساحتها 11,7 مليون ميل مربع تقريبا، مما يجعل السفر بين البلدان الإفريقية مكلفا ويستغرق وقتا طويلا

رغم أن طموح القارة في التكامل هو حلم راود الأفارقة منذ الإستقلال، إلا أن تحقيقه بقى بعيدا إلا من بعد المبادرات التي إعتبرت إستجابة لحاجة إقتصادية لا أكثر مثل خطة عمل لاغوس، معاهدة أجوجا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلا أن فعاليتها تبقى محدودة . (لوبيز، 2016، صفحة 18)

– **تأسيس الإيكواس:** نشأت الجماعات الإقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة إختصارا بإسم إيكواس * (Ecowas) بموجب إتفاقية لاجوس التي وقعتها 15 دولة في 28 ماي 1975 لتحقيق التكامل بين دول الإقليم، خاصة في ظل فشل التجارب التكاملية السابقة فضلا عن وجود بيئة عالمية مؤيدة لفكرة التكتلات الإقتصادية، وقد دخلت حيز التنفيذ في جوان من نفس العام وتم التصديق على البروتوكولات الخاصة بالإتفاقية في إجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات في لومي (توجو) والذي إنعقد خلال الفترة 04 إلى 05 نوفمبر 1976 (شافعي، 2009، صفحة 65)

سنة 1990 أصبحت المنظمة قادرة على التدخل دبلوماسيا من أجل التسوية السلمية للنزاعات أو التدخل عسكريا في حال وجود تهديد للأمن والسير الحسن للمؤسسات وإستقرار أعضائها، حيث وجدت المنظمة نفسها في مواجهة سلسلة من النزاعات الأهلية المدمرة بداية من ليبيريا سنة 1990 وإنتهاء بالنزاع في مالي سنة 2012 وهوما يعكس محاولة إفريقية للتصدي لحالة النزاعات التي تعرفها الكثير من دول المنظمة من دون إنتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين. (عبد الحليم، 2016، صفحة 65)

آليات الإيكواس :

تسعى الايكواس لتحقيق السلم و الامن في المنطقة من خلال القضاء على النزاعات الاهلية و البينية التي انهكت الدول وذلك عبر مجموعة من التدابير نذكر منها:

أولا: آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن:

Protocol Relating To The Mechanism For Conflcit Preventon Management في 10 ديسمبر 1999 وقعت الدول الأعضاء في "lome " بروتوكول خاص بإنشاء آلية للأمن الجماعي أطلق عليها "آلية منع الصراع وإدارته وحله وحفظ السلم والأمن وتسعى الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يأتي:

* وتضم الجماعة في عضويتها وفقا لإتفاقية لاجوس خمس عشرة دولة إفريقية تسع منها فرانكفونية هي ساحل العاج، بينين، غينيا، بوركينافاسو، مالي، موريطانيا، النيجر، السنغال، الطوغو وخمسة أنجلوفونية هي: نيجيريا، ليبيريا، سيراليون، غانا، جامبيا ودولة ليزوفونية هي غينيا بيساو، ثم إنضمت دولة ليزوفونية أخرى للجماعة سنة 1977 هي الرأس الأخضر ليصبح عدد الدول 16 دولة إلا أن موريطانيا إنسحبت سنة 1999

– منع الصراع الداخلي وإرادته وحله في إطار الشروط الواردة في المادة 46 من البروتوكول؛

– تنفيذ المادة 58 من الإتفاقية المعدلة الجماعة الإقتصادية والتي تنص على ضرورة تعاون الدول الأعضاء لحماية السلم والأمن والإستقرار داخل المنطقة وإنشاء نظام لمراقبة السلم والأمن وتشكيل قوات لحفظ السلم داخل المنطقة وكذلك بروتوكول عدم الإعتداء وبروتوكول الدفاع المشترك؛

– دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات منع الصراع الإنذار المبكر حفظ السلم واجهة الجرائم المنظمة عبر الحدود الإرهاب الدولي مواجهة إنتشار الأسلحة الخفيفة الألغام المضادة للأفراد؛

– دعم السلام والأمن والإستقرار داخل الجماعة؛

– دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الدبلوماسية الوقائية حفظ السلم تشكيل ونشر عناصر مدنية وعسكرية لإستعادة السلم داخل المنطقة عندما تكون هناك حاجة لذلك، ووضع إطار ملائم لإدارة الموارد الطبيعية والتي ينتج عنها صراع بين دول الجوار بشكل عادل ورشيد؛

– صياغة وتشكيل سياسات لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والإنتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة. (أبو فخر، 2015، صفحة 131)

ثانيا: البروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الرشيد

هدف البروتوكول التكميلي إلى إستدعاء التحسينات الضرورية للآلية، من خلال التأسيس لرابطة واضحة ومباشرة بين رعاية المعايير للديمقراطية والحكم الرشيد في الدول الأعضاء من جهة والسلام من جهة أخرى، كما حدد البروتوكول المبادئ الدستورية المعروفة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة منها الفصل بين السلطات تمكين البرلمانات، دعم إستقلال السلطة القضائية ومنع أي تغيير غير دستوري من خلال الوصول غير الديمقراطي إلى السلطة والإحتفاظ بها.

كما حدد مجموعة مبادئ متعلقة بالإنتخابات منها الحيادية والنزاهة، إضافة إلى منح الجماعة الإقتصادية دورا فاعلا في مراقبة ودعم الإنتخابات في الدول الأعضاء، من خلال تقديم الدعم والمساعدة في التنظيم وإرسال بعثات إشراف ومراقبة وتقصي حقائق وجمع معلومات لمعرفة الحالة الديمقراطية الحقيقية كذلك حدد معايير تتعلق بدور قوات الأمن والقوات المسلحة في نطاق الإطار الديمقراطي، فأكد أن قوات الأمن يجب أن تكون تحت إمرة السلطة المدنية القانونية، كما حظر عليهم

إستخدام الأسلحة لتفريق المظاهرات السلمية وأن يكون اللجوء للقوة بحدها الأدنى، إضافة إلى إقرارها عقوبات ضد الدول التي بها تجاوز هائل ضد حقوق الإنسان. (أبو فخر، 2015، الصفحات 135-136)

خلال القمة الـ 21 رؤساء الدول والحكومات في أكتوبر 1998 في أبوجا، نيجيريا، أصدرت جماعة دول غرب إفريقيا إعلانًا بعنوان "**شعلة المجتمع**" مراسم – مكافحة المخدرات ولكن على الرغم من الأطر المؤسسية التي كانت معتمدة عمليًا، لم يحدث الكثير" (Aning, Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement, 2009, p. 33)

– قرار بشأن منع ومكافحة تعاطي المخدرات في غرب أفريقيا .

– لتوصية C / 98 بشأن إنشاء صندوق إقليمي لتمويل أنشطة مكافحة المخدرات في غرب أفريقيا.

– مقرر بشأن إنشاء صندوق إقليمي لتمويل أنشطة مكافحة المخدرات.

– قرار بشأن إنشاء مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب إفريقيا (K. & Pokoo, J., 2014)

في أكتوبر 2008، اجتمعت منظمات المجتمع المدني في أبوجا لمناقشة هذه المسألة، "**المخدرات كتهديد أمني في غرب إفريقيا**"، وهو اجتماع وزاري إقليمي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكذلك عقد مؤتمر في **برايا، الرأس الأخضر**، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإتحاد الأوروبي تعهدت مسودة الوثيقة الختامية "بمنح مكافحة المخدرات والجريمة الأولوية التي تستحقها على أعلى مستوى حكومي ... وكذلك في مفوضية الاكواس.

وأدرجت مشكلة الجريمة عبر الوطنية على جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية (**OAU**) في منتصف التسعينيات الا انها حققت القليل من النجاحً في معالجة المشكلة، في ديسمبر 2007، عقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي على مستوى الوزراء وتم عقد مؤتمر منع الجريمة في أديس أبابا، إثيوبيا، كان هذا الاجتماع "لوضع نهج شامل في معالجة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد، غسل الأموال وقضايا الإرهاب، وكانت النتيجة النهائية للمداولات صياغة خطة عمل منقحة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة 2007–2012، هدفها الأساسي ادراج الأمن البشري وتحقيق تحسن

ملموس على الصعيدين الاجتماعي والشخصي، رفاه شعوب أفريقيا والمجتمعات، التركيز على نهج شامل وعالمي يمكن أن يؤدي إلى توثيق التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والوجهة (Aning, Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement, 2009, p. 19).

اعتماد مبادرة دون إقليمية في المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في برايا، الرأس الأخضر، في عام 2008. وتتضمن المبادرة إعلانًا سياسيًا – إعلان أبوجا – (K. & Pokoo, J., 2014, p. 09)، وكان القصد منه أن يكون بمثابة اعتراف مشترك بين القيادة السياسية في غرب إفريقيا فيما يتعلق بحجم آفة المخدرات، وإلى حد ما، الجريمة المنظمة، في المنطقة.

إعلان أبوجا وخطة العمل الإقليمية الخاصة به هما الأطر السياسية والعملياتية الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالجريمة المنظمة، ولكن على الرغم من الإشارات العديدة إلى الجريمة المنظمة، فإن التركيز ينصب بوضوح على المخدرات – وبشكل أكثر تحديدًا، على خفض الطلب على المخدرات (Assanvo, A turning point for West Africa's fight against organised crime?, 2018, p. 16).

بناءً على هذه الخطوات وكوسيلة لمواكبة تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في فبراير 2010 مبادرة داكار التي وقعتها سبعة بلدان في المنطقة، وكان أحد الجوانب الحاسمة لنهج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو ضمان مسؤولية كل دولة على حدة في تنفيذ خطة العمل، استمرت خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى عام 2011، وبينما لا يزال من غير الواضح ما إذا كان التنفيذ قد تمت مراجعته، تم تمديده رسميًا في الدورة العادية الثانية والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في **ياموسوكرو**، كوت ديفوار في فبراير 2013.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تنفيذ الإعلان، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتيسير تصميم وتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا (WACI) وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى توفير المعدات والمساعدة التقنية، والتدريب المتخصص لموظفي إنفاذ القانون في بلدان مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا. (K. & Pokoo, J., 2014, p. 07) هذا مشروع رائد يهدف إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مرحلة ما بعد الصراع (Luntumbue, 2012, p. 04) كانت الخطوة الأولى من البرنامج إنشاء وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية (**TCUs**) في أربعة بلدان تجريبية – كوت ديفوار، غينيا بيساو ليبيريا وسيراليون وفي الوقت نفسه، يهدف برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية إلى تعزيز مراقبة الحاويات في غانا والسنغال، وكذلك في إكوادور وباكستان (K. & Pokoo, J., 2014, p. 08)

تشمل المبادرات الإقليمية المشتركة الأخرى أيضًا:

_ تبني مبادرة العمليات المشتركة لغرب إفريقيا(WAJO)؛

_ تطوير برامج وطنية متكاملة (**NIPs**) لجميع بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

– إنشاء مراكز استخبارات مالية على المستوى الوطني لمكافحة الإحتيال المالي؛

– تسهيل الاتفاقيات الثنائية مع دول معينة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مجالات التدريب والدعم اللوجستي وبروتوكولات تسليم المجرمين؛

_ بدأ مشروع مراقبة المطار (**Aircop**) في كانون الثاني / يناير 2010؛

– برنامج مراقبة الحاويات (**CCP**) بدأ تشغيل البرنامج في عام 2006، ويهدف برنامج مراقبة الحاويات (**CCP**) التابع لمنظمة الجمارك العالمية (**UNODC**) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضًا إلى بناء القدرات في البلدان التي تسعى إلى تحسين الأمن التجاري، وأيضًا تسهيل المعايير والضوابط داخل حدودها والتي تشمل "القدرة على تحديد واستهداف وفحص الحاويات المستخدمة في نقل البضائع غير المشروعة "(لتحقيق الكفاءة التشغيلية، بدأت (**CCP**) مواقع مشاريع في بعض الولايات في غرب إفريقيا مع وحدات مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ (**JPCUs**) وتشمل الجمارك والشرطة وهياكل إنفاذ القانون الأخرى مثل الدرك ووكالة إنفاذ قانون. UZUEGBU) - WILSON, 2019, p. 12)

– **(GIABA)**هو مؤسسة متخصصة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تأسست في عام 2000 ومقرها في داكار، السنغال، تلتزم بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة كما هو مذكور في مجموعة العمل المالي (2019) والتي حددت التدابير الأساسية التي يجب أن تتخذها الدول على النحو التالي:

– تحديد المخاطر ووضع السياسات والتنسيق الداخلي؛

– مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة النووية؛

– تطبيق الإجراءات الوقائية للقطاع المالي والقطاعات الأخرى المعينة؛

– تحديد الصلاحيات والمسؤوليات للسلطات المختصة (مثل التحقيق وإنفاذ القانون والسلطات الإشرافية) والتدابير المؤسسية الأخرى؛

– تعزيز الشفافية وتوافر معلومات الملكية المنتفعة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات؛

– تسهيل التعاون الدولي. (UZUEGBU - WILSON, 2019, p. 13)

– اعتماد الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في 31 تشرين الأول / أكتوبر 1998، وكذلك مدونة قواعد السلوك المقابلة المعتمدة في كانون الأول / ديسمبر 1999، بموجب المدونة الملزمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن أي استيراد أو تصدير أو تصنيع للأسلحة الخفيفة محظور، ما لم تحصل دولة عضو على إعفاء لمثل هذه الأنشطة. (UNODC, 2005, p. 05)

– دخلت إتفاقية الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تم تبنيها في جوان 2006، حيز التنفيذ في نوفمبر 2009، بعد مصادقة الدولة التاسعة عليها، وهي بنين، حتى ذلك التاريخ، كانت مشكلة الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا تحكمها "الوقف الاختياري لإستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة"، تبرر أوجه القصور في هذا النص غير الملزم والذي ينتهك بانتظام إعتماد اتفاقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

– كما تتعهد الدول بوضع قائمة شاملة بمنتجي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحليين وتسجيلهم في سجلات الأسلحة الوطنية، فضلاً عن إرسال البيانات المتعلقة بأنواع الأسلحة وكميتها وإنتاجها السنوي إلى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحظر الاتفاقية من حيث المبدأ حيازة المدنيين للأسلحة واستخدامها والاتجار بها، الدول الخاضعة للعقوبات الدولية والميليشيات غير النظامية والجماعات الإجرامية هي من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة. (Luntumbue, 2012).

– وفي مجال الاتجار بالبشر على وجه التحديد، اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على خطة عمل، على الرغم من أن الخطة ليست ملزمة قانونًا، إلا أنها مصممة لإبراز الصورة السياسية لقضية الاتجار بالبشر، وإرسالها رسالة سياسية قوية مفادها أن هذه الممارسة لن يتم التسامح معها (UNODC, 2005, p. 35)

ولكن رغم كل هذه الجهود تواجه المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العديد من القيود والتحديات:

أولاً: يبدو أن الهيئة الإقليمية غير قادرة على صياغة موقف موحد بشأن الجريمة المنظمة؛

ثانياً: لا يزال التعاون الإقليمي ينقصه بشدة، في حين تكررت الدعوات لتعزيز التعاون في كثير من الأحيان، يجدر التأكيد على الحاجة إلى هذا العنصر الحيوي. (Assanvo, A turning point for West Africa’s fight against organised crime?, 2018)

ثالثا: على المستوى الوطني:

العديد من دول غرب إفريقيا، مثل غانا ونيجيريا وسيراليون وليبيريا وغامبيا لديها تشريعات لإنفاذ قانون المخدرات يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن الماضي، نيجيريا على سبيل المثال، لديها وكالة وطنية لإنفاذ قانون المخدرات(**NDLEA**) ، في حين أن غانا لديها مجلس مراقبة المخدرات (**NACOB**)، ويوجد في ليبيريا وسيراليون وكالات مماثلة تقود الحرب ضد تهريب المخدرات. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات مدفوعة بشكل أساسي بإنفاذ القانون وتواجه تحديات نتيجة استمرار نقص التمويل والفساد الداخلي ومعارك النفوذ التي تقوض مبادئ التنسيق والتعاون بين الخدمات ذات الصلة

مثل الشرطة والهجرة والجمارك والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتخصصة الأخرى التي ينبغي أن تعمل معًا للاستجابة لتحديات الإتجار والإستهلاك على المستويين الوطني والإقليمي.

الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل من غرب إفريقيا لا تتقيد بالحدود، سواء داخل المنطقة نفسها أو خارجها لذا كان لابد ان تكون اليات المكافحة متخطية للحدود، وهوما يسميه أحد المؤلفين "التلاقح الجنائي عبر الولايات القضائية"، تنص المادة 57 (1) من معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن "تتعهد الدول الأعضاء بالتعاون في المسائل القضائية والقانونية"، وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة، تكتسب اتفاقية الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية المؤرخة 29 تموز / يوليه 1992 واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تسليم المجرمين أهمية خاصة، وتُستكمل هذه الصكوك المتعددة الأطراف بسلسلة من الاتفاقيات الثنائية(UNODC, 2005) .

تقييم الإجراءات القانونية:

– عدم وجود التزام سياسي وعدم كفاية الموارد البشرية والمادية والتبادل المحدود للمعلومات بين المشاركون؛

– عدم فهم ديناميات عمل المنظمات الإجرامية، وجدوا بأن هناك ضعف في البحوث الأكاديمية التي تبحث في أسباب المشكلة وتداعياتها نتيجة ضعف قيمة الإستثمار في التعليم العالي.

كما تعتمد شبكة الجريمة المنظمة على السرية والفساد لحماية النشاطات ضد التصرفات الحكومة ووكالات إنفاذ القانون لذلك من الضروري زيادة الشفافية، إنفاذ الالتزامات القانونية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (CIC, 2012).

2.4.4. إعادة بناء الدولة الفاشلة كمدخل لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا:

لقد اثبت الواقع في افريقيا ان الاعتماد على الاجراءات القانونية وحدها امر غير كاف لان الدولة والتي هي الجهة المخولة بتنفيذ القانون اصلا غير قادرة على القيام بوظائفها، وعليه لابد من اعادة بناء الدولة و ذلك بالتركيز على عدة خطوات :

أ. تأسيس جهاز امني قوي: ينحرف النهج الأمني نحو الرد على التهديدات بمجرد ظهورها، بدلاً من منع ظهورها، اذ تميل الجهات الأمنية الدولية إلى معاملة المجرمين المنظمين على أنهم فاعلون سياسيون وعسكريون وبناءً على ذلك، تطور ردود فعل تستند إلى تقييم علاقة هؤلاء الفاعلين ليس فقط بالعنف، ولكن بعمليات صنع الدولة المحلية والإستقرار السياسي، كما تعامل حفظة السلام مع الجريمة المنظمة على أنها مسألة ثانوية وتقنية أثناء النزاع وبعده، وإتخاذ خطوات استباقية لاحتوائه فقط عندما يهدد بخلق عنف عام، أو إسقاط النظام المدعوم من المجتمع الدولي أو إحداث تأثير غير مباشر عبر الحدود، كانت النتيجة هي ترسيخ الفساد والإفلات من العقاب، أصبحت المؤسسات الديمقراطية، واجهات جوفاء، السياسيين الذين يواجهون مجموعات سرية تغذيها عائدات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، في أسوأ الحالات، هناك أدلة تشير إلى أن رجال الأعمال، المجرمين والسياسيين قد أطالوا الصراع المسلح لتوفير الظروف غير الآمنة التي تسمح لهم بإدارة الصناعات غير المشروعة في أفغانستان مثلا إنتاج المخدرات والإتجار بها، في الصومال القرصنة، في منطقة البحيرات العظمى الإتجار بالموارد.

تتطلب الطبيعة غير النظامية للتهديد الأمني في معظم الدول الهشة اليوم نهجًا أمنيًا من مستويين:

المستوى الأول: هو وجود مستمر على الأرض للقوات بأعداد كافية في المراكز السكانية لتوفير الحماية التي تشكل أساس جهود تحقيق الاستقرار، كما ان سلوك القوات لا يقل أهمية عن أعدادهم من خلال العمل على كسب دعم السكان المحليين، وإشراك المواطنين باحترام وإظهار التعاطف بدلاً من الموقف العدائي، يصوغ بناء العلاقات هذا الثقة المركزية لتوليد الدعم الشعبي لجهود تحقيق الإستقرار.

المستوى الثاني: هو الحفاظ على الضغط على قادة المتمردين من خلال إستمرار الضغط المستمر على قادة المتمردين في كل مرحلة من مراحل التنظيم، (Siegle, 2011, p. 07) وهذا يشمل الثلاثي الكلاسيكي نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج الذي يرتبط بإعادة تشغيل الاقتصاد وتوليد فرص العمل.

إن إرساء الأمن يعني أيضًا عمليات حفظ السلام، والتي غالبًا ما تقترن بالإغاثة الإنسانية والطارئة لأن العديد من بلدان ما بعد الحرب لديها أعداد كبيرة من المشردين داخليا، والبنية التحتية المدمرة وتعطل النشاط الاقتصادي، الأمن هو مقدمة ضرورية للاستقرار من ناحية الحوكمة يتطلب إعادة إرساء الأمن التعامل مع الشرطة، الجيش والوحدات شبه العسكرية والميليشيات الخاصة من خلال مزيج من إعادة البناء، الاحتراف، الإصلاح والحل، بالنسبة لمعظم مجتمعات ما بعد الصراع فإن الإشراف المدني على الأمن يكون من قوى مدنية ضعيفة أو غير موجودة، تشكل قوات الأمن غير الخاضعة للمساءلة والفاسدة و/ أو التخريبية حواجز رئيسية أمام شرعية الدولة واستعادة الخدمات الأساسية وغالبًا ما تساهم في إعادة إشعال الصراع (Brinkerhoff, 2005, p. 24).

المقاتلين السابقين سوف يجدون طريقة "كيف يكسبون المال"، أظهرت ليبيريا، سيراليون، غينيا وساحل العاج بوضوح شديد أن الاقتصاد الأسود هو ملجا المقاتلين السابقين، يمكن أن يوفر تهريب المخدرات أو الانخراط ضمن الجماعات الإرهابية أو العصابات الإجرامية "بدائل" لهم، يجب على السلطة المؤقتة تشكيل الشرطة لتأمين الأمن العام على المدى الطويل(Rada, 2007, pp. 07-08) .

فيما يتعلق ببناء الجيش يقول اللواء الفرنسي **فرانسوا لوكدانت François Lecointre** القائد الأول لبعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي في حوار مع مجلة **جون أفريك jenne Afrique** لدينا هدف طموح إلى حد ما يتمثل في تجديد الجيش المالي وإعادة تشكيلة وبناءه بحيث يصبح فعالا من الناحية العملياتية ويحترم سيادة القانون في آن واحد وتحقيقا لهذه الغاية تقوم مهمتنا على ركيزتين

– بعثة تعمل من أجل التدقيق وتقديم الخبرة والمشورة للسلطات العسكرية المالية من ناحية؛

– بعثة تدريبية من ناحية أخرى.

يجب أن يصبح هذا الجيش أحد ركائز الدولة المالية الحديثة، تعمل القوات الأوروبية على تدريب الفئات المختلطة اثنيا، التي يتوزع أفرادها على مجموعة من الأفواج، إن خبرة بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي يمكن أن تسهم في نوع من الإندماج الإثني والوجداني الذي يحتاجه الجيش بشدة، وفي حديثه خلال مؤتمر في بروكسل تحدث لوكوانت عن حاجة القوات المسلحة المالية إلى أن تعمل بمثابة بوتقة الدولة وأوضح أنه رغم عدم تدخله في إعتبارات إثنية فهذه المسألة تطرح نفسها، تستخدم بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي على سبيل المثال اللغة الفرنسية على

الرغم من أن العديد من الجنود لا يتحدثونها وهذا ربما يجعل اللغة عاملا موحدا لأن اللغة لا ترتبط بأي جماعة إثنية على وجه الخصوص كما ذكر أن هناك ما بين 130 و150 من الطوارق في الكتيبة الأولى التي شكلها بعثة التدريب التابعة للإتحاد الأوروبي في مالي وتأكد الفرنسيون من أن هناك توزيعا متساويا نسبيا لهم في كل مكان لضمان عدم عزلهم وإنعزالهم (شوركين، 2017، صفحة 98).

يشمل إصلاح القطاع الأمني عموما :

–بناء القدرات بين لجان الرقابة البرلمانية، الأهلية، الجهات الفاعلة في الإدارة مثل وزارة المالية، ووزارة الدفاع؛

–إدارة قضايا الموارد البشرية الحرجة التي تواجه قوات الأمن، مثل الإنصاف في التوظيف و الترقية؛

–إعادة إضفاء الطابع المهني على القوات الأمنية، بما في ذلك فصل الاختصاصيين المدنيين وظائف الشرطة والدفاع الخارجي وإعادة توجيه أجهزة المخابرات إلى حماية الدولة وسكانها بدلاً من النخب السياسية؛

– إعداد القوات الأمنية لأدوار ومهام جديدة مثل مهمات بناء السلام ومساعدة المجتمع المدني، أو مكافحة الجريمة عبر الوطنية (N’Diaye & Bryden, , Security Sector Governance in West Africa: Turning Principles to Practice, 2005, p. 05) .

تحفز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي لممارسة ضغط مستمر على الحكومات للإلتزام لالتزاماتهم، يعتبر الرأي والعمل الجماعي بين المجموعات الإقليمية النشطة بمثابة نقطة ضغط قيّمة ويقلل من تعرض النشطاء المحليين للخطر. كما أنه يوفر الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في بيئات صعبة وخطيرة.

كان التطور المثير للإهتمام وغير المسبوق هو إنفتاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتأثير من المجتمع المدني في غرب إفريقيا. كانت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منفتحة لمتابعة الشراكات مع مجموعات المجتمع المدني، مما أدى في مايو 2003 إلى قرار الأمين التنفيذي بإنشاء وحدة تنسيق المجتمع المدني داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما تم

إنشاء منتدى المجتمع المدني لغرب إفريقيا ليكون بمثابة واجهة تفاعلية مع وحدة التنسيق في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (N'Diaye & Bryden, , Security Sector Governance in West Africa: Turning Principles to Practice, 2005, p. 19)

ب. إعادة بناء المؤسسات شفافة وقانونية.

ظهر مفهوم مضادات الهشاشة على خلفية كتاب صدر سنة 2012 لصاحبه نسيم طالب الذي حمل عنوان "**مضادات الهشاشة مكتسبات اللانظام**" إذ طرح مقارنة مغايرة لإتجاه العلاقة بين الهشاشة والفوضى من خلال دحض إفتراضين أساسيين هيمنا على دراسة هشاشة الأنظمة على النحو التالي:

أولا : إن حالة الهشاشة يترتب عليها آثار سلبية تتجسد أقصى أشكالها في إنهيار الدولة كليا وإمتدادا لهذا المنطق فمن البديهي إفتراض أن الدول غير المستقرة التي تتعرض لصدمات تؤثر فيها توصف بأنها هشة، لكن هذا الإفتراض ينهار إذا ما قورنت سوريا التي بدت مستقرة قبل إندلاع الحرب الأخيرة فيها بلبنان الذي يشهد صدمات متتالية دون أن يسقط في أتون حرب أهلية، إن ما آلات اليه الدولة السورية أثبتت أنها كانت اضعف من لبنان وأن استقرارها كان هشا.

ثانيا: يقوم إقتراب الهشاشة الذي تسيد دراسة الأنظمة على أن الصدمات ذات طبيعة لحظية بحيث يتوقف دورها على إختيار درجة الهشاشة التي تعتري النظام والكشف عنها إن وجدت لتختفي مرة أخرى من معرض التحليل والمخالفة تؤكد أطروحة مضادات الهشاشة أن الأحداث والصدمات التي يتعرض لها النظام بشكل مباغت وهوما يطلق عليه إسم البجعات السوداوات تلعب دورا فعالا في إعادة تشكيل النظام ووحداته في مرحلة ما بعد الأزمة أو الصدمة وهوما يجعل لها أثرا ممتدا يتجاوز مرحلة الإصطدام بالنظام ويسقط عنها سمة اللحظية التي ارتبطت بها في ظل مفهوم الهشاشة (متولي السيد ، 2018، صفحة 06)

يحذر روبرت بيتشيتو Robert Pechito من أنه لفعل الأشياء بشكل صحيح في الدول الهشة يجب أن تكون الأمور على ما يرام، وان أفضل طريقة لتجنب فشل الدولة هو منعه، وأفضل طريقة لمنع ذلك هو دعم النمو الاقتصادي، وفق البنك الدولي البلدان منخفضة الدخل معرضة حوالي 15 مرة أكثر للصراع الداخلي.

يمكن للقوة المتدخلة أن تؤثر على بناء المؤسسات من جانب العرض، يتم إنشاء السلطة المؤقتة الحكومة، وإعادة تشكيل النظام السياسي، الدستور، ولكن من المهم جدًا اكتساب الولاء تجاه المؤسسات داخل المجتمع التي لا يمكن إدارتها من خلال فرض قيم وأنظمة دخيلة، الولاء المذكور أعلاه، والأعراف، والتراث الثقافي للمجتمع، والمعرفة المجتمعية المتراكمة تؤثر على تطوير المؤسسات. (Rada, 2007, p. 08)

إن عملية بناء المؤسسات هي تقليدية بامتياز، لأن هناك مطالبة في كل مجتمع نحو أشكال معينة من المؤسسات، لا يمكن للمؤسسات أن تتطور على عكس هذا الادعاء، ليست هناك حاجة لذكر أن المؤسسات يمكنها التأثير على جانب الطلب وتشكيله وتغييره أيضًا، لكن على الجانب الآخر، في بعض الأحيان، لا تستطيع "المؤسسات الجيدة" تطوير المطالبة بالاستدامة أو تؤدي حتى إلى تنامي الظواهر غير الديمقراطية داخل المجتمع .

الصحيح أن المجتمع يحتاج إلى نوع من الهوية المشتركة التي تتجلى تجاه المؤسسات، بدون "**الولاء الديمقراطي**" لن تكون المؤسسات مستدامة، يطرح الافتقار إلى التقاليد المحلية للمؤسسات الديمقراطية السؤال عن مدى قابلية فكرة تعزيز الديمقراطية في الدول ما قبل الحداثة .Rada, 2007, p) (09 ولكي تحقق الدول هذا لابد ان تكون المؤسسات شرعية وفعالة:

-**إعادة بناء الشرعية:** تشير الشرعية إلى قبول النظام الحاكم وتتضمن إعادة تشكيل الشرعية توسيع المشاركة والشمولية، و الحد من عدم المساواة، وخلق المساءلة، ومكافحة الفساد وإدخال التنافس (الانتخابات)، تقديم الخدمات الذي يرتبط ببعد الفعالية هو أيضًا مهم لإرساء الشرعية، علاوة على ذلك تشمل هذه الفئة الإصلاح الدستوري وإعادة إرساء سيادة القانون والتصميم المؤسسي (وكذلك تنمية المجتمع المدني، يُعتقد على نطاق واسع أن الديمقراطية هي نظام الحكم الذي يتمتع بأقوى أشكال الشرعية في جميع أنحاء العالم ومع ذلك، فقد ثبت أن الطريق إلى التحول الديمقراطي في العديد من البلدان متعرج.

يشكك آخرون في التوقعات بأن البلدان الخارجة من الصراع ستكون قادرة على تحمل العدد الهائل والتعقيد في المهام الملازمة لبدء التحول الديمقراطي، هناك بعض الشكوك في أن نموذجًا

موحدًا نسبيًا للتحول الديمقراطي يمكن تطعيمه بنجاح في مجتمعات لها تواريخ وتقاليد قد تكون غير مضيافة لمثل هذا الإنتقال (Brinkerhoff, 2005, p. 05).

يحذر **جاك سنايدر Jack Snyder** و **إدوارد مانسفيلد Edward Mansfield** من المبالغة في تقدير إمكانات العمليات الديمقراطية لتأمين السلام في دول ما بعد الحرب، قد تؤدي الخطوة المتسارعة لإدخال السياسات الانتخابية أو القواعد الديمقراطية في أعقاب الحرب إلى مزيد من العنف والفشل الديمقراطي، قد يكون من الضروري أولاً إنشاء أو تعزيز إدارة الدولة أو نظام قانوني عادل أو تأمين وسائل إعلام مفتوحة. (IDS, 2007, p. 02)

-**إعادة بناء الفعالية:** يجادل **ديبايان باسوراي Debian Pasurai** وريتشارد جولي **Richard Jolly** بأنه لكي تكون الدولة فعالة، يجب أن تسترشد بمفهوم "الأمن البشري" الذي يعالج المصادر السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لإنعدام الأمن إلى جانب التهديدات المادية، الأولوية الثانية هي الحاجة إلى إنشاء قدرة أساسية للضرائب كما يوضح **جوناثان دي جون Jonathan Djon** إن نظام الضرائب ضروري لأي تسليم طويل الأجل للخدمات بما في ذلك الأمن، كما أن طابع الإجراءات القضائية أمر أساسي بالنسبة للشرعية طويلة الأجل يجادل **كلارنس دياس Clarence Dias** بأن هذا ينطوي على إرساء سيادة القانون وكذلك توفير الوصول إلى العدالة من خلال الآليات التشاركية، ويرى **توبياس ديبيل Tobias Debell كونراد شاتر Konrad Schutter** كذلك بأن الأنظمة القضائية والحكومية تحتاج إلى أن تستند إلى الأعراف الأصلية والتقليدية في كثير من الأحيان إذا أرادت الدولة ضمان شرعية فعالة على المستوى المحلي. (IDS, 2007, p. 02)

تقلل الشرعية ادعاءات المظالم السياسية التي يمكن أن يستخدمها المفسدون للتحريض على مواجهة القيادة الحكومية، تتضمن فعالية الدولة تقديم السلع والخدمات العامة للسكان بدءًا من حمايتهم من العنف المنظم، لا تترجم الشرعية تلقائيًا إلى فعالية، لكن سمات المساءلة والشمولية والإستجابة المتأصلة في الحكم الشرعي تميل إلى توليد أداء أكثر فعالية، ومع ذلك، فإن نقطة البداية بالنسبة لمعظم الدول الهشة هي قيادة سياسية غير تمثيلية وغير فعالة .

يتم ترسيخ الشرعية السياسية بأكبر قدر من السلطة من خلال الحصول على تفويض شعبي من خلال انتخابات تشاركية تنافسية، يحافظ القادة السياسيون على شرعيتهم من خلال الإلتزام بالقانون

وتطبيقه بطريقة عادلة، وبناءً على ذلك إذا كانت الظروف تقتضي إجراء الانتخابات، فيمكن أن توفر زخماً هائلاً لعملية الاستقرار من الضروري أن يدرك المؤيدون الدوليون أن الانتخابات هي بداية عملية إعادة الإعمار وليست نهايتها. (Siegle, 2011, p. 08)

من مفارقات سياقات ما بعد الصراع عدم التسرع في الانتخابات، غالبًا ما يكون المناخ السياسي في هذه المواقف شديد الاستقطاب، والتحول السريع إلى المنافسة الانتخابية سيكون في صالح الهياكل القائمة، إذا كان ذلك ممكناً سيكون من الأفضل أولاً وضع قواعد اللعبة التي تضمن الحقوق الأساسية والحماية للأحزاب الخاسرة والتي توفر حوافز لبناء تحالف بين الطوائف، في العديد من المجتمعات التي حُكمت بشكل استبدادي منذ فترة طويلة، هناك حاجة أيضًا إلى تطوير سجل تصويت موثوق به، وإنشاء لجنة إنتخابية مستقلة.

وتتضمن تحقيق الفعالية كذلك تعزيز هياكل الحكم المحلي لأن المشهد السياسي على المستوى الوطني في الدول الفاشلة التي مرت بأزمة قد يستغرق وقتًا طويلاً لتسويته، في حين يوفر الانخراط على المستوى المحلي فرصة لتمكين الممارسات بدلاً من الانتماءات السياسية للسياسيين.

يتم بناء ثقة الجمهور من خلال إنشاء الحكومة لسمعة الصدق في بياناتها، هذا سوف يتطلب الإقرار بوقوع الأخطاء متبوعًا بتحقيقات شفافة لتحديد الأسباب ومعالجة المشكلات، لقد اعتاد العديد من السكان في سياقات الدول الفاشلة على الدعاية التي يطلقها قادتهم السياسيون، كما يوفر بدء حوار استشاري شامل مع الجمهور فرصة للاستماع إلى الأولويات والاهتمامات والاقتراحات من المجتمعات المحلية يجب أن تكون هذه المشاركة من منظور محلي وليس دولي، يجب أن تكون هذه الحوارات باللغات المحلية وأن تستخدم شخصيات محترمة ووسائل إعلام يمكن الوصول إليها، الأفعال بالطبع تتحدث بصوت أعلى من الكلمات، إن الإنفاق الحكومي على الطرق، والتعليم، والصحة، والزراعة، والأمن، ومشاريع الطاقة، أو الأنشطة الأخرى التي يُنظر إليها على أنها تولد فوائد ملموسة للسكان تكتسب ثقة الجمهور، وبالمثل فإن الشفافية في عملية وضع الميزانية تبني الثقة في أن الموارد العامة تُستخدم لصالح الأغلبية (Siegle, 2011, p. 09).

في معظم البلدان، تعتمد الخدمات الأساسية الفعالة على وظائف وقدرات أكثر من الحكومة ولكن القطاع الخاص والمجتمع المدني حاسمان أيضًا

هناك ثلاثة دروس إضافية تتعلق بالتسلسل والأطر الزمنية لإعادة الإعمار:

أولاً: التركيز المبكر على الديمقراطية والانتخابات يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الإستقرار وتجديد الصراع، لأن الأجواء غير مهيئة.

ثانيا: إن استئناف النمو الاقتصادي يتطلب وضع أساسيات اقتصاد السوق، ولكن يجب القيام بذلك، ليس كضرورة أيديولوجية.

أخيرًا: يتطلب ضمان إعادة بناء الحكم على المدى الطويل الاهتمام بالعدالة والانقسامات الاجتماعية والحد من الفقر لتقليل احتمالات الانقسام المجتمعي والعودة إلى الصراع (Brinkerhoff, 2005, p. 06).

يجب على الحكومات العمل مع جميع قطاعات المجتمع من خلال عملية التعلم والمراجعة النقدية والمساعدة المتبادلة بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الاكاديميون، المنظمات الاقليمية والدولية ووسائل الاعلام كلها جهات فاعلة فعالة (CIC, 2012, p. 22).

-علاقة الدولة والمجتمع ودورها في مقاومة الهشاشة :

إن تصور العلاقة بين المجتمع والدولة يتأثر بـ اكتمال عود الدولة ومدى التقاء المجتمع الى ما يكفي مع مقومات الثقافة السياسية الجديدة بتحويله الى طرف وند في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجدي.

تشير **أرندت Arendt** إلى أن درجة الهشاشة تختلف لطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني وإن الديمقراطية الحقيقية ما هي إلا مفاوضة بين الهويات والاختلافات في المجال العام وهذا ما أطلقت عليه **أرندت ظهور الهشاشة بالعمل بشكل مستقل عن مجال الدولة** أي الإنفصال بين طرفي الدولة والمجتمع.

كما تبلور البعد الاقتصادي للهشاشة تماشيا مع تأثيرات العولمة التي أدت الى ظهور نوع جديد من البطالة يطلق عليه " **بطالة المستبعدين** " والتي تضعف من المشكلة في ظل غياب عدالة التوزيع

الثروة والسياسات الاحتكار وفي هذا الإطار يعرف كل من **بهالا Bhala ولابير Labir** الهشاشة بتراكم آثار العولمة في قلب الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتي تستبعد الأفراد والجماعات تدريجيا من مراكز القوى والموارد والقيم (مجيب، 2018، صفحة 13) .

في إطار دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدول النامية تبرز دراسة **أودونيل O'Donnell** التي يذكر فيها أن نموذج الدولة في الدول النامية والعالم الثالث تشكل في معظمها نموذجا أطلق عليه **البيروقراطية الأوتوقراطية** تحاول فيه الدولة إعادة تعريف مجتمعها على أسس الاستعباد والهشاشة مما يلغي قاعدة الشرعية التي ينبغي أن تبنى على أساسه أي دولة، وهنا تمحي أية وساطات بين الدولة والمجتمع مما يكرس الدولة الهشة ويزيد مخاوفها من دور الجموع المستبعدة والتي من الممكن أن تنشط فجأة، ومن ثم يمكن وصف هذا النمط من الدولة بأنها في حالة باحث دائم عن شكل ديمقراطي كمحاولة لتحقيق الشرعية فيها يسمى **الحنين للديمقراطي**.

يتضح أن جلدية العلاقة بعد الدولة والمجتمع تتأسس على ضرورة وجود دولة قوية لإستمرار الديناميكية وحركية المجتمع، غير أن طبيعة العلاقة بين الدولة ومجتمعها تؤثر مباشرة في الجماعات المكونة للمجتمع ومطالبها داخل الدولة حيث تبرز دراسات العلاقة التمكينية ان جاز التعبير بين الطرفين ومناعة للهشاشة كما أنها تحدد طبيعة المطالب التي تتبناها هذه الجماعات دون ضمانة لنهاية الظاهرة كون مسبباتها لا تعود فقط للضعف الداخلي للمجتمعات أو تراجع دور الدولة بقدر ما تتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى.

أن تتبع خصائص المجتمعات الضعيفة تبين أنها من أبرز مظاهر الهشاشة ومسبباتها والناتجة عن طبيعة العلاقة الصفرية مع الدولة من جانب، وغياب تمثيل مختلف الفئات والجماعات من جانب آخر، أما المجتمعات القوية تكون لديها مناعة أكبر ضد الهشاشة وتبقى قادرة على تكييف الصمود وتمارس قدرة أعلى في التصدي للأزمات، كما أن أطروحة المجتمعات المضادة للهشاشة يمكن النظر إليها سواء على مستوى المرونة والإستيعاب المجتمعي أو التماسك والتضامن على مساعدة الدولة ومن ثم استقرار إقليميا ثم الانتظام كمضاد الفوضى على النظام الدولي ولعل أطروحة المجتمع المضاد للهشاشة تسعى الى استمرار أداء المجتمع للوظيفة نفسها محافظا على بنيتة الداخلية وهويته الأصلية

وقادرا على تحقيق المرونة والتماسك وفي الوقت نفسه مشجبا للتغييرات والصدمات عن طريق آليات تفعيل استراتيجيات التكيف الملائمة (مجيب م.، 2018، الصفحات 14-15) .

ج. العمل على تحقيق التنمية

في إطار تتبع العلاقة السببية بين وضع الدولة وحالات الصراع قامت إحدى الدراسات بقياس تأثير الحرب على وضع التنمية في القارة الإفريقية، وقد إختارت الدراسة 16 دولة إفريقية خاضت تجربة الحرب الأهلية خلال الفترة (1960-1983) وهي نيجيريا، إثيوبيا، تنزانيا، المغرب، السودان، غانا، أوغندا، موزمبيق، أنجولا، زيمبابوي، تشاد، بوروندي، زامبيا، الصومال، موريتانيا وغينيا بيساو وأوضحت نتائج الدراسة إختلافات ملموسة ففي حالة الدول غير المتحاربة تميز نمط التنمية بتحقيق معدل أسرع لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض أكبر لمعدل وفيات الاطفال مقارنة بنمط التنمية المحقق في الدول المتحاربة (عثمان، 2006، صفحة 48) .

صرح الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2006 قائلا "لا يمكن تصور أمن بدون تنمية ولا يمكن تصور تنمية بدون أمن، وبالتالي لا يمكن الاقرار لا بوجود أمن ولا بوجود تنمية حقيقية مادامت حقوق الانسان لا تحترم، حيث أكد على أن حالة اللا أمن المرتبط بالصراعات المسلحة في افريقيا تعتبر واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية في القارة كما أنها تعتبر السبب وليس النتيجة للفقر الذي ينخر شعوب القارة.

تزايد إهتمام الإقتصاد في الآونة الأخيرة بمعالجة قضية التصميم غير الجيد للسياسات الإقتصادية والذي ممن شأنه أن يزيد من إحتمالات إندلاع الصراعات في الدول النامية منخفضة الدخل، كما أكدوا على ضرورة أن يأخذ صانعوا القرار في إعتبارهم أن السياسات الإقتصادية يمكن أن تعزز أو تضعف من العقد الإجتماعي بين الدولة والمواطنين، مما يؤثر بالضرورة على دعائم وأسس الإستقرار والسلام الإجتماعي والسياسي في المجتمع، وفي إطار تحليله للإقتصاد السياسي لحالات الصراع والحروب الأهلية إرتكب المجتمع الدولي العديد من الأخطاء نتيجة عدة أسباب، وأول هذه الأسباب هي أسباب منهجية تتمثل في تجاهل القيام بتحليل إقتصادي للدول التي تعاني من الصراع والحروب، إما نتيجة وضع فرض ضمني مسبق بعدم وجود إقتصاد بالأساس عندما تكون الدولة في حالة حرب، ومن ثم لا تكون هناك سياسة إقتصادية بعينها تعد السياسة الملائمة، أو نتيجة إفتراض

أن الاقتصاديات في حالات الحروب ما هي ألا حالات مماثلة لأي اقتصاد يتعرض لصدمة خارجية سلبية ومن ثم تكون السياسات الملائمة مماثلة لنظيرتها المطبقة في حالات السلم، وكلا الوضعان خاطئان بصورة واضحة لأن فترة الصراع والحرب تشهد استمرارا لإجراء كافة المعاملات الاقتصادية كما أن الأفراد يستمرون في السعي وراء وسائل لكسب العيش لضمان البقاء من ناحية، ومن ناحية أخرى في فترات الحروب يحدث أن تقوم الأطراف المتحاربة باستخدام موارد المعونة كأداة للحرب بدلا من الإنتفاع بها في دعم معيشة الفقراء وتقليل التكاليف البشرية للحرب وهذا سبب آخر لعدم فهم المانحين، للسياسات الإقتصادية للصالحة لحالات الحرب (عثمان، 2006، صفحة 55) .

إن الجريمة المنظمة ليست مجرد "فاعل" أو "عامل"، ولكنها إستراتيجية يستخدمها رجال الأعمال والعسكريون والسياسيون لاكتساب القوة والاحتفاظ بها وممارستها داخل اقتصاد سياسي عنيف، يتمثل التحدي الذي يواجه بناة السلام في كيفية إزالة العنف من ذلك الاقتصاد السياسي، وأخذ رأس المال الاجتماعي والسياسي الذي طورته مجموعات الجريمة المنظمة وإدخاله في الدولة، وبالتالي تعزيز الدولة. (Cockayne, 2011).

بما أن الموارد قوة، فإن مسألة من يتحكم في تمويل التنمية سيكون له بصمته، تاريخيا تتدفق معظم موارد التنمية من خلال الحكومات المركزية، لذلك فان وجود قيادة غير خاضعة للمساءلة على المستوى الوطني سيؤدي إلى تفاقم المشكلة، إن توجيه الموارد من خلال الحكومة لمجرد أنها الحكومة على افتراض أن ذلك سيسهم في الاستقرار هو أمر ساذج (Siegle, 2011, p. 12).

من جهة أخرى لا يمكن للاقتصاد أن يعمل بدون المؤسسات الديمقراطية السليمة التي تحمي السوق عادة ما تكون البلدان الضعيفة غير ناضجة بما يكفي للانفتاح الاقتصادي، المنطق الموضح أعلاه لا يعني أن على مجتمع المانحين الابتعاد عن عملية إعادة البناء، عليها فقط أن تجد التوازن السليم حتى لا تجعل البلد المستهدف أكثر اعتماداً على المساعدات وكذا حماية الدولة من إخفاقات السوق (Rada, 2007, pp. 10-11)، ومن بين الإجراءات الواجب إتخاذها:

السيطرة على التضخم: يمكن القول إن التضخم المتفشي هو العامل الإقتصادي الأكثر زعزعة للاستقرار في حالة تدهور الحالة الهشة أو حالة ما بعد الصراع، يؤدي الارتفاع السريع في الأسعار الناجم عن زيادة العرض أو انخفاض الثقة في العملة إلى انخفاض حاد في دخل الأسرة ومدخراتها.

التمويل: إن خلق فرص العمل هو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار، الوظائف تولد الدخل، يضخ الدخل رأس المال في الأسواق المحلية، ويحفز الطلب على السلع والخدمات على هذا النحو، فإن الوظائف لديها القدرة على معالجة تصورات المظالم والافتقار إلى البدائل، كما أنها تخلق فوائد اجتماعية أوسع، بما في ذلك الشعور بالروتين والحياة الطبيعية وهو تأثير نفسي حيوي، تعد برامج العمل في القطاع العام واسعة النطاق وكثيفة العمالة وهي من أكثر الوسائل فعالية لخلق الفرص على المدى القصير ومع ذلك، ولكن هذه المبادرات ليست مستدامة على المدى الطويل بدلاً من ذلك، يتطلب توفير فرص عمل مستدامة وجود قطاع خاص نشط.

الإهتمام بوضع النساء: تعاني النساء بشكل غير متناسب في السياقات المتأثرة بالنزاع من حيث فقدان الدخل والتشرد وانعدام الأمن الشخصي والعنف الجنسي، نظرًا لأنهن غالبًا ما يكن ربات الأسر ويدعمن العديد من أفراد الأسرة الآخرين، فإن خلق فرص دخل موثوق بها للنساء له أيضًا فوائد استقرار مهمة (Siegle, 2011, p. 12).

لا تعد مشاركة المرأة الشاملة في مفاوضات السلام مسألة حقوق متساوية وحسب بل هي مسألة تجعل من صنع السلام أمرا مستداما، والنساء كمجموعة هن من بين الفئات الضعيفة التمثيل في مفاوضات السلام، في سنة 2010 وجد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن النساء يشكلن أقل من 10% من المفاوضين وأقل من 3% من الموقعين على إتفاقيات السلام وعلى نحو لا يبعث على الدهشة نجد أن الإشارة إلى النساء في إتفاقيات السلام ضئيلة بصورة غير متكافئة وفقا للدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع وفي دراسة أعدتها جامعة أولستر سنة 2010 إعتمدت فيها على فحص 585 إتفاقية سلام موقعة بين 1990 و2010 وجد أن 16% فقط من إتفاقيات السلام قد ضمنت إشارة إلى للنساء وجاءت الحالات التي تمت فيها الإشارة إلى النساء ضعيفة خاصة من حيث النوعية (نيلسون، 2011، صفحة 06).

مشاريع كثيفة العمالة: على سبيل المثال، جمع القمامة، تنظيف الأدغال، صيانة الطرق، بناء قنوات الصرف، غرس الأشجار، صنع الطوب وجمع الصخور لمشاريع البنية التحتية، وما إلى ذلك) نظرًا لأن هدف المبادرة هو تعبئة اليد العاملة.

الزراعة: بما أن الزراعة عادة ما تكون كثيفة العمالة، فإنها يمكن أن تستوعب عديد العمال غير المهرة ويجب أن يكونوا قطاعًا ذا أولوية لبرنامج الاستقرار بالإضافة إلى الوظائف، يتمتع القطاع الزراعي بفوائد إستقرار أخرى للاقتصاد، بما في ذلك الغذاء لتعظيم هدف الإستقرار.

الموارد الطبيعية: تعتبر ستين في المائة من البلدان الثمانية والعشرين المدرجة على أنها الأكثر ضعفاً في مؤشر هشاشة الدولة التابع لمركز السلام غنية بالموارد الطبيعية، الافتراض الشائع بأن هذه الموارد ستكون نعمة للتعافي ولكن بتركها في الأرض، لان هذا من شأنه أن يقطع التدفق من الإيرادات التي تغذي دورة تعميق الفساد عادة ما تكون هناك ضغوط سياسية هائلة لمواصلة الاعتماد عليها، خاصة إذا كانت البنية التحتية الاستخراجية موجودة بالفعل لذلك، يجب أن يكون التركيز على إنشاء آليات للمساءلة للمساعدة في استخدام هذه الإيرادات لغايات إيجابية، قبل البدء في استخراجها.

تقوية المؤسسات المالية المحلية: تعاني الدول الفاشلة عادة من ندرة المؤسسات المالية التي توفر للمواطنين خيارات لإدارة المدخرات والائتمان، وهذا بدوره يقيد بشدة الوصول إلى رأس المال لبدء الأعمال التجارية الصغيرة (تحفيز التوظيف)، يتطلب إنشاء مؤسسات مالية دائمة ويسهل الوصول إليها معرفة عميقة بالسكان المحليين، كما يستلزم أيضًا إنشاء وسائل لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وخلق حوافز لسداد القروض وتحديد الرسوم ومعدلات الفائدة ومستويات قروض مستدامة مالياً وضمن إمكانيات العملاء الريفيين في الغالب، تستغرق هذه العمليات وقتًا وتتطلب خبرة قطاعية أظهرت التجربة أن محاولات بناء المؤسسات المالية الريفية بسرعة وبدون الخبرة المطلوبة تأتي بنتائج عكسية في أغلب الأحيان، كما أن تشجيع تطوير جمعيات الأعمال الصغيرة سيعزز المؤسسات المالية المحلية، توفر آلية جماعية لحماية الشركات الصغيرة التي تُحرم من الحصول على الائتمان، الأرض أو التراخيص، يعتبر أصحاب الأعمال الصغيرة عمومًا قوى استقرار، علاوة على ذلك فإن إنشاء شبكات أعمال مستقلة عن سيطرة الحكومة أمر مهم بشكل خاص في السياقات التي طالما كان هناك تركيز للسلطة فيها (Siegle, 2011, p. 10).

التعليم: بكل ما يعنيه من بناء للقدرات على المدى الطويل ،هناك حاجة إلى استثمار بشري ومالي لتطوير قدرات أكثر استدامة في الوحدات المتخصصة، اللجان البرلمانية، الأحزاب السياسية، الخدمة

المدنية، المجتمع المدني ووسائل الإعلام، اكتساب القدرة على إنجاز البحوث المنهجية في مجالات مختلفة لاسيما فيما يتعلق بالتأثير الاتجار غير المشروع على الحكومة والتنمية (CIC, 2012, p. 15).

التعليم إذن هو أولوية عليا أخرى للجمهور، ولأهداف الاستقرار، سيشرك النظام المدرسي الذي يعمل على نطاق واسع شريحة كبيرة من الشباب في أنشطة بناءة على أساس مستمر، الروتين اليومي الذي يتم إنشاؤه على هذا النحو للعديد من الأسر له تأثير نفسي مستقر على المجتمع من خلال خلق شعور بالعودة إلى الحياة الطبيعية، تضيف الأعداد الكبيرة من المعلمين وموظفي الدعم المشاركين في إدارة نظام مدرسي إلى الإستقرار الإقتصادي والثابت، (Siegle, 2011, p. 06).

لقد كانت الجريمة المنظمة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية في أهداف التنمية المستدامة **SDGs** التي تحدد جدول أعمال للتنمية يؤكد على "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة وتعزيز إستعادة الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع الأصول أشكال الجريمة المنظمة "

وبالمثل يحدد جدول أعمال الإتحاد الإفريقي 2063 وهو الإطار الرئيسي لتحقيق الأولويات التنموية للقارة الافريقية يحدد الجريمة المنظمة كتهديد للتنمية ويقوض سياسات الحد من الفقر وتعزيز النمو الإقتصادي، بل يهدد أيضا الحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي، البيئات المستدامة، بناء مجتمعات آمنة وشاملة تعزيز الصحة العامة، ورفاهية الشعوب.

هناك مفارقة للتنمية في إفريقيا حيث يمكن للإقتصاد غير المشروع تقديم أفضل النتائج الممكنة للتنمية، و يمكن كذلك للتنمية أن تسهل الجريمة المنظمة، اذ تشير الدراسات حول تطور الجريمة المنظمة في إفريقيا إلى أن التنمية والنمو الإقتصادي بدلا من مكافحة عوامل النشاط الإجرامي المنظم يؤديان إلى تفاقمه وتطوره في كثير من الأحيان وذلك بسبب المجالات المفتوحة جدا للتجارة العالمية الموانئ والمطارات، يمكن أن تصبح محورا للإقتصاد غير المشروع في المقابل يمكن للإستثمارات في تحسين البنية الأساسية التجارية لإفريقيا أن تزيد من خطر الوقوع فريسة للجريمة المنظمة في القارة في غياب آليات الرصد والمراقبة الملائمة، هذا لا يعني أن مكافحة الجريمة المنظمة ينبغي أن تكون الأولوية الأولى للتنمية في إفريقيا لكن الفشل في إدراك أن التنمية تنطوي على مخاطر وأن الجريمة

المنظمة قادرة على التوغل في الفجوة بين النمو الإقتصادي، الحكم والتنمية يعوق تحقيق هذه الأهداف ذاتها

إذا كانت أهداف التنمية المستدامة ستحقق إمكاناتها في إفريقيا وإذا أريد تحقيق الروح الحقيقية لجدول أعمال 2063 يجب أن تكون هذه التنمية "آمنة من الجريمة " (Reitano & Hunter, Mitigating the threat of organised crime to Africa's development, 2018, p. 11)

د. الحاجة إلى الاستدامة: لا يمكن الوصول إلى التنمية المستدامة أو الديمقراطية المستدامة بدون تماسك المجتمع، ستكون الدول التي تم تشكيلها حديثًا هشة للغاية، يحتاج المرء فقط إلى تذكر الانقسامات الموجودة مسبقًا لتعميق العداء العرقي أو الديني مرة أخرى، يدعم البناء الفعال للأمة تنقية الثقافة وإضفاء الطابع العالمي على الاختيار وإضفاء الطابع الإقليمي على الذاكرة، بينما يركز بناء الدولة على المؤسسات، وتعزيز القدرات، والمساعدة اللوجستية، وتقوية الممارسة الإدارية، وقبل كل شيء توفير الأمن لإقليم الدولة، أما كونك عضوًا في أمة فله خاصيتان: خاصية قانونية وأخرى نفسية، السمة القانونية تعني المشاركة القانونية والسياسية في العمليات التي تمثل أهدافًا مشتركة أو تنتج سلعًا مشتركة، اما الخاصية النفسية فهي آلية عاطفية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف نبني الديمقراطية في مجتمع منقسم بشدة، اقترح **ليجفارت Lijphart** حلاً في مقالته الصادرة عام 1969 يسمى الديمقراطية التوافقية، إن توافقية ليجفارت تعني تقاسمًا حقيقيًا للسلطة يتجسد من خلال الفيتو المتبادل للمجموعات المجتمعية المختلفة، يعتقد ليجفارت حقًا أن النخب قادرة على تخفيف حدة التوتر بين المجموعات وداخلها، أساس هذا الاعتقاد هو القوة، وهذا يعني أن النخب مهتمة بالحفاظ على الهيكل التوافقي الديمقراطي لأنه يشير إلى أساس سلطتها (Rada, 2007, pp. 12-13).

في 21 كانون الثاني 2009 يتحدث ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الذي يركز على التطورات الشاملة والعابرة للحدود في افريقيا وأشار إلى أن الكثير من الأسباب الجذرية للنزاعات في عدد من بلدان غرب أفريقيا لا يزال يتعين معالجتها بصورة فعالة ودائمة على الرغم من إحراز التقدم الكبير في توطيد السلام والإستقرار في غرب أفريقيا إلا إنه أشار إلى بعض الشواغل المحددة في المنطقة، كما أكد على إلتزام قوات حفظ السلام لغرب افريقيا و هو شهادة على الإرادة السياسية القوية لقادة دول

غرب إفريقيا وشعوبها لتعزيز جهود بناء السلام وهوما ادى الى تراجع العنف من حيث النطاق والمستوى في جميع أنحاء المنطقة دون إقليمية وأنه لا توجد نزاعات مفتوحة في غرب افريقيا إلا أنه لا تزال توجد تحديات كبيرة مثل التغيير غير الدستوري والعنيف للحكومات بوصفه أخطر التهديدات.

أما المخدرات فقط أقر التقرير أنها في انخفاض نعم لكن الحالة ستظل مضطربة ما لم تتم معالجة ظروف الضعف الكامنة في المنطقة كالفقر، التخلف، قصور الحوكمة، كما أكد على أن المنطقة ليست سوى معبرا للأنشطة غير المشروعة وأن المخدرات توجه الى أوروبا وحث البلدان الغنية عن التوقف على إستغلال المنطقة (مكتب الامم المتحدة لغرب أفريقيا، 2008، صفحة 73).

يشير الواقع إلى ضرورة وجود نهج منقح لبناء السلام في ضوء الآثار البعيدة المدى التي تربط بين الجريمة المنظمة، الصراع والتطرف العنيف، إذ أصبح واضحا أن التقنية القائمة على إنفاذ القانون وحدها ليست كافية يجب أن يركز نهج بناء السلام على النتائج المرجوة من بناء السلام التماسك الإجتماعي، الثقة، شرعية الحكومة حيث تزدهر الجريمة المنظمة، الصراع و التطراف عندما تكون الدولة ضعيفة وحيث يوجد نقص في الوصول إلى العدالة وضعف تقديم الخدمات وبالتالي تكون مسؤولية المجتمع الدولي تعزيز قدرة الدول المسؤولة والمرنة القادرة على توفير كل من الأمن والخدمات العامة لجميع المواطنين، مع ملاحظة يجب أن تكون إجراءات العدالة الإنتقالية قائمة من أجل تمكين التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة وملاحقتها قضائيا عندما تتعلق بجرائم الحرب.

كما أنه لابد من الاشارة الى ان المهمة محفوفة بالكثير من العقبات فالبعثات ليست مستعدة جيدا للإلتزام طويل الأجل المطلوب لبناء القدرات وعلاقات الثقة مع الجهات الفاعلة المحلية خاصة عندما أصبحت الشبكات الإجرامية شركاء في الجريمة مع القطاعين العام والخاص، العوامل المساهمة في هذا التحدي هي في كثير من الحالات الظروف الأمنية التي تمنع موظفي البعثة من مغادرة مجمعهم مما يصعب التواصل مع الممثلين المحليين تحتاج البعثات إلى قدرات تحليلية لتحديد الشركاء الجديرين بالثقة، لن ينجح بناء المؤسسات عندما تتسلل هذه الشبكات وتقوض المؤسسات الحكومية قد يؤدي الفشل في إقامة علاقات موثوقة إلى دعم أولئك المتورطين في الجريمة المنظمة دون إهتمام ببناء السلام أو أي شكل من أشكال الحكومة الشرعية . (ALTPETER, 2015, pp. 01-02)

كما أن تصنيف الجماعات لمتمردين أو إرهابيين أو مجرمين له عواقب بعيدة المدى تتجاوز كثير الدلالات المفاهيمية حيث يتم قبول التفاعل مع الجماعات المتمردة السابقة التي هي جزء من عملية سلام رسمية على الرغم من أن نفس المجموعة قد تشارك أيضا في تهريب المخدرات لتمويل نضالها السياسي، في الوقت نفسه هناك القليل من الدعم للمحادثات مع الجماعات التي ينظر إليها على أنها جزء من الشبكات غير المشروعة.

حتى عندما يسمح للبعثة بالتعامل مع المنظمات الإجرامية فإن الموارد المخصصة والموظفين ذوي الخبرة والمعرفة ضعيفة، تفتقر البعثات في كثير الأحيان إلى القدرات التقنية للإستجابة بفعالية للجريمة المنظمة ومتطلبات إنفاذ القانون في السياسات التي تحل فيها المنظمات الإجرامية محل الدولة من خلال تقديم خدمات معينة يجب أن تؤخذ في الإعتبار العواقب غير المقصودة والتي قد تكون ضارة لإتخاذ إجراءات ضدها (ALTPETER, 2015, pp. 03-04).

خاتمة الفصل الرابع:

يشكل إقتصاد الصراع والفساد نقطة الوصل الهامة بين الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة في غرب إفريقيا فقد أكد الواقع تأثير هذه الأخيرة على الصراعات الأهلية التي تعتبر سمة هامة للدولة الفاشلة غرب إفريقيا من أجل إطالة أمدها والإستفادة من حالة الفوضى التي تسود أثناء النزاعات لتمرير نشاطاتهم الإجرامية.

إن التأسيس لهذه الأنشطة غير المشروعة يتم بمساعدة ظاهرة الفساد والترهيب وكلاهما مدمر لأمن الدولة، بل ويحولها إلى منظمة إجرامية في حد ذاتها وهو ما يؤكد إستدعاء أمراء الحرب والمتمردين في بعض الدل للظفر بمناصب سياسية.

إن كل هذا يعني أن محاربة الجريمة المنظمة لا تتم إلا بإعادة بناء هذه الدول الفاشلة والإنتقال بها إلى أنظمة ديمقراطية شرعية وفعالة ذات قاعدة إقتصادية قوية كما أنها قادرة على توفير الأمن لشعبها دونما الحاجة لأي أطراف داخلية أو خارجية من خلال تأكيدها على إحتكار العنف المشروع.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه للعلاقة بين الجريمة المنظمة والدولة الفاشلة اتضح لنا حجم التهديد الذي يشكله تفاعل هذين المتغيرين على الأمن العالمي من جهة وعلى الدولة القومية في حد ذاتها، فبينما كان من المفروض مساعدة الدول الفاشلة على العودة لأداء وظائفها واحتكارها للعنف المشروع، أصبح المجتمع الدولي يواجه خطرا آخر قادم من هذه الدول وهو الجريمة المنظمة التي استغلت الضعف ضمن أجهزة الدولة الفاشلة لتحقق قفزات هامة على مستوى التنظيم والأرباح.

لكنه وعلى رغم هذا الإختلال الذي التي تعانيه الدولة الفاشلة فقد توصلنا إلى:

-لا يمكن فهم الدولة الفاشلة إلا إذا أعيد تعريف الدولة نفسها بإعتبارها ديناميكية إقليمية مع دورات طبيعية للتوسع، الإنكماش، الإنهيار والتجديد، كما ذكر "**مارتن دور Martin Door**" فمن الممكن بالفعل إعتبار الإنهيار جزءا من عمليات إعادة تشكيل الدولة وتشكيلها "

-التأكيد الدائم على مركزية الدولة باعتبارها اللبنة الأساسية للنظام الدولي، حتى عندما تنهار الدول لم يتم التشكيك في حدودها وشخصيتها القانونية، هذه الدول "الوهمية" "الفاشلة " "الرخوة" "الضعيفة" " الهشة " أيا كانت تسميتها لم تفقد عضويتها في المنظمات الدولية، وظلت علاقاتها الدبلوماسية قائمة، على الرغم من عدم قدرتهم على الدخول في التزامات تعاهدية جديدة، إلا أن معاهدات القانون الدولي التي أبرموها لا تزال سارية، علاوة على ذلك فانه من غير المقبول إقرار أي تدخل خارجي قسري خارج المظلة الاممية.

-تشكل الدول الفاشلة عامل ارباك للمجتمع الدولي من حيث التأثيرات الخارجية لعدم الاستقرار داخلها، ذلك أن عدم قدرة الدولة على السيطرة على كامل إقليمها يعرضها لمواجهة منافسين تحت دولاتيين من متمردين وانفصاليين يسعون لإقامة كيانات موازية تتمتع بالسيادة واحتكار العنف المشروع، أو جماعات إجرامية تستغل غياب رقابة الدولة على بعض المناطق والمؤسسات لتطوير نشاطاتها دون أن تتعرض لخطر الاعتقال والمتابعة القضائية.

كما ساعدتنا هذه الدراسة في التعرف على الطريقة التي تعمل بها الجريمة المنظمة داخل الدول الفاشلة:

-أحدثت التطورات في تكنولوجيا الاتصالات تغييرات كبيرة في الطريقة التي تعمل بها الجريمة المنظمة في العديد من البلدان بغض النظر عن مدى قوة هذه الدول وقدرتها على القيام بوظائفها،

–لقد أثبتت الجريمة المنظمة أنها صناعة مرنة ومتنوعة قادرة على التكيف في مختلف الظروف فهي تستفيد من البنوك، التحويلات المالية وشبكة المواصلات داخل الدول ذات الانظمة الاقتصادية القوية والتي تتمتع باستقرار سياسي يشجع على الاستثمار الذي تستغله لإقامة مشاريع تساعدها على تبييض الاموال التي تحصلت عليها عبر عملياتها غير المشروعة، كذلك الدول الفاشلة والمتأثرة بالنزاع معرضة لخطر الإفتراس أكثر من قبل المجرمين الذين يجعلون منها مسرحا للتدريب، التخفي و التهرب من المتابعة القضائية وكذا تجنيد الأعضاء.

–تؤثر الجريمة المنظمة على قدرة الدولة على تقديم السلع العامة والخدمات و هو ما يقوض في النهاية شرعية الدولة بسبب استغلال المجرمين للفساد، المحسوبية والرشوة لاستقطاب المسؤولين داخل الدولة للتغطية على عملياتهم، كما يمكن أن يقوض فعالية عمليات حفظ السلام، فضلا عن تهيئة الظروف التي من شأنها أن تعرقل تطوير المؤسسات الديمقراطية على المدى الطويل، تتنوع أسباب وجود الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في الدول الفاشلة وترتبط بشكل أساسي بما يلي:

– توسع الشبكات الإجرامية الأكثر مرونة وديناميكية في جميع أنحاء العالم من خلال استغلال الهياكل الاقتصادية العالمية؛

– الاقتصاد السياسي المحلي للدول الفاشلة الذي يسمح لـ الجريمة المنظمة بالعمل هناك؛

– السياق الاجتماعي للدول الفاشلة الذي يمكن أن يسمح للجريمة المنظمة، بمجرد إنشائها، بإدامة عملياتها.

إن أحد أهم تأثيرات الجريمة المنظمة على الدولة هو الضرر الذي تلحقه بجودة إدارتها من خلال ادخال المسؤولين في دائرة من الفساد يتورط فيها اغلب القائمين على الدولة، حيث تواجه الدولة المتأثرة بالفساد المستشري فقدانًا للشرعية يمكن أن يعرض للخطر قدرتها على البقاء في السلطة اذ تتسلل الجريمة المنظمة إلى التكوين الهيكلي للنظم السياسية، ويتغذى على نقاط الضعف ويزيد الهشاشة في النهاية، وهكذا تم تحديد الجريمة المنظمة كأحد أسباب فشل الدولة ، على الرغم من وجود بعض النقاش حول ما إذا كان الجريمة المنظمة هي سبب أو نتيجة لهشاشة الدولة والنزاع في نهاية المطاف.

ترتبط المستويات العالية من الجريمة المنظمة والفساد بمستويات منخفضة من التنمية البشرية، تشير هذه النتيجة إلى الحلقة المفرغة للفقر التي يتم استغلالها بسبب تحالف الجريمة المنظمة والفساد، كما يؤدي توطيد شبكات المحسوبية إلى تقويض مصداقية مخططات إعادة توزيع الثروة وتفاقم ديناميات الإقصاء، يمكن أن يمهد هذا الطريق أمام نزاع جذري يستدعي ظهور مصادر بديلة للعدالة ، بما في ذلك المصادر الدينية، لتحل محل نظام سياسي علماني يُنظر إليه على أنه فاسد بطبيعته، وغير خاضع للمساءلة.

على الرغم من أن سبب وجود الجريمة المنظمة هو الربح، فإن وسائل العمل تساهم في أزمة الحكم وفشل الدولة، حيث تدعم التجارة غير المشروعة العنف والفوضى من خلال تمويل الجماعات المسلحة المتورطة فيه وتوفر حافزًا اقتصاديًا لاستمرار الصراعات وبديلا لتوفير مداخيل ثابتة للمواطنين بعيدا عن الاقتصاد الشرعي.

وبطريقة أقل وضوحًا، تعمل المنظمات الإجرامية على تعزيز وتوسيع الفجوة بين الدولة والمواطنين من خلال توفير المنافع العامة التي لا تستطيع الدولة غالبًا توفيرها على راسها الفرص الاقتصادية والأمن، يمكن أن تمتد العواقب السياسية السلبية لتقسيم العمل هذا لتشمل دعم الجماعات المتمردة عندما ترتبط بوسائل البقاء التي لا تستطيع الدولة توفيرها أو لا توفرها، خاصة إذا كان يُنظر إلى الدولة على أنها تهديد لمثل هذه الوسائل أو على أنها غير شرعية، حتى عندما يتم التعرف على العواقب السلبية للاقتصادات غير المشروعة، فقد يكون من الصعب للغاية القضاء عليها، خاصة بمجرد أن تترسخ داخل الدولة نفسها.

تبين تجربة مكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا أن الحل لا يتوقف عند مجرد إبرام إتفاقيات، أو شن حملة اعتقالات لعناصر الجماعات الاجرامية وإنما لا بد من البحث عن حلول أعمق خاصة وأن الجريمة المنظمة تجد قبولا شعبا داخل المنطقة مما قد يزيد من حدة الأحقاد إتجاه الدولة في حالة المتابعة القضائية لهؤلاء المجرمين، وعليه لابد من البحث عن الأسباب الجدرية التي تدفع المواطنين إلى الانخراط ضمن جماعات الجريمة المنظمة والقضاء عليها من خلال:

-إعادة بناء الدول الفاشلة من خلال إعادة تأسيس وتقوية الابنية والهياكل العامة، بحيث تكون قادرة على تحقيق التنمية وبناء سلطة ذات سيادة تحتكر استخدام العنف المشروع، وكذا التركيز على تحقيق بدائل اقتصادية مشروعة ضمن نظام اقتصادي مستدام، متوازن يوفر فرصا اقتصادية متساوية للجميع حتى يتم القضاء على العوامل التي تحفز الجشع، التظلم، "واستغلال" الحاجة .

-وكذا إصلاح النظام القضائي الذي يعزز من شرعية الدولة لدى المواطنين فيقوى ولائهم للمؤسسات الرسمية بدلا من الولاء للتكوينات تحت القومية أو الجهات الخارجية، فالجميع خاضعون للقانون حتى القوى المؤسسية التي تعمل على إدخال تحسينات في المكافحة القانونية للفساد والجريمة المنظمة يجب أن تخضع للمساءلة، هذه هي الظروف التي تعزز البيئة المؤسسية "الصحيحة" التي يمكن فيها تحقيق العدالة بطريقة غير منحازة وشفافة.

-بالنظر الى الدور الذي تلعبه الجريمة المنظمة في فشل الدولة ومقاومتها للجهود المبذولة لتقوية هذه الاخيرة ، وجد ان افضل طريق لكسر العلاقة بين الجريمة المنظمة و الدولة الفاشلة هو التعامل مع الجريمة المنظمة باعتبارها سببًا مباشرًا لفشل الدولة وليس مجرد عرض لأسباب جذرية أعمق.

-الأرباح الضخمة التي تمنحها الأنشطة الإجرامية تثبط المبادرات الاقتصادية البديلة وتقوض الأعمال التجارية الأقل تهديدًا، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ومع ذلك فإن الأرباح المغرية تؤدي حتماً إلى إثارة المنافسة في قطاع يفتقر إلى السبل القانونية للحماية وتسوية المنازعات خاصة داخل الدول الفاشلة تتخذ الحماية بسرعة شكل الابتزاز، والذي بدوره يجذب تهريب الأسلحة مما يؤدي إلى عسكرة تقدمية للمجتمع من المرجح أن يؤدي هذا إلى انتشار العنف وعدم الاستقرار، وأن الجريمة المنظمة المتجذرة تجعل النزاعات تدوم لفترة أطول، وتخرب مفاوضات السلام وتعوق إصلاحات قطاع الأمن.

-لا يزال يُنظر إلى الجريمة المنظمة في المقام الأول على أنها مسألة تتعلق بإنفاذ القانون وفي أفضل الأحوال مسألة قضائية، لم يُبذل سوى القليل من الجهد لاكتساب فهم شامل للظاهرة واقتصادها السياسي وعلاقتها المتناقضة وغير الخطية بالعنف السياسي والنظام.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة قد حاولت الخروج عن السياق التقليدي لمعالجة الجريمة المنظمة في علاقتها بالدولة والذي كان يركز على التدابير القانونية كإجراء أول لمكافحة الجريمة المنظمة، ولكن وضع الدولة الفاشلة قد فرض منهجا أكثر عمقا وشمولية يقضي بضرورة إعادة الدولة إلى وضعها الطبيعي ، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال استبدال نموذج الدولة القومية بنماذج تقليدية أولية أو جماعات مسلحة أو حركة تمرد أو جماعة إجرامية مهما كانت الخدمات التي تقدمها هذه النماذج البديلة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

– إبتسام بنعبد الله. (بلا تاريخ). الدولة الإفريقية بين مستلزمات التنمية وإكراهات الأبوية. الرباط: كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس.

– أحمد أيت الطالب. (2006). العلاقة بين الإرهاب المعلوماتي والجرائم المنظمة. 2–72.

– أحمد سلحب معن.(2019). مستوى الإستقرار في الإقتصاد وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني. مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات (الصفحات 1–25). القدس: جامعة بيرزيت.

– أحمد عبد الرحمن خليفة. (2017). نيجيريا في السياق الغرب إفريقي: نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية. تاريخ الاسترداد 02 07, 2019، من الموقع:

https://hadaracenter.com/pdfs/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7.pdf

– أحمد فاروق زاهر. (2007). الجريمة المنظمة ماهيتها خصائصها أركانها . ضمن الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

– أحمد فهمي. (2013). دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل. مصر: البيان مركز البحوث والدراسات .

– أدبية محمد صالح. (2009،).الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، السيليمانية: مركز كردشان للدراسات.

– إدريس عطية . (2018). التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا:دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

– الأساس, ع .(2020) .الجريمة المنظمة العابرة للحدود .مجلة القانون والأعمال الدولية.

– أكوديبا نولي. (2003). الحكم والسياسة في افريقيا. القاهرة: لمجلس الاعلى للثقافة.

– ألبيرو آدو بواهن. (1990). السياسة والكفاح الوطني في غرب افريقيا 1919_1935، في تاريخ إفريقيا العام، جين أفريك اليونسكو.

- الأمم المتحدة. (2010). مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. البرازيل: الأمم المتحدة.

-الامم المتحدة. (2020). حقبة جديدة من النزاع والعنف. تاريخ الاسترداد 19,05,2020:

https://www.un.org/ar/un75/new-era-conflict-and-violence

- أمين إسبر. (1985). إفريقيا سياسيا إقتصاديا إجتماعيا. دمشق: دار دمشق.

- الأنتربول. (26 09, 2018). تقرير الجريمة المنظمة تغذى النزاعات الكبرى والإرهاب في العالم. ليون: الإنتربول ومركز RHIPTO. تاريخ الاسترداد 02 02, 2020، من أطلس العالم للتدفقات غير المشروعة: https://www.interpol.int/ar/1/1/2018/10

- أنتونين تيسيرون. (2020). عَلاقة الجريمة المنظَّمة بالإرهاب - الساحل الإفريقي نموذجًا. الرياض: التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الارهاب.

- أنس صقر أبو فخر. (2015). دور الجماعة الإقتصادية لدو غرب إفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها . مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 12(العدد 01).

- إيزابيل نيلسون. (2011). افساح المجال للسلام دليل لمشاركة المراة. السويد: تقرير مؤسسة كفينا تل كفينا.

- إيمان أحمد رجب. (2013). لماذا الدولة. السياسة الدولية، 47(189).

- إيناس عبدالله. (2014). أسباب ومظاهر تصاعد الدور الإقتصادي للدولة. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

- البيرو آدو بواهن. (1990). إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880 - 1935 . تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع.

- الحسن تروري. (2015). عندما تصبح الدولة راعية للعنف السياسي . مقاربة لدور الدولة في النزاعات السياسية في دول غرب إفريقيا مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية(3)، الصفحات 120-127.

- الخرازي ,ج. (26 06 ,2017) . الدولة-الرخوة-ماهيتها-وأساليبها تاريخ الاسترداد ,23 06 . 2020 ، من:

Hespresshttps://www.hespress.com

- ب.س لويد. (1980). إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي. (شوقي جلال ، المحرر) عالم المعرفة. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- بدر الدين بوقريطة. (07 12, 2018). نظرية ما بعد الحداثة ومدى مساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية. ابحاث قانونية وسياسية، 02(01)، الصفحات 223-248.

- بدر حسن شافعي. (2009). تسوية الصراعات في افريقيا نموذج الايكواس. القاهرة: دار النشر للجامعات.

- بوحنية قوي. (12 افريل, 2015). شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة. تاريخ الاسترداد 22 06, 2016، من مركز الجزيرة للدراسات:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015412844169456.html

- بوستي ,ت .(12 March ,2019) . مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية .دراسات استراتيجية. الصفحات 1-26

- بوعلام برزيق. (سبتمبر, 2018). التهديدات الأمنية اللاتماثلية وإثرها على السلم والأمن في إفريقيا.. مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية.(العدد 1) الصفحات 120-147.

- تريكي , ح .(30 06 ,2015) .عولمة الجريمة: الواقع والتحديات الأمنية الجديدة .دراسات وأبحاث..(19)7 الصفحات 65-71.

- ثامر ك. محمد. (نوفمبر, 2000). "تكنولوجيا المعلومات و الدولة الوطنية" . شؤون الأوسط(100)، الصفحات 38-45.

- ثامر كامل محمد. (2008). الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي. دراسات إستراتيجية(العدد 172).

- جمال محمد سليم . (2013). معضلة الإختيار النماذج الأربعة للدولة الحديثة. السياسة الدولية، 47(189).

- جميل حمداوي. (2012). مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة . تم الإسترداد 13.10.2018 من: WWW.alukah.net/publication

– جون مرشايمر. (2012). ماساة سياسة القوى العظمى. الرياض: النشر العلمي والمطابع.

– حليمة حوالف. (06, 2019). مدى مساهمة القوانين في تنظيم وتطوير المجتمع الجريمة المنظمة العابرة للحدود –نموذجا– مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، 01(02). الصفحات 88–103.

– حمدي عبد الرحمان حسن. (2020). "الدولة المستحيلة في إفريقيا".. تحليل المسارات المتناقضة – القاهرة: الآن ناشرون وموزعون.

– حميد ياسر الياسري. (2015). ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسية. مجلة البحوث الجغرافية المخدرات والجريمة المنظمة(العدد 21)،الصفحات 250–270.

– حنفي علي ,خ .(2012) .الدولة غير الموحدة :تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية .في الدولة: الأطر التحليلية لفهم التحولات الكبرى في مراحل ما بعد الثورات. ملحق مجلة السياسة الدولية.(189)، الصفحات 06–10

– رحاب عثمان. (2006). الإقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية. آفاق إفريقية، 7(21)، الصفحات 41–55.

– رضوى عمار. (يناير , 2018). متى يكون النظام الإقليمي مضادا لهشاشة1. السياسة الدولية، (53)،الصفحات 17–22.

–رنا أبوعمرة. (أفريل, 2016). مأزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤشر الدول الفاشلة. إتجاهات نظرية ملحق مجلة السياسة الدولية، 51(204)، الصفحات 19–24.

– سالم شرماط. (2012). الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مفيوميا، آثاربا ومعوقات مكافحتيا. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 05(02)، الصفحات 531_553.

– سمية متولي السيد . (جانفي, 2018). مضادات الهشاشة أبعاد المفهوم ومدخله التفسير. السياسة الدولية، 53(211).

– سمير حسن محمد مصطفى أدم. (2016). ظاهرة الميليشيات المسلحة وإرتباطها بالمصالح في الصراعات الداخلية الإفريقية منذ إنتهاء الحرب الباردة: دراسة لبعض الحالات أطروحة دكتوراه غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة.

– سيد أحمد قوجيلي. (2014). الدراسات الأمنية النقدية :دراسة جديدة لإعادة تعريف الأمن، (الإصدار ط1). المركز العلمي للدراسات.

– السيد علي أبو فرحة. (2018). الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي. قراءات افريقية. تم الاسترداد 22.06.2020 من الموقع:

https://www.droitetentreprise.com/19012/

– شاكر ظريف. (2017). إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة وقراءة مقارنة في وسائل والأهداف. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. 4(2)، الصفحات 676–694 .

– شيماء عدنان العميري. (فيفري, 2013). الجريمة المنظمة. أوراق مفاهيمية، العدد42، الصفحات 04–30.

– صورية زاوشي. (2012). دراسة العلاقات الأمنية المعولمة–زوال الحدود الأمنية بين البيئة الإستراتيجية الوطنية ونظيرتها الإقليمية. مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية(07)، الصفحات 156–162.

– طارق زين. (2017). الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، (المجلد 3). بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب جامعة الدول العربية .

– عادل زقاغ، سفيان منصوري. (مارس, 2016). واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي مقاربة سوسيو سياسية. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة قاصدي مرباح، العدد(23)، الصفحات155–166.

– عارف أحميدي حسين بني حم. (2018). الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا). دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.45(4)، الصفحات155–174.

– عائشة سالمي. (2018). "الأمن المجتمعي وإدارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الإنتقالية . دراسة لبعض الدول الأفريقية". في المصطفى بوجعبوط، لعدالة الإنتقالية في أفريقيا . مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية. دراسة في تجارب لجان الحقيقة مكتسبات وتحديات (الصفحات 119–120). برلين: المركز الديمقراطي العربي.

– عايدة العزب موسى.(2015). جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي ونيجيريا. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

– عبد العزيز راغب شاهين. (2001). الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل. القاهرة: المصرية العامة للكتاب.

– عبد الكريم دكاني، والشريف بحماوي. (09, 2018). مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. مدارات سياسية، 02(06)، الصفحات 97–112.

– عبد المنعم ابن أحمد، . (15 05, 2012). الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة، 5(1)، الصفحات 339–357.

– عبد المنعم بن أحمد. (بلا تاريخ). الجريمة المنظمة عبر الوطنية و تطبيقات على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 05(01)، الصفحات 339–357.

– عبد الودود ولد الشيخ. (2013). القبيلة والدولة في إفريقيا ترجمة. (محمد بابا ولد أشفع، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناسترون.

–عبير شليغم. (2016). النزاع في مالي بين الاسباب الداخلية و الخارجية. تأليف نسيم بهلول ، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل و الصحراء (الصفحات 381–406). عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

– عدنان سمير دهيرب. (بلا تاريخ). التحديات التي يواجهها االعالم في ظل الدولة الهشة. مجلة الباحث إلعالمي11(44)، الصفحات 1–26.

– عديلة ,م .(08 12, 2019) .الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي.، تاريخ الاسترداد 02.12.2020 من ملتقى الباحثين السياسيين العرب

: http://arabprf.com/?p=2215

– غازلي عبد الحليم. (ديسمبر, 2016). الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 3 (02)، الصفحات 59–76

– غازي دحمان. (2010). الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض. تاريخ الاسترداد 17 06, 2021https://www.aljazeera.net/opinions/2010/5/8/، من الجزيرة:

– غسان منير حمزه سنو، علي أحمد الطراح. (2002). العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية . القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

– كارلوس لوبيز. (2016). التقدم ببطء نحو التكامل . في تقرير دليل التكامل الإفريقي، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا ومفوضية الإتحاد الإفريقي وبنك التنمية المحلية.

– مايكل شوركين. (2017). معركة مالي التالية تحسين قدرات مكافحة الإرهاب. كاليفورنيا: RAND مؤسسة.

– مايكل جيه مازار. (2016). فهم النظام الدولي الحالي. كاليفورنيا.: مؤسسة RAND .

– محمد جميل النسور، وعلا غازي عباسي. (24 03, 2014). الإتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية" وسبل مكافحتها دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية. الملحق الثالث دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 41 الصفحات 1084–1102.

– محمد عاشور مهدي. (1996). الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا. القاهرة: مركز دراسات المستقبل العربي.

– محمد غربي. (2009). تحديات العولمة وآثارها على العالم العرب. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 5(6)، الصفحات 17–40.

– محمد فوزي صالح. (2008–2009). الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان. المدية الجزائر، جامعة يحي فارس.

– محمد ياسر الايوبي. (2008). النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

– محي مجيب. (جانفي, 2018). إطار بديل للهشاشة ..... تمكين الدولة والمجتمع. السياسة الدولية، 53(211)، 11–19.

– مريامة بريهموش . (2012–2013). الدولة الفاشلة بين المازق المجتمعي والإمتداد الخارجي السودان انموذجا مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

- مصطفى خواص. (2019). الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: إنعكاساته وآليات مكافحته. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- مكتب الامم المتحدة لغرب أفريقيا.(2008). توطيد السلام في غرب أفريقيا. نيويورك: مكتب الامم المتحدة لغرب أفريقيا .

- منير محمودي. (2018). مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب إفريقيا وآليات إدارتها- دراسة تقويمية-. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.

- مي مجيب. (جوان, 2013). الاستبعاد البنيوي: انتماءات الأولية كمادخل للعنف بين الدولة والمجتمع . السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية عنصر ما بعد التغيير، 48(193)، الصفحات 7-15.

- نبيلة قيشاح. (جوان, 2017). الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا. مجلة الحقوق والعلوم السياسية خنشلة، 04(02)، الصفحات 947-963.

- نسيم خوري. (04 03, 2018). مفهوم "الدولة الفاشلة" كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟ تاريخ الاسترداد 12 12, 2018، من راي اليوم: https://www.raialyoum.com/index.php

- نهلة أحمد أبو العز. (06 10, 2018). التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء وأثارها التنموية : دراسة تحليلية للنموذج النيجيرى. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 11(1)، الصفحات 60-79.

- نهلة أبو العز. (2006). الأثار الإقتصادية للمشكلات الأمنية . آفاق إفريقية، 7(21)، 09-35.

- (بلا تاريخ). بين الإرهاب والجريمة المنظمة الطريق إلى كتاب المافيا "الأخضر"! مركز المسبار للدراسات والبحوث .

. (بلا تاريخ). تاريخ الإسترداد 28 03, 2020، تعريف الجريمة university life style.net- المنظمة وخصائصها.:
https://drive.google.com/file/d/1xzi3R3HD9MGFSfmCpkxeu61aE4GrNr9G/view

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- A Ezenwa, C. (2020). The Failure of Responsibility to Protect Doctrine and Complicity of United Nations. Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, 08(09), 36-43.

- Adesoji Adeniyi .(2017) .The human cost of uncontrolled arms in africa .oxford: Oxfam Research Reports.

- Altpeter, C. (2015). Building Peace AT The Nexus Of Organized Crime, Conflict,And Violent Extremism. Interantional Expert foeum On Twenty-First Century Peace-Builldin (pp. 01-04). Sweden: Folke Bernadotte Academy.

- Aning, K. (2009). Organized Crime in West Africa: Options for EU Engagement. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

- Assanvo, W. (2018). A turning point for West Africa's fight against organised crime?, Enact.

- Assanvo, W. (2019). Violent extremists, Malian armed groups and self defence groups are all involved in the region's illicit activities and local conflicts. Institute for Security Studies.

- Augmenter la taille de la police Réduire la taille de la police Ajouter notre fil RSS. (2020). Retrieved 08 21, 2020, from France Diplomatie:

https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/lutter-contre-la-criminalite-organisee/

- Bellamy,, A., & Beeson,, M. (2003). Globalisation, Security and International Order After 11 September. Australian Journal of Politics and History . 49(3):339 – 354

- Blum, C. (2016). Transnational Organized Crime In Southern Africa and Mozambique. Mozambique: Friedrich-Ebert- Stifung Mozambique.

- Botte, R. (2004, January 01). Vers un État illégal-légal ? Politique africaine (Paris, France: 1981) 93(1):.

- Brinkerhoff, D. (2005). Rebuilding Governance In Failed States And Post-Conflict Societies: Core Concepts And Cross-Cutting Themes. Washington: Research Triangle Institute.

- Bujra, A. (2002). African Conflicts: Their Causes and Their Political and Social Environment. Ethiopia: Development Policy Management Forum.

- Campbell, L. (2012). Organized Crime and National Security. Melbourne: Monash University.

- Castle, A. (1997). Transnational Organized Crime and International Security. Institute of International Relations, The University of British Columbia.

- Caty, C. (2005). The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns?

- Chabal, Jean Bascal,, P. (1999). l'Afrique est Partie . Paris: Economica.

- CHDI. (2017, June). Convergence of Terrorism & Transnational Criminal Organizations. Récupéré sur https://www.chds.us/ed/items/17382

- Christian Geiser et Mark Parant, "Approches Théoriques Sur Les Conflits Ethniques Et Les Réfugiés" . (1998). Récupéré sur Paix des Balkans.

- CIC. (2012). Rapport L'impact du crime organisé et du trafic de drogues sur la gouvernance, le développement et la sécurité en Afrique de l'Ouest. Dakar: center on international cooperation and kofi Anan foundation.

- Clément, C. (2005). The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns? Harvard University: Harvard University.

- Cockayne, J. (2011). State fragility, organised crime and peacebuilding: towards a more strategic approach. Norwegian peacebuilding Resource Center.

- Cojanu , V., & Popescu , A. (2007). Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement . The Romanian Economic Journal , 113-132.

- Conteh-Morgan, E. (2006). Globalizatino, State Failure, And Collective Violence: The Case Of Sierra Leone. International Journal of Peace Studies,, 11(2), 88-103.

- Corm, G. (215). Pour une lecture profane des conflits. paris: Université de Provence.

- Corn Well, R. (1999). "Collapse Of African State". Retrieved from http://www.iss.co.za.

- Dario, -B. (2003). Theories Des Relation International. Paris: Pres de Science Politique.

- De Boer , J., & Bosetti, L. (2015). The Crime-Conflict "Nexus": State of the Evidence. , Tokyo: United Nations University Centre for Policy Research.

- Delvaux, E. (2001). Le défi de l'économie informelle. Dans L'Afrique face à la mondialisation:le point de vue syndical (pp. 14-19). Genève: Organisation internationale du Travail.

- Der Laan, F. (2017). Transnational organised crime Thematic Study Clingendael Strategic Monitor 2017. Netherlands: Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael'.

- Di John, J. (2008, January). Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States:. Crisis States Research Centre .

- Đorđević, S. (2009). Understanding Transnational Organized crime AS A Security... Western Balkanse security Observer(13), pp. 39-52.

- Dube, B., & others, a. (2013). Failed state discourse under international law: the place, attributes and implications. International Journal of Politics and Good Governance, 04(04), pp. 01-18.

- Ellis, :. (2011). The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union. Vienna: Uuited Nations Office On Drugs And crime.

- ELLIS, S. (2015, August 17). Does Organized crime Exist In Africa? African Affairs, pp. 01-24.

- European Community'. (2014). Definition of Organised Crime applied to WEEE. Countering WEEE Illegal Trade.

- Frédéric , C. (2000). "Politique Etrangère Regard. Paris: Fondation National des Sciences Politique.

- Garrigues, G. (2002). La criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ? s L'Économie politique(15), pp. 08-21.

- Geiser, c., & Parant, M. (1998). "Approches Théoriques Sur Les Conflits Ethniques Et Les Réfugiés". Consulté le 10 09, 2015, sur Paix des Balkans,: http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

- Getz, T. (n.d.). States and Empires of West Africa. Retrieved 03 15, 2020, from https://www.khanacademy.org/humanities/whp-origins/era-4-regional/42-systems-restructure-betaa/a/read-states-and-empires-of-west-africa-beta

- Giorgetti, C. (2010). Why Should International Law Be Concerned About State Failure ? Journal of International & Comparative Law, 469-487.

- GPI. (2009). Global Peace Index - Définition et Explications. Consulté le 11 09, 2017, sur Techno-science.net: https://www.techno-science.net/glossaire-definition/Global-Peace-Index.html

- GPI. (2015). Global Peace Index. New-York et Sydney: Institute for Economics and Peace.

- Gros, J.-G. (2011). "Failed States in Theoretical, Historical, And Policy Perspectives. Récupéré sur http://www.springerlink.com/index/L032221125J350Q4.pdf.

- Guillouet-Rochefort, S. (2010). l'Etat. . Editions Ellipses Marketing.

- Hauck, V. (2017). Conférence internationale sur la Région des Grands Lacs (pp. 01-05). Belgium: European Centre for Development Policy Management.

-IDS. (2007) Retaining Legitimacy In Fragility State. id21, 01-08

- ISN. (2012). International Law and the Problem of Failed States: A Case of Ambiguities, Zurich, Switzerland.

- Jacquin, K. (2005). Encyclopaedia Britannica. Consulté le 04 30, 2020, sur Violence: https://www.britannica.com/topic/violence

- Jessica, W. (2006). The Political Economy of Organized Crime and State Failure: The Nexus of Greed, Need and Grievance. Journal of Politics, 01-17.

- K. & Pokoo, J., A. (2014, 01 01). Understanding the Nature and Threats of Drug Trafficking to National and Regional Security in West Africa. Stability. International Journal of Security and Development, pp. 1-13.

- Kaldor, M. (2012). New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. Cambridge: Polity Press.

- Kornio, O. (2011, Octobre). Etude Sur Le Controle Des Armes legeres Et De Petit Calibre Au Mali. Friedrich Ebert Stiftung.

- Krause, K. (2003). " Approche Critique Et Constructiviste Des Etudes De Sécurité ",. Consulté le 05 02, 2016, sur http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/krause2003.pdf.

- Kupferschmidt, D. (2009). Illicit Political Finance and State Capture. Stockholm: International IDEA.

- Lacher, W. (2012). Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region. Carnegie Endowment for International Peace.

- Lambach, D. (2012, 12 05). Failed States – Definitions, Causes, Concepts, Local Governance. Retrieved 03 02, 2019, from Geopolitics:

https://exploringgeopolitics.org/interview_lambach_failed_states_definitions_causes_concepts_local_governance_authority_chaos_anarchy_features_scales/

- Lambach/ Debiel, D. (2007). State Failure Revisited I:Globalization of Security and Neighborhood Effects. Institute for Development and Peace.

- Later, Y. (s.d.). Revisiting the Relationship between International Terrorism and Transnational Organised Crime .

- Locke, R. (2012). Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach. " New York: International Peace Institute,.

- Luntumbue, M. (2012). Criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest :Cadre et limites des stratégies régionales de lutte. Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité.

- Lin, L. (2011). State-Centric Security And Its Limitations:The Case Of Transnational Oranized Crime. Greece: Research Institute For European And American Studies .

- Mellado Dominguez, A. (2011). Postmodernism and security challenges in the developing world. International Relations, pp. 01-05.

- Menon , S. (2007, · March). Human Security: Concept And Practice. Retrieved 08 15, 2015, from Munich Personal RePEc Archive: :

https://www.researchgate.net/publication/24113083

-Miraglia, P., Ochoa, R., & Briscoe, I. (2012). Transnational Organised Crime and Fragile States. Paris: OECD

- Mosaddeq Ahmed , N. (2004, 07 15). The Globalization Of Insecurity: How The International Economic Order Undermineshuman And National Security On A World SCALE. The globalization of insecurity(05), pp. , 113-126.

- Moscoso de la Cuba, P. (2011). The statehood of 'collapsed' states in Public International Law. Agenda Internacional(29), pp. 121-174.

- Moulaye, Z. (2014). La Problématique De La Criminalité Transnationale Et Le Controle Démocratique Du Secteur De La Sécurité. Bamako | Mali: Friedrich-Ebert-Stiftung.

- N'Diaye, B. (2011, 10 28). Conflicts and Crises in West Africa: Internal and International Dimensions. Ecowas, pp. 27-44.

- N'Diaye, B., & Bryden, , A. (2005). Security Sector Governance in West Africa: Turning Principles to Practice. Policy Paper(08), p. 01_23.

- NCA. (2016). The threat from drug trafficking. London: National Crime Agency.

- Nett, K. (October 2016). Insurgency, Terrorism and Organised Crime in a Warming Climate Analysing the Links Between Climate Change and Non-State Armed Groups. Berlin,: Federal Foriegn Office.

- NUCDC. (2013). Rappopt Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : Une Evaluation des Menaces. Vienne: Office des Nations-Unies contre la Drogue et le Crime.

- Obadare, E. (2017). Postcolonial States and Societies in West Africa. Retrieved 05 02, 2019, from Aeican History: https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190277734.013.110

- Office des Nations Unies contre la drogue et le crime. (2017). Criminalité transnationale organisée l'économie illégale mondialisée.

- ONUDC. (2016). Programme régional pour l'Afrique de l'Ouest (2016-2020). Dakar,: Office Des Nations Unies Contre La Drogue Et Le crime Bureau régional pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre Dakar, Sénégal.

- Paquin, S. (Été 2019). Badie avant Badie. L'apport de la sociologie historique comparative à sa perspective des relations internationales. Études internationales, 50(02), pp. . 205–219.

- Patman, R. (2006). Globalization And Conflict :National Security In New Era Strategic. New Yourk: Routledg.

- Perdomo , C., & Uribe Burche, C. (2016). Deterring the Influence of Organized Crime on Local Democracy. Geneve: Global Initiative against Transnational Organized Crime.

- Pfeiffer, M. (2006). Somalia - A Model for Collapsed State. Germany: University of Potsdam (Wirtschafts- und Sozialwissenschaftliche Fakultät .

- Politi, A. (1997). Transnational Organized Crime And Drug Traffcking. European Union Institute for Security Studies .

- Rada, P. (2007). Rebuilding of Failed States. Budapest .

- Raineri , L., & Strazzari, F. (2017). Organised crime and fragile states African variations. European Union Institute for Security Studies.

- Ralston, L., & Dechery, C. (2015). Trafficking and Fragility in West Africa. Washington: World Bank .

- Raogo , A. (2006). Security and human security in the West African context. Human Security in West Africa: Challenges, Synergies and Action for a Regional Agenda. 2. Lome (Togo),: the Sahel and West Africa Club/OECD.

- Reitano , T., & Hunter, M. (2018, February). Mitigating the threat of organised crime to Africa's development. European Union.

- Reitano, T. (2015). A Perilous but Profitable Crossing: The Changing Nature of Migrant Smuggling through sub-Saharan Africa to Europe and EU Migration Policy (2012-2015). The European Review of Organised Crime, pp. 01-22.

-Ross, E. (2013, 07 01). A Potted History of "Failed States". Retrieved 05 05, 2019, from africa is acountry:

https://www.africasacountry.com/2013/07/a-potted-history-of-failed-states

- Sari, İ. (2015). The Nexus Between Terrorism And Organized Crime Growing Threat? Uyuşmazlık Mahkemesi Dergisi, pp. 463-503.

- Schmid, A. .P. (2018). Revisiting the Relationship between International Terrorism and Transnational Organised Crime 22 years later. The Netherlands: The International Centre for Counter-Terrorism, The Hague.

- Shaw, D. (2019, April 11). Beyond necessity: Hezbollah and the intersection of state-sponsored terrorism with organised crime. Critical Studies on Terrorism, 12(04), pp. 582-604.

- Shaw, M., & Mahadevan, P. (2018, 10). When Terrorism and Organized Crime Meet. Policy Perspectives ,06(07).

- Siegle, J. (2011). Stabilising Fragile States. Global Dialogue, 13(01), p. 01_16.

- Solomon, H., & Cone , C. (2004). The State And Conflict In The Democratic Republic Of The Congo. South African Journal of Military Studies, 32(01), 51-75.

- Sondhi, P. (2015). Understanding Organized Crime.

- swnday , e. (2011). the proliferation of small arms and light weapons in africa cause study of the nigeria sacha. jounall of environment studies, 01(02), 50-65.

- Szuha, I. (2015, September). Rethinking the concept of failed state. Central European Papers,03(02) 99-110.

- Thürer, D. (1999). The failed State and international law. International Review of the Red Cross,81(836),731-761.

- Tobias, D.(2007, May). Retaining legitimacy in fragile states, id21 .

− Ufiem Maurice, O. (2013). Globalization, Religious Extremism and Security Challenges in the Twenty–First Century. Journal of Sustainable Society, 02(02), 59-65.

−UNODC. (2005). Transnational Organized Crime in the West African Region. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

− UNODC. (2010). The Threat Of Transnational Organized Crime. New York: Unodc.

− UNODC. (2017). Criminalité transnationale organisée : l'économie illégale mondialisée.

- UNODC (2005). Criminalite Et Developpement En Afrique. Vienna: Office des Nations Unies contre la Drogue et le Crime.

- UNODC (2013). Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : Une Evaluation des Menaces. Vienne: Office des Nations Unies contre la drogue et le crime .

− Uzuegbu - Wilson, E. (2019). Institutional Framework For Combating Drug Trafficking In West Aerica: A Comparative Study Of Guinea- Bissau, Guinea-Conakry And Nigeria. Department of International Law and Security Studies, Nigeria.

− Vermaaten, H. (2017). Answering the Challenge of Transnational Organized Crime. london: IDEA fusion..

− Vines OBE, A., & Wallace, J. (2001). Terrorism in Africa. Chatham House Africa programme.

− von Soest, C., & Alexander, D. J. (2018). Dealing with New Security Threats in Africa. Focus | AFRICA(2).

− WACD. (2014). Pas Seulement Une Zone De Transit Drogues, État et société en Afrique de l'Ouest. Commission Ouest-Africaine sur les Drogues.

− Waldemar, Z. (2018). Similarities and differences between organized crime and other forms of crime. Qatar: University Module Series.

− Watson, S. (2005). Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction",. Thesis On Doctorat Of Political Science,,. Department Of Political Science: University Of British Columbia.

− Windle, J. (2018). Hawking the historical method in organized crime and terrorism studies. london: Routledge.

− Yijian, L. (2018). Fragile States Metric System: An Assessment Model Considering Climate Change. Journal of Sustainability, 10(06), 01-29.

- (n.d.). Retrieved 01 06, 2020, West African Society and Culture from https://mrkatz.weebly.com/uploads/1/4/0/7/14079531/ch1_sec_3.pdf

- (n.d.). Transnational Organized Crime in the West African Region. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime .

(IDS, 2007)

الملاحق

مجلة المفكر | المجلد16/ العـدد: 02 (2021)، ص 336–351

علاقة الدولة الفاشلة بالتهديدات الأمنية الجديدة: التَهديد و المُهَدَّد

The Failed State's Relationship with New Security Threats: Threat and threatened

مريامة بريهموش

كلية العلوم السياسية جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3 brihmouchm71@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/11 تاريخ القبول: 2021/12/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تسلط هذه الورقة الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة و الاشكال القريبة منها مثل الضعيفة والمنهارة وتحاول ابراز دورها في تفاقم تعقد وشدة التهديدات الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

ومن هذا اعتمدنا على مقاربة منهجية تحاول دراسة ظاهرة الدولة الفاشلة و علاقتها بديناميكية انتقال التهديد في عالم ما بعد الحرب الباردة وعليه استعملنا منهج تحليل النظم في دراستنا من حيث كونه يركز على مسألة بقاء النظام وكيفية الحفاظ على وجوده عبر الزمن وتعتبر هذه من أهم النقاط التي تفتقر إليها الدولة الفاشلة، و المنهج الوصفي لتحديد الخصائص التي تتصف بها الدولة الفاشلة، وقد توصلنا في هذه الدراسة الى ان الدولة الفاشلة لا تصنع التهديدات الامنية الجديدة وانما تعمق من حدتها وكذلك وجدنا ان الانشطة غير المشروعة تحتاج دولا ضعيفة وليس فاشلة.

كلمات مفتاحية:الفشل الدولاتي،الأمن ، التهديدات الأمنية غير التقليدية.

Abstract:

This paper sheds light on the concept of a failed state and nearby forms such as the weak and collapsing and attempts to highlight its role in exacerbating the complexity and severity of new security threats to the post-Cold War world.

From this we have adopted a systematic approach that tries to study the phenomenon of the failed state and its relationship to the threat transition dynamics in the post-Cold War world. We found in this study that the failed state does not create new security threats, but deepens their severity, as well as found that illegal activities need weak and not failed states.

Keywords: State failure, security,New threats.

المؤلف المرسل: مريامة بريهموش **الإيميل:** brihmouchm71@mail.com

مريامة بريهموش

1. مقدمة:

لطالما كانت الدولة هي الجهاز الذي يتم اللجوء اليه لحماية المواطنين من مختلف التهديدات بل ان الدولة القومية في اصل نشاتها وفق مفكري العقد الاجتماعي كانت لهدف حماية الانسان من المخاطر، لذلك من الممكن ان نتصور حجم الكارثة عندما تصبح هذه الدولة في حد ذاتها خطرا على مواطنيها، وهذا الشكل اصبح سائدا كثيرا في عالم مابعد الحرب الباردة نتيجة ضغوطات العولمة التي عززت من سرعة و قوة انتقال ليس فقط السلع و الثقافات وانما ايضا التهديدات الامنية والعمليات الارهابية وتزايد قوة التكوينات تحت الدولاتية التي اصبحت تهدد الدولة في وجودها مطالبة اياها بالتراجع، ويزيد هذا خطورة عندما تعجز الدولة عن القيام بمهامها اتجاه مواطنيها مايوفر حافزا لهم للتمرد، ماجعل الدولة الفاشلة مسرحا لمختلف الانشطة غير القانونية التي تستغل ضعف الدولة الامني لتعظم مكاسبها وعليه نطرح الاشكالية: كيف عززت الدولة الفاشلة ديناميكية انتقال التهديد في عالم مابعد الحرب الباردة ؟

1. المحور الاول: مفهوم الدولة الفاشلة:

حسب **تشارلز تيلي Charles Tilly** فإن **الدولة القومية** في الاخير هي **إحدى منتجات النزعة العسكرية**(Brooks, 2005, p. 22) اي انها جاءت بعد مخاض عنيف من الحروب وقد عبر **والتر أوبلو Walter Oblo**، و**ستيفان دال روس Stefan .D.Russo** عن هذه التطورات بقولهما :" **لم تكن سيرورة بسيطة أو خطية، كما لم يكن مرتبا لها ولا يمكن التنبؤ بها، بل كان معقدا ومفتوحا على عدد كبير من المسارات الممكنة.**"

المسارات التي لا يمكن الجزم بنهاية واحدة لها خاصة مع تعقد المهام الجديدة للدولة القومية، بل ورفض نموذجها في بعض مناطق العالم خاصة في العالم الثالث افريقيا بشكل خاص والمنطقة العربية عموما وهذا لانها كانت تعتمد النظام القبلي كبديل، ما أدى إلى ظهور اشكال معاقة للدولة تصارع للبقاء في بيئة دولية اصبحت واسعة جدا ومتشعبة، وبيئة داخلية تضم عديد التكوينات التي قد تختلف المطالب والطموحات فيمابينها، ما قد يجعل الدولة تفشل في القيام بمهامها ومن هنا ظهر لنا مفهوم الدولة الفاشلة.

ولفهم الطابع الدقيق لدولة فاشلة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي **الدولة الناجحة** أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات

الدولة الفاشلة و البيئة الأمنية الجديدة : التّهديد و المُهَدَّد

لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية واقتصاداً قويين، قادرة على الحفاظ على القانون والنظام وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر.

لاتملك الدول الفاشلة أياً من الحسنات المذكورة سابقاً، هي عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية، الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة، ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين(غريفش، و أوكالاهان، 2008، صفحة 221) وهو ما عبر عنه **وليام زارتمان**William**Zartman**عندما عرف الدولة الفاشلة على أساس أنها تتضمن مجموعة خصائص :

-مجتمعات حرب ضد بعضها والسلطات المركزية ليست قادرة على إنهاء الحرب .

-دولة غير قادرة على توفير الأمن وسائر المهام العادية في مجالات الإقتصاد، الخدمات وهو ما يستدعي انجازها من طرف الدخلاء كما فعلت الأمم المتحدة و أمراء الحرب المحليين في الصومال

-قوة خارجية تحسن استعمال سلطة فعالة أو التأثير ضمن اقليم دولة ما ولديها القوة الاضطهادية لمقاومة ضغوطات السلطات الشرعية مثال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان.

- هناك "**سادة مصغرين** " مسلحين ضد الدولة لديهم القدرة على صنع الحكم بشكل فعال ولكن بقوة السلاح مثال قادة القبائل في الصومال(Holsti, 1995, p. 320), .

أما **روبرت روتبرج**Robert Rotberg فإنه يعرف الدولة الفاشلة من خلال النظر في مدى إلتزامها بتأدية وظائفها فيقول "الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في توفير السلع الأساسية لمواطنيها والتي من أهمها الأمن، تنظيم المؤسسات، الفصل في النزاعات، سيادة القانون، تأمين حقوق الملكية وإنفاذ العقود، المشاركة السياسية، تقديم الخدمات الاجتماعية، البنية التقنية وتنظيم الاقتصاد."

- هناك من العلماء من أمثال **ستيوارت باتريك**stewartpatrick، **لوغان جوستين**logangustin، **اكبة ايكا**ikpeeka يقبلون المفهوم وطريقة تطبيقه على إعتبارأنه تعبير يلاءم حقبة ما بعد الحرب الباردة وما ترتب عليها من ضرورة تغيير طريقتنا في معالجة التهديدات(Alexandru, 2012, p. 02) إلا أنهم يشيرون إلى أنه لا تزال هناك مؤشرات وبيانات من الصعب تحليلها؛ كما أنهم يرون أن هناك مبالغة في

التخوف من التهديدات التي تنشأ عن الدول الفاشلة ولذلك فان السياسات الداخلية أو الدولية التي تحاول معالجة هذه الظاهرة ليست في محلها وغير فعالة .

- أما **الإتجاه الثاني** فيمثله مفكرون مثل **آدم ديفيدمورتون Adam David Morton**و**كاثلين جنينج kataleenJennings**فإنهم يعتبرون تسمية الدولة الفاشلة سياسي بطبعه ويستند بالدرجة الأولى إلى التصورات الغربية للتهديد وبالتالي فليس للمفهوم أي فائدة من الناحية التحليلية فالمفهوم يتم إستخدامه إما كجزء من جدول أعمال لإصلاح البلدان النامية أو كذريعة من أجل السيطرة السياسية و الاقتصادية أو التدخل(Di John, 2011, p. 04), كما أن معيار الفشل الدولاتي وهو الدولة الناجحة الغربية يؤكد هذه الشكوك حول أن هياكل وعلاقات القوة التي تعتبر نتيجة لفشل الدولة تكون متعمدة ويتم قبولها لأنها تدعم شبكات النخبة وتعزز إستمرارها من خلال خلق أشكال غير رسمية تتولى إتخاذ القرارات بإعادة توزيع الثروات خارج جهاز الدولة، خاصة وأن هذه الخاصية يقدم لها الكثير من التسهيلات إذا كانت تولد محيطا مواتيا للأعمال التجارية العالمية، ولا يتم تصنيف هذه الحالات على أنها دول فاشلة، كذلك أفغانستان ظلت طالبان تحكم فيها لعدة سنوات قبل الحادي عشر من سبتمبر ولم يتولد أي غضب حول حقوق الإنسان أو إيواء الإرهاب بل شهد الكثيرون بأن طالبان حققت الإستقرار في البلاد أكثر من أي نظام سابق وهو ما جعلها بعيدة عن الإهتمام الدولي.(Boas & .M. jennings, 2007, p. 48)
- أما الاتجاه الثالث فيمثله مفكرون مثل **فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama وتشيسركروكر TcesrCrocker**وهم يؤيدون المفهوم ويثقون في المؤشرات التي جاء بها الصندوق من أجل السلام .

وهناك من رفض استعمال المصطلح بصيغة **"الفاشلة "** واستبدله ب **"الدولة الهشة"** هذا المصطلح الأخير هو الذي تبنته المؤسسات التي تعنى بالتنمية مثل البنك الدولي منظمة التعاون والتنمية، وقد إستعانت بهذه التسمية كنوع من تجنب القسوة في وصفها .

و تعرف **الدولة الهشة** بأنها "**تلك التي لا تتمكن فيها الحكومة من أن توفر السلع السياسية لمعظم الناس خاصة الفقراء**"، كذلك وزارة التنمية الدولية **Departementfor international developpent** قسمت البلدان الى أربعة فئات :

- الدول ذات الأداء الجيد مع القدرة والإرادة .
- الدول الضعيفة مع الاستعداد .
- دولة قوية و لكن لا تستجيب (الادارة السياسية غير موجودة ضمن نظام قمعي .(
- دول ضعيفة و لا توجد بها لا القدرة و لا الرغبة في التغلب على الهشاشة.

إن هذا التعريف ينص على أن الأمر لا يقتصر على الدول المتضررة من الحروب الأهلية فحسب، بل إن الإتجاه الحاسم في هذه التعاريف يتحدث عن العلاقة الحتمية بين التنمية و الامن و لذلك فان **بيسيتا Piccita** وآخرون يحددون الدول الهشة على أنها تلك التي لا يمكنها التعامل مع المتطلبات المشتركة لتحقيق الأمن والتنمية(Wolff , p. 09)

في السابق كانت الرؤى الغربية تدعم القدرات التعسفية للدول مما سهل التمكين للحكومات الظالمة والتغاضي عن إنتهاكات حقوق الإنسان عدم الإستقرار الذي عاد ليميز فترة ما بعد الحرب الباردة وهو ما عبر عنه **مارك ليوناردو Marc Leonardo** مدير مركز دراسات السياسة الخارجية الأمريكية بقوله " لقد تم استبدال الإنقسام الذي ساد أثناء الحرب الباردة "**الحرية مقابل الشيوعية** " بمبدأ آخر " **النظام مقابل الفوضى** "(Minh, 2009)؛ في دول مثل أفغانستان، نيكاراغوا، أنغولا لم يكن هناك مجهود لدعم الأنظمة الإجتماعية– السياسية لمنع انتشار العنف والإنحلالالإجتماعي، في حالة نيكاراغوا مثلا قتل أناس كثيرون في التسعينيات جراء العنف الإجرامي الذي ولدته الحرب المضادة، كما أن إهمال أفغانستان كان عاملا هاما في نمو القاعدة وانتشار الإرهاب و يرجع هذا إلى ما اسماه ب**ول برمان** " " **Paul Berman** "**الرومانسية قاسية القلب**" (Pureza & Other, 2006)

يقول **نيلسون كاسفر Nelson Kasfir** بأن الفوضى، معضلات الأمن، الحروب الأهلية، كلها عوامل تجتمع لتسير بالدولة من الضعف الى الفشل وفي أقصى الحالات إلى الانهيار .(Rotberg, p. 09) .

مريامة بريهموش

من الواضح أن فشل الدولة ليس حدثا يقع فجأة ودون سابق إنذار وإنما هي عملية مستمرة تتداخل فيها العديد من الأسباب، سيريلانكا مثلا تخوض حربا أهلية مريرة لمدة 19 سنة سيطر خلالها التاميل على نحو 15% من الأراضي في البلاد كما تمكنت الجبهة من تنفيد العديد من عمليات الإغتيال لوزراء ورؤساء ولم تتمكن الحكومة من إخماد ثورة التاميل؛ و هو ما جعل الدولة دائما ضعيفة و لكنها لم تصل مرحلة الفشل، لأنها رغم هذا تمكنت من تحقيق معدلات نمو إقتصادي جيدة إلى حد ما، كما تمكن النظام من إستعادة بعض المناطق التي سيطر عليها التاميل، كذلك تم الحرص على تسليم الخدمات التعلمية، الطبية و غيرها من السلع السياسية اللازمة إلى حد ما حتى في الأجزاء التي مزقتها الحرب

دول مثل كولومبيا، اندونيسيا، سيريلانكا، .... تحمل بداخلها عناصر الفشل إلا أنها لم تفشل بعد ما يعني أن التقييم الذي على أساسه تصنف دولة ما على أنها فاشلة يجب أن يشمل عناصر عدة اقتصادية، سياسية، إجتماعية...وكذا متابعة تطور هذه المؤشرات هل تسير إلى الأسوأ أم أنها في تحسن لأن هناك من الدول من تستطيع أن تبلي بلاءا حسنا وتزيد من فرصتها في الخروج من دائرة الفشل وهناك من العكس تتدهور بين سنة وأخرى فالفشل ليس قدرا دائما، وهو ما يحتم على الدارسين ضرورة التميز بين هذه المراحل وسوف نحاول فيما يلي التفريق بينها:(Roberg, p. 18)

أولا: الدولة الضعيفة: تعاني هذه الدولة من مشاكل على مستوى شرعيتها، التي تبدأ بالإهتزاز نتيجة الضعف في قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، خاصة مع وجود جماعات أو أكثر متفاوتة الحقوق كما أسماها **سكاريت**Scarit**و جير**Gurr جماعات مشتركة معاملة باختلاف " لكن ما هو مهم أكثر من وفرة الجماعات، هو أن واحدا أو أكثر من هذه الجماعات مبنى كأقليات وليس كمتساويات .

كذلك تشمل الدول الضعيفة سلسلة واسعة من الدول التي هي ضعيفة أساسا بسبب القيود الجغرافية، الاقتصادية، أو أنها تكون قوية ولكن بشكل مؤقت تشهد ضعفا بسبب العداوات الداخلية، الاستبداد، الهجمات الخارجية، كما يشير **إيرين جون**Erin Jenne إلى شكل من الحكم الاستبدادي يكون فيه النظام صارما والدولة قوية تحكم قبضتها على الأمور، إلا أن السلع السياسية ضئيلة مثال كوريا الشمالية أين يسمح النظام بتجويع الشعب .

تتفاقم الأمور في هذه الدولة(Rotberg, p. 29) لتصل مرحلة الدولة المتأزمة: و هي الدولة تحت الضغط الحاد حيث تكون المؤسسات غير قادرة على إدارة الصراعات، ولكن هذا ليس حالة مطلقة فهي تتوقف على نقطة معينة من الزمن؛ فالدولة يمكن أن تصل إلى مرحلة الأزمة و تعود منها أو أن تبقى في الأزمة على مدى فترات طويلة نسبيا من الزمن أو أنها تنتهي إلى الإنهيار.

هذه العملية تخلق جدلا دائما فهي تؤدي إلى التأسيس لأزمات محددة داخل الأنظمة الفرعية للدولة وهو الأمر الذي يمكن أن يكون قاهرا بما فيه الكفاية (و/او) يمتد في الزمن حيث يرفع من حالة الأزمة العامة أو الشاملة للدولة التي تتموضع بين الإستقرار و الهشاشة

ثانيا: الدولة الفاشلة: يكتب **دايفيدكارمونتDavid Carment**في كتابه "**محاولات لتوفير الوضوح حول مفهوم الدولة الفاشلة**" أن الدولة الفاشلة تشكل خطرا على أمن شعوبها ويجب التصدي لها ويعتبرون أن الأمن هو المؤشر الأهم الدال على هشاشة الدولة على المستوى المحلي(Hededam, 2010, p. 34).

وقد حاول كل من **روبرت روتبرج**RobertRotbergوزارتمانZartmanوضع معايير للتفريق بين الدولة الفاشلة والسائرة في طريق الفشل ، فيعرفان الدولة الفاشلة بأنها "**دولة في حالة فوضى**" دلائلها حرب أهلية تمتاز بعنف شديد دائم، عدم التناسق بين الجماعات، فقدان السيطرة على المناطق الخارجية، توقف عمل المشرعين والقضائيين، ضعف الخدمات الإجتماعية التعليم والصحة، إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب التهريب المتزايد للسلع ، استبدال العملة الوطنية...الخ.

أما**الدولة السائرة في طريق الفشل:** فإنها تلك التي تظهر فيها بعض و ليس كل عوامل فشل الدولة بشكل أعلى من الطبيعي(Call, 2008, p. 1493) .

ثالثا: الدولة المنهارة: تعتبر الدولة المنهارة نقطة النهاية لعملية الاضمحلال المؤسسي التي تبدأ مع ضعف الدولة، وتصل إلى الإنهيار في مسيرة لا يمكن وصفها بالتلقائية لأن إمكانية وقفها يبقى احتمال؛ في أي مرحلة إذا ما إتخذ اللازم(Emeka, 2006, p. 05).

يتم الحصول على السلع السياسية بعد إنهيار الدولة من خلال جهات خاصة وهم عادة أمراء الحرب أو بعض الجهات المعارضة في الدولة التي تختار السيطرة على بعض المناطق ليست بصفتها الرسمية، ولكن بناءا على إعتبارات أخرى، عرقية، دينية، أو على أساس إمتلاك القوة، وبهذا تتراكم الأجهزة الأمنية

الخاصة، الأسواق السوداء، الترتيبات التجارية، وكذا شكل واهن للعلاقات الدولية هي بحكم القانون الدولي غير قانونية، مثال ذلك جمهورية أرض الصومال(Rotberg, 2004, p. 03) .

لقد قدم كل من **جينيفر ميلكين**JennuferMillkine، و **كيت كراوس**Keith Krauseتصور مفيد للتفريق بين فشل الدولة و إنهيارها فقد أشار الى أن فشل الدولة هو حدث وظيفي يقع عندما لا تقوم الدولة بمسؤوليتها الرئيسية، أما إنهيار الدولة فهو حدث مؤسسي نادر يحدث عندما تنهار المؤسسات تاركة فوضى سياسية وفراغا في السلطة، وقد إستخدم**كريستوفر كلافام**ChristopharClaphanالمثال المروع عن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا لتوضيح الفرق بين الفشل والانهيار، لقد اعتبرت رواند عندما حدثت الابادة الجماعية سنة 1994 بأنها دولة فاشلة بشكل مقنع فهي لا تكفل الحماية لسكانها، لكنها بالتأكيد لم تكن منهارة على العكس من ذلك فوكلاء الدولة كانوا ذوي درجة عالية من الإنضباط يتابعون مهمة قتل كثير من الناس بشكل بشع .

ان تحديد المرحلة التي تعيشها الدولة ضعيفة، فاشلة، أو منهارة، مهم لأنه يساعد على تحديد الوسائل التي يتم تجنيدها للتعامل مع الوضع بدقة(francois & Sud, 2006, p. 156).

قسم **زارتمان** أشكال الفشل الدولاتي في كتابه **"انهيار الدول"** الذي يعتبر أول كتاب كرس كليا لدراسة فشل الدولة وانهيارها سنة 1996 حيث وضعها في خمس فئات :

1 –**Anarchic States**الدولة الفوضوية: وهي التي تفككت فيها الحكومة المركزية.

2 –**Phantom States**الدولة الوهمية : مثال ذلك زائير.

3–**Anaemic Stats**: وهي الدولة التي تم إستنزاف ثرواتها جراء مواجهة التمرد الذي يريد أن يحل محل السلطة القائمة، أو نتيجة نمو السكان بشكل أعلى من قدرة الدولة، وفي حالات أخرى نتيجة زيادة الطلب على الهياكل القديمة.

4 –**Captured States**الدولة المُلتقطة: السلطة المركزية تكون قوية، إلا أنها ملتقطة من طرف النخبة.

5– **Aborted States**:وهي الدولة التي فشلت في المختبر، أي قبل ولادتها.

يمكن التمييز بين هذه المراحل حسب **برانيا**Baranyiو **باول**Powellبناءا على :

أولا : الهشاشة: تشير الى عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في تقديم الخدمات العامة.

ثانيا: درجة الهشاشة: الهشاشة هي مسألة درجات ابتداءا من الدول التي تقدم أغلب الخدمات لمواطنيها مرورا بتلك التي تقدم الحدى الأدنى؛ انتهاءا بتلك التي لم تعد موجودا إلا بالإسم ,Khor) . p. 13)

2. المحور الثاني: الامن المجتمعي و تعميق ازمة الدولة الفاشلة.

وضع **كولييرCollier، هوفليHoeffler، فيرونfearon، لاتينLaitin**أسس هامة لدراسة العلاقة بين الحرب الأهلية، الموارد، والدولة الضعيفة ووجدوا أن السبب الرئيسي يكمن في عدم قدرة الدولة على السيطرة على المناطق النائية ووضع إستراتيجيات فعالة لمكافحة التمرد، ويزيد الأمر سوءا الطبيعة الإستبدادية لهذه الأنظمة مما يؤدي الى تراكم المظالم و بالتالي إمكانية التعبئة، حيث يفقد القادة والفئات الإجتماعية المختلفة التفاعل فيما بينهم مما يجعل التحالف حول النخب ضعيفا تواجهه تحديات عدة خاصة إذا لم يتمكن هذا التحالف من الوفاء بوعوده لمختلف قطاعات السكان مما يدفعها إلى الطعن بعنف في سياسة الدولة(Bedea, 2006, p. 22).

يؤكد الكثير من الدارسين على أن إنفجار المأزق المجتمعي داخل الدولة الفاشلة يحدث نتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان كالأمن، الرفاه، الإعتراف بالهوية الثقافية، المشاركة في السلطة، توفير عدالة التوزيع، وهو ما دفع سيسكSiskإلى الإشارة إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في بلورة النزاع و التنبؤ بحدته و يتساءل إذا كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز وتتوسط لحل النزاعات أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تعمل لغير صالح الجماعات الأخرى.(عبد الغفار، 2003، صفحة 161)

مع الإشارة إلى أن نمو هذا الشعور يتوقف على عدة عوامل أهمها درجة الضرر الجماعي الذي تتعرض له الجماعة مما يثير سخط وغضب أعضاءها، ويبلور تصوراتهم عن عدم وجود مصلحة مشتركة في العمل الجماعي، وحرمان أعضاء الجماعة الإثنية من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الاخرى أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة ... و هذه العوامل يتخذها القادة الإثنيون في بلورة هوية الجماعات الإثنية وتعبئتها للعمل السياسي أو المسلح و ينبغي توفر ثلاثة عوامل حتى تتمكن الجماعة الإثنية من إحداث الحشد و هي:

- الهويةIdentity
- الغبنCrrevan
- القيادة الفاعلة Leadership

كما يساعد على حدوث التعبئة الإثنية ضعف مؤسسات الدولة أو إنهيارها ,Samarchens) 2001, p. 45)

يرى Collier بأن الإستبعاد الذي تمارسه الحكومة على أسس عرقية يزيد من مخاطر الحرب الأهلية و بالتالي فإنه من أشكال ضعف الدولة؛ تلك العلاقات الصراعية بين القادة المستبدين و النخب المحلية وهو ما يؤثر على مكافحة التمرد و تصبح المعضلة الرئيسية هنا هي بين رغبة الديكتاتور في زيادة قوته في مواجهة الإئتلاف الحاكم وهو ما يدفع هذا الإئتلاف الى التحضير إلى إنقلاب على الديكتاتور، وهنا يشير كيفيرkeefer إلى أن الصفقات داخل النخبة في الأنظمة الإستبدادية تفتقر إلى المصداقية حيث يحتفظ الزعيم بالقدرة على إعتقال و إغتيال أعضاء هذه النخبة بينما هذه الأخيرة تسعى لمنع هذا الزعيم من تحقيق أسباب الزعامة المطلقة من خلال إبقاء اللعب على ورقة التمردات.

ويتحدثkeefer عن خطورة إنخفاض المصداقية مع الجيش، حيث يضطر القائد من أجل كسب الولاء إلى الحرص على دفع الأجور و المكافآت(Bedea, 2006) .

مع هذا الضعف تسعى الجماعات لتشكيل هويتها الخاصة؛ بشكل منفصل عن الدولة، وقد تحدث أندرسون في كتابه الموسوم المجتمعات الخيالية عن التأثير الخطير لسعي الجماعات لتشكيل هويتها الخاصة و ذلك نظرا لما يترتب عنه من ضرورة رسم الحدود المميزة لها عن الآخر و هو ما يوحي بإحتمال خطير لتأجيج الصراع.

3. المحور الثالث: الدولة الفاشلة والتهديدات الامنية الجديدة:

يقول **روبرت كوبر Robert Cooper** مؤكدا على خطر الدول الفاشلة على المجتمع الدولي أن "الإمبراطورية الرومانية لم تسقط من تلك المنظمة جيدا أي الامبراطورية الفارسية ...ولكن من البرابرة(Tavares & And, 2000, p. 02)

أصبحت الدول الضعيفة من "**قنوات الظل** " في عمليات العولمة؛ التي تجري عبرها التدفقات العالمية غير المشروعة، وقد تحدث مالون Malone و نيتزNitzsعن تعدد الشبكات وعلاقاتها المعقدة التي

نشأت من خلال المشاركة في إقتصاد الحرب والتي لها إمتدادات عبر وطنية، كما أن إقتصاديات الحرب هذه تعمل على المحافظة على إستمرار هذه الصراعات المتأصلة بعمق في تاريخ الدولة؛ عبر روابط سياسية، إقتصادية، عسكرية، وكذا روابط مع الدول المجاورة، بدأت تتوسع هذه الشبكات ضمن نظامها الاقليمي ثم تتضاعف من حيث المجال ،الدوافع، الأهداف لتشكل **Networkof Networks**شبكة الشبكات .

وبهذا أصبحت الشبكات عبر الوطنية تتحرك ضمن ماتسمى "**البنية التحتية للعولمة** " والتي تمكنت من الربط بين المحليات والجهات الفاعلة في أي منطقة من العالم حيث أصبح من الصعب التمييز بين "الوطني و الدولي"،" العام و الخاص(kostovicova & Djelilovic, 2009, p. 03) "

ثم أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتنقل الدولة الفاشلة من خانة وضع انساني يستدعي مساعدة انسانية إلى خطر أمني يستدعي خطة إستراتيجية ، لقد حل خطاب الأمن محل خطاب التنمية . (Godfrey, 2012)

ويجدر هنا الإشارة إلى ضرورة التمييز بين السيطرة على الاراضي وتوفير الخدمات حسب **جون Jenne**، حيث يقدم فكرة التمييز بين الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة المركزية والتي لا تسيطر عليها ليس فقط بناءا على مدى إحتكارها للعنف المشروع وإنما أيضا على أساس قدرتها على توفير السلع العامة بطريقة جيدة، متوسطة أو منعدمة(Wolff , 2010, p. 08) .

تتميز الأراضي غير المسيطر عليها من طرف الحكومة بكونها مساحات ممتدة داخل الدولة تكون خارج سيادة القانون الذي تمارسه الحكومة المركزية، وتقع هذه المساحات عادة في المناطق الريفية ما وراء نفوذ الحكومة أوفي مناطق جبلية حيث الفاعلين غير الحكوميين مثل الجماعات المتمردة، الخلايا الإرهابية، الوحدات شبه العسكرية، يمكن أن تنظم نفسها في هذه الاماكن وتشارك في انشطة غير قانونية . (Howard, 2010, p. 963)

وهو مايؤكدهروبرت كيرمنت**Robert Kuppermant**و دارلت ترنت**DarreltTrent**في كتابهما **الإرهاب: التهديد، الواقع، والإستجابة.Terrorism : Threat, Reality, Respons**يؤكدان على أن هناك أدلة متزايدة على زيادة التعاون بين المنظمات الإرهابية الوطنية والدولية في شكل دعم

مالي، بشري وتقني مشترك، وقد وجد أن الدول الفاشلة تستقطب الإرهاب نظرا للنقاط التالية: (Stohl, 2002, p. 4)

– **الهدف** : تتضمن الدول الفاشلة عددا من الأهداف الدولية مثل المطارات، الفنادق مراكز التسوق أو الثروات الاقتصادية، مصافي النفط خطوط الأنابيب الموانئ البحرية وهي التي يؤثر تضررها كثيرا على الإقتصادالعالمي.

– **التمويل**: الدول الضعيفة تتميز بمستويات عالية من الفساد، إنخفاض القدرة على مراقبة الأنشطة التجارية، تهريب المخدرات كلها أنشطة تعتبر مدرة للربح خاصة مع وجود الأنظمة غير الرسمية لغسل الاموال.

– **التجنيد** : إن سجل التجنيد في تنظيم القاعدة يدل على أن الفقر في الدول الضعيفة و البطالة ليست بالضرورة حافزا لتجنيد الإرهابيين لأن أكثر المجندين نحو هذه الأفكار هم الطلاب و الطبقة الوسطى والمهنيين في الدول البوليسية القمعية كذلك الدول التي تهمش الجماعات داخلها سواءا على أساس ديني أوعرقي فيعامل بعض المواطنين فيها و كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

أما المعارضون لهذا الرأي فيعتبرون الدول الفاشلة ليست تهديدا للأمن الدولي لأن:

– المناطق المصنفة على أنها منهارة تكون أكثر عرضة للعمل الدولي في مكافحة الإرهاب

– هذه المناطق تكون غير آمنة لأن الشعب يجد سهولة في التعرف على الإرهابيين الأجانب وهو أمر لا يخدم أبدا الجماعات الإرهابية التي يشترط نشاطها السرية.

– في منطقة خارجة عن القانون يزيد إحتمال إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين من طرف وكالات إنفاد القانون، كما يزيد من إحتمالتعرضم للجرائم الأكثر إنتشارا مثل الإختطاف، الإبتزاز، الإغتيال، فالتهديدات نفسها التي قد تعرض لها وكالات المساعدة الدولية يمكن أن تتعرض لها الجماعات الإرهابية والتي يمكن أن تجد نفسها تحت رحمة الجنود الذين يقدرون تماما قوة المساومة لديهم على أمل الإستفادة من عمليات مكافحة الإرهاب، حتى أن مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكي يقول " البيئة هناك انتهازية .... إن وجود أي جماعة إرهابية من شأنه أن يباع في الخارج."

كذلك تعاني الأطراف الخارجية في المناطق الموبوءة بإنهيار الدولة والنزاع المسلح من صعوبة الحفاظ على حيادها، و هو ما قد يؤدي بهذه الجماعات لأن تصبح متورطة في تلك النزاعات أو حتى في النشاطات

التجارية هناك ولكن هذا لا يعني أن الإرهاب لم يستغل الدول الفاشلة؛ فعبد الله سليمان عاش أربع سنوات في الصومال قاد وحضر لعمليات إرهابية دون أن يعوقه شيء(Menkhaus، صفحة 87) في كتابه الجديدWeakKinksيخلص الباحث **باتريك ستيوارت** إلى أن مجموعة ضعيفة ولكن ليست فاشلة كليا من الدول توفر مزايا أكثر على المدى الطويل للإرهابيين:

- الإرهابيون بحاجة إلى بنية تحتية فهجمات 11 سبتمبر 2001 كانت موجهة من أفغانستان ولكنها كانت ممولة ومنسقة في أوروبا بإستغلال الدرجة العالية من تكنولوجيا الإتصالات التي تتميز بها هذه الدول، ونفذت معظمها من مواطني المملكة العربية السعودية كما إن اغلب المنفذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.
- الجريمة المنظمة ربطت بين مزارعي الكوكايين في أمريكا اللاتينية والتجار في غرب إفريقيا والمستخدمين في أوروبا، فمهربي المخدرات يبحثون عن دولة فاشلة غرب افريقيا تكون موانئها وقوات الأمن فيها فاسدة يمكن أن تستبيح الممنوع في حال رشوتها مما يجعلها نقطة مثالية لإعادة شحن منتجاتها(Traub، 2011).
- الإرهابيون بحاجة إلى الحماية ولابد من تأمينها من طرف السكان المحليين كما هو الحال في منطقة القبائل في باكستان.

يرى **باتريك ستيوارت** أن الإرهابيين الدوليين لا يجدون رهانهم الكبير في الدول الفاشلة وإنما يفضلون دولا ضعيفة ولكن بإعتدال وظيفي، أي دولة ذات سيادة تحميهم من التدخل الخارجي ولكن أيضا ضعيفة تمنحهم مساحة للعمل بصورة مستقلة فأفغانستان عندما حكمتها طالبان لم تكن ساحة غير خاضعة للحكم وإنما دولة راعية للإرهاب (Call, 2008, p. 08)

4.خاتمة:

يساهم عدم قدرة الدولة الفاشلة على ضبط التدفقات المالية و البشرية عبر حدودها في تهديد الامن العالمي من خلال قدرة الفاعلين غير الشرعيين على ممارسة نشاطاتهم الاجرامية داخلها، مستغلين المساحات التي تغيب فيها الدولة وتصبح غير قادرة على ممارسة العنف المشروع، بل ونقل هذه النشاطات خارج اقليم الدولة سواءا داخل النظام الاقليمي من خلال تهديد الامن الاقليمي او على الصعيد العالمي لتهدد بذلك اهدافا عالمية، ولكن هذا لايعني ان الانشطة غير المشروعة و الارهاب تكتفي بالدولة الفاشلة و لكنها

ايضا تبحث عن ملاذات امنة في دول قوية تمتلك بنية تحتية و مالية تمكنها من التنقل وتمويل انشطتها اسرع، خاصة مع وجود شبكة اتصالات متطورة خاصة وان المعلومة و سريتها ضرورية في عمل الشبكات الاجرامية.

قائمة المراجع

Bedea, C. (2006). "Natural Resources , Weak States And Civil War: Can Rents Stabilize Coupprone Regimes. The World Bank.

Boas , M., & .M. jennings, K. (2007, decembre). , "Failed States And State Failure Theats Or Opportunities",. Globalizations, 04(04).

Emeka, J. (2006). The Failure And Collapse Of The African State: On The Example Of Nigeria. theseOn Doctorat Of Political Science. University Of Cologne,allemand.

Godfrey, L. (2012, August). Are Failed African States A Threat To The Western World? International Relation.

Hededam, L. (2010). Failed Approaches To A Failed States, Somalia And The Union Of Islamic Courts. Global Studies.

Howard, T. (2010). Failed States And Spread Of Terrorism In Sub Sahara Africa Thesis On. Doctorat Of Political Science. l'University Of Nevada, Department Of Political Science,United States of America.

Khor, L. (n.d.). Somalia Terrorist Haven And Proxy Wars.

Rotberg, R. (n.d.). Weak And Failing States: Critical New Security Issues.

Rotberg, R. (n.d.). When States Fail: Causes and Consequences. New jersy :Princetion University.United States of America.

Samarchens, P. (2001). La Mondialisation : Théories Enjeux et Débats. Paris: Dalloz.

Wolff , S. (n.d.). State Failure In A Regional Context . University Of Bath.

Alexandru, A. (2012). Failed States: Security Theats For The International Community Or Victims Of Great Powers . Center for European Policy Evaluation.

Call, C. .. (2008). The Fallacy of the Failed State . Third World Quarterly, 29(08).

Charleta .B. Tavares و ،And Others .(2000) .Failed States Fixing A Broken World :The Planet's Most Aretched Places Are Not Always The Most Dangerous.

Denisakostovicova و ، Vesna BojiciéDjelilovic .(2009) .Persistent State Weakness In The Global Age .England :Ashgate Publishing Limited.

francois, M., & Sud, I. (2006). Promoting Stability And Development In fragile And failed States. Development Policy Review, 24(02).

Holsti, K. (1995). War, Peace, And The State Of The State. International Political Science, 16(04).

James Traub .(2011) .Think Again : Failed States تم الاسترداد من . http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/think_again

JonathanDi John .(2011) .Failed States In Sub Sahara Africa : A Review Of The Literature Saharan Africa .Saharan Africa Literature Review.

Kenneth J .Menkhaus .(بلا تاريخ) .State Fragility as a Wicked Problem Working Paper Produced For The Stanley Foundation . Forging a U.S. Strategy For Strengthening Fragile States.

MichaelStohl .(2002) .Networks Of Terror Failed States And Failing Policies After Septembe .The Workshop On Failed States .University Of California, Santa Barbara, Department of Communication.,

Minh, N. (2009). The Question Of Failed States. Jesuit Social Justice Centre.

Pureza, J. M., & Other, a. (2006). Peace Building And Failed States : Same Theorical Notes.

Roberg, R. (n.d.). "Failed State, Collapsed States, Weak States, Causes And Indicators",.

RoseBrooks .(2005) .Failed States Or The States As Failure . Georgetown Law Faculty,United States of America.

StefanWolff .(بلا تاريخ) . State Failure In A Regional Context . University OfBath.

مارتن غريفش،، و تيري أوكالاهان. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

محمد أحمد عبد الغفار. (2003). فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : دراسة نقدية و تحليلية. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

Full Name Brihmouche meryama

The Repercussions of Organized Crime on the Failed State in Africa:A Case Study of West African Countries.

Thesis Submitted for the PhD Degree

in Political Science

Abstract

This thesis dealt with the repercussions of organized crime as a new security threat to the failed state in Africa in light of the changes in the international environment of the post-Cold War world, which brought about profound changes in the nature of threats and the degree of their impact. Various types of organized crime and its tools to deepen the crises of nation states and make them lose the ability to perform their functions .

The subject was dealt with using a number of methodological tools to study the aspects of failure in the nation-state, analyze the effects of organized crime on its various sectors, and the nature of the changes that led to the securitization of organized crime by adopting various theories that dealt with the development of the concept of security and its implications.Based on this, the study reached a set of results:

The security voids left by the failed state constitute an important starting point for the activity of organized crime, which is not satisfied with exploiting the functional shortcomings of the failed state, but rather seeks to continue and manage it to serve its interests, taking advantage of civil conflicts and the spread of corruption, which are among the most important indicators of state failure to protect their illegal activities by promoting violent behavior among the citizens and provoke groups against each other and even provide weapons to the rebel movements in order to ensure the renewal and continuation of these civil wars, as well as diverting the attention of policy makers and military leaders away from important decisions related to state building and development investment,Either because they participate in trafficking activities themselves or because they have to make greater efforts to confront those involved in trade, and here we have cases of states dealing with organized crime, including those that are overwhelmed by crime, and it is the predatory state that the criminal organizations hijack completely to lose the prestige of its laws, and the client state Through which the occupier is redistributed in the context of pressure for the looting practiced by the expanded circles of notables under authoritarian regimes by transforming several layers of the population into clients or a flexible state that has been able to some extent to resist the spread of crime gangs within its institutions, its economy and its social environment,this threat posed by organized crime to the nation-state has assured us that the solution to eliminating organized crime activity is to rebuild the failed state to transform it into a state of institutions capable of achieving sustainable development and a just judiciary that makes individuals reject criminal behavior.

Keywords: failed state, organized crime, West Africa, new security threats, rebuilding the state

Supervisor: Hamdouche Riad- University of Constantine3

March 2022